المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵉⵙⵓⵔⵉ ⴷ ⵜⵎⴰⵙⵙⵉ ⴷ ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

التقريـــر السنـــوي

2018

www.cese.ma

التقرير السنوي 2018

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقريـــر السنـــوي 2018

مرفـــوع إلى

صاحـب الجـلالـــة الملك محمد السادس نصره الله

من طـــرف

أحمد رضى شامي

رئيـــــس المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـــي والبيئـــي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، يشرفني عظيمَ الشرف أن أرفع إلى جنابكم العالي باللّه، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 18 يوليو 2019.

صاحبَ الجلالة،

طبقاً للمادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشرفني أن أرفع إلى السدة العالية بالله التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2018. وهو التقرير الذي يتضمن تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا وجرداً للأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذه السنة.

وقد شهدت سنة 2018 العديد من الأحداث الكبرى. فقد واصل المغرب مسلسل تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكِلة، سيما في مجال البنيات التحتية. ومن بين هذه المشاريع إطلاق خط القطار الفائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة، وبدء تشغيل مركب نور ورزازات للطاقة الشمسية، والانتهاء من أشغال المحطة الثانية لميناء طنجة المتوسط، والتي تم افتتاحها في 2019.

وعلى الصعيد المؤسساتي، تم تسجيل بعض التطورات، وإن كان ذلك في نهاية سنة 2018، كتفعيل مجلس المنافسة والمصادقة على الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

وعلى الرغم من تواصل تنفيذ الإصلاحات، شهد النشاط الاقتصادي خلال سنة 2018 تباطؤاً، مما يبرز أن الاقتصاد الوطني يزال يعاني من العديد من مكامن الضعف البنيوية التي ينبغي معالجتها. كما تميزت هذه السنة بتوتر المناخ الاجتماعي الذي تجلى في المظاهرات التي عرفتها بعض المناطق من البلاد.

صاحب الجلالة،

على الصعيد الدولي، سجَّلت وتيرة نمو الاقتصاد تباطؤاً شمل معظم البلدان المتقدمة والبلدان النامية. كما أن استمرار التهديدات المترتبة عن النزعة الحمائية، في ظل الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين، وتقلب الأسواق المالية في نهاية السنة، وعدم اتضاح الرؤية بشأن تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكسيت)، كلها عناصر طبعت الساحة الدولية ومن المحتمل أن يكون لها تأثير غير مباشر على الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد القاري، شهدت سنة 2018 حدثاً بارزاً تمثَّل في التوقيع على الاتفاق المتعلق بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF). وفي هذا الصدد، فإن بإمكان بلادنا استثمار الفرص العديدة التي تتيحها هذه الاتفاقية. غير أن تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة بالنسبة للمغرب والبلدان الموقعة يبقى رهينا بمدى قدرة الدول الأعضاء على تجاوز عدد من المعيقات البنيوية ذات الصلة بالاندماج الاقتصادي بين البلدان المعنية، وبمدى تجانس سياساتها الوطنية وبالحكامة، وبدرجة التزامها السياسي.

صاحب الجلالة،

على المستوى الوطني، سجَّلت وتيرة النمو الاقتصادي تباطؤاً، حيث تراجعت من 4.2 في المائة سنة 2017 إلى 3 في المائة سنة 2018، وذلك بالأساس نتيجة التراجع القوي الذي طبع وتيرة نمو القطاع الفلاحي، إذ انخفض من 15.2 في المائة إلى 4 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وتؤكد هذه التطورات مرة أخرى أنه رغم الجهود المبذولة في إطار مختلف الاستراتيجيات القطاعية، فإن النمو بالمغرب لا يزال مُرْتَهِناً بشكل قوي بتقلبات النشاط الفلاحي، في حين يجد القطاع غير الفلاحي صعوبة في الارتقاء باقتصاد بلادنا نحو عتبة أعلى من النمو. كما تبرز هذه الوضعية المحدودية البنيوية للنموذج التنموي الحالي، والتي تعيق قدرته على خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل الكافية.

ومن ناحية أخرى، وفي سياقٍ ستبلغ فيه معظم الاستراتيجيات القطاعية الجاري تنفيذها أجلها النهائي في غضون سنتيْن على أبعد تقدير، ارتأى المجلس الانكباب في هذا التقرير على تقييم وضعية تقدم ثلاث سياسات قطاعية تتعلق بثلاثة قطاعات مهمة، هي: الصناعة التحويلية، والبناء والأشغال العمومية، والسياحة. وسيتم العمل بكيفية تدريجية على تناول القطاعات الأخرى، التي تكتسي بدورها أهمية بالغة، في التقارير السنوية المقبلة.

فبخصوص الصناعات التحويلية، مكَّن مخطط تسريع التنمية الصناعية من إحراز تقدم ملحوظ على مستوى إحداث منظوماتٍ دينامية واستقطاب المستثمرين الأجانب وتنمية الصادرات الصناعية. ورغم ذلك، فإن حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي، التي تتراوح بين 15 و16 في المائة، تبقى بعيدة عن الهدف الذي وضعه مخطط تسريع التنمية الصناعية، والمتمثل في بلوغ نسبة 23 في المائة بحلول سنة 2020. كما أن التطور الملحوظ الذي شهدته الصادرات الصناعية، يقابله نموٌّ ضعيف للقيمة المضافة للقطاع. ويؤدي ارتفاع حصة القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي صادرات قطاعاتنا الصناعية الأكثر دينامية إلى عدم استفادة الدورة الاقتصادية الداخلية بشكل كافٍ من عائدات تلك الصادرات، كما أنها تحدُّ من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يجنيها اقتصادنا من مسلسل التصنيع.

ويقتضي هذا الوضع مضاعفة جهود الدعم المالي والتقني للمقاولات المغربية من أجل تشجيع انبثاق شبكة مكثفة من المشاريع المشتركة (joint-ventures) التي تَضُمُّ بالطَّبْع مقاولات محلية لتضطلع بدوْرِ الممونين من

الصنف الثاني والثالث. وستُمكِّن منتوجات هؤلاء الفاعلين الوطنيين من تعويض جزء من المدخلات المستورَدة، وهو ما من شأنه أن يقلص من عجز الميزان التجاري ويعزِّزَ بشكل أكبر معدل الاندماج المحلي للصناعات ويخلقَ مزيداً من القيمة المضافة.

وبخصوص وضعية قطاع البناء والأشغال العمومية، تميزت سنة 2018 بالتوقيع على البرنامج التعاقدي الجديد برسم 2018-2022، وذلك من أجل بث دينامية جديدة في القطاع وتمكينه من تجاوز المرحلة الحرجة التي يمر منها منذ عدة سنوات. وقد سجَّل القطاع أداء ضعيفا منذ سنة 2008 يُفْصِحُ عن وجود العديد من مواطن الضعف، لعل أهمها ضعف تنافسية فرع الأشغال العمومية أمام الشركات الأجنبية، وصعوبة التأقلم مع طلب بعض الفئات في المجال العقاري، وغلاء العقار في الوسط الحضري، وانتشار القطاع غير المنظَّم، وطول آجال الأداء.

وتقتضي أوجه القصور المشار إليها اتخاذ تدابير عاجلة تهُمُّ جوانب ذات أولوية تشمل بالأساس منح الأفضلية لفائدة المقاولة الوطنية، من أجل تحقيق التأثير الأمثل للطلبيات العمومية على المقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية، ودعم تطوير الأنشطة القبْلية للقطاع بما يكفل تحسين تنافسيتها، سيما عبْر دعم الابتكار، بالإضافة إلى تشجيع التوسع العمراني العمودي (البنايات متعددة الطوابق) في الوسط الحضري، واعتماد إطار ضريبي من شأنه أن يثني عن المضاربة العقارية.

أما في ما يتعلق بقطاع السياحة، ينبغي الإشارة إلى أنه رغم المبادرات التي تمَّ اتخاذها، سيما في إطار «رؤية 2020»، فإن المؤهلات الوطنية في هذا المجال تبقى غير مستغلة بالقدر الكافي. وقد شهد قطاع السياحة نوعاً من الانتعاش، إذ ارتفع عدد السياح الوافدين خلال السنتين الأخيرتين، ممَّا مكَّن من تحقيق رقم قياسي في عدد السياح الوافدين خلال سنة 2018 بلغ حوالي 12.3 مليون سائح (بمن فيهم المغاربة المقيمون بالخارج). غير أن القطاع لا يزال يعاني من معيقات عديدة تتعلق ببعض جوانب الحكامة، وبالولوج إلى التمويل، ونقص الموارد البشرية المؤهَّلة في مجال الصناعة الفندقية، وعدم احترام المعايير الصحية، والتركيز الثلاثي الذي يَطْبع القطاع (على مستوى البلدان التي يَفِد منها السياح، وعلى مستوى المدن المغربية المستقبلة، وكذلك على مستوى فترات النشاط السياحي خلال السنة).

وفي ضوء أوجه القصور السالفة الذكر، يمكن التفكير في جملة من التدابير الكفيلة بتحسين وضعية القطاع السياحي، منها على سبيل المثال: اعتماد عرضٍ سياحي قائم على مقاربة «سياحةٍ على مدار السنة» (approche 365 jours)، من خلال تطوير فروع أو منتجاتٍ سياحية جديدة، على غرار ما قامت به عدة بلدان صاعدة ومتقدمة؛ وتطوير مسارات سياحية (corridors touristiques) من أجل تقليص التركيز الجغرافي للنشاط السياحي؛ والاستثمار بشكل أكبر في تنويع العرض المقدم في ميدان الترفيه والتنشيط خارج الفنادق من أجل تحسين الجاذبية ومن ثم ضمان توازن أفضل بين تطور القدرات في مجال الإيواء وتطور الطلب السياحي الفعلي؛ والرفع من جودة التكوين في القطاع (المهن السياحية، اللغات الأجنبية، المهارات غير التقنية)؛ وتعزيز استعمال التكنولوجيات الرقمية في استراتيجية التسويق والإنصات إلى حاجيات الزبناء.

من ناحية أخرى، وفي سياق دولي غير مواتٍ وفي ظل الإكراهات التي لا تزال تؤثر على أداء قطاعات التصدير، تَفَاقم عجز الميزان التجاري بالمغرب بنسبة 8.8 في المائة مقارنة مع السنة الماضية، ليستقر في نسبة 18.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي مع نهاية سنة 2018. ورغم الدينامية التي شهدتها الصادرات (سيما صادرات السيارات والفوسفاط ومشتقاته)، إلا أنها لم تُمكِّن من تعويض ارتفاع حجم الواردات من المواد الطاقية وكذا سلع التجهيز التي بات اقتصادنا مرتهناً بها بشكل متزايد.

وبخصوص المبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فقد شهدت منحى تصاعديا خلال سنة 2018. وفي هذا الصدد، ارتفعت صادرات المغرب نحو هذه البلدان بـ 12.2 في المائة سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، كما تضاعف الرصيد التجاري الإيجابي لفائدة المغرب بعشر مرات. ومع ذلك، لا تزال حصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في إجمالي التجارة الخارجية للمغرب محدودة، حيث لم تمثل سوى 3.1 في المائة من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب خلال الفترة 2015-2018.

وبالموازاة مع الجوانب المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ومستوى أداء مختلف القطاعات، عرفت التوازنات الماكرو اقتصادية خلال سنة 2018 تطورات متباينة. فقد تميزت هذه السنة بتفاقم عجز الحساب الجاري، حيث ارتفع إلى 5.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلاً زيادة بلغت 2.4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة مع 2017. كما تفاقم عجز الميزانية بشكل طفيف ليصل إلى 3.7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، عِوَض 3.6 في المائة سنة 2017.

من جانبها، بلغت نسبة مديونية الخزينة 65.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 65.1 في المائة في السنة الماضية، بينما تراجعت نسبة الدين العمومي الإجمالي من 82 في المائة سنة 2017 إلى 81.4 في المائة سنة 2018.

وبالنسبة لسِعْر الصَّرف، جرى تنفيذ المرحلة الأولى من عملية الانتقال إلى سِعر الصرف المرِن في 2018 دون أن يتأثر استقرار قيمة الدرهم، وذلك على الرغم من المخاوف التي أثارها هذا المسلسل عند انطلاقته. وعلاوة على ذلك، فإن المقاربة التدريجية التي انتهجتها السلطات المغربية في تنفيذ عملية الانتقال تبدو مبرَّرة بالنظر إلى استمرار بعض الشكوك على مستوى المحيط الاقتصادي الدولي والوطني.

وفي ما يتعلق بالجانب المالي، والقروض البنكية على وجه الخصوص، لم تسجِّل سنة 2018 تغيرا ملحوظاً، حيث تَوَاصَل تَطَوُّر القروض البنكيّة بوتيرةٍ معتدلة (3.2 في المائة)، وذلك منذ سنة 2012. وقد سُجِّل تَبَاطُؤٌ قوي في وتيرة تطوُّر القروضِ الممنوحةِ للمقاولات غيْر المالية الخاصَّة وعلى مستوى قروض التجهيز. ويُمكن أن يعزى تباطؤ القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة إلى عدة عوامل، منها، على الخصوص، ضعف الطلب الذي يتضح من خلال تواضع الاستثمارات الخاصة، وهو مؤشر على الانتظارية وعدم وضوح الرؤية بخصوص الآفاق الاقتصادية. كما أنَّ هذا الوضع يمكن أنْ يعزى إلى احتمال مباشرة بعض المقاولات عمليّة تخفيض مديونيتها على مستوى بعض القطاعات ذات مستويات المديونية المرتفعة، فضلاً عن استمرار الشكوك المرتبطة بعدم قدرة المقترضين على تسديد الديون، مما لا يشجع الأبناك على تقديم عروض إضافية، علماً أن نسبة الديون مُعلَّقة الأداء التي تسجلها المقاولات ظلت فوق مستوى 10 في المائة منذ أكتوبر 2015.

وبخصوص مناخ الأعمال خلال سنة 2018، تحسن أداء بلادنا في التصنيفات العالمية المتعلقة بمناخ الأعمال، حيث ارتقت بتسع مراتب وفقًا لمؤشر ممارسة الأعمال (Doing business) (المرتبة 60). كما تجسد تحسن مناخ الأعمال أيضا في تحسن تصنيف المغرب بمرتبتين على مستوى مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (Global Competitiveness Index).

وفي السياق نفسه، ارتقت بلادنا بـ 8 مراتب وفقاً لمؤشر مُدركات الفساد (المرتبة 73). ورغم ذلك، تقتضي هذه المرتبة بذل المزيد من الجهود من أجل تحسينها.

وبموازاة ذلك، شهدت سنة 2018 إطلاق عملية لتسوية الوضعية الجبائية للمهن الحرة، المتوفرة على نظام محاسباتي. ويُتوخى من هذا الإجراء تحسين آليات تحصيل المداخيل الضريبية، كما أنه يعدُّ إشارة قوية للتصدي للتهرب الضريبي والإقرارات المنقوصة، ويجسد إرادة في الانتقال نحو إرساء منظومة ضريبية أكثر إنصافاً.

وفي السياق ذاته، تم إحراز تقدم ملموس في مجال تقليص آجال الأداء، مع تسجيل تباين واضح بين القطاعين العام الخاص. وفي هذا الصدد، سُجل تراجع مهم في متوسط آجال الأداء في القطاع العام، على الرغم من استمرار إشكال «أجل معاينة الخدمة المنجزة» (constatation du service fait). بالمقابل، لا تزال آجال الأداء بين مقاولات القطاع الخاص طويلة، مما ينعكس سلبا على خزينة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وعلى قدرتها على الاستمرار. ولتجاوز هذه الوضعية، يتعين اتخاذ أو استكمال بعض الإجراءات، سيما إصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 49.15 الخاصة بآجال الأداء، واعتماد حلول عملية، من قبيل تقنية «شراء الفواتير بمبادرة من مُصْدِرِ الأمر» (affacturage collaboratif inverse)، ووضع لائحة فضح أسماء المخالفين (Name and Shame list)، وتعديل شروط خصم المبالغ المتعلقة بالفواتير موضوع التأخير من الأرباح الخاضعة للضرائب، وغير ذلك.

وفي هذا المناخ، ارتفع عدد المقاولات التي جرى إحداثها خلال سنة 2018 بـ 20 في المائة مقارنة مع السنة الماضية، هو أكبر معدل ارتفاع يسجل منذ سنة 2008. ومع ذلك، فإن هذه التطورات الإيجابية تظل نسبية من الناحية الكيفية، إذ أن 74 في المائة من النسيج المقاولاتي تهيمن عليه قطاعات ذات محتوى تكنولوجي ضعيف أو تُشغِّل، في أغلبيتها، يداً عاملة ضعيفة التأهيل.

ولا شك أن بنية الاقتصاد الوطني تؤثر عل قدرته على الإدماج الاقتصادي للمواطنين. فعلى مستوى القدرة على خلق مناصب الشغل، تميزت سنة 2018 بإحداث مناصب شغل صافية بلغت 122.000 منصب، وتراجع معدل البطالة إلى 9.8 في المائة، إلا أن نسبة كبيرة من المناصب المحدثَة تتعلق بأنشطة هشة أو بأنشطة تُدِرُّ دخلا ضعيفا، كما أن انخفاض معدل البطالة، الذي لا يزال مرتفعاً في صفوف الشباب وحَمَلة الشهادات، يُعْزى في جزء منه إلى تراجع معدل النشاط.

ولمَّا كان الإدماج الاقتصادي يقاس أيضا بكيفية توزيع الدخل، فيتضح بجلاء أن التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة لم تكن كافية لتقليص التفاوتات في الدخل. ومنذ بداية سنوات 2000، لم تعْرف بنية توزيع القيمة المضافة بين مكوِّنَيْ الشغل والرأسمال سوى تغير طفيف للغاية، وهو ما واكبه شبه ركود لمؤشر جيني للفوارق في الدخل. وعلى مستوى الشركات المالية وغير المالية، فإن توزيع القيمة المضافة يتم في المقام الأول لفائدة عامل الرأسمال على حساب عامل الشغل، وهو ما من شأنه أن يبطئ وتيرة تقليص الفوارق في الدخل ببلادنا.

صاحب الجلالة،

على الصعيد الاجتماعي، لا يزال قطاع التربية والتعليم يعاني من أوجه قصور بنيوية، في وقت بات ينظر فيه إلى المدرسة بشكل متزايد على أنها أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تفاقم الفوارق الاجتماعية. وقد تواصلت دينامية إصلاح القطاع، غير أنها تواجه جملة من الاختلالات المرتبطة بالأساس بحكامة المنظومة التربوية. ومن بين هذه الاختلالات المسجلة، إطلاق عملية تعميم التعليم الأولي في غياب خارطة طريق واضحة المعالم بخصوص تكوين المربِّين والمربيات، وبدون الانتقال بمجموع مؤسسات التعليم الأولي نحو منظومة عصرية وموحدة. وعلاوة على ذلك، تشكل عملية توظيف الأساتذة «المتعاقدين»، التابعين للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، دون تمكينهم من تكوين فعلي في مهن التربية والتكوين، واحدة من أوجه القصور التي تعتري هذا القطاع، علماً أن هذه العملية تواصلت خلال سنة 2018.

وبخصوص قطاع التكوين المهني، يؤدي ضعف التنسيق بين القطاعات الوزارية المكلفة بالتكوين والتشغيل والقطاعات الإنتاجية إلى عدم التناسب بين العرض والطلب ومن ثم إلى ضعف معدل تشغيل خريجي التكوين المهني مقارنة بخريجي التعليم العام. كما تكمن أوجه القصور في قطاع التكوين المهني في ضعف أنظمة

الإعلام والتوجيه على مستوى طورَي التعليم الإعدادي والثانوي، وضعف تثمين المسارات ذات الصبغة المهنية داخل المنظومة المدرسية، وهما عاملان يجعلان من اختيار مسار التكوين اختياراً تمليه الضرورة وليس الرغبة والاقتناع.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فقد تواصلت عملية تعميم التغطية الصحية، حيث بلغت 66 في المائة في نهاية 2018، مقابل 60 في المائة في 2017، منها 31 في المائة في إطار نظام المساعدة الطبية «راميد» و35 في المائة في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO). ومع ذلك، فإن بعض الفئات الاجتماعية لا تزال محرومة من التغطية الصحية بسبب تأخر الإعمال الفعلي لنظام التغطية الصحية الخاص بالعمال المستقلين. وفضلا عن ذلك، لا يزال هاذان النظامان (المساعدة الطبية والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض) يواجهان العديد من أوجه القصور تتعلق ببنيتهما وبحكامتهما، لا سيما ارتفاع حصة المصاريف المتبقية على عاتق المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وانخفاض معدل تجديد بطاقات راميد.

ورغم ما تحقق من تقدم في مجال تعميم التغطية الصحية، لا يزال هناك تفاوت بين المواطنين في الولوج إلى الخدمات الصحية. هكذا، ورغم الجهود التي بذلت من أجل توسيع المجال الجغرافي الذي تغطيه مراكز العلاجات الصحية الأولية، فإن ما يقرب من 20 في المائة من السكان يبعد عنهم أقرب مركز صحي بأكثر من 10 كيلومترات. كما تجدر الإشارة أيضا إلى الإشكاليات المتعلقة بعدم توفر التجهيزات الطبية المتخصصة، مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM)، والتي أضحت تستخدم بشكل متزايد للأغراض الطبية، لكنها لا تتوفر في جميع جهات المملكة.

وفي ما يتعلق بالولوج إلى السكن، تُفْصِح حالات الرفض المسجلة خلال عمليات إعادة إسكان قاطِنِي دُورِ الصَّفيح في إطار برنامج «مدن بدون صفيح» عن ضرورة تطوير سياسة السكن الاجتماعي ومحاربة دور الصفيح بما يمكن من الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات ذات الصلة بالتنقل وبالقرب من أحواض التشغيل وفضاءات العيش والتنشيط الثقافي. كما يتعين إعادة النظر في جودة المساكن الموجهة لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح، والتي ما زالت تشكل عائقاً لا يشجع على انخراط السكان في عمليات إعادة الإسكان، وتعيق نجاح برامج السكن الاجتماعي ومحاربة دور الصفيح.

وبخصوص المساواة بين الجنسين والمناصفة، مرت سنة 2018 دون إحراز تقدم ملموس، ما عدا المصادقة على القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بعد خمس سنوات من المناقشات في إطار مسطرة المصادقة التشريعية. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى ضعف آلية التواصل والتعريف بمقتضيات هذا القانون. كما أن ضعف إشراك المجتمع المدني في إعداد هذا المشروع من شأنه أن يحد من وقعه وأن ينعكس سلباً على جهود محاربة العنف ضد النساء.

وفي ما يتعلق بوضعية الفئات الهشة، انخرطت بلادنا، خلال سنة 2018، في إطار الجهود الرامية إلى حماية الطفولة، في عملية للتسجيل في سجلات الحالة المدنية. ومن بين الفئات المعنية بهذه الحملة الأطفال الذين ولدوا خارج إطار الزواج والذين يصعب تقدير عددهم بسبب عدم وجود إحصائيات رسمية بهذا الخصوص. وفي هذا الصدد، يقتضي احترام مضامين الدستور والتعهدات الدولية التي أخذتها بلادنا على عاتقها العمل على رفع كل أشكال التمييز التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، سيما على المستوى الإداري، وتمكينهم من الحق في الأبوة.

وفي ما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، فيُسجَّل تأخر في إعمال مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. وينعكس هذا التأخير سلباً على هذه الفئة على عدة مستويات، سيما في ما يتعلق بضمان الحق في تعليمٍ ملائم. وفي هذا الصدد، تؤدي الصعوبات المالية التي

تواجهها مراكز الجمعيات المتخصصة في تعليم الأطفال في وضعية إعاقة، إلى جانب ضعف التدابير المتعلقة بولوج هذه الفئة إلى المدارس «العادية»، إلى حرمان عدد لا يستهان به من هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم.

أما بخصوص موضوع الهجرة، فقد سُجِّل تأخر في إعمال القانون المتعلق بالهجرة واللجوء، سيما في ما يخص ضمان الحق في التغطية الصحية لفائدة المهاجرين في وضعية فقرٍ أو هشاشة. ومن ناحية أخرى، تميزت سنة 2018 أيضًا بتنامي موجات الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من السواحل المغربية في اتجاه بلدان جنوب أوروبا. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل على تعزيز جهود محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال ضمان مزيد من الانخراط لفعاليات المجتمع المدني، خاصة على المستوى المحلي، في ما يتعلق بالتواصل مع المرشَّحين للهجرة وتوعيتهم والتكفُّل بالقاصِرينَ غير المصْحوبين.

وعلى مستوى الحوار الاجتماعي، عُقِد اجتماعان خلال سنة 2018 خُصِّصا لتقديم عرض الحكومة بخصوص الزيادة في الأجور الدنيا في أسلاك الوظيفة العمومية، ولتقديم الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية. غير أن هاذين اللقاءين لم يتناولا كما ينبغي إشكاليات أساسية في مجال الشغل، من قبيل الارتقاء بمستوى تكوين وتأهيل اليد العاملة، والنهوض بتنافسية المقاولات، وتحسين القدرة الشرائية للشغيلة، ووقع السياسات العمومية على الاستثمار المنتِج والتشغيل. لذا، فإن المجلس يدعو إلى تغيير النموذج الذي ظل معتمدا إلى اليوم في مجال الحوار الاجتماعي، من أجل التأسيس لمرحلة جديدة يكون فيها هذا الحوار قادراً على مواكبة طموحات بلادنا لبلوغ عتبة جديدة من التنمية والمساهمة في تقليص معدلات البطالة في صفوف الشباب والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي ما يتصل بالمناخ الاجتماعي، سُجِّل خلال سنة 2018، 134 إضراباً، تم خوضه في 119 مقاولة في القطاع الخاص، بانخفاض مقارنة بسنة 2017. ومما يثير الانتباه هو أن أكثر من ستة من أصل كل عشرة أُجراء مضربين عن العمل لا ينتمون إلى أي تنظيم نقابي. وهذه المسافة التي أصبحت تفصل بين هيئات التأطير والقواعد لا تهم الأُجراء فحسب، بلْ تطبع أيضاً الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا منذ سنوات. من هذا المنطلق، أفْرَد المجلس الموضوع الخاص لتقريره السنوي برسم سنة 2018 للأشكال الجديدة للاحتجاج في المغرب، كما عرض جملة من التوصيات بشأن ضرورة تعزيز دور فعاليات الوساطة واستعادة ثقة المواطن في المؤسسات والسياسات العمومية.

صاحب الجلالة،

تواصلت خلال سنة 2018 جهود المغرب في الميدان البيئي، حيث تم إحراز تقدم هَمَّ على الخصوص مجال الطاقات المتجددة. وفي هذا الصدد، حافظت بلادنا على وتيرة مطردة على مستوى إنجازِ مختلف المشاريع الطّاقية، الشّمْسية والريحيّة. في حين تم تسجيل تأخر في الجوانب المتعلقة بالنجاعة الطاقية.

وتندرج الدينامية المسجلة في مجال الطاقات المتجددة ضمن الالتزام الذي أخذته بلادنا على عاتقها بتعزيز حصة هذه الطاقات في تركيبة الطاقة الكهربائية، برفعها إلى حوالي 42 في المائة من القدرة الكهربائية بحلول سنة 2020 وإلى 52 في المائة بحلول سنة 2030. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يقلص التبعية الطاقية للمملكة على مستوى الواردات.

ومن ناحية أخرى، اتخذ المغرب جملة من التدابير لتعزيز درجة الاندماج الصّناعي المحلي لمنظومة الطاقات المُتجددة، وتقليص تبعيته التكنولوجية في هذا المجال. إن التقدم التدريجي نحو اندماجٍ صناعي أكثر تطوراً لقطاع الطاقات المتجددة يبقى رهينا بمدى قدرة بلادنا على مُضاعفة الجُهود في مجال البحث والتطوير

وتكوين الرأسمال البشري في هذه المهن الجديدة، ووضْع إطار تنظيمي شامل ومُلائم لتشجيع المستثمرين الوطنيين المحتملين في هذه القطاعات.

كما تميزت سنة 2018 أيضاً بإحراز بعض التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، سيما على المستوى المؤسساتي وعلى صعيد البرمجة، من خلال إحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، واعتماد 19 مخططَ عملٍ قطاعي للتنمية المستدامة، وميثاق مثالية الإدارة في المجال نفسه.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى التباين القائم على مستوى تقدم تنفيذ المخططات والبرامج المتعلقة بمحور حماية البيئة وتحسين فضاء عيش المواطنين والمواطنات. فإذا كان البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، والبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة يسيران وفق ما مسطر لهما، فإن مخططات وبرامج أخرى تتطلب تسريع وتيرة تنفيذها. ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لمحاربة التلوث السائل؛ والبرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء، وبرنامج تدبير المواد الكيماوية الخطيرة؛ وبرنامج التدبير المندمج للمناطق الساحلية.

وفضلا عن ذلك، فإن بلادنا مدعوة إلى تسريع وتيرة تنفيذ التزاماتها الرئيسية في مجال التخفيف من انعكاسات الاحتباس الحراري، سيما ما يتعلق بالمساهمة المحددة وطنيا وبالمخطط الوطني للتأقلم، الذي تنص عليه المادة 7 من اتفاق باريس. ومن ناحية أخرى، يقتضي التصدي لانعكاسات الاحتباس الحراري معالجة العديد من المعيقات المتعلقة بالحكامة وبالتنسيق بين القطاعات الوزارية.

صاحب الجلالة،

من بين أوجه القصور التي يؤكدها تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2018، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على تسليط الضوء بالخصوص على جملة من نقاط اليقظة التي تندرج ضمن الموضوع العام لأهداف التنمية المستدامة. هكذا، وفي إطار التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ارتأى المجلس أن يخصص أول نقطة من نقاط اليقظة لموضوع إطار الحكامة المؤسساتية لتنفيذ هذه الأهداف.

وبالإضافة إلى ذلك، مكَّن تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية برسم سنة 2018 وكذا التطورات الأخيرة التي كانت موضوع نقاش طيلة السنة من استخلاص ثلاث نقاط يقظة موضوعاتية مصحوبة بعدد من التوصيات، وهي نقاط مرتبطة بمجالات عمل رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بالجوانب التالية:

- الاستراتيجية المعتمدة حاليا لتوظيف الأساتذة المتعاقدين؛
- ظاهرة هجرة الكفاءات؛
- المنحى التنازلي لمعدل مشاركة النساء في سوق الشغل.

وتهم نقطة اليقظة الأولى ضرورة إرساء إطار حكامة مؤسساتية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يرتكز على التشاور وعلى تجانس السياسات العمومية والشفافية والفعالية. ومن خلال تحليل الهندسة التنظيمية والبنية المؤسساتية المعتمَدتين في تنفيذ هذا البرنامج على الصعيد الوطني، تم اقتراح أربعة محاور كبرى من التوصيات. ويتعلق الأمر بما يلي:

- ترتيب أهداف التنمية المستدامة وفق أولويات تأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني، وترتكز على منهجية شفافة، مع العمل على تجميع تلك الأهداف ضمن مجموعات متجانسة؛
- الإسراع ببلورة خارطة طريق مشتركة حول تنفيذ برنامج أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وجعل المقاربة التشاركية شرطا لا غنى عنه من أجل إعداد هذه الخارطة مع العمل على إشراك جميع الأطراف المعنية؛
- تحسين الهندسة المؤسساتية المعتمَدة في تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع خلق التجانس بين السياسات القطاعية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- وضع آليات مؤسساتية أكثر ملاءمة لتتبع وتقييم إنجاز مخطط العمل المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، مع إحداث عدد محدود من اللجان الموضوعاتية ترتبط كل واحدة منها بإحدى مجموعات الأهداف المتجانسة المذكورة أعلاه .

وفي ما يتعلق بنقطة اليقظة الثانية، والتي تهُمُّ أوجه القصور التي تعتري حكامة قطاع التربية والتعليم، أكد المجلس على ضرورة مراجعة الاستراتيجية المعتمدة حاليا في توظيف وتكوين الأساتذة «المتعاقدين» التابعين للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. ومن أجل تجاوز الوضع القائم اليوم، يوصي المجلس بما يلي:

- الرفع من جودة تكوين الأساتذة، سواء التكوين الأساسي أو المستمر. وفي هذا الصدد، يجب أن يتوخى التكوين الأساسي تعزيز امتلاك الأساتذة للكفايات التقنية والبيداغوجية والمهارات الحياتية. ويجب أن يتوجه التكوين المستمر نحو تجويد الكفايات المكتسبة وتحيينها؛
- وضع إطار مرجعي للكفايات الخاصة بمهنة التدريس. وسيسمح هذا الإطار المرجعي بتحديد المعايير والأهداف الكمية التي سيتم على ضوئها تقييم الأستاذة في كل مجال وتخصص على حدة، وذلك للتمكن من وضع برنامج ملائم للتكوين المستمر؛
- اعتماد التكنولوجيا الرقمية من أجل تيسير ولوج الأساتذة لمختلف التكوينات التي يحتاجونها. وسيمكن هذا التدبير من تقليص الكلفة المالية للتكوين وتسهيل عملية استهداف التكوينات؛
- مراجعة الوضعية المهنية للأستاذ(ة)، من أجل تثمين مهنة التدريس وتعزيز جاذبيتها، وذلك من خلال الرفع من معايير الانتقاء بما يكفل اختيار أفضل الكفاءات وتمكينها من التكوين الملائم في إطار مسالك محفزة للتأهيل المهني ذات استقطاب محدود؛
- إرساء نظام لتدبير المسار المهني، يتسم بالدينامية والشفافية ويرتكز على الأداء والاستحقاق؛
- وضع آلية موحَّدة لتقييم الأساتذة ارتكازا على مكتسبات المتعلمين، مع تحديد عتبات التعلم التي يتعين إدراكها على المستوى الوطني والجهوي وعلى صعيد المؤسسات التعليمية؛
- وضع آليات تحفيزية مبتكرة وملائمة بالنسبة للأساتذة، لا سيما العاملين منهم في المناطق النائية.

أما بالنسبة لنقطة اليقظة الثالثة، فتهم موضوع هجرة الكفاءات. ومن المؤكد أن هذه الظاهرة ليست جديدة بالنسبة للمغرب إلا أنها باتت تتخذ منحى تصاعديا في السنوات الأخيرة. ويتناول التقرير بالتفصيل العوامل التي تفسر هذه الظاهرة ويؤكد على أن المغرب مدعو بالموازاة مع تشجيع ربط التواصل مع مغاربة العالم في إطار شبكات، إلى تقديم فرص كفيلة بتشجيع المغاربة المهاجرين على العودة وإقناع الذين يفكرون في الهجرة بالعدول عن الفكرة. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن اقتراح جملة من الإجراءات تشمل على الخصوص ما يلي:

- إعادة النظر في برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، بما يُمَكِّنُ من جعله استراتيجية أكثر اندماجا بدل الاقتصار على برامج وآليات معزولة؛
- تعزيز وإغناء خريطة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج عبر التركيز على معلومات أوفى وتصنيف أَدَقٍّ للكفاءات. كما ينبغي أن تتضمن كل سياسة أو استراتيجية قطاعية وطنية تحديدا دقيقا لحاجياتها من الكفاءات والتخصصات من أجل تحسين فعالية عملية مطابقة الحاجيات مع المؤهلات المتوفرة لدى المغاربة المقيمين بالخارج؛
- ضمان إشراك أفضل للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في السياسات العمومية الوطنية وفي الحياة السياسية بالمغرب بشكل عام (مناصب المسؤولية أو الخبرة في القطاعات الرئيسية، ضمان تمثيليتهم بشكل تلقائي في جميع المجالس الدستورية، فتح المجال أمام تمثيليتهم في البرلمان المغربي...)؛
- تعزيز جاذبية المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي؛
- تيسير ولوج الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج ذات المؤهلات العالية إلى فرص مهنية وفرص إقامة مشاريع في المغرب، وذلك من خلال تقديم المساعدة على نحو أمثل وتوفير تمويلات أكثر ملاءَمة؛
- تشجيع المقاولات المغربية على وضع برامج من قبيل اكتتاب المستخدمين في الأسهم (stock-options) من أجل الاحتفاظ بالكفاءات؛
- إنشاء قطب حضري للتكنولوجيا العالية يتجاوز المفهوم الضيق لمُجمّعات التكنولوجيا ويكون بمثابة مدينة للتكنولوجيا العالية ويمكّن من توفير الفرص الكفيلة بتثمين الكفاءات المحلية وتشجيع عودة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للعمل في قطاعات التكنولوجيا المتطورة.

ويظل رفع تحدي الحد من هجرة الكفاءات المغربية رهينا، في نهاية المطاف، بقدرة القطاعين العام والخاص على اعتماد ممارسات ومنهجيات جديدة على مستوى تدبير المسارات المهنية، تُمكِّن من الاحتفاظ بالكفاءات الوطنية من خلال تثمينها والحفاظ على مستوى كفاءتها وتقدير المجهود والاستحقاق.

أما آخر نقطة من نقاط اليقظة التي يتناولها هذا التقرير، فتَهُم ضرورة العمل على الرفع من معدل النشاط لدى النساء، الذي بالإضافة إلى كونه ضعيفا، فهو يتخذ منحى تنازليا مقلقا منذ سنوات. وتهُم التوصيات المقترحة على وجه الخصوص خمسة محاور للعمل ذات أولوية، تروم تخفيض تكلفة انخراط النساء في سوق الشغل. ويتعين في هذا الصدد توفير إطار مؤسساتي يحفز النساء على ولوج سوق الشغل المؤدى عنه. وتتمثل هذه المحاور الخمسة في ما يلي:

- ضمان إمكانية الولوج إلى خدمات حضانة ذات جودة لفائدة الأطفال في سن مبكرة، ويجب أن تتصف مواقيت عمل مراكز الحضانة هذه بالمرونة وأن تكون متاحة في جميع أنحاء التراب الوطني. ويمكن تقديم هذه الخدمات من قبل القطاع العمومي أو من طرف القطاع الخاص في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص مع وضع آلية للتعويض عن تكاليف هذه الخدمة كليا أو في مجملها لفائدة الأسر المعنية؛
- ضمان الولوج إلى خدمات الرعاية لفائدة الأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية وتجاوزوا عتبة معينة من التبعية. ومن شأن ضمان ولوج أفضل إلى هذه الخدمات أن يخفف من عبء مسؤولية التكفل بالأقارب الذين فقدوا الاستقلالية، وهي غالبا ما تقع على عاتق النساء داخل مجتمعنا، مما يعرقل ولوجهن الى سوق الشغل. ويمكن أن تتم هذه الخدمات في شكل تدخلات متنقلة للتكفل بهؤلاء الأشخاص في منازلهم أو «خدمات بالنهار» تقدم في مراكز للقرب خلال عدد معين من الساعات في اليوم. ويمكن تقديم خدمات الرعاية هذه مجاناً من قِبَل

القطاع العمومي أو عبر مقدمِّي خدماتٍ خواصٍ، عبر نظام تفويض الخدمة. وبالنسبة للحالة الأخيرة، يمكن للأشخاص المعنيين الاستفادة من تعويضٍ مخصص لهذا الأمر (allocation personnalisée d'autonomie)، شريطة أن تتوفر فيهم شروط محددة؛

- الحدُّ من مظاهر التمييز في الأجور وفي الترقي المهني، من خلال مطالبة المقاولات من حجم معين (على سبيل المثال، المقاولات التي تُشغِّل أكثر من 250 أجيراً) بنشر تقارير منتظمة حول التقدم المحرز، سيما في ما يتعلق بالمساواة في الأجور بين النساء والرجال أو المطالبة بتخصيص حصة للنساء داخل المجالس الإدارية للشركات الكبرى في المغرب، وتعزيز مِثالية القطاع العمومي في ضمان المناصفة في مناصب المسؤولية، ووضع إطار قانوني خاص بمحاربة التحرش المعنوي داخل المقاولات وغير ذلك؛
- ملاءمة القوانين المتعلقة بإجازة الولادة الممنوحة للوالدين بما يضمن التوفيق بشكل أفضل بين رعاية الأطفال ومتطلبات الشغل؛
- تحسين جودة وسائل النقل العمومي وتوفير حماية أكبر للمرأة أثناء تنقلها إلى مكان العمل.

وإلى جانب هذه التوصيات الخمس، يتعين على بلادنا تعزيز جهودها من التصدي بحزم للعوائق الثقافية التي تكرس الصور النمطية في حق النساء. ويقتضي بلوغ هذا الهدف إعمال الرافعات الثلاث التالية: الإعمال الفعلي للقانون؛ التربية والتعليم؛ والتحسيس عبر وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

صاحب الجلالة،

بالنظر إلى تواتر الأشكال الجديدة للاحتجاج والتعبير المواطِن في الفترة الأخيرة، خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره السنوي برسم سنة 2018 للأشكال الجديدة للاحتجاج، مع تسليط الضوء على حركة المقاطعة التي شهدتها في السنة نفسها.

وتتسم هذه الأشكال الجديدة للاحتجاجات الاجتماعية بالخصائص التالية:

- استعمال كبير لشبكات التواصل الاجتماعي كمنصات للتعبئة؛
- عدم اللجوء إلى الفعاليات والهيئات التقليدية الوسيطة (الأحزاب السياسية والنقابات...)؛
- غياب تراتبية وإيديولوجية مشتركة بين المشاركين فيها؛
- قادة الحركات الاحتجاجية هُم في الغالب من الشباب، مع حضور نوعي للنساء.

وفي سياقٍ تشهد فيه تعبئة المواطنين انتشارا واسعا، وذلك انطلاقا من شبكات التواصل الاجتماعية بفعل إمكانية عدم الإفصاح عن الهوية والطابع الفوري للمحادثات، فإن الأحزاب السياسية والنقابات والفاعلين المؤسساتيين مدعوون، لكي يتمكنوا من مواصلة الاضطلاع بأدوارهم الأساسية المناطة بهم طبقا للدستور، إلى القيام بما يلي:

- إعادة النظر في بنياتهم ومناهج وآليات عملهم وكذا قنواتهم التواصلية؛
- ملاءَمة خطابهم مع حاجيات وتطلعات المواطنين، الذين باتوا أكثر ارتباطا بعالم الأنترنت ويطالبون بإعمال الشفافية والمحاسبة والمشاركة في تدبير الشأن العام، مع إيلاء أهمية خاصة للشباب.

ومن ناحية أخرى، يجب التعاطي مع هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج من منظور توسيع المشاركة المواطِنة في تدبير الشأن العام، وهو ما من شأنه تعزيز الديمقراطية المؤسساتية في شقيّها التمثيلي والتشاركي.

ولقد أقر الدستور المغربي ثلاثة أنواع كبرى من الآليات التشاركية، على المستوى الوطني والترابي، ألا وهي: الهيئات التشاورية، المبادرة التشريعية المواطِنة، والحق في تقديم العرائض. غير أن شروط ممارسة هذه الآليات يصعب استيفاؤها، كما أن إعمالها يتسم ببطئه الشديد. ويقتضي هذا الوضع تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية مع العمل على الحفاظ على الدور الذي تضطلع به الديمقراطية التمثيلية.

صاحب الجلالة،

شكلت الحركة غير المسبوقة التي انطلقت في 2018، عبر شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية، لمقاطعة ثلاثة منتوجات للاستهلاك اليومي موضوع دراسةِ حالةٍ تم تناولها بالتفصيل في الموضوع الخاص لهذا التقرير.

وبغض النظر عن الاعتبارات المتعلقة بجذور انطلاق هذه الحركة واستهدافها لمقاولات بعينها، فإن انتشارها السريع والانخراط الشعبي المهم فيها يكشف على الخصوص وجود استعداد قبلي لدى فئات عريضة من السكان، في سياق من الاستياء الاجتماعي العام.

كما وجدت حركة المقاطعة أرضية خصبة من خلال استثمارها لأوجه القصور والاختلالات المسجلة على مستوى تقنين الأسواق وشفافيتها، وعلى صعيد قدرة الفاعلين المعنيين على التواصل والتفاعل في أوقات الأزمات، وكذا على مستوى قدرة الإطار القانوني على معالجة هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج. كما سلطت الضوء على أزمة ثقة لدى المواطن في قدرة الإطار المؤسساتي الحالي على حماية حقوقه إزاء أي شطط محتمل في مجال تحديد هوامش الأسعار والأرباح.

وقد انطلقت حركة المقاطعة من تعبئة قوية على مستوى الشبكات الرقمية للتواصل الاجتماعي دون أن يكون لها ناطق رسمي في الفضاء العمومي كما أنها تجاوزت آليات الوساطة. كما أن فعاليتها نابعة من كونها جعلت المقاطعين يشعرون أنهم في موقف قوة عبر استعمالهم الجماعي للحق في استهلاك منتج معين من عدمه.

وبخصوص انعكاسات حركة المقاطعة، فرغم أنها انطلقت في الفضاء الافتراضي، فإن تأثيرها كان ملموسا على أرض الواقع وهاما جدا، حيث أبرزت عدة أوجه قصور انطلق منها المجلس من أجل اقتراح عدد من التوصيات المفصَّلة والتي يمكن إجمالها في ستة محاور، هي:

- ضرورة تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحماية حقوق المستهلك وتمكينه من سبل التظلم؛
- تعزيز الإطار الخاص بتقنين الأسواق، من أجل تعزيز قواعد المنافسة الشريفة والتصدي لمظاهر الشطط والممارسات غير المشروعة داخل الأسواق؛
- تعزيز الوصول إلى المعلومة حول الأسواق وإحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح كآليتين للمساعدة على اتخاذ القرار؛
- إيلاء أهمية أكبر لتطوير آليات استباق وتدبير الأزمات وكذا لآليات التواصل مع المواطنين والمواطنات في حال نشوب أي أزمة، وذلك بالنسبة للسلطات العمومية والقطاع الخاص على حد سواء؛
- إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي من أجل تصحيح وضعيات تنازع المصالح التي قد تؤدي إلى تأزيم الثقة لدى المواطن؛
- النهوض بمكانة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

صاحب الجلالة،

همَّت أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018 إعداد إحالة واردة من مجلس المستشارين تتعلق بوضع دراسة بعنوان «مبادرة وطنية جديدة لفائدة الشباب المغربي»، بالإضافة إلى إعداد سبعة تقارير وستة آراء في إطار الإحالات الذاتية. وقد تناولت هذه الإحالات المواضيع التالية:

- المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة؛
- الهجرة وسوق الشغل؛
- الحماية الاجتماعية في المغرب: واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية؛
- الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب؛
- المضامين الثقافية والإعلام؛
- السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في بيئته.

كما أعدَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره السنوي برسم سنة 2017.

وبالنسبة لسنة 2019، وطبقاً لتوجيهاتكم السامية، سيُعِدُّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مساهمته في النموذج التنموي الجديد. كما يعتزم المجلس، في إطار برنامج عمله، إعداد التقرير السنوي والانكباب على دراسة السياسة الجبائية والمبادلات الاقتصادية بين المغرب وباقي بلدان إفريقيا والنظام العقاري والحوار الاجتماعي وزواج القاصرات والنهوض بالقراءة والسلامة الصحية للمواد الغذائية والانتقال الطاقي والحكامة الترابية.

تلْكمْ يا صاحب الجلالة، العناصرُ الرئيسيةُ للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018، المعروض على أنظار جلالتكم كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها المائة، المنعقدة يوم الخميس 18 يوليوز 2019.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2018.

وفي هذا الصّدد، أنجز المجلسُ تحليلاً للتطوّرات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو تحليل يعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدنيّ المنَظَّم والغنيّ بتعدد الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية لمختلف الفئات المُكوِّنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويقترح المجلس، انطلاقاً من هذا التحليل، مجموعةً من التوصيات أُعِدَّت وفق مقاربَةٍ تشاركية مندمجةٍ، مع التركيزِ على نقاط اليقظة الأساسية.

من جهة أخرى، ونظراً لما شهدته بلادنا مؤخرا من تنامي الأشكال الجديدة للاحتجاج وللتعبير المواطِن، لا سيما حركة المقاطعة، فقد خصَّص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره برسم سنة 2018 لموضوع «الأشكال الجديدة للاحتجاج».

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2018، كما يعرِض برنامج عمله لسنة 2019.

القسم الأول

تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2018

1 أبرز التوجهات التي طبعت سنة 2018

1.1. المحور الاقتصادي

1.1.1. المحيط الدولي والإقليمي

- **تباطؤ شبه مُعَمَّم للاقتصاد العالمي خلال سنة 2018**

تأثر الاقتصاد العالمي خلال سنة 2018 بسياق صعب اتسم باضطرابات جيوسياسية واجتماعية واقتصادية. وحسب تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي برسم أبريل 2019، فقد بلغت نسبة النمو على المستوى العالمي 3.6 في المائة في سنة 2018، مُسجلةً تراجعا بالمقارنة مع السنة الماضية. وبالنظر إلى السياق الحالي، فقد يشهد النمو العالمي خلال سنة 2019 المزيد من التراجع.

على مستوى الاقتصادات المتقدمة، اتسمت سنة 2018 بفقدان النشاط الاقتصادي لحيويته، **حيث انخفض معدل النمو من 2.4 في المائة سنة 2017 إلى 2.2 في المائة سنة 2018. وقد كان هذا التباطؤ أكثر حدة في منطقة الأورو واليابان والمملكة المتحدة.** إذ انخفض النمو في منطقة الأورو من 2.4 في المائة إلى 1.8 في المائة. وقد هم هذا التباطؤ معظم بلدان المنطقة (فرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا ...). وساهمت عدة عوامل في تراجع دينامية النشاط الاقتصادي في أوروبا نذكر منها بشكل خاص، تباطؤ الصادرات، وتدني ثقة المستهلكين ورؤساء المقاولات، وارتفاع أسعار المنتجات الطاقية، واستمرار حالة عدم وضوح الرؤية بشأن تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكسيت)، والإشكاليات المتعلقة بالميزانية في إيطاليا، بالإضافة إلى الشكوك والتوترات الاجتماعية التي خيمت على بعض البلدان في نهاية السنة (مثال حركة «السترات الصفراء» بفرنسا).

من جانبه، شكل الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2018 استثناء، حيث انتقل معدل نموه من 2.2 في المائة إلى 2.9 في المائة، بفضل اتخاذ تدابير ميزانياتية قوية من أجل النهوض بالاقتصاد. لقد أبان اقتصاد الولايات المتحدة عن قدرة على الصمود إزاء مختلف المشاكل والاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد سنة 2018 والمتعلقة بشكل خاص بـ: (1) التوترات المرتبطة بالحرب التجارية الدائرة مع الصين (2) اضطرابات في السوق المالية في الولايات المتحدة وانخفاض أهم مؤشرات الأسواق المالية خلال الأشهر الأخيرة من السنة، في سياق تزايدت فيه الشكوك حتى أثارت في بعض الأحيان المخاوف من حدوث انهيار للسوق، (3) مشكل تعطيل الإدارات الأمريكية نهاية السنة، جراء الخلاف حول مسألة تمويل بناء جدار على الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك.

بالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية، فقد تميز معدل النمو بالانخفاض أيضًا مقارنة مع سنة 2017، حيث تراجع من 4.8 في المائة إلى 4.5 في المائة من سنة لأخرى. غير أن التطورات تبقى متباينة جدا بين مختلف المناطق والبلدان. ذلك أن بعض الاقتصادات عانت من انخفاض حاد في عملاتها، ومن زيادة في كلفة الدين الخارجي، ومن الزيادات المتتالية (أربعة في عام واحد) التي طبقتها الولايات المتحدة على أسعار الفائدة، مع كل ما قد يترتب عن ذلك من تحويل في وجهة الرساميل على حساب البلدان الصاعدة.

وقد شهد اقتصاد الصين تباطؤاً طفيفا جدا، نظرا لجملة من الأسباب من بينها تشديد القواعد المنظمة لقطاعي العقار والوساطة المالية، وذلك على خلفية الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتسمت اقتصادات دول صاعدة أخرى ببعض الهشاشة في مواجهة عوامل التوترات السياسية والاقتصادية التي أثرت على معدلات نموها وعلى أسعار عملاتها (انخفاضات مهمة)، سيما في أمريكا اللاتينية (الركود في الأرجنتين وفنزويلا) وفي تركيا حيث كان لزاما على هذا البلد تشديد سياساته الماكرو اقتصادية.

أما الاقتصاد الهندي، فقد حافظ خلال سنة 2018 على نفس وتيرة النمو المسجلة تقريبا في السنة الماضية، مدفوعًا في ذلك أساسا بالطلب المحلي. كما شهدت بلدان مثل روسيا وأوكرانيا وبولندا والشيلي والفيتنام تسارعًا في وتيرة نموها في سنة 2018.

أما اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت انخفاضا في معدل نموها، مقارنة مع السنة الماضية، ويعزى ذلك بشكل خاص إلى التوترات الداخلية والجيوسياسية المستمرة. غير أن بعض البلدان مثل مصر وجيبوتي وتونس وقطر تمكنت من تسجيل تسارع في نشاطها الاقتصادي خلال سنة 2018.

وأما بخصوص بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فقد تمكنت عموما من تحقيق معدل نمو أعلى قليلا مما حققته سنة 2017[1]. إلا أن نموها لا يزال نموا هشا بسبب العديد من مواطن الضعف البنيوية التي تطبع اقتصاداتها.

▪ الحرب التجارية وتنامي النزعة الحمائية

بالنسبة للتجارة العالمية، اتسمت وتيرة نمو حجم المعاملات التجارية بتباطؤ ملحوظ، حيث انخفضت من 5.4 في المائة المسجَّلة سنة 2017 إلى 3.8 في المائة سنة 2018، وقد تستمر، حسب توقعات صندوق النقد الدولي، في هذا المنحى التنازلي لتبلغ 3.4 في المائة سنة 2019. ويأتي هذا التباطؤ في سياق عالمي يتسم بتصاعد ما يسمى بالحركات الشعبوية الجديدة ذات النزعة الحمائية، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان الصاعدة أو البلدان النامية. ولعل إحدى التجليات الكبرى لحجم ما تحبل به هذه النزعة الحمائية من تهديدات، هي الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين.

هكذا، أعلنت الولايات المتحدة خلال السنة الماضية عن سلسلة من التدابير الحمائية ضد بعض المنتجات الواردة من الصين، بدعوى وجود ممارسات تجارية منافية لقواعد المنافسة، وهو ما حدا بالصين إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. وبالنسبة لبعض الواردات الأمريكية، خاصة المنتجات الفلاحية، سعت الصين إلى استبدالها بمنتجات بلدان أخرى (البرازيل والأرجنتين والهند وكمبوديا ...). كما هَمَّت الحرب التجارية مع الصين في بعض الأحيان فرض قيود غير جمركية، كما كان عليه الحال بالنسبة لمنتجات وتجهيزات الاتصالات الصينية (أسباب أمنية وحماية المعطيات).

إن التوترات التجارية لم تشمل المنتجات الصينية فقط، بل إن الولايات المتحدة رفعت أيضا من الرسوم الجمركية المطبقة على بعض المنتجات الأوروبية، خاصة في مجال التعدين، كما هددت بفرض رسوم زائدة على السيارات المستوردة من بلدان أوروبا. ورَدَّت هذه الأخيرة بتطبيق رسوم إضافية على بعض المنتجات الأمريكية، سيما منتجات قطاع النسيج وبعض وسائل النقل. وقد خفت حدة التوترات التجارية قليلا بين الولايات المتحدة وأوروبا بعد أن توصل الطرفان إلى هدنة مؤقتة، رغم أن الآفاق تظل متسمة بالالتباس، خاصة في ما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاق تجاري جديد بين الطرفين.

1 – مؤطر: إضاءة على الآفاق والتحديات الاقتصادية في إفريقيا.

وتمثل هذه التطورات منعطفا في بنية الاقتصاد العالمي، حيث بدأت الآثار السلبية للحرب التجارية تظهر على أرض الواقع. فبالإضافة إلى تباطؤ وتيرة نمو المبادلات الدولية سنة 2018، شهدت السنة ذاتها تراجعا في توقعات النمو في الولايات المتحدة والصين. كما تشير استطلاعات جرت خلال سنة 2018 بين صفوف مديري المشتريات في الصين والولايات المتحدة واليابان ومنطقة الأورو إلى تراجع نمو الطلبيات الموجهة للتصدير، وذلك بالموازاة مع سيادة نبرة من التشاؤم المتزايد لدى شركات صناعة السيارات في ألمانيا واليابان خاصة خلال النصف الأول من السنة. ويؤثر هذا المناخ من الشكوك سلبًا على وضوح الرؤية لدى المستثمرين وعلى قراراتهم، مما أدى إلى تباطؤ حاد في إنتاج سلع التجهيز في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. وأخيراً، قد تساهم التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في إضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين في كلا البلدين، بالنظر إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الرسوم المفروضة على الواردات من الجانبين.

لكن، تجدر الإشارة إلى أنه منذ دجنبر 2018، **شرعت الولايات المتحدة والصين في مفاوضات لمحاولة إنهاء حربهما التجارية**، وعملتا على التعليق المتبادل لتطبيق الزيادات التي فرضتاها على رسومهما الجمركية. ورغم هذا التحول في سلوك هاتين القوتين، إلا أن استمرار الشكوك بخصوص مدى إمكانية نجاح هذه المفاوضات يظل مرتفعا.

▪ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «البريكسيت»: مسلسل معقد، بآثار مستقبلية يلفها الغموض

في سياق مسلسل المفاوضات الطويل حول كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تميزت سنة 2018 بإعداد مشروع اتفاق أولي بين رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، ودول الاتحاد الأوروبي الـ27. غير أن البرلمان البريطاني رفض هذا المشروع بداية سنة 2019، ما أدى إلى تعثر هذا الملف، إذ تبنى المفاوضون عن الاتحاد الأوروبي موقفا رافضا لإعادة التفاوض حول مشروع الاتفاق المشار إليه. وقد ضيقت هذه الوضعية من نطاق الحلول البديلة الممكنة، وبات يسير بكلا الطرفين نحو تبني حلول جذرية، بما في ذلك الخروج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، أو إجراء استفتاء ثان.

وقد يكون لهذه الوضعية التي يكتنفها الغموض العديد من الانعكاسات. فبداية، سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض في حصة الاتحاد في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي وفي التجارة الدولية. وستنجم عن هذا الخروج أيضا تأثيرات حادة سواء في مجال تنقل الأشخاص، أو نقل الاستثمارات خارج بريطانيا.

لقد أظهرت دراسات أجريت مؤخرا، من قبيل تلك التي أنجزتها منظمة بريطانية لأرباب العمل في أوائل سنة 2019، أن ثلث المقاولات البريطانية مستعدة لنقل جزء من أنشطتها إلى الخارج بسبب الشكوك المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي . ولا يشمل هذا الاحتمال، الذي قد يتأكد حدوثه في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد «دون إبرام صفقة»، كبريات الشركات فقط، بل أيضًا المقاولات الصغرى والمتوسطة. كما أن جزءاً من المقاولات المعنية بهذا الأمر يعمل في قطاعات استراتيجية مثل المالية والشركات الصناعية العملاقة.

قد يكون للبريكسيت تأثير على بلدان أخرى أيضا، كالمغرب. صحيح أن المملكة المتحدة لا تمثل سوى 3.4 في المائة من مجموع صادرات المغرب وأن وارداته منها لا تتجاوز 3 في المائة من مجموع وارداته، غير أن احتمال التأثير السلبي للبريكسيت على نمو الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، يمكن أن يؤثر سلبًا على اقتصادنا، بشكل غير مباشر، بسبب انخفاض الطلب الخارجي المتأتي من هذا الأخير.

غير أن «البريكسيت» قد يتيح فرصاً جديدة أمام المغرب. وهو أفق يقتضي من المغرب الحرص على إجراء مفاوضات دقيقة حول اتفاقاتها مع المملكة المتحدة في مجالي التجارة والاستثمار، وذلك بغية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الاتفاقات وتقليل الأضرار المحتملة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمغرب أن يستفيد من النقل المحتمل لأنشطة بعض المقاولات الصناعية الإنجليزية خارج بريطانيا، سيما تلك العاملة في مجال النسيج، وذلك من خلال تسليط الضوء على مزاياه التنافسية، خاصة قربه الجغرافي (أوروبا، إفريقيا، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ...)، والاتفاقيات التجارية المتعددة التي تربطه بالعديد من المناطق والأسواق (اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية أكادير، الاتفاق المتعلق بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية «ZLECAF»...). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المغرب والمملكة المتحدة باشرا محادثات بهدف التوصل إلى اتفاق ثنائي.

مؤطر: إضاءة على الآفاق والتحديات الاقتصادية في إفريقيا

في ظل ظرفية اقتصادية عالمية متسمة بالتباطؤ، بلغ معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا مع نهاية سنة 2018 نحو 3.5 في المائة عوض 3.6 في المائة سنة 2017. وفي هذا الصدد، شهد النشاط الاقتصادي في بلدان شمال إفريقيا تباطؤاً، إذ تراجع من 4.9 في المائة إلى 4.3 في المائة، فيما شهد معدل نمو اقتصادات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تسارعا طفيفا جدا حيث انتقل من 2.9 في المائة إلى 3.1 في المائة. ووفقًا لتوقعات بعض المؤسسات الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، فإن النمو على المستوى القارة سيعرف على المدى المتوسط تسارعا في الفترة 2019-2020 دون أن يتجاوز نسبة 4 في المائة. غير أن هذه الوتيرة تظل أعلى من تلك التي حققتها العديد من البلدان الصاعدة والنامية.

ورغم التقدم المحرز في مجال النمو، لا تزال الوضعية الاقتصادية متباينة للغاية بين مختلف بلدان القارة، تجلت في وجود اختلافات ملحوظة في الأداء الاقتصادي بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

ويتعين على الاقتصادات الإفريقية رفع تحديات كبرى ستحدد موقعها على الصعيد العالمي على المدى المتوسط والطويل:

- على المستوى الماكرو اقتصادي، تظل معظم الاقتصادات الإفريقية عرضة للمخاطر الخارجية التي تضعف من آفاق النمو وتنعكس سلبا على الإطار الماكرو اقتصادي. وتتعلق هذه المخاطر بتنام محتمل للتوترات وانعكاسها على التجارة العالمية والتي قد تقلل من الطلب الخارجي، وكذا بالشكوك المرتبطة بعودة أسعار الفائدة المطبقة على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى الارتفاع، بالإضافة إلى احتمال أن تؤثر تقلبات الأوضاع على الأسواق الدولية للمواد الأولية؛
- على الرغم من أن الدين العمومي في إفريقيا يبلغ في المتوسط حوالي 53 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، إلا أن الاختلافات الكبيرة القائمة في هذا الجانب بين البلدان وكذا المنحى المتصاعد لمستويات الدين العمومي، قد يؤديان إلى تراجع قدرة العديد من البلدان على الصمود إذا لم يتم اتخاذ تدابير مناسبة على مستوى السياسات الميزانياتية. ذلك أن بعض البلدان لديها نسب ديون تفوق 100 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مثل الرأس الأخضر ومصر وإريتريا والموزمبيق وجمهورية الكونغو والسودان؛

- في بعض المناطق، قد يؤدي استمرار بؤر عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الأمنية إلى إضعاف اقتصادات البلدان المعنية وشركائها الإقليميين على المستوى القاري؛
- إن الاعتماد المفرط للعديد من البلدان الإفريقية على تصدير بعض المنتجات الأساسية، يزيد من حدة هشاشتها إزاء تقلبات أسعار المواد الأولية ويحول دون محافظتها على مستوى مرتفع ومستقر من النمو. ولا شك أن هذا الوضع يقتضي من هذه البلدان القيام بإصلاحات عميقة من أجل تسريع التحول الهيكلي لاقتصاداتها، من خلال العمل على الرفع من جهود تنويع بنية الاقتصاد عبر التوجه نحو فروع ذات قيمة مضافة أعلى وذات نسبة تصنيع أعلى، مع توفرها على مستوى كاف من الاندماج؛
- من المتوقع أن يرتفع تعداد الساكنة الإفريقية في سن العمل من 705 ملايين نسمة سنة 2018 إلى حوالي مليار نسمة بحلول سنة 2030، مما سيولد ضغطا متزايدا من أجل تلبية الحاجيات الهائلة من فرص الشغل اللائق. فبحسب الوتيرة الحالية لنمو اليد العاملة، ينبغي لإفريقيا توفير حوالي 12 مليون منصب شغل جديد كل سنة من أجل وقف ارتفاع مستويات البطالة. ويعد تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام شرطا ضروريا لبلوغ هذه الغاية، غير أنه غير كاف لوحده، على اعتبار أن جودة الشغل، الذي لا يزال يتسم في إفريقيا بهيمنة القطاع غير المنظم وغلبة الشغل الهش، تعتمد أيضا على بنية الإنتاج وجودة الرأسمال البشري وبنية النسيج المقاولاتي وحجمه؛
- بدوره، يشكل إنجاح عملية الاندماج الاقتصادي والنقدي في إفريقيا، تحديًا كبيرًا أمام القارة. ففي مارس 2018، وقع 44 بلدا إفريقيا الاتفاق المتعلق بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF). وقد ارتفع عدد الموقعين على الاتفاق إلى 49 بلداً انطلاقا من شهر يوليوز من نفس السنة. وقد دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ رسميا في يوليوز 2019، بعد استيفاء شرط المصادقة عليه من لدن 22 دولة موقعة على الأقل؛
- وتعتبر هذه الخطوة شرطا أساسيا لتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي أكثر متانة وعمقا على المدى الطويل. كما أن الاتفاق ينطوي على فرص اقتصادية هامة، بالنظر لحجم السوق الذي يمكن أن تتيح الولوج إليه. هكذا، فمن شأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي تضم 1.2 مليار مستهلك وتحقق ناتجا داخليا إجماليا تراكميا يبلغ 2.500 مليار دولار، وأن تشكل صمام أمان ضد اضطرابات وتقلبات التجارة الدولية. كما أن من شأنها الحد من تشتت الأسواق الإفريقية من خلال تيسير اندماج القارة بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، عبر تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وكذا الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة في مجال التجارة بين بلدان المناطق الفرعية للقارة والتي لا تشكل حاليًا سوى 15 في المائة تقريبا من الحجم الإجمالي للمعاملات التجارية في إفريقيا، مقارنة مع 68 في المائة في أوروبا و58 في المائة في آسيا؛
- ويمكن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تعزز القدرة التنافسية لاقتصادات البلدان الأعضاء من خلال تحسين نجاعة الأسواق، عبر إعادة توزيع عوامل الإنتاج بشكل أفضل، وتقليص التكاليف عبر عامل وُفورات الحجم (économies d'échelle)، وتحويل البنية القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- غير أن إرساء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لا يخلو من جملة من المخاطر. وتهم هذه المخاطر، التي أثارت تحفظ بعض البلدان، التخوف من فقدان جزء من السيادة الوطنية في بعض جوانب السياسات الاقتصادية، أو احتمال اختفاء بعض الأنشطة الإنتاجية والقطاعات المحلية في حالة نهج انفتاح اقتصادي دون استعداد لمواجهة المنافسة؛

- بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك العديد من المعيقات البنيوية التي ينبغي تجاوزها حتى تتحقق الآثار الإيجابية المرجوة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ويعود نفعها على الدول الأعضاء. وتهم هذه المعيقات بشكل خاص: الخصاص في البنيات التحتية الخاصة بالاستقبال والنقل والاتصالات بين دول القارة؛ ضعف أداء قطاع اللوجستيك؛ ارتفاع تكاليف نقل السلع، وعدم تجانس التدابير غير الجمركية وقواعد المنشأ. وينضاف إلى ذلك، جملة من الشكوك التي تؤثر سلبًا على مناخ الأعمال والاستثمار والمرتبطة أساسا بالعمل بنظام الرخص والأذونات، الفساد، الأمن، النظام الجبائي وسياسات تحويلات الأرباح، المنافسة، حقوق الملكية...إلخ؛
- أما على المدى الطويل، فإن هدف بناء اتحاد اقتصادي ونقدي مكتمل العناصر، سيطرح المزيد من التحديات على البلدان الموقعة على الاتفاق، إذ سَيُوضَع التزامها السياسي على المحك، بحيث سيكون عليها التخلي عن جزء من استقلاليتها في ما يتعلق ببعض الجوانب النقدية والمالية والتجارية لفائدة مؤسسات قارية تتجاوز النطاق الوطني تمتلك سلطة تقريرية. بالإضافة إلى ذلك، قد تُطرح مسألة حرية تنقل وإقامة الأشخاص بين الدول الأعضاء بشكل أكثر حدة.

2.1.1. الاقتصاد الوطني

1.2.1.1. النمو الاقتصادي خلال سنة 2018: القطاع غير الفلاحي يجد صعوبة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني نحو عتبة أعلى من النمو

في ضوء تطور النشاط الاقتصادي خلال سنة 2018، بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي 3 في المائة[2]، مسجلا بذلك انخفاضا مقارنة مع سنة 2017 التي بلغ خلالها 4.2 في المائة.

وتعزى هذه النتيجة بشكل أساسي إلى **تباطؤ وتيرة نمو القيمة المضافة الفلاحية**، حيث تراجعت من 15.2 في المائة إلى 4 في المائة. وهو تباطؤ يعود إلى عامل إحصائي محض، نتيجة تعاقب موسمين فلاحيين جيدين. ذلك أن الموسم الفلاحي 2018/2017 تميز بتحقيق إنتاج جيد من الحبوب بلغ 103 قنطار، بزيادة بلغت 7.3 في المائة مقارنة مع محصول موسم 2017/2016 .

وتؤكد هذه التطورات مرة أخرى أنه رغم الجهود المبذولة، فإن النمو بالمغرب لا يزال مرتهنا بتقلبات النشاط الفلاحي، في حين يجد القطاع غير الفلاحي صعوبة في الارتقاء بالمغرب نحو عتبة أعلى من النمو.

أما القيمة المضافة **لقطاع الصيد البحري**، فقد انخفضت للمرة الثانية على التوالي منذ سنة 2017. ورغم هذا التراجع واستمرار بعض الإكراهات وأوجه الخصاص التي يعاني منها القطاع (معدل تصنيع أدنى من الإمكانات، تسجيل بعض التأخر على مستوى فرع تربية الأحياء المائية، تركيز في وجهات التصدير، القطاع غير المنظم...)، فقد سجل القطاع تقدما ملحوظا منذ سنة 2010، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لرقم المعاملات 7 في المائة، فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لحجم الصادرات 7.2 في المائة، مما يعكس المجهود الاستثماري المبذول في إطار مخطط أليوتس.

وفي ما يتعلق **بالقطاع غير الفلاحي**، فقد استمر على العموم في التطور وفق وتيرة معتدلةٍ إن لم نقل بوتيرة أبطأ من تلك المسجلة في السنة الفارطة، إذ تطور بـ2.8 في المائة مقابل 3 في المائة سنة 2017. وتعزى هذه الوتيرة إلى تباطؤ نمو القطاع الثانوي من 3.5 في المائة إلى 3 في المائة، علما أن القطاع الثالثي حافظ على نفس وتيرة النمو التي سجلها السنة الماضية، أي 2.7 في المائة.

2 – الحسابات الوطنية لسنة 2018، المندوبية السامية للتخطيط.

من جهة أخرى، **ظل الطلب الداخلي يشكل المساهم الرئيسي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي**، حيث بلغت هذه المساهمة 4.3 نقط مئوية. وقد اتسم الطلب الداخلي بتسارع وتيرة نمو الاستثمار الخام والاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، مع تسجيل تباطؤ في الاستهلاك النهائي للأسر.

في المقابل، **كانت مساهمة الصادرات الصافية من السلع والخدمات في نمو الناتج الداخلي الإجمالي مساهمة سلبية**، إذ بلغت حوالي 1.3- نقطة مئوية، عوض المساهمة الإيجابية التي حققتها السنة الماضية والتي بلغت 0.3 نقطة مئوية.

من جانب آخر، **ارتفعت حاجة الاقتصاد للتمويل بـ 2.4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي** مقارنة مع السنة الماضية. ويعكس هذا التفاقم التأثير المزدوج لانكماش معدل الادخار الوطني، الذي تراجع من 29.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 27.6 في المائة، وارتفاع معدل الاستثمار، الذي انتقل من 32.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 33.5 من سنة إلى أخرى.

2.2.1.1. مسلسل التصنيع: تم إحراز تقدم مع استمرار تحديات يتعين رفعها من أجل تحقيق اندماج صناعي أكبر وتسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني

منذ إطلاقه سنة 2014، حقق مخطط تسريع التنمية الصناعية تقدماً مهما في ما يتعلق بتحديث النسيج الإنتاجي، من خلال إنشاء العديد من المنظومات الصناعية المخصصة لمختلف المهن الدينامية، سيما صناعة السيارات والطيران. وبالإضافة إلى مساهمة المخطط في الرفع المهم من الجاذبية الاقتصادية للمغرب لدى المستثمرين الدوليين، فقد مكن أيضا في النهوض بالصادرات الصناعية لبلادنا، إذ ارتفع متوسط معدل نموها السنوي بنحو 10.3[3] في المائة خلال الفترة 2014-2017.

من جهة أخرى، تميز أداء فرعين اقتصاديين عن باقي الفروع من حيث رقم المعاملات الذي حققته صادراتهما، إذ تجاوزا متوسط معدل نمو الصناعة الوطنية إجمالا. ويتعلق الأمر بقطاع صناعة السيارات (16.7+ في المائة) وقطاع الطيران (11.3+ في المائة)، بل إن حصة قطاع صناعة السيارات من مجموع صادرات البلاد، أصبحت منذ سنة 2014 تفوق حصة الفوسفاط ومشتقاته، حيث بلغت 23.4 في المائة مع نهاية سنة 2018.

وفي ما يتعلق بنسبة الاندماج المحلي للمهن العالمية للمغرب، يتجلى من خلال الإحصاءات التي قدمتها وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي التقدم المهم الذي تم إحرازه منذ إطلاق مختلف المنظومات الصناعية. وتهم هذه المنجزات قطاع صناعة السيارات الذي تفوق نسبة اندماجه المحلي حاليا 50 في المائة[4] بعدما كانت تبلغ حوالي 16 في المائة سنة 2007. وينطبق الأمر ذاته على قطاع الطيران، حيث تبلغ نسبة اندماجه المحلي حاليا 34 في المائة[5]. ومن المرتقب أن يتحسن هذا الأداء بشكل أكبر مستقبَلا، خاصة وأن العقود الجديدة، التي يتم إبرامها مع مستثمرين دوليين، مثل تلك الموقعة مع مجموعة «بي إس إي بوجو-سيتروين» (PSA)، باتت تنص على أهداف محددة وكمية في ما يتعلق بالاندماج المحلي. كما أنه فضلا عن التحفيزات الضريبية والبنيات التحتية ومستويات الأجور التي توفرها المملكة، فقد مكن استقرار الموجة الأولى للشركات العاملة في مجال تصنيع وتجهيز السيارات والطائرات بالمغرب، من تعزيز جاذبية المملكة وأعطى إشارات إيجابية للموجة الموالية من المستثمرين العالميين في هذه المهن.

3 - الصادرات الصناعية خارج مشتقات الفوسفاط. يتعلق الأمر بإحصائيات قدمتها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وهي أيضا متضمنة في لوحة القيادة القطاعية للاقتصاد المغربي برسم سنة 2019 التي تعدها وزارة الاقتصاد والمالية.

4 - استنادا إلى مختلف التصريحات الصحفية الصادرة عن وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي (سنوات:2019-2018-2017) والإحصائيات المنشورة على الموقع الإلكتروني لهذه الوزارة http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/automobile

5 - إحصائيات نهاية سنة 2018، حسب تجمع الصناعات المغربية في الطيران والفضاء (Gimas).

رغم هذا التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من النقاط العالقة. فعلى بُعْدِ عامين من انتهاء الفترة المحددة لإنجاز مخطط تسريع التنمية الاقتصادية (2014-2020)، لا تزال هناك صعوبة في تحقيق هدف رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى 23 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي مع حلول سنة 2020، إذ تتراوح نسبتها حاليا ما بين 15 في المائة و16 في المائة، وهي نسبة لم تتغير إلا بشكل طفيف مقارنة مع المستوى المسجل عند نهاية سنة 2013، أي قبل إطلاق المخطط المذكور.

تطور صادرات صناعة السيارات وحصة القطاع من إجمالي الصادرات المغربية (بالنسبة المئوية)

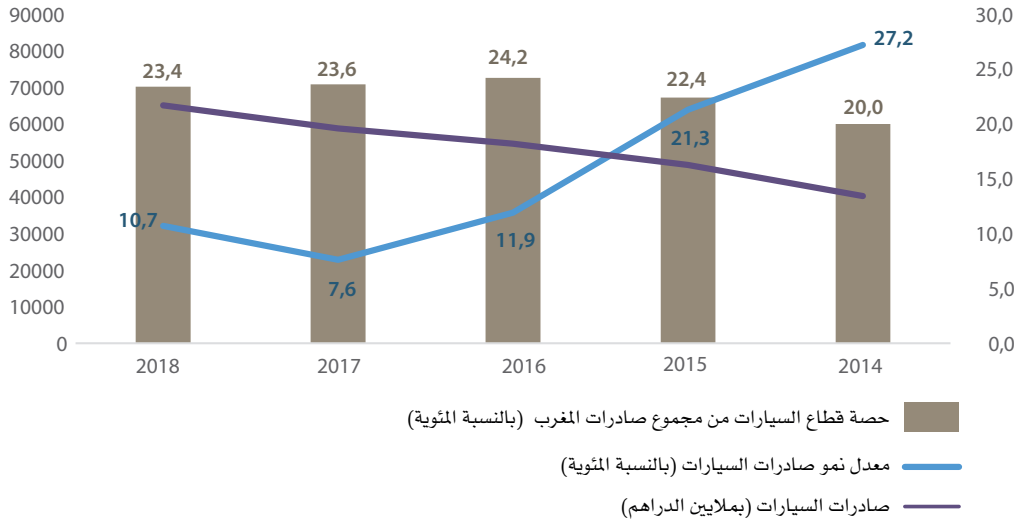

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات مكتب الصرف

بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن التطور الملموس الذي شهدته الصادرات الصناعية، سيما في قطاعي السيارات والطيران، يقابله نمو سنوي ضعيف للقيمة المضافة للصناعات التحويلية، حيث بلغ معدل هذا النمو حوالي 2.1 في المائة سنويا خلال الفترة 2014 - 2018 (3.3 في المائة بالقيمة الإسمية). وبعبارة أخرى، لم يكن تحسن رقم معاملات الصادرات كافيا حتى تتمكن هذه الصناعات من المساهمة الفعالة في الرفع بشكل ملموس من القيمة المضافة المحدَثة من لدن الاقتصاد الوطني. لذلك، فإن استهداف مكونات ذات قيمة مضافة أعلى مع التموقع في مراحل إنتاج أكثر أهمية في سلاسل القيمة، والعمل بشكل موازٍ على تعزيز نسبة الاندماج المحلي، تبقى شروطا أساسية من أجل تحقيق وَقْعٍ أمثل لمسلسل التصنيع على الاقتصاد.

في ارتباط بالنقطة السابقة، لا تزال الصناعة في المغرب، سيما فروعها الأكثر دينامية، تتسم على غرار العديد من البلدان النامية، باعتمادها الكبير على استيراد المدخلات والاستهلاكات الوسيطة وسلع التجهيز. وهو وضع لا يزال مستمرا على الرغم من التقدم الذي شهدته بعض المنظومات الصناعية في مجال الاندماج المحلي. ففي الفترة ما بين سنتي 2009 و2016، ارتفعت حصة القيمة المضافة الأجنبية المستوردة في إجمالي الصادرات الصناعية، وذلك رغم عودتها لمنحى تنازلي ما بين سنتي 2012 و2015 (الرسم البياني أدناه). وقد تجلى هذا الارتفاع المُسَجَّلُ في حصة المواد والخدمات المستوردة في الصادرات، بشكل أكبر في صادرات المغرب من وسائل وتجهيزات النقل (منها السيارات)، حيث انتقلت حصة القيمة المضافة الأجنبية المستوردة في الصادرات المغربية على مستوى هذا من 32.3 في المائة إلى 41.5 في المائة، وذلك حسب معطيات قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول التجارة بالقيمة المضافة. وإذا كان غالبا ما يتم تبرير ارتفاع نسبة القيمة المضافة المستوردة في الصادرات الصناعية المغربية بتحسن اندماج اقتصادنا في سلاسل القيمة العالمية، **فإن**

هذا الارتفاع يعني في المقابل أن جزءاً كبيراً من العائدات المتأتية من الصادرات الصناعية لا يتم ضخه في الاقتصادي الوطني.

يتبين من خلال إجراء مقارنة مع بعض الدول الصاعدة أنه لا يزال أمام المغرب هامش من أجل الرفع من حصة القيمة المضافة المحلية في صادراته الصناعية. ذلك أن هذه الحصة تصل إلى 87 في المائة في البرازيل و85.4 في المائة في البيرو و84.5 في المائة في إندونيسيا و82.5 في المائة في الشيلي و78.4 في المائة في تركيا و72.6 في المائة في رومانيا، مقابل 65.7 في المائة في المغرب[6].

رسم بياني: حصة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات الصناعية للمغرب (بالنسبة المئوية)

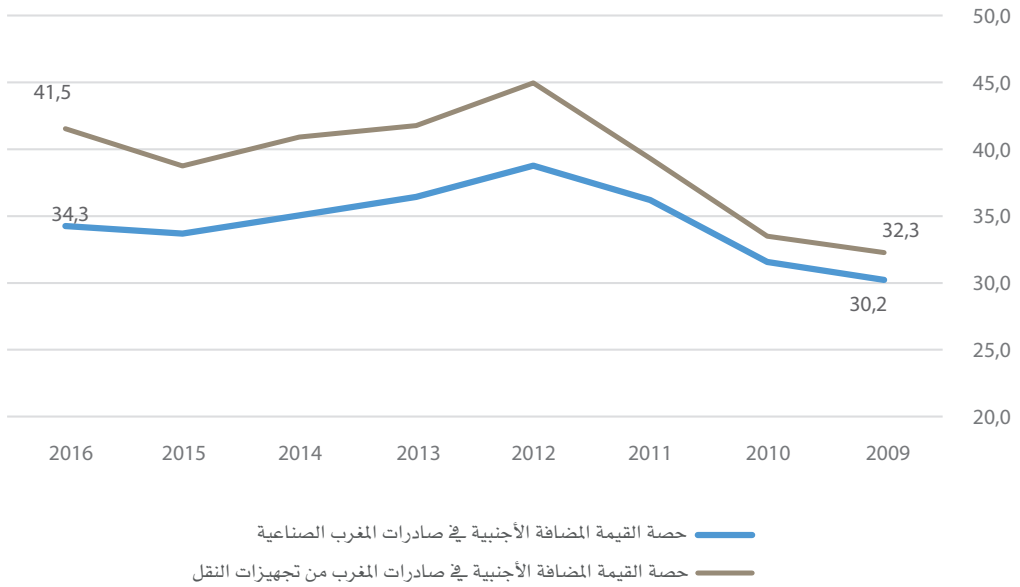

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

على الرغم من هذا الوضعية، فإن الحصة المهمة للاستهلاكات الوسيطة في إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية يشكل في حد ذاته فرصة ينبغي استثمارها. ذلك، أنه من شأن العمل، على مستوى الأنشطة القبلية، على تكثيف شبكة المُوَرِّدين المحليين للمواد والخدمات اللازمة للإنتاج، أن يمكن تدريجياً من تعويض الاستهلاكات الوسيطة المستوردة بأخرى محلية، ومن ثم الاستفادة بشكل أكبر من الآثار الإيجابية التي ستتولد عن قطاع الصناعة على القيمة المضافة المحلية لباقي فروع الاقتصاد الوطني وعلى رصيد الميزان التجاري.

وبهذا الخصوص، ينبغي العمل على مضاعفة المشاريع المشتركة (joint-ventures) بين الفاعلين الوطنيين والمستثمرين الأجانب. ولتحقيق هذا الهدف، خصوصا على مستوى المنظومات الصناعية عالية التكنولوجيا، ينبغي أن تُواصِل السياسة الصناعية التركيز في بداية الأمر على **خلق مشاريع مشتركة تضم مقاولات محلية لتلعب دور مورد من الصنف الثاني والثالث.** وعموما، تكون هذه المقاولات مختصة في منتجات تتطلب في الغالب إتقان تكنولوجيات تتسم بكونها في متناول الفاعلين المغاربة أكثر من التكنولوجيات عالية الدقة. وسيتسنى لهذه المقاولات الوطنية في مرحلة لاحقة الاقتراب من هذا المستوى التكنولوجي العالي، بحسبِ الخبرة والمؤهلات التي ستعمل على مراكمتها. غير أن ذلك يظل رهينا بمستوى وجودة الرأسمال البشري وبمستوى وجودة الدعم المقدم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية.

6 – قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. معطيات متعلقة بسنة 2016.

وبالنسبة لصناعة السيارات، وبالنظر إلى أن معظم شركات هذا القطاع عبر العالم يستعدون في المدى المتوسط لمنافسة قوية في سوق السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية، فإن المغرب مطالب باستكشاف السبل الممكنة للتكيف مع هذا الانتقال واجتيازه بدون ضرر. ويمثل هذا الأمر تحدياً كبيراً لسوق الشغل الوطنية ويقتضي تخطيطا مسبقا للتكوينات والمهن التي يتطلبها هذا القطاع الجديد، مع الحرص على تمتين التعاون بين الفاعلين الصناعيين والجامعات ومراكز التكوين المهني. ذلك أن التقنيات المستعملة والعمليات الصناعية وعدد الأجزاء المستخدمة في السيارات الكهربائية تختلف عن تلك المستخدمة في تصنيع سيارات ذات المحرك المشتغل بالديزيل/البنزين، وهو ما من شأنه أن يُوَلِّد تغيرات مهمة سواء على مستوى الاستثمارات والتزود بالسلع الوسيطة، أو من حيث أعداد العاملين ونوعية التكوين المطلوب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان قد وقع في أواخر سنة 2017 اتفاق شراكة مع الشركة الصينية لصناعة السيارات الكهربائية «بي واي دي»، من أجل إحداث منظومة صناعية في المغرب لإنتاج وسائل النقل الكهربائية موجهة للسوق المحلية وللتصدير.

أخيرا، وبخصوص تأثير مسلسل التصنيع على مجال التشغيل، فمن الصعوبة بمكان تحديد عدد مناصب الشغل الصافية التي أحدثتها دينامية التصنيع بشكل دقيق. فمن خلال الأرقام التي قدمتها مختلف المصادر الرسمية سنة 2018، يتبين وجود اختلافات عميقة بين هذه المصادر بشأن التأثير النهائي لمسلسل التصنيع على مستوى التشغيل في القطاع. وقد ظهرت فروقات واضحة بين مختلف الإحصائيات المعلن عنها، مما يشير إلى اختلاف من حيث العينات الإحصائية المستخدمة والمنهجيات المعتمدة، ومصادر المعطيات الأولية التي جرى استغلالها، وتصنيفات الأنشطة المعتمَدة... **ويشير حجم هذا التباين في المعطيات إلى ضرورة الإسراع بوضع إطار تنظيمي ومؤسساتي كفيل بتوفير ظروف مواتية لتعاون فعلي بين المندوبية السامية للتخطيط ومجموع القطاعات الوزارية وهيئات تجميع وإصدار كل المعطيات القطاعية الأولية، وليس فقط القطاع الصناعي.** ومن شأن إقامة تعاون أكثر فعالية في هذا المضمار أن يسمح بتجميع وإصدار معطيات ذات جودة أعلى وأن ينهض بدقة تقييم السياسات العمومية، وأن يعزز ثقة عموم المواطنين في حياد وشفافية المعلومات المقدَّمة.

مؤطر: وضعية صناعة التكرير خلال سنة 2018: صمت وانتظارية بخصوص شركة المساهمة المغربية لصناعة التكرير «سامير» (SAMIR)

تعكس **التطورات التي شهدها ملف شركة المساهمة المغربية لصناعة التكرير «سامير» (SAMIR)** خلال سنة 2018، الموقف غير الواضح الذي تبنته السلطات العمومية إزاء هذا الملف منذ إعلان التصفية القضائية للشركة في سنة 2016. ذلك أن الصمت الذي التزمت به الدولة بشأن ما تعتزم القيام به بخصوص الإبقاء على مصفاة بترول على الصعيد الوطني من عدمه، خلق مناخا سلبيا من الانتظارية.

وينضاف إلى هذا الصمت، عدم توفر دراسات للأثر دقيقة وعلنية حول جدوى التوفر على مصفاة وطنية وتأثيراتها المحتملة من حيث الأمن الطاقي والتكلفة والاستدامة الاقتصادية، وانعكاساتها على النمو والتشغيل، والمنافسة بالقطاع، والقدرة الشرائية للمستهلك.

وفضلاً عن ذلك، فإن **نقص المعلومات حول الهندسة المستقبلية للسوق الداخلية لتوزيع الهيدروكربورات**، على مستوى التقنين وتحديد شروط التنافسية بين المنتجات المكررة محلياً والمنتجات الطاقية المستوردة، يجعل الرؤية أقل وضوحا في هذا المجال. ونتيجة لذلك، فإن هذه العوامل لا تساهم في طمأنة المشترين المحتملين للمصفاة.

في المحصلة، يظل ملف مصفاة البترول «سامير» حالة غير معزولة، فهو يعيد إلى الواجهة نقاشاً في غاية الأهمية. ألا وهو مسلسل الخوصصة الذي يهم مجموعة أوسع من القطاعات، والذي باتت فعاليته وجدواه موضع تساؤل بشكل متزايد. وفي هذا السياق، جرى مؤخرا إحداث لجنة التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص والهيئة المكلفة بتقويم المنشآت العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص، اللتين تم تعيين أعضائهما بموجب ظهير شريف.

3.1.1.1. استمرار الصعوبات في قطاع البناء والأشغال العمومية

منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لا يزال قطاع البناء والأشغال العمومية في المغرب تحت وطأة سياق غير مواتٍ انعكس سلبا على أغلب مؤشرات أدائه. هكذا، تراجع متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع من 7.2 في المائة خلال الفترة 2000-2008، إلى ما يناهز 2.7 في المائة بين سنتي 2009 و2014، ليستقر في الأخير في 1.2 في المائة سنويا خلال الفترة 2015-2018.

وقد كان لهذا الوضع تأثير على مجموع الاقتصاد المغربي، بالنظر لكون قطاع البناء والأشغال العمومية يمثل ما بين 5 في المائة و6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويُشَغِّل حوالي 10 في المائة من السكان النشيطين المشتغلين، رغم أن مناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع تتسم على العموم بضعف تأهيلها وبهشاشتها وانخفاض أجورها.

متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة الحقيقية لقطاع البناء والأشغال العمومية (بالنسبة المئوية)

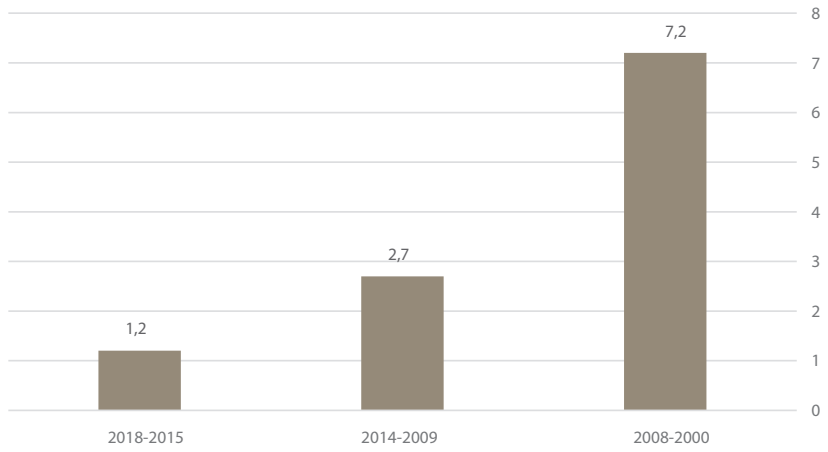

مصدر : رسم بياني منجز استنادا إلى قاعدة معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وبالإضافة إلى عامل التقلبات الاقتصادية الدورية، تعكس وضعية قطاع البناء والأشغال العمومية استمرار جملة من الإكراهات البنيوية وانعكاسات الخيارات التي تم تبنيها خلال فترة «الفورة العقارية». فبخصوص هذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن النمو الكبير الذي عرفه المجال العقاري خلال هذه الفترة حدا بالعديد من الفاعلين المشتغلين في هذا القطاع إلى تشكيل مخزونات عقارية وتوسيع عروضهم، مما تطلب استثمارات مهمة، جرى تمويلها بشكل خاص عن طريق الديون. ونتيجة لذلك، وجد هؤلاء الفاعلون أنفسهم تحت وطأة مستويات مرتفعة من المديونية عندما بدأت الأزمة تطال سوق العقار. لا شك أن بعض المجموعات العقارية الكبرى نجحت خلال السنتين الفارطتين في إجراء تغييرات استراتيجية وأطلقت عمليات إعادة هيكلة مالية مهمة مكنتها من تخفيض نسبة ديونها بشكل كبير، بل إن البعض منها استطاع إطلاق استثمارات في بلدان

إفريقيا جنوب الصحراء، غير أن القطاع بشكل عام يجد صعوبة في التعافي في ظل وجود مخزون من الوحدات السكنية معلقة البيع في بعض الفئات من السكن أو في بعض الجهات، وذلك في ظل آفاق تبقى عموما غير واضحة بخصوص المنحى الذي سيتخذه الطلب.

وفي ما يتعلق بفرع «الأشغال العمومية»، نلاحظ استمرار العديد من الإكراهات البنيوية، تهم على الخصوص، منافسة الشركات الأجنبية التي غالبا ما تحظى بالدعم من بلدانها الأصلية (تركيا، الصين، إسبانيا، البرتغال ...)، مما يقلل من الآثار الاقتصادية المحتملة للطلبيات العمومية على المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة العاملة في هذا القطاع. ونتيجة لهذا الوضع يبقى تعميم تطبيق بند «الأفضلية الوطنية» أحد المطالب الرئيسية للفاعلين في القطاع.

إن مسألة صعوبة الولوج إلى الصفقات العمومية تحيل أيضا على ضعف القدرة التنافسية للعديد من الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، باستثناء بعض المقاولات الكبرى، إزاء المنافسة الأجنبية، سيما في مجال ابتكار منتجات وطرق تصنيع جديدة وكذا في مجال الإحاطة بالمستجدات التكنولوجية التي يشهدها القطاع. وينعكس هذا القصور سلبا على الشركات الوطنية، التي يعتمد أغلبها على الطلبيات العمومية.

من جانبه، يشكل القطاع غير المنظم إكراها كبيرا تواجهه المقاولات الوطنية العاملة في مجال البناء والأشغال العمومية. ذلك أن انتشار أنشطة القطاع غير المنظم واستمرار ظاهرة مختبرات البناء والأشغال العمومية غير الحاصلة على الاعتماد، لا يتسبب فقط في فرض منافسة غير عادلة على حساب المقاولات النظامية ولكنه أيضًا يؤثر سلبا على جودة المنتوج النهائي المقدم.

وبالموازاة مع ذالك، لا يزال قطاع البناء يواجه مشكلة عدم ملاءمة العرض للطلب، بل عدم كفاية الوحدات السكنية المتوفرة في بعض الأصناف من السكن مثل تلك المخصصة للطبقة المتوسطة. ويؤدي هذا الأمر إلى وجود وضعيتين متباينتين: فمن جهة هناك طلب على السكن غير مُلَبَّى وبالتالي ثمة عجز في هذا المجال، (رغم أنه تم تقليص هذا العجز بشكل كبير من 800.000 إلى 400.000 وحدة بين سنتي 2012 و2018)، ومن من جهة أخرى، هناك مخزون من الوحدات السكنية المبنية بات يجد المنعشون صعوبة متزايدة في تسويق وحداته في بعض المشاريع، ونظرا لكونها غير ملائمة للطلب (الارتفاع المفرط للأسعار، البعد عن المراكز الاقتصادية والخدمات الأساسية، مساحة غير ملائمة، مشكلة الجودة، وغير ذلك).

بالإضافة إلى ذلك، أصبح الطلب المتأتي من الأشخاص القادرين على الأداء يتضاءل على نحو متزايد بالنظر إلى مستوى مديونية الأسر، والذي يتجلى في استمرار معدل قروض الأفراد معلقة الأداء في مستويات ظلت عصية على التراجع منذ الربع الأول من سنة 2016. ويتجلى ضعف الطلب على السكن أيضًا في عجز الأسر عن الادخار[7] وبالتالي عدم قدرتها على تحمل عبء تمويل استثمارات جديدة في مجال السكن. ويعود استمرار ضعف القدرة الشرائية إلى كون أسعار العقارات لا تزال في مستويات مفرطة في فئات معينة من السكن مثل تلك المخصصة للطبقة المتوسطة. ومن أسباب استمرار هذا الارتفاع الملاحظ في أثمنة العقار، نجد الكلفة المرتفعة للأراضي في الوسط الحضري.

ومما لا شك فيه أن تدني مستوى الطلب ينعكس سلبا على النتائج التي يحققها الفاعلون في مجال البناء والأشغال العمومية، وبالتالي على خزينتها التي تتعرض أصلا للضغط بفعل آجال الأداء، حيث تعد هذه الأخيرة أطول في هذا القطاع مقارنة مع معظم الفروع الأخرى[8]. وفي نفس السياق، تؤثر هشاشة الوضعية المالية

7 – حسب البحث حول الظرفية الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط في صفوف الأسر، فإن 3.8 في المائة فقط من الأسر المشمولة بالبحث أكدت قدرتها على الادخار خلال الربع الثالث من سنة 2018.

8 – دراسة الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاص) حول آجال الأداء، 2017 ودراسة مرصد المقاولات (INFORISK) حول آجال الأداء، 2017.

للعديد من الفاعلين في القطاع سلبا على مستوى ملاءتهم المالية (القدرة على السداد)، حيث إن حصة قطاع البناء والأشغال العمومية من مجموع الديون البنكية المعلقة الأداء ما انفكت تزداد خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من 13.1 في المائة سنة 2015 إلى 16.4 في المائة سنة 2017[9].

- **توقيع عقد - برنامج جديد في مجال البناء والأشغال العمومية برسم 2018-2022: محاولة للنهوض بالقطاع، لكن ثمة إكراهات كبرى ينبغي التغلب عليها**

من أجل توفير مناخ ملائم للنهوض بقطاع البناء والأشغال العمومية، جرى سنة 2018 توقيع البرنامج التعاقدي الجديد برسم 2018-2022، من أجل « تنمية الهندسة والمقاولة في قطاع البناء والأشغال العمومية». وتضم الاتفاقية عشرة عقود تطبيقية تنخرط فيها مختلف الأطراف الموقعة. ويتضمن هذا العقد-البرنامج 11 هدفًا استراتيجيا، ويسعى إلى النهوض بأداء قطاع البناء والأشغال العمومية في ما يتعلق بخلق القيمة المضافة (رفع القيمة المضافة للقطاع من 53 إلى 81 مليار درهم)، وتحسين إنتاجية العمل في القطاع (من 53.000 إلى 67.000 درهم في السنة) والمساهمة في خلق مناصب شغل من خلال استهداف إحداث 220.000 منصب شغل إضافي.

وقد تطلب إعداد خارطة الطريق الجديدة هذه، عدة سنوات من التحضير وانخرطت فيها الفدراليات المهنية المعنية، سيما الفدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية والجامعة المغربية للاستشارة والهندسة. وترتكز هذه الخارطة على دعامتين أساسيتين ألا وهما (1) تأهيل القطاع من خلال توفير بيئة ملائمة تلبي حاجيات المقاولات وتعزز تنميتها و(2) النهوض بتميز وإشعاع مقاولات البناء والأشغال العمومية على الصعيد الدولي.

وبالموازاة مع رؤية 2018-2022، يتم دعم قطاع البناء والأشغال العمومية أيضًا من خلال الحفاظ على مستوى المجهود الاستثماري العمومي في البنيات التحتية والسكن، كما يتضح ذلك من خلال برامج الاستثمارات الوارد في قانون المالية لسنة 2019. غير أن قدرة هذه الاستثمارات على تحفيز قطاع البناء والأشغال العمومية، على المديين القصير والمتوسط، تظل رهينة بنسبة تنفيذها الفعلي.

وعموما، إذا كان توقيع عقد - البرنامج الجديد يمثل خطوة مهمة على درب إنعاش هذا القطاع، فهناك عدد من التدابير الواجب اتخاذها، والتي تهم على الخصوص:

- **مسألة منح الأفضلية لفائدة المقاولة الوطنية:** من أجل تحقيق التأثير الأمثل للطلبية العمومية على المقاولات الوطنية العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية، ينبغي أن يكتسي بند منح الأفضلية للمقاولة الوطنية طابعا إلزاميًا، إذ لا تزال المادة 155 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية تجعله إجراء اختياريا. كما يتيعين العمل على تعميم هذا الإلزام على مجموع الفاعلين العموميين، بما في ذلك الجهات والجماعات والمقاولات العمومية. **غير أنه يتعين قبل ذلك عرض هذا التدبير على نظر مجلس المنافسة، طبقا للمادة 7 من القانون رقم 20.13** التي تنص على أن مجلس المنافسة يستشار وجوبا في مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بمنح إعانات عمومية وتحفيزات.

في السياق ذاته، ومن أجل ضمان تثمين أفضل للإنتاج المحلي من خلال الطلبية العمومية، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد أوصى سنة 2012 في تقريره حول الصفقات العمومية[10]، **بأن «يتم العمل بالنسبة إلى العروض التي تبلغ حجما معينا، على إقرار نسبة مئوية كحد أدنى للخدمات والمنتجات والمواد المصنعة محليا، يجب أن يتوفر عليها العرض الذي تم اختياره، مع إلزام المتعاقَد معه بالإدلاء بما يُثبت مصدر المنتجات والمواد المعنية».**

9 - معطيات التقرير السنوي حول الإشراف البنكي، 2017.

10 - http://www.cese.ma/Documents/PDF/Rapport-Commande%20publique-VA.pdf

لكن يجب أن يخضع تعميم بند «منح الأفضلية لفائدة المقاولة الوطنية» لبعض الشروط، وذلك تفاديا لخلق سلوكيات ريعية. وفي هذا الصدد، ينبغي الحرص على:

- **التطبيق الصارم للعقوبات المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية في حق المقاولات التي لا تحترم الالتزامات المتعاقد بشأنها ومقتضيات دفاتر التحملات. ويمكن أن يتم نشر أسماء المقاولات المخالفة لفترة زمنية محددة في لائحة يكون باستطاعة جميع الآمرين بالصرف في الهيئات العمومية الاطلاع عليها، حتى يتم استبعاد هذه المقاولات مؤقتًا من الولوج إلى الصفقات العمومية .** ومما يجعل هذا التدبير أمرا ضروريا كون الاختلالات في جودة البنيات التحتية والمباني السكنية قد تكون لها تأثيرات سلبية جدا على سلامة مستعمليها وكذلك من حيث التكلفة المالية؛

- **احترام المقاولات التي تتقدم بتعهدات لنيل صفقة عمومية، لمعايير السلامة، وذلك من أجل حماية العمال في أوراش العمل واحترام مختلف الجوانب المتصلة بالحماية الاجتماعية وبقانون الشغل.** وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فإن قطاع البناء والأشغال العمومية يعد من بين القطاعات التي تسجل أدنى المستويات في ما يتعلق بنسبة العمال المستفيدين من التغطية الصحية ونسبة العمال المتوفرين على معاش للتقاعد، إذ تبلغ هاتان النسبتان على التوالي 32.9 في المائة و8.9 في المائة، مقابل متوسط وطني يبلغ 42.7 في المائة و21 في المائة على التوالي؛

- **إن تحقيق التأثير الأمثل لقطاع البناء والأشغال العمومية في رفع القيمة المضافة المحلية يقتضي بالضرورة تحسين تنافسية مجموع الفروع الصناعية الخاصة بمواد البناء. ويتطلب بلوغ هذا الهدف اعتماد تدابير تحفيزية، والنهوض بالابتكار والبحث والتطوير في هذه الصناعات** (منتجات وطرق جديدة لعزل المباني، مكونات البناء مسبقة الصنع، الأسمنت المضغوط مسبقا (contraint et pré-contraint)، مواد بناء ملائمة للمساحات الكبرى...)، وذلك من أجل الاستجابة لمعايير مقاولات البناء، ورغبات المستهلك ورفع تحدي النجاعة الطاقية؛

- تقتضي ملاءمة العرض مع الطلب على مستوى الجودة والتكلفة تغيير طريقة تحديد خصائص السكن المعروض للبيع. بمعنى آخر، **يجب على الفاعلين في مجال البناء التكيف مع التحولات التي يشهدها سلوك الزبناء، الذين صاروا متطلبين أكثر فأكثر لكونهم يأخذون بعين الاعتبار بشكل متزايد التكلفة الإجمالية للمبنى.** ومن المعلوم أن هذه الأخيرة تتجاوز التكلفة الأولية للاستثمار نظرا لكونها تشمل جميع التكاليف اللاحقة التي قد تبقى على عاتق المشتري خلال مدة استغلاله للمبنى. ونتيجة لذلك، فكلما ارتفعت هذه التكاليف اللاحقة، كلما زاد تردد الزبون في الإقدام على شراء المبنى. مما يؤدي إلى تراكم المخزون من الوحدات السكنية غير المباعة. ويمكن أن تنجم هذه التكاليف الإضافية، التي تعد السبب في عدم التناسب بين العرض والطلب، عن رداءة نوعية المواد المستخدمة، تموقع سيئ للمبنى إزاء أشعة الشمس أو عدم احترام معايير النجاعة الطاقية (تكلفة الطاقة، تكاليف مرتبطة بالصحة)، موقع جغرافي بعيد عن المراكز الأكثر حيوية وعن الخدمات الأساسية (ارتفاع تكلفة النقل، قلة فرص العمل القريبة، إلخ.)؛

- **يتطلب تحسين تنافسية أسعار قطاع السكن معالجة مشكلة غلاء أسعار العقار، سيما في الوسط الحضري، ومشكلة المضاربة العقارية، وذلك من خلال العمل بشكل خاص على اعتماد إطار ضريبي ناجع من شأنه أن يُثني عن مراكمة الرأسمال غير المنتج، مع تشجيع التوسع العمراني العمودي (البنايات متعددة الطوابق) كآلية لتخفيض سعر البيع في الوسط الحضري.** وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منكب حاليا على دراسة موضوع السياسة العقارية بالمغرب، وذلك بناء على إحالة توصل بها من لدن رئيس الحكومة؛

- التوفر على آليات رصد ملائمة للإحاطة بمختلف جوانب قطاع البناء والأشغال العمومية، حتى يتسنى اقتراح التدابير والسياسات المناسبة. ويستوجب هذا الأمر **الإسراع بإنشاء مرصد قطاع البناء والأشغال العمومي**، وهي فكرة تأخر تجسيدها على أرض الواقع، بعدما جرى التنصيص عليها في عقد - البرنامج المبرم سنة 2004.

4.1.1.1. قطاع السياحة: رغم محاولات النهوض بالقطاع، لا يزال هناك تفاوت بين المنجزات والأهداف المسطرة، واستغلال غير كاف للمؤهلات السياحية الوطنية

- **شهد القطاع مؤخرا تحسنا في نشاطه، رغم أن المنجزات تظل دون مستوى الأهداف المسطرة في أفق 2020**

شهد قطاع السياحة، خلال السنتين الأخيرتين، نوعا من الانتعاش، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين (بمن فيهم المغاربة المقيمون بالخارج) بنسبة 8.3 في المائة سنة 2018 وبنسبة 10 في المائة سنة 2017. فقد حقق المغرب سنة 2018 رقما قياسيا في عدد السياح الوافدين بلغ حوالي 12.3 مليون سائح. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن وتيرة نمو أعداد الوافدين من السياح الأجانب تجاوزت منذ سنة 2017 وتيرة تطور أعداد الوافدين من المغاربة المقيمين في الخارج، في حين أن العكس هو الذي كان سائدا على العموم حتى سنة 2016.

غير أنه، ورغم الاستثمارات التي تم إنجازها في قطاع السياحة، ورغم مساهمته في الاقتصاد الوطني (6.8 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي برسم سنة 2017 و5 في المائة من إجمالي مناصب الشغل، فضلا عن كونه مصدراً مهماً للعملة الصعبة)، إلا أن إمكانات هذا القطاع لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي.

ومع اقتراب انتهاء الفترة المخصصة لتنفيذ الاستراتيجية السياحية «رؤية 2020»، تشير التطورات الأخيرة إلى صعوبة تحقيق النتائج المسطرة. لا شك أن بعض العوامل الخارجية، من قبيل آثار الأزمة الدولية التي انعكست على الطلب الأجنبي أو موجة الربيع العربي في المنطقة، التي صادف اندلاعها إطلاق الاستراتيجية المشار إليها، ساهمت في كبح دينامية النهوض بالقطاع. غير أن ثمة جوانب أخرى تتعلق بشكل خاص بالحكامة وبمختلف عوامل التنافسية ساهمت أيضا في ما يعاني منه القطاع حاليا من أداء غير كاف، مع تسجيل تطورات متباينة بين قدرات الإيواء المتوفرة والطلب السياحي في بعض المناطق، وهو ما يؤثر سلبا على أرباح الفاعلين. وعلى مستوى النتائج المحققة، كانت رؤية 2020 قد حددت هدف رفع تصنيف المغرب ليحتل المرتبة 20 ضمن أول الوجهات السياحية في العالم مع نهاية سنة 2020. لكن، يلاحظ أن ترتيب المغرب من حيث عدد السياح الوافدين، لا يزال دون هذا الهدف، حيث لا تزال بلادنا تحتل المرتبة 30 (2017)[11].

وفي نفس السياق، كان المغرب يعتزم مضاعفة عدد السياح الوافدين في نهاية سنة 2020، ويبدو هذا الطموح في الوقت الراهن صعب التحقيق، على اعتبار أن عدد السياح الوافدين لم يرتفع إلا بنسبة 32.3 في المائة فقط بين سنتي 2010 و 2018. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الزيادة تضم في الوقت ذاته زيادة عدد السياح الأجانب (بـ 36 في المائة) والمغاربة المقيمين بالخارج (بـ 28 في المائة). ولا تزال حصة المغاربة المقيمين بالخارج تشكل نسبة مهمة في إجمالي عدد السياح الوافدين، حيث تبلغ 45.6 في المائة، بانخفاض طفيف عن النسبة المسجلة سنة 2010، والتي بلغت 47 في المائة.

من جهة أخرى، كانت الاستراتيجية المشار إليها تهدف إلى زيادة حصة الناتج الداخلي الإجمالي السياحي في الناتج الداخلي الإجمالي الوطني بنقطتين. إلا أن العكس هو الذي يحدث حاليا، حيث تراجعت حصة القيمة المضافة للسياحة في الناتج الداخلي الإجمالي من 7.3 في المائة سنة 2010 إلى 6.8 في المائة سنة 2017.

11 - تصريح المكتب الوطني المغربي للسياحة، استنادا إلى أرقام المنظمة العالمية للسياحة.

أما بالنسبة لعائدات الأسفار، فقد تطورت وفق وتيرة متقلبة جدا، رغم أنها انتقلت من 56.4 مليار درهم سنة 2010 إلى 68.2 مليار درهم سنة 2017. كما أن مستواها الحالي لا يزال دون الهدف المسطر في الاستراتيجية، والرامي إلى تحقيق 140 مليار درهم مع نهاية سنة 2020.

رسم بياني : مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

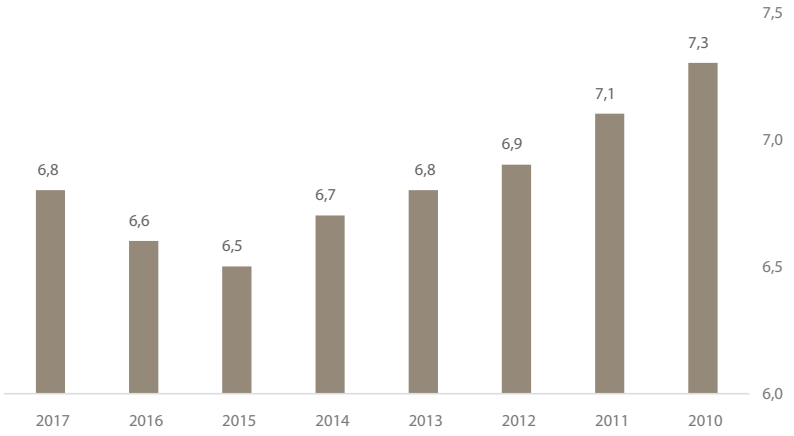

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الحساب التابع للسياحة

- **استمرار تركيز ثلاثي الأبعاد يؤثر سلبا على قطاع السياحة**[12]

يُلاحَظ، في ضوء التطور الذي شهده قطاع السياحة على مدى العقد الماضي، أنه لم يستطع بَعدُ تجاوز التركيز الثلاثي الذي يطبعه على مستوى توزيع ليالي المبيت حسب المدن/المناطق، وتوزيع السياح الوافدين/ليالي المبيت حسب بلدان الإقامة؛ وكذا الطابع الموسمي للنشاط السياحي.

وفي الواقع، تشير أحدث الأرقام المتوفرة إلى أن مدينتين من مدن المملكة هما مراكش وأكادير لا تزالان تستأثران بنحو 60 في المائة من ليالي المبيت السياحية. ولم يشهد هذا المستوى من التركيز سوى انخفاض طفيف مع توالي السنوات، إذ كانت تشكل حصة هاتين المدينتين 62 في المائة في سنة 2010. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وجهة أكادير سجلت مع مرور السنوات بعض التراجع. وبعبارة أخرى، فإن المؤهلات السياحية التي تزخر بها مناطق شاسعة من بلادنا لا تحظى بما يكفي من التثمين. في المقابل، يشار إلى أن بعض المدن (فاس والرباط وطنجة) سجلت في السنوات الأخيرة معدلات نمو أسرع من حيث ليالي المبيت السياحية، مما يشكل منحى نحو التدارك التدريجي، إلا أنه لم يُمَكِّن بعد من إحداث تقليص مهم في التركيز الجغرافي لليالي المبيت.

ويتجلى الوجه الثاني من تركيز القطاع في توزيع السياح حسب بلدان الإقامة. حيث ينحدر 52 في المائة من السياح الوافدين على المغرب من بلدين، هما فرنسا وإسبانيا، وهي نسبة عالية من التركيز رغم ما سجلته من انخفاض مقارنة مع نسبة 58 في المائة المسجلة سنة 2010 وكذا التنامي الذي شهدته مؤخرا أعداد السياح القادمين من وجهات جديدة (الصين، البرازيل...). ويزيد هذا التركيز من ارتباط العائدات السياحية ومداخيل العاملين في القطاع بتقلبات الظرفية الاقتصادية في هذين البلدين.

12 – تحليل على أساس إحصائيات المرصد الوطني للسياحة.

أما الوجه الثالث والأخير من أوجه تركيز نشاط القطاع السياحي، فيتعلق بالطابع الموسمي لليالي المبيت المسجلة في العديد من المناطق/المدن. حيث يؤدي تركز أعداد السياح الوافدين في فترات معينة من السنة إلى أن بعض المناطق السياحية تشهد نشاطاً سياحياً متقطعا مما يولد عدم استقرار في الشغل والمداخيل على المستوى المحلي ويؤثر سلباً على مردودية الاستثمارات السياحية المنجزة في هذه المناطق.

ويحيل هذا التركيز الثلاثي المشار إليه على ضرورة إعادة توجيه العرض السياحي للمغرب ووضع تصور جديد للمنتجات المقدمة، وذلك بهدف ضمان استدامة نسبية للعائدات المتأتية من النشاط السياحي بمجموع التراب الوطني.

- **يعرف المغرب تقدما متباينا على مستوى مختلف مكونات تنافسية قطاع السياحة**

يظل تطور تموقع المغرب كوجهة سياحية على المستوى العالمي تطورا متباينا. حيث ينطوي التغير المسجل في ترتيب المغرب وفق مؤشر التنافسية لقطاع السياحة والسفر (TTCI)[13]، حيث انتقل من المرتبة 62 (من أصل 141 بلدا) سنة 2015 إلى المرتبة 65 (من أصل 136 بلدا) سنة2017، على تغيرات متباينة حسب مختلف مكونات تنافسية القطاع.

فمن جهة، يحقق المغرب أداء جيداً في مجال الأمن والسلامة، حيث يحتل، حسب نفس المؤشر المذكور، المرتبة العشرين ضمن الوجهات السياحية الأكثر أمانا في العالم. وقد شكل هذا البعد عاملاً حاسماً وأساسيا في صمود النشاط السياحي، إذ ساهم في تخفيف تداعيات الأحداث التي وقعت منذ انطلاق «الربيع العربي» وخلال مراحل عدم الاستقرار التي شهدتها بعض بلدان المنطقة على القطاع السياحي في المغرب.

أما نقاط القوة الأخرى التي تميز السياحة المغربية، فتكمن في الرأسمال الثقافي الذي تزخر به بلادنا، بالإضافة إلى تحسن فرع رحلات الأعمال.

بالموازاة مع ذاك، **وبفضل اتفاقية «الأجواء المفتوحة»** (**أوبن سكاي**) الموقعة في نهاية سنة 2005، تحسن ارتباط المغرب كوجهة سياحية بباقي مناطق العالم بشكل ملحوظ، وتجسد ذلك على الخصوص في تَزايد عدد الرحلات الجوية وشركات الطيران منخفضة التكلفة، رغم أن هذه الأخيرة نافست بقوة الخطوط الملكية المغربية خارج مطار الدار البيضاء. وهكذا، انتقل عدد الرحلات الأسبوعية من 438 إلى 1.265 رحلة بين سنتي 2004 و2018، فيما انتقل عدد الوجهات الدولية المرتبطة بالمغرب من 48 إلى 121 وجهة، بالموازاة مع ارتفاع عدد شركات الطيران التي تنظم رحلات نحو المغرب (من 24 إلى 52 شركة). ورغم هذه الإنجازات، يبقى من الضروري رفع التحدي المتمثل في الرفع من وتيرة الرحلات وتعزيز الأسطول وتقوية ربط المدن متوسطة الحجم ذات المؤهلات السياحية.

وعلى الرغم من المنجزات المشار إليها، لا تزال السياحة المغربية تعاني من العديد من المعيقات التي تنعكس سلبا على قدرتها التنافسية. ويشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة إلى أن أوجه الخصاص التي تعتري هذا القطاع تتجلى في ثلاثة مستويات رئيسية: (1) البنيات التحتية السياحية، التي يتعين على المغرب بذل المزيد من الجهود للنهوض بها، حيث إنه يحتل المرتبة 80 من أصل 136 دولة، (2) النظافة والصحة، وهو عنصر حاسم تعتريه العديد من أوجه القصور (3) نقص الموارد البشرية المؤهلة في المهن المرتبطة بالسياحة.

13 – تقرير حول تنافسية قطاع السياحة والسفر، 2017، المنتدى الاقتصادي العالمي.

إن أوجه القصور المشار إليها تلقي بكاهلها على مؤشرات أداء هذا القطاع. فهكذا ظلت نسبة الملء بمؤسسات الإيواء السياحي طيلة فترة 2010-2017 داخل نطاق ضيق، متراوحة ما بين 40 في المائة و43 في المائة، مع تسجيلها لارتفاع استثنائي بلغ 47 في المائة سنة 2018. وتَحُدُّ نسبة الملء هذه، من مردودية الاستثمارات السياحية وتشكل أحد العوامل الرئيسية التي قد تُثني المستثمرين المحتملين في مجال الفندقة عن إحداث وحدات إيوائية إضافية. كما تقلص في الوقت ذاته من هامش تخفيض الأسعار ومن ثم من إمكانية تحسين التنافسية السعرية للوحدات الإيوائية المعروضة لمواجهة عروض الدول المنافسة.

وفي هذا السياق، تؤثر الصعوبات التي يواجهها العديد من الفاعلين في القطاع تأثيراً سلبياً على قدرتهم على الولوج إلى التمويل البنكي. ذلك أن قطاع السياحة في المغرب يمثل 1.8 في المائة فقط من إجمالي القروض التي توفرها الأبناك، أي أقل بكثير من غالبية القطاعات الأخرى، وأقل أيضا من مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي، التي تبلغ نحو 7 في المائة. وتسائل هذه الوضعية مدى قدرة آليات الدعم والمواكبة التي تم إطلاقها في إطار رؤية 2020 (برنامج «مساندة- سياحة» وصندوق التمويل «رينوفوتيل») على تحسين تمويل القطاع.

- **تطور تصاعدي للسياحة الداخلية يتطلب بذل المزيد من الجهود للحفاظ على دورها كضامن لاستقرار نشاط القطاع**

شهدت السياحة الداخلية تطورا متناميا منذ سنة 2010، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسين الربط وشبكة النقل وإلى مختلف التدابير التي اتخذتها الوزارة الوصية بتعاون مع الفاعلين بالقطاع. ونتيجة لذلك، تجاوز عدد ليالي مبيت السياح الداخليين سنة 2017 في الفنادق والأصناف الأخرى من مؤسسات الإيواء العدد المسجل سنة 2010 بنسبة 73 في المائة. هكذا ارتفعت حصة السياح الداخليين في إجمالي ليالي المبيت من 23 في المائة إلى 32 في المائة بين سنتي 2010 و2017.

وتكمن أهمية السياحة الداخلية في قدرتها على ضمان استقرار دورة نشاط السياحة وعلى امتصاص الصدمات السلبية، سيما أثناء الفترات التي تتناقص فيها أعداد السياح الأجانب. ويُبرِز هذا المعطى ضرورة معالجة المشاكل التي يمكن أن تعيق تطور السياحة الداخلية، سيما كل ما يتعلق بملاءمة العرض السياحي وجعله في متناول السياح الوطنيين. ويعتبر هذا الأمر تحديا على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى كون عدد متزايد من المغاربة باتوا يقبلون على الوجهات الأجنبية (تركيا، وإسبانيا، والبرتغال، والدول الآسيوية ...).

رسم بياني: تطور عدد السياح المغاربة الذين أمضوا عطلتهم في تركيا

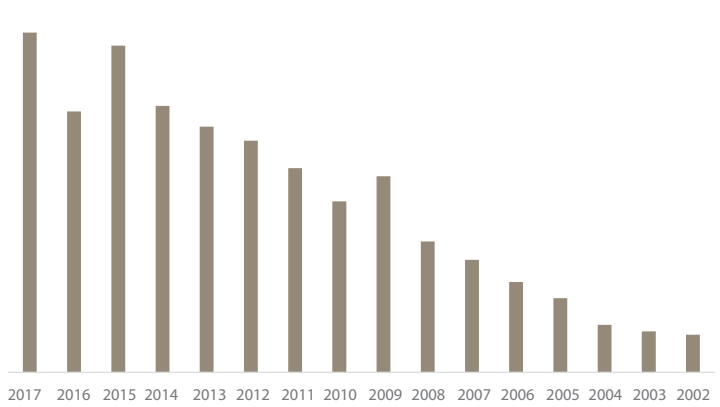

المصدر: وزارة الثقافة والسياحة التركية

- **بعض المقترحات لتحسين أداء القطاع:**

تهم مقترحات التحسين التي يمكن مباشرتها في ضوء هذه الملاحظات المشار إليها أعلاه، المحاور التالية: تقليص التركيز الذي يطبع النشاط السياحي في أبعاده الثلاثة السالفة الذكر، الملاءمة المستمرة للعرض مع التغيرات التي يشهدها الطلب، الرفع من جودة الخدمات، تأهيل الرأسمال البشري، وتعزيز رقمنة القطاع. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل بشكل خاص على:

- **تبني مقاربة «سياحة على مدار السنة»** (approche **365** jours): من شأن اعتماد هذا المفهوم أن يشكل جوابا على إشكالية الطابع الموسمي للنشاط السياحي بالمغرب. وهي سياسة تحاول العديد من البلدان نهجها، سيما الهند ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا وكينيا وتركيا وبلجيكا وكرواتيا.

- وتقتضي مقاربة «**سياحة على مدار السنة**» **تحديدا دقيقا للمنتوجات والفروع السياحية الممكن تطويرها على مستوى كل جهة يعاني نشاطها السياحي بشكل كبير من الطابع الموسمي. ويمكن إعمال هذه المقاربة إما من خلال تطوير فروع أو منتوجات سياحية جديدة قليلة الارتهان بالظروف المناخية، أو عبر برمجة نشاط سياحي داخل نفس المنطقة يعمل طيلة السنة لكنه متعدد المنتجات حسب الفصول** (**عرض متعدد الفروع** «multi-segments» **والمنتجات السياحية لنفس المنطقة**). ويتبين من خلال التجارب الدولية أنه يمكن دراسة إمكانية تطوير العديد من فروع الأنشطة السياحية في هذا المضمار، مثل المنتجات السياحية الموضوعاتية التي يمكن أن تثمن صورة متميزة للملكة كوجهة سياحية تعطي انطباعا متفردا لدى السائح. وتشمل هذه المنتجات بشكل خاص:

  - السياحة الثقافية وسياحة المواقع الأركيولوجية التي تعد ضرورية لجذب سياح من أسواق جديدة (الصين وروسيا...)؛
  - السياحة البيئية وسياحة المغامرات، والتي يمكن تكييف عرضها حسب المواسم والفصول وخصوصيات كل منطقة من المناطق؛
  - سياحة الأعمال، التي تعد من بين الفروع السياحية التي ينبغي على المغرب تطويرها على نحو أكبر، بالنظر لكونها أقل تأثرا بالطابع الموسمي؛
  - التظاهرات واللقاءات والمهرجانات الفنية والمواعيد الرياضية الكبرى على مدار السنة؛

- السياحة الطبية وسياحة الاسترخاء والاستجمام (tourisme de bien-être)، بالإضافة إلى السياحة المُخَصَّصَة للمسنين، وهي منتجات سياحية ينبغي تطويرها، خاصة بالنظر لقرب المغرب جغرافيا من القارة الأوروبية التي تضم عددا متزايداً من المسنين ضمن ساكنتها.

إن من شأن تطوير هذه المنتجات السياحية في إطار مقاربة «سياحة على مدار السنة» أن يتيح للمغرب جذب المزيد من السياح والاستجابة بشكل أفضل لتغير الطلب في مجال السياحة حيث بات ينحو في السنوات الأخيرة نحو تفضيل العطل السياحية القصيرة المتفرقة على امتداد أشهر السنة.

- **تطوير مسارات سياحية** (corridors touristiques) **من أجل توزيع أفضل للسائحين الوافدين بين مختلف جهات المملكة**: يؤدي التركيز الكبير لليالي المبيت السياحية على مستوى مدينتي مراكش وأكادير إلى عدم الاستغلال الأمثل للمؤهلات السياحية التي تتوفر عليها باقي جهات المملكة، وبالتالي لا يسمح لها بالاستفادة من عدد السياح الوافدين على مستوى خلق فرص الشغل وتحقيق الدخل. وقد عملت بعض الدول مثل تركيا وجزر موريس **ودول جنوب شرق آسيا** من أجل مواجهة هذا الإشكال على خلق «مسارات سياحية»،

قد تمتد في بعض الأحيان إلى تراب بلدان متجاورة. وتقوم فكرة هذه المسارات على خلق طرق أو محاور جغرافية تَعْبُر عدة مجالات ترابية تجمعها عموما صبغة سياحية مشتركة. وكمثال على ذلك، قامت تركيا بوضع استراتيجية سياحية مفصلة تشمل سبعة مسارات سياحية، لكل منها صبغة سياحية خاصة (ممر طريق الحرير للسياحة، وممر ساحل البحر الأسود، وممر تراقيا الثقافي، والممر السياحي الشتوي...).

إن بإمكان بلادنا أن تستفيد استفادة حقيقية من هذا المفهوم إن هي نجحت في وضع مسارات سياحية موضوعاتية مستوحاة من تراثه التاريخي والثقافي والطبيعي الغني. وينبغي أن تُمكن هذه المسارات السياحية من إبراز المؤهلات التي تزخر بها المناطق التي تمر عبرها، بما يجعل من قضاء عطلة سياحية بها تجربة غنية وفريدة تتميز عن باقي الوجهات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان قد شرع في 2015/2014 في وضع مسارات موضوعاتية منصبة على السياحة القروية. غير أن هذه الجهود لم تكن كافية للحد من التركيز الجغرافي الذي يطبع النشاط السياحي في المملكة. لذلك، **ومن أجل تحقيق التأثير المرجو من هذه المقاربة، ينبغي على المغرب تصميم عرض سياحي أكثر تنوعا يتمحور حول مسارات تمر في الوقت ذاته عبر مراكز سياحية معروفة ومناطق ذات مؤهلات عالية ولكنها غير مستغلة بالقدر الكافي.**

كما يمكن للمغرب دراسة إمكانية إقامة مسارات سياحية مشتركة مع بلدان مجاورة على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط أو مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛

- **تكييف مستمر للعرض السياحي مع التحولات التي يشهدها الطلب، وذلك من أجل تحسين مردودية الاستثمار في قطاع السياحة** : لقد حققت بعض المشاريع، سيما المحطات الشاطئية المنجزة في إطار المخطط الأزرق، نتائج دون المستوى المرجو، مما يكشف عن محدودية النموذج التنموي المرتكز حصريا على رأسمال «الشمس والشاطئ»، إذ تُظهر أمثلة كمحطة السعيدية أن بناء النوادي والفنادق وإبراز المؤهلات الطبيعية للمنطقة أمور ضرورية لكنها غير كافية لوحدها للرفع من الجاذبية السياحية للمنطقة.

لذلك، **ينبغي بذل المزيد من المجهودات في مجال تعزيز وتنويع العرض المقدم في ميدان الترفيه والتنشيط خارج الفنادق.** ومن شأن العرض السياحي «خارج الفنادق» أن يساهم في تعزيز جاذبية المنطقة وتشجيع السياح على قضاء فترات أطول والرفع من نسبة ملء وحدات الإيواء، مع تحسين معدل عودة السياح. وتبعا لذلك، سيمكن هذا التوجه من ضمان توازن أفضل بين تطور القدرات في مجال الإيواء وتطور الطلب السياحي الفعلي في بعض مناطق المملكة.

إن تحسين هذا الجانب من شأنه أن يبعث كذلك إشارات مُطمئِنة للمستثمرين في مجال الفندقة بخصوص مستوى جاذبية المنطقة ومستوى المردودية المتوقع من استثماراتهم.

بالموازاة مع ذلك، يقتضي استقطاب المزيد من السياح تطوير أنماط أخرى مقننة للإيواء السياحي تكون بديلة عن الفنادق، وذلك من أجل الاستجابة على نحو أفضل للطلب. ويلاحظ أن هذا النوع من عرض الإيواء لم يتم تطويره لحد الآن بالقدر الكافي، ما عدا في بعض المناطق كمدينة مراكش؛

- **الرأسمال البشري:** حقق المغرب بعض التقدم في التكوين في المجال الفندقي والسياحي. وقد عمل على توفير عرض تكويني يضم التعليم العالي، والتكوين المهني داخل المؤسسة، والتدرج المهني. غير أنه، ورغم الارتفاع المستمر لأعداد خريجي هذه المراكز التكوينية خلال السنوات الأخيرة، لا يزال الفاعلون في القطاع السياحي يعربون عن الحاجة لتعزيز الرأسمال البشري من أجل تحسين تنافسية وجودة الخدمات المقدمة،

وذلك بالنظر للتنافسية الشديدة التي تطبع المجال السياحي والذي يتطلب مستويات عالية من الجودة. لذلك، يتعين بذل جهود حثيثة من أجل النهوض بجودة التكوينات، سواء على مستوى الجوانب التقنية للمهن السياحية أو على مستوى اللغات الأجنبية والمهارات والمكتسبات غير التقنية (المهارات الحياتية)؛

- **الترويج والرقمنة: من أجل إضفاء الفعالية على استراتيجية التسويق السياحي للمغرب ينبغي العمل على أن ترتكز الأنشطة والتدابير الترويجية التي يتم إطلاقها على الاستثمار الجيد للمعطيات المتاحة على شبكة الإنترنت، سيما على مستوى المنصات المتخصصة (Booking, TripAdvisor...)، باستخدام الأدوات المتخصصة في البيانات الضخمة**، مع التركيز أيضا على الجوانب المتعلقة بشكل خاص بآراء الزبائن وتجاربهم من خلال العطل السياحية التي قضوها بالمغرب، وذلك من أجل ملاءمة أفضل لجودة العرض مع متطلبات الزبناء. وتجدر الإشارة إلى أن الرقمنة تشكل انشغالا حقيقيا بالنسبة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، الذي يعتزم إعطاء زخم جديد لقطاع السياحة من خلال تعزيز التحول الرقمي للسياحة بالمغرب بهدف الرفع من مرونتها وقدرتها على التفاعل مع التحولات التي يشهدها الطلب والمنافسة العالمية.

5.1.1.1. وضعية الحسابات الخارجية وأداء الصادرات سنة 2018: تفاقم العجز التجاري رغم الدينامية الجيدة المحققة في مجال المهن العالمية

- **تطور الحسابات الخارجية خلال سنة 2018**

لقد خلق التباطؤ الذي طبع النشاط الاقتصادي لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين في أوروبا، وارتفاع متوسط سعر برميل النفط مقارنة مع سنة 2017، سياقا غير موات لتطور التجارة الخارجية المغربية. حيث تفاقم العجز التجاري للمغرب بـ 8.8 في المائة مقارنة مع السنة الماضية، ليستقر في نسبة 18.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي مع نهاية سنة 2018.

ويعكس هذا التفاقم ارتفاعا في حجم الواردات أكبر مما حققته الصادرات، حيث بلغ حجمهما على التوالي 43 مليار درهم مقابل 26.3 مليار درهم. وقد جاء تزايد حجم الواردات نتيجة ارتفاع الفاتورة الطاقية (زائد 18.1 في المائة)، جراء ارتفاع سعر البرميل من جهة وتسجيل زيادة في حجم الكميات المستوردة من جهة أخرى، كما كان مدفوعا بالواردات من سلع التجهيز، والمنتجات الجاهزة للاستهلاك. وقد مثلت هذه الأصناف الثلاثة من السلع ما يناهز 73.2 في المائة من حجم ارتفاع الواردات.

في المقابل، ارتفعت الصادرات بوتيرة مطردة سنة 2018، إذ تزايدت صادرات السيارات بنسبة 12.8 في المائة، بعد التباطؤ الذي شهدته بين سنتي 2015 و2017، كما ارتفعت صادرات «الفوسفاط ومشتقاته» (+17.6 في المائة) والفلاحة والصناعات الغذائية (+6.7 في المائة). وقد شكلت هذه المجموعة من الصادرات ما يقارب 75 في المائة من حجم ارتفاع إجمالي الصادرات خلال سنة 2018. وسجلت صادرات قطاع الطيران بدورها دينامية نمو جيدة، بزيادة قدرها حوالي 26.7 في المائة. **وقد لوحظ أن أدنى معدل نمو للصادرات سُجِّل في قطاع النسيج والجلد، إذ ارتفعت صادراته بـ 2.5 في المائة (انظر المؤطر).**

مؤطر: الصادرات من النسيج والجلد:

التطورات التي شهدها القطاع مؤخرا، أوجه الهشاشة، ومقترحات للنهوض بالقطاع

خلال سنة 2018، ارتفعت صادرات قطاع النسيج والجلد، وذلك للمرة الثالثة على التوالي. وقد سجلت معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 4.6 في المائة خلال الفترة 2015-2018. وقد يعزى هذا التطور الإيجابي إلى تضافر مجموعة من العوامل، من بينها الانتعاش الطفيف الذي عرفه النمو في أوروبا بين سنتي 2015 و2017 قبل أن يتباطأ في سنة 2018، بالإضافة إلى التدابير المعتمدة في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية. وعلاوة على ذلك، بدا في الفترة الأخيرة أن دينامية قطاع النسيج والملابس تعد أفضل في مجال التصدير مقارنة مع السوق الوطنية.

لقد أفضت الجهود التي بُذلت في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية إلى توقيع عقود أداء مع الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة. وتضم هذه العقود مجموعة من آليات الدعم الرامية إلى النهوض بالقطاع. وتهم التدابير التي جرى اعتمادها، جملة من الجوانب، نذكر منها تقديم إعانات عمومية لفائدة الفاعلين الخواص لتحمل نفقات الاستثمار، منح مساعدات من أجل التأهيل التقني، والتكلف الجزئي بالنفقات المتصلة بأعمال الابتكار والإبداع، بالإضافة إلى بلورة مخطط للتكوين بالتعاون مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل تكوين كفاءات ذات مؤهلات تستجيب لحاجيات الفاعلين.

وقد باشر المغرب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير الرامية إلى تعزيز تموقع القطاع والنهوض بقدرته على التكيف والمنافسة. وفي هذا الصدد، وقع وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وسفير سويسرا بالمغرب، بتاريخ 22 نونبر 2018 اتفاقية تخص البرنامج الشامل للقطاع المغربي للنسيج والألبسة (GTEX Maroc) الموجه لدعم ومواكبة القطاع خلال الفترة 2019-2021. ويتوخى هذا البرنامج «تحسين أداء المنظومة الصناعية وبنيات الدعم لتمكينها من توفير أفضل الخدمات للمقاولات؛ تعزيز تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة المستفيدة، وخاصة على مستوى الإنتاج والتنظيم والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية». كما يهدف إلى الملاءمة المُثلى بين برامج تكوين الشباب وحاجيات مقاولات قطاع النسيج والألبسة.

لكن، وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال قطاع النسيج يعاني على مستوى السوق الوطنية من صعوبات كبرى (المنافسة، والتقليد، والتهريب، والقطاع غير المنظم...)، كما أنه غير قادر على الاستغلال الأمثل لكل إمكاناته في مجال التصدير من أجل الرفع من مبيعاته في الخارج وجعل نموها قويا ومستداما. فرغم أن معدل النمو السنوي لهذا القطاع بلغ في المتوسط 4.6 في المائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مما يشكل تطورا جيدا في حد ذاته، إلا أن هذه الوتيرة ظلت أبطأ من متوسط النمو السنوي لإجمالي صادرات البلاد، والذي بلغ 8 في المائة خلال الفترة ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن التحول الهيكلي الذي شهدته الصادرات المغربية في السنوات الأخيرة تم على حساب قطاع النسيج والألبسة، في سياق تعزز فيه وزن فروع أخرى أكثر دينامية مثل السيارات. نتيجة لذلك، انخفضت حصة قطاع النسيج والجلد في إجمالي الصادرات من 20.3 في المائة سنة 2010 إلى 13.8 في المائة سنة 2018، في حين تراجعت حصة القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الإجمالي من 2.4 في المائة سنة 2007 إلى 1.7 في المائة سنة 2018.

أما في ما يتعلق بالحصول على التمويل، فنلاحظ أن قطاع النسيج شهد تراجعا في هذا المجال منذ سنة 2006. إذ انخفضت حصة القطاع في إجمالي القروض البنكية من 2.7 في المائة سنة 2006 إلى 0.7 في المائة سنة 2017. ويلاحظ المنحى التراجعي نفسه بخصوص حصة القطاع من إجمالي القروض

الممنوحة للصناعات التحويلية، حيث تراجعت هذه الحصة من 16.4 في المائة سنة 2006 إلى 7.4 في المائة سنة 2017.

وتشير الوضعية العامة للقطاع أنه بالإضافة إلى التحفيزات المالية والجبائية، ينبغي أخذ جوانب أخرى بعين الاعتبار لا تزال تتسبب في هشاشة القطاع وترهن النهوض بأدائه، خاصة في مجال التصدير. وتهم هذه العوامل من جهة، طبيعة التخصص/الفرع الذي يشتغل عليه المغرب في مجال النسيج، ومن جهة أخرى، طبيعة سوق هذه الصناعة.

ففي ما يتعلق باختيار فرع التخصص، فقد اختارت المملكة التموقع في فرع يشهد منافسة كبيرة، ألا وهو «الموضة السريعة» (Fast-Fashion)، وهو فرع يواجه فضلا عن ذلك الصعود المتزايد للعلامات التجارية الدولية منخفضة التكلفة. لا شك أن بلادنا تحاول جاهدة الحفاظ على حصصها في سوق الصادرات من خلال المراهنة على القرب الجغرافي من أوروبا وعلى الاستجابة للطلبيات في احترام للآجال، غير أن استمرار المقاولات العاملة في هذا القطاع يزداد صعوبة يوما بعد يوم، بالنظر إلى المنافسة القوية على السوق الأوروبية من قبل بلدان أخرى، كالصين والفيتنام وتركيا والهند وباكستان.

أما العامل الآخر الذي يؤثر على وتيرة تطور صادرات القطاع فيكمن في تنظيم السوق. حيث يتكون هذا الأخير من عدد كبير من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر مع عدد محدود للغاية من المجموعات الأجنبية الكبرى (مُصْدِر أَمْر)، معظمها شركات إسبانية. وينجم هذا التنظيم، الذي يعتبر نوعا من الهيمنة (oligopsone)، حالة من التبعية لدى نسيج المقاولات المحلية للائحة طلبيات عدد صغير من المقاولات الأجنبية، مما يزيد من ارتهانها بالتقلبات الظرفية وبالتغييرات التي قد تطرأ على التموقع الاستراتيجي للزبون الرئيسي.

من جهة أخرى، يعاني قطاع النسيج والألبسة المغربي أيضا من ضعف البنيات والأنشطة القبلية اللازمة لهذا النشاط الصناعي، خاصةً ما يتعلق بالمدخلات المتأتية من فرعي النسيج والغزل. إذ لا تزال نسبة مهمة من هذه المدخلات يتم استيرادها، مما يقلل من درجة الاندماج المحلي للقطاع ويقلص انعكاسات فترات توسع صادرات المغرب من النسيج من حيث القيمة المضافة وفرص الشغل على المستوى الوطني.

لذلك، يقتضي النهوض بصادرات المغرب في مجال النسيج، مضاعفة الجهود على مستوى عدد من الجوانب التنظيمية والاستراتيجية للسوق. وينبغي أن تشمل هذه الجهود بشكل خاص:

- مساعدة المقاولات المغربية العاملة في قطاع النسيج على بلوغ مستوى المقاولة متوسطة الحجم (ETI) لتعزيز قدرتها على تنويع وجهات تصدير منتجاتها، والانتقال إلى مستويات أعلى في سلسلة القيمة والتوجه نحو تصنيع المنتجات النهائية وبالتالي تقليل ارتهانها بزبون مهيمن (تنويع المخاطر بدل الخضوع لها). ويقتضي هذا الأمر تخصيص المزيد من الموارد لتحسين آثار التحفيزات الضريبية (منح مساعدات أكبر لكن مع جعلها محدودة في الزمن ومشروطة بمؤشرات الأداء) والتحفيزات المالية الموجَّهة أساسا إلى توسيع القدرة الإنتاجية لوحدات الإنتاج ولإعادة هيكلتها/تحديثها. غير أنه يلاحظ، على مستوى تمويل الاستثمار، أن حصة قروض التجهيز من إجمالي القروض البنكية التي حصل عليها قطاع النسيج والألبسة انخفضت من حوالي 27 في المائة سنة 2010 إلى 9.2 سنة 2016، قبل أن تشهد انتعاشا طفيفا لكنه غير كاف، بلغ حوالي 12 في المائة سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الضمان المركزي بصدد العمل على باقة جديدة من منتجات التمويل التي تشمل، بشكل خاص، عرضا أكثر ملاءمة لتمويل نفقات الاستثمار، بسقف تمويل أعلى؛

- تعزيز قدرات المقاولات المغربية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاملة في القطاع في مجال المناولة المشتركة (co-traitance) من خلال تشجيع تكوين تجمعات مؤقتة للمقاولات (GME)، وهي ممارسة منتشرة بكثرة في عدة بلدان مثل ألمانيا. وتقوم هذه الصيغة من التجميع على اشتراك مؤقت بين عدد مُعين من المقاولات الصغيرة من أجل تقديم عرض مشترك وملف قوي في إطار طلبات العروض، وهو ما من شأنه تقوية حظوظها في الفوز بالصفقات، سيما في مجال التصدير؛
- ينبغي أن تشمل تدابير دعم تنويع أسواق التصدير تقديم مساعدة تقنية أفضل في ما يتعلق بتحديد الفرص التجارية وأسواق التصدير المحتملة، وذلك كجزء من الخدمات المخصصة للمقاولات في مجال الاستشارة والرصد والذكاء الاقتصادي؛
- إحداث مشاريع مشتركة (joint-ventures) بين مقاولات أجنبية ومحلية على مستوى الأنشطة القبلية للقطاع من أجل الإنتاج المحلي لمدخلات ملائمة كمّاً وكيفاً. ومن شأن هذا الاختيار أن يعزز الاندماج المحلي للقطاع، وأن يسمح بتحكم أفضل في التكاليف وآجال التزويد. كما سيمَكن من التقيد بشكل أفضل بمستلزمات قواعد المنشأ، والرفع من الوقع الإيجابي للمشاريع على المستوى المحلي من خلال توليد الدخل وإحداث فرص الشغل؛
- التعريف بالمنتوج الوطني من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن الأجانب المحتملين، وذلك من خلال وضع تدابير تحفيزية من أجل تشجيع الاستثمارات المخصصة لمشاريع رقمنة فضاءات التوزيع/الترويج. ويكمن الهدف من هذه التدابير في تشجيع المقاولات المغربية العاملة بالقطاع على إحداث منصات بيع افتراضية تضاهي في جودتها مستوى المنصات الدولية، وذلك على غرار العديد من العلامات التجارية الدولية التي باتت تتبنى هذا التوجه، سيما المقولات الإسبانية؛
- دراسة الفرص الممكن أن تتأتى من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت)، بما يُحقق أفضل اندماج بين الفاعلين الوطنيين والفاعلين الصناعيين البريطانيين العاملين في القطاع؛
- الحرص على إشراك الفاعلين في قطاع النسيج بشكل أكبر في مرحلة تحديد الحاجيات في مجال التكوين المهني، وفي وضع محتويات برامج التكوين، وذلك بهدف إعداد كفاءات ملائمة ومستجيبة لحاجيات القطاع؛
- إطلاق حملات تواصلية واسعة النطاق وتدابير للتواصل المباشر مع الفاعلين في القطاع وممثليهم (الاتحادات)، بهدف التعريف بشكل أفضل بمختلف التدابير المقترحة وإقناع المقاولات المستهدفة بأهمية الفرص التي تحبل بها هذه التدابير.

• العلاقات التجارية والاستثمار بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء

بالموازاة مع الجهود السياسية والدبلوماسية التي يبذلها المغرب من أجل تعزيز علاقاته مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، شهدت العلاقات بين المملكة وبقية بلدان القارة على المستوى الاقتصادي تطورا إيجابيا بشكل عام.

لقد ارتفعت صادرات المغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بـ 12.2 في المائة سنويا بين سنتي 2008 و2018، مقارنة بانخفاض سنوي لوارداته من هذه البلدان بنسبة 1.1 في المائة. ونتيجة لذلك، **فقد تحسن الميزان التجاري للمغرب مع هذه البلدان بشكل ملحوظ، حيث أصبح إيجابيا ابتداء من سنة 2008 وتضاعف بعشر مرات خلال العشر سنوات الأخيرة.**

ومع ذلك، فرغم هذا التطور الإيجابي، لا تزال حصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في إجمالي التجارة الخارجية للمغرب ضعيفة جدا، وإن كانت قد شهدت ارتفاعا طفيفا في السنوات الأخيرة. ذلك أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لم تمثل سوى 3.1 في المائة من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب خلال الفترة 2015-2018، مقارنة مع نسبة متوسطة بلغت 2.6 في المائة برسم الفترة 2010-2014.

من ناحية التوزيع الجغرافي، تظل صادرات المغرب نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء متسمة بطابعها المركز. على اعتبار أن 7 بلدان فقط استأثرت خلال سنة 2018 بأكثر من 55 في المائة من الصادرات المغربية نحو مجموع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويتعلق الأمر بالسنغال والكوت ديفوار وموريتانيا ونيجيريا وغانا والبنين وجيبوتي.

وثمة العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر كون المبادلات بين المغرب وبقية بلدان القارة إفريقيا لا تزال دون الإمكانات الحقيقية الممكنة. ومن هذه العوامل نذكر **ارتفاع الرسوم الجمركية، منافسة البلدان الصاعدة الأخرى على السوق الإفريقية، أوجه الخصاص التي تعتري الخدمات اللوجستية، وعمليات الشحن والعبور، ومناخ الأعمال في العديد من بلدان القارة، تباين المصالح السياسية، المشاكل الأمنية التي تشهدها بعض المناطق، بالموازاة مع هشاشة النمو في العديد من اقتصادات المنطقة**[14].

وعلاوة على ذلك، فإن مؤشر تكامل المبادلات التجارية الخارجية للمغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يظل أقل من المؤشر المسجل من لدن العديد من البلدان المتقدمة والصاعدة التي تربطها علاقات تجارية دينامية مع بلدان المنطقة. ويمكن تفسير هذا الوضع جزئيا ببطء مسلسل التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي بشكل يسمح بالنهوض بقوة أكبر بقطاعات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي أعلى، قادرة على توفير منتجات تلائم بشكل أفضل حاجيات معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من الواردات. **ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المستوى المعتدل لمؤشر التكامل المشار إليه، فقد اتخذ منحى إيجابيا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 34.8 سنة 2008 إلى 40.8 نقطة سنة 2017.**

رسم بياني: الرصيد التجاري للمغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدراهم)

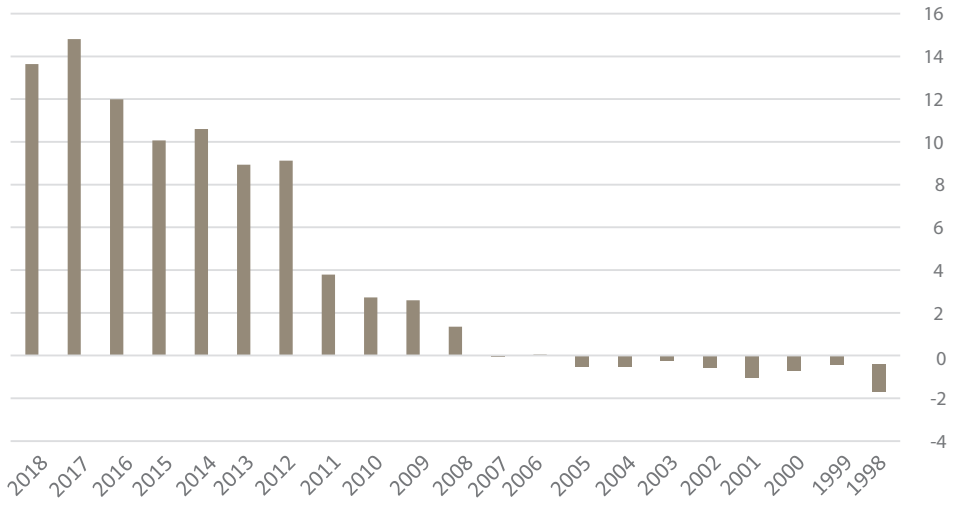

المصدر: معطيات محتسبة على أساس أرقام مكتب الصرف

14 - ثمة معطيات أخرى تفسر هذا الوضع جرى إدراجها في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017.

رسم بياني: حصة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للمغرب

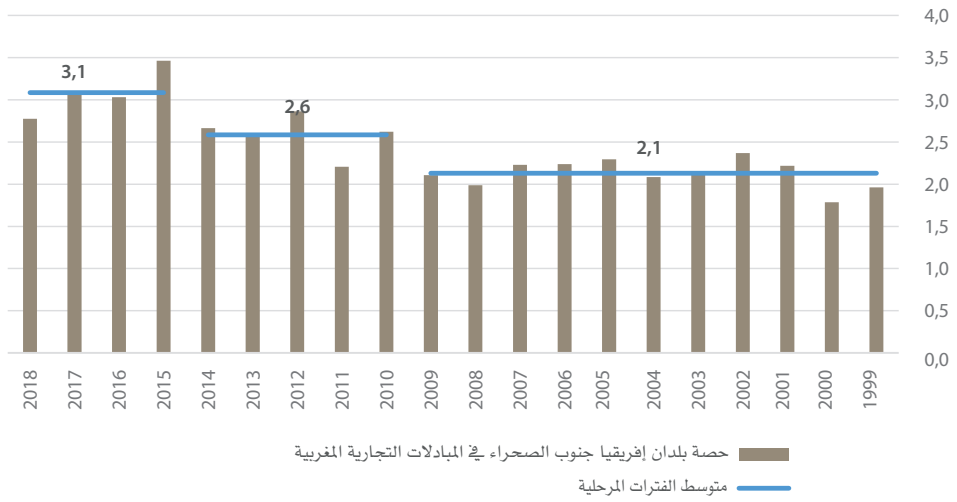

المصدر: معطيات محتسبة على أساس أرقام مكتب الصرف

وبخصوص التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية، استقطبت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ثلث إجمالي تدفقات صافي الاستثمارات المغربية بالخارج بين سنتي 2014 و2018. ونتيجة لذلك، يعد المغرب أحد أكبر المستثمرين في القارة الإفريقية. وتعتبر الخدمات (الاتصالات، والخدمات المالية، ...) أكثر المجالات التي يسجل فيها المغرب حضورا مهما في هذا المضمار، لكن مع حضور ضعيف لمجال الصناعة.

أخيرًا، يذكر أن المغرب يعد من بين الدول الـ 44 **الموقعة سنة** 2018 **على الاتفاق المتعلق بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF). ومن شأن هذه المبادرة أن تعزز المبادلات التجارية بين البلدان الإفريقية وأن تقوي التعاون الاقتصادي مستقبلا بين الأطراف الموقعة على الاتفاق.** غير أن تحقيق الانعكاسات الإيجابية المرجوة بالنسبة للمغرب، يبقى رهينا بمدى تحسيس المصدرين والمستثمرين الوطنيين وإمدادهم بالمعطيات اللازمة حول خصائص مختلف الأسواق وطبيعة مناخ الأعمال في هذه المنطقة، كما يظل رهينا بمعالجة القضايا المتعلقة بحركية الأشخاص وبالتدابير غير الجمركية وقواعد المنشأ، إلخ.

● مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

وبخصوص مداخيل الأسفار، فقد حققت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنة الماضية، **بلغ** 1.3 **في المائة**، وذلك رغم تسجيل تطور جيد في عدد السياح الوافدين خلال سنة 2018. ويمكن أن يكون هذا التفاوت بين عدد السياح الوافدين وبين مداخيل الأسفار، الذي قد يبدو كمفارقة، نتيجة عدة عوامل مجتمعة، قد تهم تنامي العروض منخفضة التكلفة (low-cost) وعروض الإقامات السياحية قصيرة المدة (city-break)، والاستخدام المفرط لصيغ العروض الشاملة لجميع التكاليف (all inclusive) التي تقلص من نفقات السياح خارج الفندق، أو الإيواء السياحي غير النظامي، وانتشار الإيجار بين الأفراد، إلخ. في المقابل، تطورت نفقات المغاربة برسم السفر إلى الخارج بوتيرة مرتفعة نوعا ما بلغت 8.7 في المائة، مما قلص من فائض ميزان الأسفار برسم سنة 2018 بنسبة 1.1 في المائة.

من جانبها، **انخفضت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة** 1.5 **في المائة** مع نهاية السنة، مقابل ارتفاعها بنسبة 5.3 في المائة في نهاية السنة الفارطة.

6.1.1.1. مناخ الأعمال: تطور جيد على العموم

- **تحسن ترتيب المغرب في مجال مناخ الأعمال**

انعكست الجهود التي بذلها المغرب من أجل تحسين مناخ الأعمال والرفع من القدرة على استقطاب المستثمرين، في الأداء الجيد للمملكة على مستوى ممارسة الأعمال. فحسب التقرير الأخير حول ممارسة الأعمال لسنة 2019، ارتقت المملكة من المرتبة 69 إلى المرتبة 60 على مستوى التصنيف العالمي. وبذلك أضحى المغرب يحتل المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلف الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 11)، والمرتبة الثالثة على صعيد القارة الإفريقية بعد رواندا وجزر موريس.

ورغم أن مؤشر ممارسة الأعمال لا يشكل غاية في حد ذاته، إلا أنه بفضل التقدم المحقق في هذا المضمار، أضحى المغرب يقترب بشكل تدريجي من الهدف الذي وضعته الحكومة المتمثل في التموقع ضمن أحسن 50 بلدا عالميا على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال في أفق سنة 2021. وتعود النتيجة التي جرى تحقيقها إلى منجزات في الجوانب المتعلقة بـ«تسوية حالات الإعسار المالي»، «نقل سند الملكية (تسجيل الملكية)» و«الربط بشبكة الكهرباء». وقد جرى تنفيذ عدة إصلاحات كان لها الفضل في تحسن تصنيف المغرب على مستوى ممارسة الأعمال، نذكر منها:

- تخفيض كلفة إحداث المقاولات من خلال إلغاء مصاريف التسجيل وواجبات التمبر؛
- تيسير عملية تسجيل العقارات، من خلال تحسين شفافية المسح العقاري وتبسيط مساطر نقل سند الملكية من لدن المحافظة العقارية؛
- نزع الطابع المادي عن مساطر التخليص الجمركي من أجل النهوض بمجال الاستيراد والتصدير؛
- إصلاح مدونة التجارة وتيسير مساطر تسوية حالات الإعسار. إذ تميزت سنة 2018 بتعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة بما يسمح بالكشف المبكر عن المقاولات التي تواجه صعوبات ومحاولة تجنب التوقف النهائي لنشاطها.

غير أن المغرب سجل تراجعا في بعض الجوانب الأخرى لمناخ الأعمال من قبيل «تنفيذ العقود» و«الولوج إلى التمويل» و«حماية المستثمرين الأقلية».

وقد تجسد تحسن مناخ الأعمال أيضا في تحسن أداء المغرب بنقطتين على مستوى مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث انتقل من المرتبة 77 إلى المرتبة 75 ما بين سنتي 2017 و2018. وقد نجحت بلادنا في تحسين أدائها على مستوى غالبية مكونات مؤشر التنافسية. غير أن بعض الجوانب تقتضي بذل المزيد من الجهود، سيما تلك التي يحتل فيها المغرب مراتب غير جيدة، من قبيل تأهيل الرأسمال البشري، كفاءة سوق الشغل، الصحة، والقدرة على الابتكار.

وقد شهد المغرب مع نهاية سنة 2018 تغييرات مؤسساتية من شأنها أن تسمح بتوسيع نطاق تحسين مناخ الأعمال بالمغرب. ويتعلق الأمر بحدثين أساسيين:

- تفعيل عمل مجلس المنافسة سنة 2018 بعد حالة من الجمود استمرت منذ سنة 2013، وذلك في سياق متسم بالتوتر جراء حركة المقاطعة التي جرت في السنة ذاتها؛
- إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري في دجنبر 2018، كخطوة أولى على درب إرساء إدارة لاممركزة.

- **ديناميـة إحـداث المقـاولات سـنة 2018: قفـزة كميـة فـي عـدد المقـاولات المحدثـة لكـن دون تحسـن ملحـوظ علـى المسـتوى النوعـي**

يبدو أن التحسن في مناخ الأعمال بالمغرب، كما أبرزته المؤشرات الدولية، وجد صداه في وتيرة إحداث المقاولات سنة 2018. ذلك أن عدد المقاولات التي جرى إحداثها خلال السنة ارتفع بشكل ملحوظ، وفقا لأرقام مرصد المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، مسجلا زيادة بلغت أكثر من 20 في المائة مقارنة مع السنة الماضية، ويتعلق الأمر بأكبر معدل ارتفاع يسجل منذ سنة 2008. من جهة أخرى، انخفض عدد المقاولات التي تم التشطيب عليها بنسبة 2.8 في المائة سنة 2018، وهو أول انخفاض يسجل في هذا الصدد خلال السنوات الخمس الفارطة.

غير أن هذه التطورات الإيجابية تظل نسبية لسببين رئيسيين على الأقل:

- أولا، لابد من الإشارة إلى أنه رغم المنحى الإيجابي الذي اتخذته وتيرة إحداث المقاولات، فإن البنية القطاعية للنسيج المقاولاتي بالمغرب (توزيع المقاولات حسب القطاعات) لم تشهد خلال السنوات الأخيرة تغييرا ملموسا يسمح بإطلاق تحول بنيوي فعلي. إذ لا يزال 74 في المائة من المقاولات القائمة تعمل في فروع اقتصادية ضعيفة المحتوى التكنولوجي أو تُشغل يدا عاملة ضعيفة التأهيل (التجارة، البناء والأشغال العمومية، بعض فروع الخدمات)؛
- أما السبب الثاني الذي قد يؤثر على تقييم الصورة الحقيقة لمدى تطور وتيرة إحداث المقاولات، فيكمن بشكل خاص في دقة المعطيات المستعملة، على اعتبار أنه عندما يتم احتساب مقاولة ما كمقاولة حديثة الإنشاء، فإن هذه الأخيرة لا تكون بالضرورة قد بدأت نشاطها بشكل فعلي، كما أنه عندما تتوقف مقاولة ما مسجلة في السجل التجاري عن النشاط، فإن ذلك لا يقترن بالضرورة بإعلانها في وضعية إفلاس.

- **آجال الأداء: تطور وِفق وتيرتين متباينتين**

تعد إشكالية آجال الأداء دوما محط انشغال المسؤولين العموميين والفاعلين بالقطاع الخاص في المغرب، وذلك بالنظر لتأثيرها البالغ في استمرارية مجموع النسيج المقاولاتي المغربي، سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن جهود تحسين آجال الأداء تسير وفق سرعتين مختلفتين: الأولى تهم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والثانية العلاقة بين مقاولات القطاع الخاص.

- **يرمي القطاع العام إلى أن يكون قدوة في احترام آجال الأداء:**

شهدت سنة 2017 تحسنا في مجال احترام آجال الأداء في الصفقات العمومية التي تطلقها الإدارات المركزية، حيث انتقل متوسط آجال الأداء من 146 يوما إلى 58 يوما بين سنتي 2016 و2017. وقد تواصل هذا التحسن بعد ذلك، حيث استقر متوسط آجال الأداء سنة 2018 في 38 يوما بالنسبة للإدارة ونحو 44 يوما بالنسبة للجماعات الترابية، و64 يوما بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية.

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى الإصلاح الذي قامت به الخزينة العامة للمملكة والاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل إعادة النظر بشكل عميق في مسلسل تنفيذ الصفقات العمومية. وقد أفضى هذا الإصلاح إلى إصدار مرسوم بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية تم نشره في غشت 2016. وبالموازاة مع ذلك، قامت الخزينة العامة للمملكة أيضا بتأهيل نظام التدبير المندمج للنفقات (GID) بُغية ضمان تتبع أفضل لمجموع مراحل مسلسل تنفيذ الطلبية العمومية (التنفيذ، الأمر بالدفع، الأداء).

وفي السياق نفسه، أكد جلالة الملك نصره الله في خطابه الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2018، أنه «يتعين على الإدارات العمومية، وخاصة الجماعات الترابية، أن تقوم بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات». وفي شتنبر من السنة نفسها، أصدرت وزارة الاقتصاد والمالية دورية موجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية تحثها فيها على السهر على ضمان احترام آجال الأداء التعاقدية. كما دعت الدورية المؤسسات والمقاولات العمومية إلى إعادة النظر في المساطر المتعلقة بالطلبيات العمومية من أجل تبسيطها وتحديد المسؤوليات، بالإضافة إلى السهر على معالجة الشكايات الواردة من الممونين بشأن مستحقاتهم، خاصة من خلال المزيد من التفاعل الإيجابي مع البوابة الإلكترونية لمعالجة شكايات ممونـي المؤسسات والمقاولات العمومية (آجال) التي تم إطلاقها سنة 2018.

كما تم إحداث مرصد آجال الأداء، عهد إليه بالتتبع والرصد الدقيق للتقدم المحرز من لدن المقاولات في مجال احترام آجال الأداء، على أن يُصدِر تقريرا سنويا في هذا الشأن.

وفي نفس السياق، بُذلت عدة جهود من أجل أداء متأخرات الضريبة على القيمة المضافة المستحقة للمقاولات. وهكذا، جرى في بداية السنة توقيع اتفاقيات إطار بين وزارة الاقتصاد والمالية والأبناك، هدفها تسديد الخصوم برسم الضريبة على القيمة المضافة.

وبالموازاة مع ذلك، شرعت وزارة الداخلية في إحداث لجان إقليمية وجهوية ولجنة مركزية، بهدف تسوية إشكالية الديون غير المؤداة المستحقة على الجماعات الترابية وشركات التنمية المحلية والمصالح اللاممركزة للدولة لفائدة المقاولات.

لكن، وبالرغم من هذا التقدم المحرز، فإن التراجع المسجل في متوسط آجال الأداء يبقى تراجعا نسبيا، على اعتبار أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التمديد المفرط لمرحلة «معاينة الخدمة المنجزة» الملاحظ على مستوى الإدارة أو المقاولات العمومية. وهي ممارسة تشير إلى وجودها المقاولات الصغرى والمتوسطة في العديد من الأحيان، سيما وأن مساطر ما قبل عملية «معاينة الخدمة المنجزة» تتسم بطابعها المعقد وبتعدد المتدخلين فيها على مستوى الإدارة.

وجدير بالذكر أن الحكومة عملت من أجل تجاوز هذه الاختلالات على اعتماد تدبير خاص، تقرر الشروع في تطبيقه خلال سنة 2019. ويهم هذا التدبير **وضع منصة للإيداع الإلكتروني للفواتير من لدن أصحاب الطلبيات العمومية**، تكون مرتبطة **بنظام التدبير المندمج للنفقات الذي تشرف عليه الخزينة العامة للمملكة، وذلك حتى يتسنى أخذ مرحلة معاينة الخدمة المنجزة بعين الاعتبار.**

إن من شأن مواصلة تنفيذ هذا الإصلاح على مستوى القطاع العام، شريطة الانخراط القوي لكل الأطراف المعنية، أن تساهم في تعزيز فعالية آلية الطلبية العمومية، بوصفها إحدى الرافعات الرئيسية للدفع بالنشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.

- **تأخر في ظهور مؤشرات تحسن آجال الأداء بين الفاعلين الخواص**

على عكس الصفقات العمومية، التي شهدت تحسنا في مجال آجال الأداء، تظل المعطيات المتوفرة بخصوص آجال الأداء بين مقاولات القطاع الخاص غير إيجابية بالقدر المطلوب. **فرغم عدم وجود إجماع بين مختلف مصادر المعطيات بخصوص مدة هذه الآجال، فإنها تجمع على أن ظاهرة طول آجال الأداء لا تزال قائمة. فحسب شركة التأمين (Euler Hermes) بلغ متوسط آجال الأداء بالمغرب حوالي 83 يوما سنة 2017**، مما جعل المملكة تأتي في مؤخرة التصنيف الذي ورد في دراسة قامت بها الشركة نفسها في سنة 2018 وهَمَّ 36 بلدا، إذ جاء المغرب إلى جانب اليونان وإيطاليا وتركيا والصين. وقد بلغ متوسط آجال الأداء في العينة المشمولة بالدراسة

66 يوما. أما بالنسبة لمرصد المقاولات (Inforisk) فقد سجل متوسط آجال الأداء بالنسبة للمقاولات المغربية **خلال سنة** 2017 **ارتفاعا بوجه عام وتراوح بين** 98 **يوما بالنسبة للمقاولات الكبرى و**264 **يوما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، علما أنه وصل إلى** 133 **يوما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وفي ما يخص نتائج الدراسة الأخيرة للشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاص)**[15]**، فإنها تشير إلى أن آجال الأداء تظل طويلة، إذ بلغت في المتوسط** 93 **يوما خلال الفصل الأول من سنة** 2019.

وتعكس هذه الآجال الحجم المهم للقروض بين مقاولات القطاع الخاص والذي يؤثر على الاقتصاد وعلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص، حيث إن الآجال التي تربط هذه الأخيرة بزبنائها تتجاوز بشكل كبير الآجال التي تربطها بممونيها. **وقد قُدر حجم القروض بين المقاولات في نهاية سنة** 2017 **بما قيمته** 423 **مليار درهم، أي ما يعادل** 1.25 **مرة إجمالي جاري القروض الممنوحة من الأبناك للمقاولات غير المالية الخاصة و**3 **أضعاف رصيد تسهيلات الخزينة الممنوحة لهذه المقاولات من القطاع البنكي في نهاية نفس السنة.**

ويلحق هذا السياق الضرر بالنسيج المقاولاتي المغربي ويؤثر سلبا على قدرة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على الاستمرار، خاصة تلك العاملة في القطاعات التي تعرف أطول آجال أداء، من قبيل البناء والأشغال العمومية والتجارة والعقار.

ويعزى هذا الوضع إلى عدم إمكانية إعمال مقتضيات القانون رقم 49.15 **القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم** 15.95 **المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، وذلك بسبب عدم صدور نصوصه التطبيقية**، خاصة تلك المتعلقة بالتعويض عن التأخير، والآجال المتعلقة بالمقاولات العاملة في بعض القطاعات الموسمية.

ومن جهة أخرى، فإن دخول هذا القانون حيز التنفيذ قد لا يؤدي بالضرورة إلى استعمال المقاولات ذات الحجم الصغير (المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة) بشكل واسع النطاق لحقها في المطالبة بمستحقاتها الموجودة في ذمة المقاولات الكبرى، وذلك بسبب عدم توازن القوى بين الطرفين. وقد لوحظت هذه الظاهرة في العديد من البلدان مثل فرنسا أو المملكة المتحدة، حيث إن أكثر من نصف الممونين يعدلون عن اللجوء للتشريع الجاري به العمل من أجل المطالبة بالحق في التعويض عن التأخير المستحق لهم لدى المقاولات الكبرى، وذلك مخافة فقدان زبائنهم.

وفي هذا السياق، يتعين اتخاذ جملة من التدابير خاصة بالنسبة لآجال الأداء بين مقاولات القطاع الخاص، نذكر منها:

- **اعتماد ونشر المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم** 49.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء؛
- **تحسيس المُمَوِّنين ومُصْدِري الأمر بشأن مساطر إعداد/معالجة ملفات الأداء، وتشجيع الفوترة الإلكترونية**، وذلك لتجنب التأخير ذي الطابع التقني المحض؛
- **النظر في اعتماد حلول تكميلية بين مقاولات القطاع الخاص، من قبيل تقنية «شراء الفواتير بمبادرة من مُصْدِرِ الأمر»**. وتكون هذه التقنية، المستعملة على نطاق واسع في الدول الأنجلوساكسونية بهدف تجاوز الآثار السلبية لطول آجال الأداء، بمبادرة من مُصْدِرِ الأمر وذلك عكس شراء الفاتورات على الطريقة التقليدية،

15 – بحث كوفاص حول سلوك المقاولات المغربية في مجال الأداء:

Coface (2019), « Enquête sur le comportement de paiement des entreprises au Maroc: des délais toujours longs en 2019 ».

والذي يتم بمبادرة من الممون ويكون أعلى كلفة بالنسبة إليه. أما شراء الفاتورات بمبادرة من مُصْدِر الأمر، فيقوم على أن يقترح مُصْدِرُ الأمر (غالبا ما يكون مقاولة كبرى) على الممون (المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة) بتمويل فاتوراته بعد قبولها من لدن مؤسسة للائتمان (بنك أو شركة تمويل). فيتم توقيع اتفاقية بين مُصْدِرِ الأمر والممون ومؤسسة الائتمان. هكذا يستفيد الممون من أداء مسبق لفاتوراته، داخل أجل يتراوح بين 24 و48 ساعة، أي أقل من آجال الأداء القانونية. في المقابل، يؤدي الممون المستفيد إلى مؤسسة الائتمان عمولة، غير أن هذه الأخيرة تكون أقل من العمولة المؤداة في إطار شراء الفاتورات على الطريقة التقليدية، وذلك بالنظر لكونها تحتسب على أساس الجدارة الائتمانية لمُصْدِر الأمر (أي قدرته على الوفاء بالتزاماته في أداء القروض)، والتي عموما ما تكون أفضل من الممون، على اعتبار أن الأمر يتعلق في الغالب بمقاولة كبرى. من جهته، يتعهد مُصْدِر الأمر بأداء مبلغ الفاتورة لمؤسسة الائتمان داخل أجل يتم الاتفاق عليه. كما أنه يستفيد بدوره من هذه الاتفاقية من خلال ضمان استمرارية الخدمات التي يقدمها الممون وكذا تعزيز علاقاته التجارية مع ممونيه الاستراتيجيين من خلال ضمان تقليص ممنهج لآجال حصولهم على مستحقاتهم؛

- **وضع «لائحة فضح أسماء المخالفين» «Name and Shame list»، وهي قائمة تكشف علناً أسماء الأشخاص الذين لم يؤدوا ما بذمتهم بالرغم من انصرام الأجل القانوني للأداء.** ويمكن أن يتم نشر هذه القائمة على الموقع الإلكتروني للمرصد الخاص بآجال الأداء، وموقع مجلس المنافسة؛

- **ولتجنب الانعكاسات المترتبة عن إحجام المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة عن المطالبة بسداد المتأخرات التي توجد بذمة زبناء كبار، ينبغي النظر في سن مقتضى يطبق في حق الزبناء الذين يتجاوزون الأجل القانوني للأداء يمنع إمكانية خصم مبالغ الفواتير موضوع التأخير من الأرباح الخاضعة للضريبة. وفي المقابل، يمكن لدائنيهم الاستفادة من حق خصم تلك المبالغ من الأرباح الخاضعة للضريبة. والجدير بالذكر أن هذه الآلية الجبائية قد تم اعتمادها من قبل بعض الدول كبولونيا.**

- **محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة: تطور بطيء لكنه إيجابي**

  - **محاربة الفساد**

في ما يتعلق بمحاربة الفساد، فإن سنة 2018 شكلت استمراراً لمسار التطور الإيجابي الذي يسجله المغرب منذ سنتين في هذا المجال. فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2018، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، فقد احتلت بلادنا المرتبة 73 عوض المركز 81 في السنة الماضية والمركز 90 في سنة 2016.

ومن العوامل التي قد تكون ساهمت في هذا التطور، نذكر على وجه الخصوص الجهود التي بذلتها بلادنا في مجال محاربة الفساد، رغم أن المغرب لم يتمكن بعد من تجاوز المرتبة المتوسطة التي يحتلها في التصنيف الدولي في هذا المجال، وما زال خلف العديد من الدول العربية والإفريقية.

ومن بين المنجزات التي حققها المغرب، تجدر الإشارة إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في نهاية سنة 2015، التي اقترحت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تحيينها في أوائل سنة 2019؛ وإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في نونبر 2017، والتي عهد إليها من بين أمور أخرى، بتنفيذ الاستراتيجية السالفة الذكر؛ بالإضافة إلى التغيير الذي تم في نهاية 2018 على مستوى رئاسة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، من أجل مواصلة تعزيز الإطار المؤسساتي لمكافحة هذه الظاهرة الاجتماعية.

وشملت المنجزات أيضاً بعض التدابير العملية التي جرى اعتمادها مؤخراً، كإحداث آلية في 2018 لتلقي شكايات وتبليغات المواطنين عن الفساد والرشوة عبر رقم هاتفٍ خاص. وقد جاء إطلاق آلية التبليغ هذه، التي تتيح للمبلغين الإبقاء على سرية هويتهم والتي تستند في عملها على مركز للدعم على مستوى رئاسة النيابة العامة، لتحل محل الرقم الأخضر وتتجاوز أوجه القصور التي كانت تعتريه، حيث كان قد تم إطلاقه في 2015 لنفس الغرض، دون أن ترقى النتائج إلى مستوى التطلعات.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن مكافحة الفساد تقتضي المزيد من الانخراط من أجل معالجة العديد من الجوانب، نذكر منها:

- **الحرص على التنفيذ الفعلي، على الصعيدين المركزي والترابي، لمضامين القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي تمت المصادقة عليه في مارس 2018**؛
- إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم مختلف حالات تنازع المصالح، ومراكمة المسؤوليات أو المهام المتداخلة بين الحقل السياسي والقطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح، وكذا مختلف حالات الاستغلال غير القانوني للمعلومات لتحقيق مصالح شخصية. **وهو ما يقتضي وضع إطار تشريعي وتنظيمي موحد يجمع ويتمم مجموع المقتضيات ذات الصلة التي لا تزال مشتتة بين العديد من النصوص القانونية.** ومن شأن هذا الإطار أن يمكّن من إعمال مضامين الفصل 36 من دستور 2011، الذي ينص على أن القانون يعاقب على جميع المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل أشكال الانحراف ذي الطابع المالي أو الإداري. ويتمثل الهدف من هذه الآلية في استعادة ثقة المواطن في المؤسسات وفي السياسات العمومية؛
- **تسريع وتيرة تعميم رقمنة الإجراءات الإدارية وعمليات المصادقة على مستوى المصالح العمومية المركزية والمحلية**؛
- **وضع إطار أكثر وضوحا للتنسيق والتعاون بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، بما يكفل التمييز بين المهام الذاتية والمهام المشتركة بين الهيئتين.** ومن شأن هذا الإجراء أن يساهم في تقليص احتمال تداخل أو تعارض تدخلات كلتي المؤسستين. وبخصوص هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أن الهيئتين أبدتا مؤخراً رغبة في تعزيز مستوى التعاون والالتقائية بينهما، خاصة منذ انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك في مختلف المجالات، سيما في ما يتعلق بالتحديد المشترك للتدابير ذات الأولوية.

– **محاولات من أجل تسوية الوضعية الجبائية للمهن الحرة خلال سنة 2018**

بالموازاة مع الجهود التي بذلت في مجال محاربة الفساد، تميزت سنة 2018 أيضاً بتعزيز آليات المراقبة الجبائية للمهن الحرة، المتوفرة على نظام محاسباتي. ومن شأن هذا الإجراء الذي أطلقته المديرية العامة للضرائب أن يمكن من تحسين آليات تحصيل المداخيل الضريبية. واتسمت المقاربة المعتمدة بهذا الخصوص بنوع من المرونة، حيث منحت المديرية العامة للضرائب إعفاء من الذعائر لفائدة الملزَمين المهنيين الذين يبادرون إلى تقديم إقرارات تصحيحية.

ومن ناحية أخرى، من شأن عملية تسوية الوضعية الجبائية، التي تعد إشارة قوية للتصدي للتهرب الضريبي والإقرارات المنقوصة، أن تسرِّع وتيرة الانتقال نحو مزيدٍ من الإنصاف الضريبي، وأن تساهم تبعاً لذلك في تحسين وضعية المالية العمومية. وفي هذا الصدد، قد يمكن توسيع الوعاء الضريبي من تجنب مظاهر الإجحاف

المسجلة حاليا والتي تنجم عن تركيز الضريبة على الدخل على قاعدة محدودة من الملزمين الأجراء، ومعظمهم من الطبقة الوسطى، والذين يخضعون، على عكس المهنيين، لاقتطاع هذه الضريبة من المنبع. وتؤكد أحدث المعطيات الرسمية حول الضريبة على الدخل هذا الواقع، حيث إن 75 في المائة من مداخيل الضريبة على الدخل تتأتى من الأجور، في حين أن 5 في المائة فقط تتأتى من الضريبة على الدخل المهنية، ومما يزيد من حدة هذا الوضع، أن 3 في المائة فقط من المهن الحرة تساهم بنسبة 50 في المائة من إجمالي مداخيل الضريبة على الدخل المهنية. وقد شكل هذا الوضع، الذي يتعارض مع مبدأ الإنصاف الضريبي، أحد المواضيع الرئيسية التي تم تداولها خلال المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، التي نُظِّمت في 2019.

7.1.1.1. القروض البنكية وتمويل الاقتصاد خلال سنة 2018: تأخر انتعاش القروض

- **استمرار تطور القروض البنكيّة بوتيرة بطيئة**

تَواصَل تطور القروض البنكيّة بوتيرة معتدلة قريبة جداً من الوتيرة المُسَجلة السنة الماضية، أي 3.2 في المائة؛ بعد تسجيل 3.1 في 2017 و4.2 في 2016. وتشكل هذه الوتيرة استمراراً لمنحى النمو البطيء الذي طبع القروض البنكية منذ 2012، في سياق اقتصادي اتسم بالتباطؤ.

ويبين التحليل المفصل لتوزيع القروض حسب الغرض الاقتصادي أن التراجع في وتيرة النمو **شمل بشكل خاص قروض التجهيز وقروض العقار، بالنظر إلى المشاكل التي يواجهها قطاع البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة.**

ويُبرز تحليل توزيع القروض حسب القطاع المؤسساتي تباطؤا قويا في وتيرة تطور القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة، حيث انتقلت من 3 في المائة في نهاية 2017 إلى 0.5 في المائة في نهاية 2018، مع تسجيل تغيرات سلبية على مستوى قروض الاستهلاك والقروض العقارية. ويندرج هذا التباطؤ في تطور وتيرة القروض الممنوحة للمقاولات الخاصة في سياق استمر لما يقرب من سبع سنوات (0.3 في المائة سنويا في المتوسط).

ويُمكن أن يعزى استمرار هذه الوضعية إلى عدة عوامل، سيما ضعف الطلب المرتبط بضعف دينامية النشاط الاقتصادي، وتواضع وتقلب وتيرة تطور استثمارات المقاولات غير المالية[16] منذ سنة 2012، وهو مؤشر على الانتظارية وعدم وضوح الرؤية بخصوص الآفاق الاقتصادية.

كما أن تراجع وتيرة القروض الممنوحة للمقاولات الخاصة يمكن أن يعزى أيضاً إلى الاضطرار إلى خوض مسلسل لتخفيض المديونية على مستوى بعض القطاعات ذات مستويات المديونية المرتفعة كالعقار. وفي هذا الصدد، سجلت حصة القروض البنكيّة الممنوحة للمقاولاتِ غير المالية منحى تنازليا، إذ تراجعت من 41 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012، إلى 31 في المائة سنة 2018؛ مما قد يوشي على الأرجح بمرحلة من تخفيض المديونية.

وعلاوة على ذلك، من المحتمل أيضا أن تكون «عوامل» العرض المتعلق بالقروض الموجهة إلى مقاولات القطاع الخاص غير المالية قد ساهمت في تباطؤ القروض البنكية. وفي هذا السياق، فإن استمرار الشكوك المرتبطة بعدم قدرة المقترضين على تسديد الديون لا يتيح تعزيز عرض القروض من قبل الأبناك، علماً أن نسبة الديون معلقة الأداء الذي تسجله المقاولات ظلت فوق مستوى 10 في المائة منذ أكتوبر 2015. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط الذي يشكله طول آجال الأداء على خزينة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة يزيد من

16 – يتعلق الأمر بالتشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت (FBCF) للمقاولات غير المالية والذي يشمل استثمارات المقاولات الخاصة والعامة معاً، في غياب مُجَمِّع للاستثمارات خاص بمقاولات القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن المعطيات التي كشف عنها مرصد المقاولات (INFORISK) حول الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة والمالية للمقاولات الخاصة بين سنتي 2015 و2017 تظهر أن هذه الأخيرة قد سجلت بالفعل تباطؤاً في الاستثمار خلال السنوات الأخيرة.

متاعب هذه الأخيرة من خلال إضعاف وضعيتها المالية ويؤثر سلبا على جدارتها الائتمانية لدى الأبناك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجهود المبذولة على مستوى القطاع العمومي في مجال آجال الأداء وسداد الديون المستحقة برسم الضريبة على القيمة المضافة في سنة 2018 تشكل خطوة أولى على درب التخفيف من حدة تأثير هذه الظاهرة على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في المغرب.

أما في ما يخص القروض الممنوحة للمقاولات العمومية، فقد سجلت وتيرة نموها انخفاضا في سنة 2018، خاصة على مستوى المكون الخاص بـ «قروض التجهيز» الذي تراجع معدل نموه السنوي من 29.6 إلى 3.3 في المائة، من سنة إلى أخرى. **أما بالنسبة للقروض الممنوحة للأسر، فقد ارتفعت بنسبة 5.3 في المائة في** 2018، **مقابل 4 في المائة في السنة الفارطة. وقد سُجِّل تسارع بوتيرة أكبر (من** 18.9 **إلى** 30.7 **في المائة) في المكون المتعلق بـ «فئات القروض الأخرى» الموجهة إلى الشركات المالية الأخرى، والتي تشمل على الخصوص قروض شركات التأمين وإعادة التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، وغيرها.**

- **انخفاض محتوى النمو الاقتصادي من القروض البنكية**

من بين السمات الرئيسية التي ميزت سوق القروض البنكية في علاقتها بالنشاط الاقتصادي، الانخفاض في محتوى النمو الاقتصادي من القروض[17]، اعتباراً من سنة 2013. فقد تراجعت هذه القروض من 1.6 إلى 0.6 نقطة ما بين الفترتين 2006-2012 و2013-2017 بالنسبة لإجمالي القروض البنكية، ومن 1.7 إلى 0.5 نقطة بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع غير المالي، ما عدا الإدارة العمومية. **وقد يعني ذلك أن النمو في المغرب قد أصبح أقل اعتماداً على الاقتراض مقارنة بما قبل سنة** 2012.

رسم بياني: تطور محتوى النمو من القروض البنكية (بالنقط)

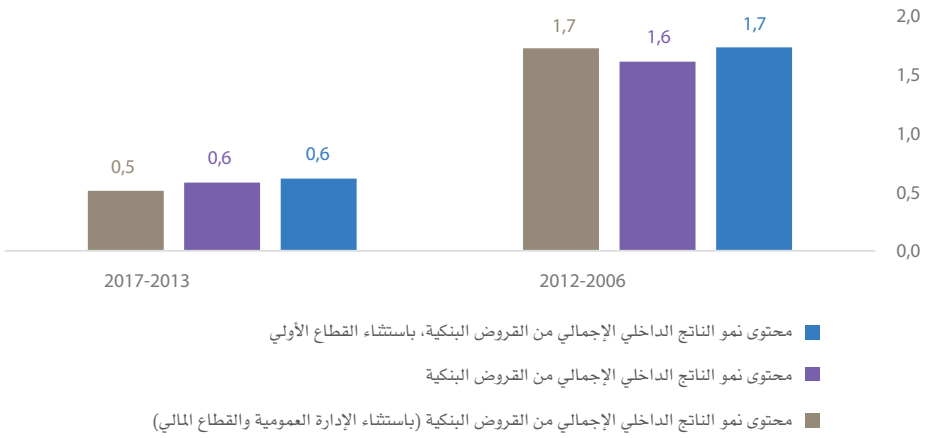

المصدر: تم احتساب هذه النسب ارتكازاً على معطيات قروض بنك المغرب وعلى الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط

وقد جاء انخفاض محتوى النمو من القروض في سياق نمو ضعيف، اتسم بوتيرة نمو منخفضة لكل من الأنشطة الاقتصادية وللقروض البنكية.

17 – يتعلق الأمر بالفارق بين متوسط تَغَيُّر القروض البنكية خلال فترة معينة ومتوسط تغير الناتج الداخلي الإجمالي (بالسعر الجاري للدرهم) خلال الفترة ذاتها. لا شك أن هذا المؤشر ينحو نحو تلخيص العلاقة بين القروض والنشاط الاقتصادي بطريقة تبسيطية للغاية، على غرار ما يفعل المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال (ICOR) بالنسبة للاستثمار. غير أن تطور هذا المؤشر يمكن من استخلاص إشارات مفيدة يجب أخذها بعين الاعتبار في تحليل نمط تمويل الاقتصاد.

كما يمكن أن يعزى انخفاض محتوى النشاط الاقتصادي من القروض بين 2006–2012 و2013–2018 إلى تضافر عوامل متعددة، منها:

- تباطؤ وتيرة نمو الاستثمار بين الفترتين المشار إليهما من 8.1 في المائة سنويا إلى حوالي 3.8 في المائة بالأسعار الجارية ومن 6.5 في المائة سنويا إلى 3.7 في المائة بالأسعار الحقيقية، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل الاستثمار بحوالي 2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي (من 35 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 33 في المائة في المتوسط). إن الاستثمار يعتبر بند الإنفاق الذي يسجل أكبر محتوى من القروض، سيما قروض التجهيز والقروض العقارية (الاستثمار السكني) والتي تشكل أزيد من 52 في المائة من إجمالي القروض البنكية. وتبعاً لذلك، فإن الانخفاض الملحوظ لحصة الاستثمار في الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل ارتفاع حصة المكونات الأخرى الأقل استهلاكاً للقروض البنكية يؤدي إلى انخفاض نسبي للحاجة إلى الاقتراض من أجل تمويل النمو الاقتصادي. ويبقى تأثير تباطؤ الاستثمار على محتوى النمو من القروض محدوداً، حيث لم يتراجع معدل الاستثمار بين الفترتين المشار إليهما إلا بشكل طفيف؛
- كما يمكن أن يعزى انخفاض محتوى النمو الاقتصادي من القروض بين الفترتين 2006–2011 و2012–2017 إلى انتهاء مرحلة التطور المفرط للقروض البنكية خلال الفترة 2006–2007. وقد تزامنت تلك المرحلة، مع ارتفاع أسعار العقارات، مما أدى إلى تسارع حاد لوتيرة نمو قروض العقار، حيث تجاوزت بشكل ملحوظ وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي؛
- أما العامل الثالث الذي قد يفسر انخفاض محتوى النمو من القروض البنكية فهو التحسن الطفيف في إنتاجية الشغل التي سجلت بين الفترتين (2006–2012 و2013–2017). ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن هذا التحسن في الإنتاجية يظل طفيفاً، فإنه يُمَكِّن الاقتصاد من تعبئة حجم أقل من القروض من أجل تحقيق نقطة إضافية من النمو؛
- كما يعد اللجوء إلى القروض التجارية بين المقاولات عاملاً قد يكون ساهم في تقليص محتوى النمو من القروض البنكية. ويمكن أن تعتبر المقاولات الكبرى هذا التمديد لآجال الأداء الذي يتم على حساب الموردين بمثابة بديل عن القروض البنكية يمكنها من تمويل جزء من نفقاتها على المدى القصير. ويصبح تأثير القروض التجارية بين المقاولات على محتوى النمو من القروض البنكية مضاعفا، لكون المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المموِّنة والتي تعاني من طول آجال الأداء، تتأثر بدورها، إذ تتراجع خزينتها المالية وتتأثر جدارتها الائتمانية لدى الأبناك. ونتيجة لذلك، تضطر هذه المقاولات للبحث عن مصادر أخرى دون اللجوء إلى القروض البنكية من أجل تمويل نشاطها؛
- علاوة على ذلك، فإن الدينامية التي عرفتها مؤخرا بنية المديونية على مستوى عدد محدود من المجموعات الكبرى، التي لها رغم ذلك وزن مهم داخل الاقتصاد الوطني، خصوصا بعض المقاولات العمومية الكبرى، يمكن أن تفسر الفجوة القائمة بين القروض والنمو. وفي هذا الصدد، واستنادًا إلى الأرقام الواردة في التقرير الذي أصدره بنك المغرب حول الاستقرار المالي في سنة 2017، يتضح أن حصة الاقتراض الخارجي من إجمالي الديون المالية للمقاولات غير المالية شهدت منحى تصاعديا مستمراً منذ 2012، بينما عرفت حصة القروض البنكية منحى تنازليا، لكنها بقيت رغم ذلك مهيمنة.

8.1.1.1. التوازنات الماكرو اقتصادية: وضعية متباينة

- **المالية العمومية وتوازن الميزانية في 2018:**

تشير وضعية نفقات الخزينة وموارداها في متم دجنبر2018 إلى تفاقم عجز الميزانية إلى حوالي 41.4 مليار درهم. وعلى مستوى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد تفاقم العجز ليصل إلى 3.7- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 3.6- في المائة سنة 2017. وتعكس هذه النتيجة ارتفاعاً أكبر في إجمالي النفقات مقارنة بالموارد العادية.

وعلى الرغم من أن مستواها ظل إيجابيا، فإن تطور حجم الموارد العادية[18] (1.8 + في المائة) كان على العموم محدودا، إذ انخفضت مداخيل الضريبة على الشركات بنسبة 1 في المائة، في سياق نمو اقتصادي معتدل، كما انخفضت المداخيل غير الضريبية بنسبة 18.4 في المائة، وهو انخفاض يعزى بالأساس إلى تراجع المداخيل برسم الهبات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي. بالمقابل، شهدت سنة 2018 منحى إيجابياً لمداخيل الضريبة على الدخل والرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك.

وفي ما يخص النفقات الإجمالية، فإن ارتفاعها بنسبة 2.4 في المائة يشمل زيادة بنسبة 3.6 في المائة في النفقات العادية وانخفاضاً بنسبة 2 في المائة في نفقات الاستثمار. وقد شمل ارتفاع النفقات العادية جميع مكونات هذه الفئة، بما في ذلك نفقات المقاصة (15.6 في المائة)، ونفقات الموظفين (1 في المائة) و«النفقات الأخرى المتعلقة بالسلع والخدمات» (5.5 في المائة)، وذلك ناتج بشكل رئيسي عن التحويلات الموجهة إلى الصندوق المغربي للتقاعد المغربي وكذا التحويلات الموجهة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية.

أما بالنسبة لمديونية الخزينة، فقد تباطأت وتيرة نموها من 5.3 في المائة سنة 2017 إلى 4.4 في المائة سنة 2018، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الدين الخارجي. غير أن حصة مديونية الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت من 65.1 في المائة إلى 65.3 في المائة سنة 2018. وبخصوص الدين العمومي الإجمالي، والذي يشمل الدين المضمون لفائدة المقاولات العمومية، فقد سجل انخفاضا في حصته من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تراجعت هذه الحصة من 82 في المائة سنة 2017 إلى 81.4 في المائة سنة 2018.

وعلاوة على ذلك، لا يزال المكون الخارجي لمديونية الخزينة يمثل حصة محدودة نسبيا، تبلغ حوالي 20 في المائة من الرقم الإجمالي، وهو ما من شأنه أن يقلل نسبيا من تعرض المديونية لتقلبات أسعار الصرف، سيما وأن هذه التقلبات قد تزداد وتيرتها بشكل تدريجي مع تقدم المغرب في مسلسل اعتماد نظام سعر الصرف المرن. وإذا ما تمت مقاربة الدين العمومي الخارجي لاقتصادنا من زاوية نسبته من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن هذا الدين يظل قريبا من المعدل المسجل في البلدان ذات الدخل المتوسط، والذي يبلغ في المتوسط حوالي 29 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وفضلا عن ذلك، يبقى وزن المديونية قصيرة الأمد ضعيفاً، إذ لم يتجاوز حوالي 13 في المائة في المتوسط خلال السنوات الثلاث الماضية، مما ساهم في التقليص من هشاشة الإطار الماكرو اقتصادي، سيما أن الدين العمومي الخارجي يهم أساسا الآجال المتوسطة والطويلة. وأخيرا، تنبغي الإشارة إلى أن متوسط كلفة الدين، سواء الداخلي أو الخارجي، لا يزال يسجل منحى تنازلياً.

18 - تشمل الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية.

وبالنظر إلى المستوى الحالي لمؤشراته الماكرو اقتصادية، فإن المغرب لا يمكنه بعد أن يستفيد من خط الائتمان المرن (LCM) الموجه للاقتصادات «التي تعتمد سياسة اقتصادية متينة ولها تراكم جيد»[19]. ومع ذلك، فإن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي وافق في دجنبر 2018 على اتفاقية تمتدّ لسنتيْن لفائدة المغرب في إطار خطّ الوقاية والسّيولة (LPL)[20]. ومن المفترض أن يوفر هذا الاتفاق الجديد تأميناً ضد الصدمات الخارجية وأن يساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على مقاومة التقلبات.

- **التوازنات الخارجية في 2018: تفاقم عجز الحساب الجاري**

في ما يتعلق بالتوازنات الخارجية، تميزت سنة 2018 بتفاقم عجز الحساب الجاري، حيث ارتفع إلى 5.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[21]، مسجلاً زيادة بلغت 2.4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة مع 2017. ويؤكد هذا المنحى القطيعة مع المنحى التنازلي الذي سجله عجز الحساب الجاري بين 2012 و2015.

ويعزى تفاقم عجز الحساب الجاري في 2018 أساساً إلى عجز الميزان التجاري، الذي يكتسي طابعا بنيويا، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة نمو مداخيل الأسفار وتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

ويكشف مستوى عجز الحساب الجاري أيضاً على أن الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار قد اتسعت، مما يجعل بلادنا أمام إكراه اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

وبخصوص التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب، فقد سجلت ارتفاعاً قوياً سنة 2018، بلغت نسبته 31.3 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. ومع ذلك، لم يسجل هذا النمو القوي إلا في الربع الأخير من السنة، وذلك بالأساس إثر بيع «سَهام للتأمين» لمجموعة «سانلام». **أما الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج** فقد شهدت انخفاضاً بنسبة 36.8 في المائة مقارنة بسنة 2017.

وفي ظل هذه الظروف، انخفض مستوى الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 4.1 في المائة مقارنة مع 2017، لتستقر في مستوى يمكِّن من تغطية حوالي 5 أشهر و4 أيام من واردات السلع والخدمات. وهذا هو الانخفاض الثاني على التوالي في مستوى الاحتياطيات الدولية الصافية منذ 2017.

- **تطور سعر الصرف: النتائج الرئيسية المستخلصة من المرحلة الأولى لاعتماد نظام سعر الصرف المرن**

شكّلت سنة 2018 مناسبة لإجراء تقييم أولي للمرحلة الأولى من اعتماد نظام سعر الصرف المرن في المغرب. وقد شُرع في هذه المرحلة في منتصف يناير 2018، من خلال توسيع طفيف لنطاق تقلب الدرهم (+/- 2.5 في المائة عوض +/- 0.3 في المائة).

وقبل إطلاق نظام سعر الصرف المرن، أثار هذا النظام بعض المخاوف على مستويات عدة، سواء في صفوف الرأي العام أو بين المختصين. وقد انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره السنوي لسنة 2017 على استعراض مبررات الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، وكذا نقاط اليقظة التي ينبغي استحضارها في هذا الشأن.

19 – «La ligne de crédit modulable du FMI», IMF Factsheet, Avril 2014

20 – المصدر نفسه

21 – اعتمادا على المعطيات المحينة للمندوبية السامية للتخطيط

وبعد مرور سنة، تشير التطورات الأخيرة المتعلقة بسعر صرف الدرهم إلى أن المرحلة الأولى لم تسجل أي اضطرابات. ومن بين العناصر التي تؤكد هذا التشخيص، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- أن المغرب لم يشهد انخفاضاً حادًا في قيمة عملته. فبين تاريخ انطلاق هذه المرحلة الأولى و31 دجنبر 2018، ارتفع سعر صرف الدرهم بنسبة 3.2 في المائة مقابل الأورو وانخفض بنسبة 3.6 في المائة مقابل الدولار؛
- أن سعر صرف الدرهم لم يصل إلى حدَّي نطاق التقلب طيلة السنة. ويُستشف من هذا المعطى أن إطلاق المرحلة الأولى لاعتماد سعر الصرف المرن قد تمَّ في مرحلة كان فيها سعر صرف الدرهم مطابقاً على العموم للأسس الاقتصادية؛
- لم يقْدِم البنك المركزي على أي عمليات شراء / بيع للعملات الأجنبية مع البنوك منذ شهر مارس 2018، وقد تعزز وضع الأبناك في سوق الصرف بشكل تدريجي، مما يعني أن هذه الأبناك تملك هامشًا كافيًا في السوق النقدية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن السلطات المعنية اختارت تبني مقاربة حذرة للانتقال نحو المرحلة الثانية من اعتماد نظام سعر الصرف المرن. وهذا التريث له ما يبرره في ضوء عدد من العوامل التي يمكن أن تسبب انخفاضاً حاداً في قيمة الدرهم، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي وتدهور القدرة الشرائية، بسبب ارتفاع التضخم المستورد:

- أولاً، يمكن أن يؤدي تأثير الإعلان أو التأثير النفسي للانتقال إلى نطاق تقلب أوسع لسعر الصرف على الفاعلين إلى تقلبات أكبر في سعر الصرف مقارنة بالمرحلة الأولى التي يظل نطاقها ضيقا. ويقتضي المرور إلى المرحلة التالية مزيداً من الإعداد للفاعلين الاقتصاديين؛
- يمكن أن تؤثر الشكوك القوية التي تواكب تطور بعض العوامل سلباً على الأسس الماكرو اقتصادية على المدى القصير وأن تمارس ضغطا على احتياطياتنا من العملة، مما يدعم الطرح الداعي إلى التريث قبل الانتقال إلى المرحلة التالية. وفي الواقع، فإن تقلب الأسواق المالية الدولية واحتمال ارتفاع أسعار النفط وتراجع توقعات النمو العالمي، خاصة بالنسبة لمنطقة الأورو، شريكنا الاقتصادي، وكذا تفاقم عجز الحساب الجاري الذي سُجل في بلادنا في 2018، كلها عوامل يحتمل أن تبعث رسائل من شأنها أن تضر بمجريات المرحلة الثانية من اعتماد سعر الصرف المرن، وأن تؤدي إلى عدم استقرار قيمة الدرهم؛
- وفي ما يتعلق باحتياطيات الصرف، والتي من المفترض أن تضطلع بدور مهم في المرحلة الانتقالية للتعامل مع التقلبات المفرطة لسعر صرف الدرهم، فإن مستواها يظل معتدلاً، لكنه يبقى ملائما حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، فإن مستوى احتياطيات الصرف سنة 2018 بلغ، وفق صندوق النقد الدولي، حوالي 85.3 في المائة من الحد الأدنى المطلوب حسب مقياس كفاية الاحتياطيات[22]، وتجاوز بقليل نسبة 100 في المائة من الحد الأدنى المعدَّل، بنسبة بلغت 112.8 في المائة. ورغم ذلك، وإذا ما استمر المنحى التنازلي لهذه الاحتياطيات المسجل منذ 2017، فإن ذلك قد يزيد من مستوى الشكوك حول مدى القدرة على تدبير المخاطر المرتبطة بانخفاض كبير لقيمة الدرهم جرّاء التعرض لصدمات كبرى.

22 - FMI (2019), "request for an arrangement under the precautionary and liquidity line"—press release; staff report; and statement by the executive director for Morocco.

9.1.1.1. الاندماج الاقتصادي وسوق الشغل: بنية مداخيل غير مواتية لتقليص التفاوتات واستمرار مواطن ضعف سوق الشغل

- **توزيع القيمة المضافة بين مكافأة العمل ومكافأة رأس المال في ارتباط مع تطور التفاوتات في الدخل**

لقد كان تطور الحصة المخصصة من القيمة المضافة لمكافأة العمل في صلب النقاشات الدائرة على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة. إذ من شأن تراجع هذه الحصة أن يشكل أحد العوامل التي قد تساهم في تفاقم التفاوتات في الدخل على مستوى الاقتصاد[23]. وفي المغرب، يُبرز توزيع القيمة المضافة أن مكافأة رأس المال بلغت، قياسا إلى الفائض الخام للاستغلال، حوالي 63 في المائة[24] في سنة 2016، بينما بلغت الحصة المخصصة للأجور (مكافأة العمل) نسبة لا تتعدى حوالي 36 في المائة. وتظل الحصة المخصصة من القيمة المضافة في المغرب لمنح الأجور (مكافأة العمل) قريبة جداً من متوسط الحصة المعمول بها في البلدان متوسطة الدخل والتي تبلغ حوالي 36.6 في المائة[25].

غير أن هذا التقدير المسمى «تقديرا خاما» أو «غير معدل»، غالباً ما لا يعطي سوى نظرة تقريبية لا تُفصح عن الحجم الحقيقي للجزء المخصص للأجور (مكافأة العمل) من مجموع القيمة المضافة وبالتالي يعطي في المقابل صورة مبالغاً فيها عن حصة مكافأة رأس المال. حيث إن هذه الطريقة في الاحتساب، تُدخل فئة مهمة من الدخل حصرا ضمن مكافأة رأس المال. ويتعلق الأمر بشكل «الدخل المختلط» المتأتي من أنشطة التشغيل الذاتي، والذي يضم في الوقت ذاته الأجور (مكافأة العمل) ومكافاة رأس المال. وبالنظر إلى هذه الخصائص، يتم عموما استخدام بعض التدابير لتعديل الحصة المخصصة للأجور (مكافأة العمل) من مجموع القيمة المضافة[26]. **ويكشف تطبيق إحدى طرق التعديل هذه الأكثر استخداما[27] بالنسبة لحالة المغرب عن توجه معاكس لما تمت الإشارة إليه أعلاه، حيث تشكل الحصة المخصصة للأجور (مكافأة العمل) نحو 59 في المائة من القيمة المضافة (مقابل 39.5 في المائة لمكافأة رأس المال). غير أنه يلاحظ أن هذه الحصة لم تشهد سوى تغير طفيف على مدى عدة سنوات، إذ ارتفعت بمقدار سنوي لم يتجاوز 0.04 نقطة مئوية منذ بداية سنوات 2000.**

ويسمح تحليل القطاع المؤسساتي، خاصة على مستوى الشركات غير المالية والشركات المالية والإدارة العمومية (تم استبعاد الأسر تجنبا لمشكلة الدخل المختلط) بتملك رؤية أوضح عن توزيع القيمة المضافة بين العمل ورأس المال.

هكذا، يتجلى من خلال هذا التحليل أنه باستثناء الإدارات العمومية حيث تحتل الحصة المخصصة للأجور(مكافأة الأجور) نسبة عالية جدا في القيمة المضافة (حوالي 88 في المائة سنة 2017)، **فإن توزيع القيمة المضافة في قطاع الشركات غير المالية والشركات المالية يتسم بارتفاع حصة عامل رأس المال.** إذ بلغت الحصة المخصصة للأجور (مكافأة العمل) في القيمة المضافة لهاذين القطاعين حوالي 35.8 في المائة و34.6 في المائة على التوالي سنة 2017، في حين أن حصة رأس المال بلغت على التوالي 62 في المائة و63.3 في المائة.

23 - Reserve Fédérale St Louis, «How income inequality is affected by labor share», 2017

24 – تم احتساب النسب على أساس الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط

25 – جرى احتساب هذه النسبة استنادا على قاعدة بيانات مكتب العمل الدولي

26 - Gollin's (2002).

27 – تستند منهجية التعديل المعتمدة في هذه الحالة من أجل حساب حصة مكافأة العمل في القيمة المضافة على الطريقة التالية: (Gollin's, 2002 ; Guerriero, 2012):

–تفترض متوسط أجور يطبق على الأجراء والعمال المستقلين معاً. وكل فائض يزيد عن متوسط الأجر على مستوى الدخل المختلط يدرج في رأس المال. وفي هذه الحالة، يتم حساب حصة مكافأة العمل في القيمة المضافة على النحو التالي:

حصة دخل العمل = (إجمالي الأجور) / العمل المأجور) * (إجمالي الشغل – المشغلين) / القيمة المضافة

ومع ذلك، ولتفادي التقديرات غير الدقيقة، تم تطبيق التعديل على القطاعات الرئيسية الثلاثة بشكل منفصل (الأولي والثانوي والثالثي) قبل تجميعها للحصول على النسبة على المستوى الوطني.

وعلى الرغم من الاختلافات المنهجية في قياس حصة العمل (الأجور) من القيمة المضافة، يتضح وجود اتجاهين رئيسيين، يمكن ربطهما بتطور التفاوتات في الدخل في المغرب:

- **أولا، الدينامية الضعيفة جدا التي طبعت بنية توزيع القيمة المضافة بين حصتي العمل ورأس المال، منذ بداية سنوات 2000، وذلك بالموازاة مع شبه استقرار في مؤشر جيني لتفاوت الدخل، إذ لم يسجل سوى انخفاض طفيف، منتقلا من 0.406 إلى 0.395 بين سنتي 2001 و 2014؛**
- **ثانياً، يبرز تحليل توزيع القيمة المضافة حسب القطاع المؤسساتي أنه بالنسبة لغالبية الشركات المالية وغير المالية فإن حصة الأرباح (مكافأة رأس المال) تبقى أعلى من حصة العمل (الأجور)، وهو ما من شأنه أن يسهم في الحد من وتيرة تقليص الفوارق في الدخل بالمغرب.**

من ناحية أخرى، من المحتمل أن تخلق التحولات التي يشهدها العالم اليوم، خاصة على مستوى سوق الشغل ومحيطه، المزيد من الضغط مستقبلا على حصة العمل في القيمة المضافة، بما في ذلك بالنسبة لبلد مثل المغرب. ومن بين هذه التحولات، الآخذة في التزايد على المستوى الدولي، نذكر ما يلي: (1) المنحى التنازلي لمحتوى نمو الناتج الداخلي الإجمالي من التشغيل، (2) تزايد الكثافة الرأسمالية للقطاعات الحديثة وتنامي الأتمتة، (3) انخفاض السعر النسبي لسلع الاستثمار (وهي ظاهرة لوحظت بالفعل في المغرب[28])، والتي يمكن أن تحذو بالمستثمرين إلى استبدال العمل برأس المال، (4) تراجع قوة النقابات وتأثير ذلك على تطور الأجور، (5) تنامي أشكال العمل الهش، والعمل لفترة محددة والعمل الناقص، (5) استمرار البطالة في مستويات مرتفعة، سيما في صفوف الشباب، مما يوفر احتياطيا كبيرا من اليد العاملة يساهم في كبح الزيادات في الأجور، إلخ.

- **وضعية التشغيل والبطالة خلال سنة 2018**

تمكن الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018، من إحداث 122.000 منصب شغل صاف، مسجلاً ارتفاعاً مقارنة بالسنة الماضية، التي شهدت إحداث 86.000 منصب شغل. وقد تم خلق أزيد من 82 في المائة من مناصب الشغل في الوسط الحضري. ويظل قطاع الخدمات القطاع الرئيسي المحدِث لفرص الشغل في 2018، حيث مكَّن من إحداث 65.000 منصب شغل صاف، يليه قطاع «الفلاحة والغابة والصيد» بـ 19.000 منصب، ثم قطاع البناء بـ 15.000 منصب، فقطاع «الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية» بما يقرب من 13.000 منصب شغل.

وعلاوة على ذلك، فإن غالبية المناصب المحدثة هي مناصب شغل مؤدى عنها، حيث تم إحداث 126.000 منصب شغل صاف، مقابل فقدان مناصب الشغل الصافية غير المؤدى عنها، سيما في الوسط القروي. وهكذا، فإن حصة مناصب الشغل المؤدى عنها تمثل 83.5 في المائة من إجمالي الشغل، وهي نسبة قريبة من تلك المسجلة في العام الماضي (83.2 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن حصة الشغل المؤدى عنه هي اليوم أعلى بكثير من حصته قبل 10 سنوات، والتي كانت تناهز 76 في المائة من إجمالي الشغل.

ورغم ذلك، فإن ارتفاع مناصب الشغل الصافية المحدثة في سنة 2018 لا يمنعنا من الإشارة إلى أن جودة المناصب المحدثة في بعض القطاعات تبقى محل نقاش. ذلك أن حصة مهمة من المناصب المحدثة خلال السنة في قطاع الخدمات (أزيد من 72 في المائة) تهم أنشطة هشة أو أنشطة تدر دخلا ضعيفا، وذات قيمة مضافة ضعيفة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بفرعي «تجارة التقسيط خارج المحلات التجارية» و«الخدمات الشخصية والمنزلية».

28 – انخفض السعر النسبي لسلع الاستثمار بحوالي 8 في المائة بين سنتي 2008 و2016. وقد تم احتساب السعر النسبي على أساس الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط. ويتعلق الأمر بالعلاقة بين معامل انكماش الاستثمار ومعامل انكماش الاستهلاك النهائي.

وفي ما يخص معدل البطالة، فقد تراجع من 10.2 إلى 9.8 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وقد هم هذا التراجع الوسطين الحضري والقروي، كما هم مختلف الفئات العمرية في صفوف الذكور والإناث. وقد همَّ انخفاض معدل البطالة معظم جهات المملكة باستثناء جهة سوس-ماسة والجهتين الجنوبيتين كلميم-واد نون والعيون-الساقية الحمراء.

ورغم هذا التراجع، فإن معدل البطالة لا يزال مرتفعاً في صفوف سكان المدن، خاصة النساء، والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، وحاملي الشهادات. فقد بلغ معدل البطالة في **الوسط الحضري** 24.3 في المائة لدى النساء، و43.2 في المائة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 و22.2 في المائة لدى الشباب البالغين ما بين 25 و34 سنة، و19.1 في المائة لدى حاملي الشهادات.

أما **في الوسط القروي**، ورغم انخفاض معدل البطالة مقارنة بالوسط الحضري، فإن هذا المعطى ينبغي تناوله بشكل نسبي بالنظر إلى استمرار النسبة المرتفعة للشغل غير المؤدى عنه والهشاشة إزاء التقلبات المناخية، وارتفاع حصة الشغل الناقص، مقارنة بالوسط الحضري. **وتشكل هذه العوامل عقبات رئيسية يتعين الانكباب على دراستها في إطار تصور استراتيجي جديد لتنمية القطاع الفلاحي عهد جلالة الملك إلى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ببلورته؛ وهو تصور استراتيجي يروم على الخصوص خلق فرص الشغل، وتقليص الفوارق، وتحسين دخل صغار الفلاحين، وخاصة انبثاق طبقة وسطى في الوسط القروي.**

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن انخفاض معدل البطالة على الصعيد الوطني خلال سنة 2018 **قد يعزى في جزء منه إلى تراجع معدل النشاط** من 46.7 إلى 46.2 في المائة. وهو تراجع سُجِّل في الوسطين الحضري والقروي معاً.

- **منحى تنازلي مثير للقلق لمعدل النشاط لدى النساء**

تسجل المشاركة في سوق الشغل، استناداً إلى نسبة مشاركة الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق، منحى تنازلياً منذ بداية سنوات 2000. فقد تراجع معدل المشاركة على المستوى الوطني أكثر من 6 نقاط مئوية بين سنتي 2004 و2018 ليستقر عند حوالي 46.2 في المائة. ويهم هذا المنحى التنازلي في معدل المشاركة بالأساس النساء وبعض الفئات العمرية لدى الرجال. وفي هذا الصدد، انخفضت معدلات مشاركة كلا الجنسين بين سنتي 2004 و2018 بوتيرة متطابقة، حيث تراجعت بـ 6.1 نقاط لدى الجنسين. ومع ذلك، فإن الفجوة على مستوى المشاركة في سوق الشغل بين النساء والرجال لا تزال عميقة، إذ يبلغ نشاط النساء بالكاد 22.2 في المائة، أي أقل من ثلث معدل النشاط لدى الرجال. ويُعزى ضعف معدل مشاركة النساء في سوق الشغل في المغرب على العموم إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، ولكن إلى حد بعيد إلى اعتبارات اجتماعية وثقافية، خاصةً أن هذه الظاهرة تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها.

ولا ينبغي الوقوف فقط عند المستوى المنخفض جدا لمعدل نشاط النساء، بل يتعين الذهاب أبعد من ذلك لمحاولة إيجاد تفسير للمنحى التنازلي لهذا المعدل، وهي ظاهرة تثير قلقاً أكبر. ومن خلال إجراء تحليل لتطور معدل نشاط النساء حسب الفئات العمرية، يمكننا الوقوف على بعض الأسباب التي قد يعزى إليها هذا التراجع شبه المعمم لمشاركة النساء في سوق الشغل.

معدل النشاط لدى الرجال حسب الفئات العمرية (بالنسبة المئوية)

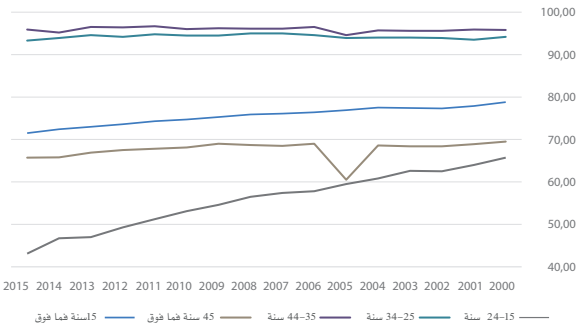

معدل النشاط لدى النساء حسب الفئات العمرية (بالنسبة المئوية)

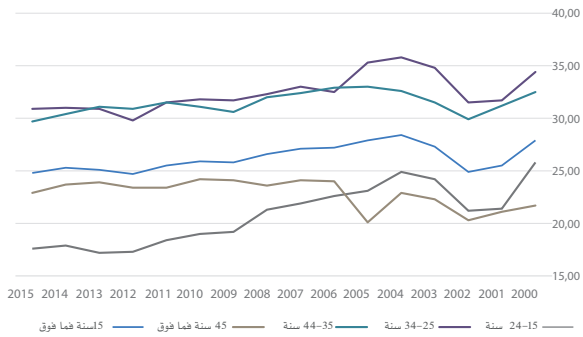

وسُجِّل أكبر انخفاض في معدل النشاط بين سنتي 2004 و2017 **في صفوف النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين** 15 و24 **سنة.** ومن بين الأسباب الأكثر تداولا لتبرير هذا التراجع، هو **الارتفاع المتنامي لتمدرس الفتيات، إذ أصبحن يقضين سنوات أطول في الدراسة ويؤجلن ولوجهن إلى سوق الشغل، مما يفسر الانخفاض المستمر لمعدل نشاطهن. فقد شهد متوسط عدد سنوات الدراسة في المغرب تحسناً منذ الثمانينات، لكنه يبقى رغم ذلك ضعيفاً للغاية.** وفي هذا الصدد، يبلغ هذا المتوسط حوالي 5.6 سنوات بالنسبة للأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق، وفقًا للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بينما يصل إلى حوالي 4.7 سنوات لدى البالغين 25 سنة فما فوق، حسب المرصد الوطني للتنمية المستدامة.

وبالنسبة للأشخاص البالغين من العمر 45 **سنة فما فوق، لم يسجل معدل النشاط في صفوفهم سوى انخفاض طفيف، سواء لدى النساء، أو لدى الرجال.** ومع ذلك، سُجِّل تراجع حاد بشكل ظرفي سنة 2005، قد يعزى إلى عملية المغادرة الطوعية التي شهدتها تلك السنة والتي أدت إلى الانسحاب المؤقت، على ما يبدو (انظر الرسم البياني)، لجزء من السكان المعنيين من سوق الشغل.

بالمقابل، وبالنسبة للفئة العمرية من 25 **إلى** 44 **سنة، يختلف منحى التطور بين النساء والرجال. فبينما ظل معدل نشاط هذه الفئة العمرية بالنسبة للرجال مستقراً تقريبًا على مدار الفترة بأكملها، سُجل منحى تنازلي بالنسبة للنساء كملاحظة رئيسية،** سيما لدى من تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة. وعموما ما يتم ربط انخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق الشغل بالمغرب بالعديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بتوزيع المسؤوليات المنزلية التي تثقل كاهل النساء، والتمييز في الأجور، والتمييز في الترقية والولوج إلى مناصب المسؤولية، والمشاكل المرتبطة بالتحرش والأمن في أماكن العمل ووسائل النقل، ورفض الزوج (8 في المائة من الحالات حسب المندوبية السامية للتخطيط)، أو تفضيل عدم العمل. **ومع ذلك، وإذا كانت هذه العوامل تفسر ضعف مستوى مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل، فإنها لا يمكن أن تبرر لوحدها المنحى التنازلي المطرد لمعدل نشاط النساء، لأن هذه الظواهر كانت موجودة من قبل في المجتمع.**

ويمكن ربط المنحى التنازلي لمعدل نشاط النساء بالعديد من العوامل المحتملة. ويتعلق الأمر في المقام الأول بالصعوبة المتزايدة التي تواجه على الخصوص النساء البالغات بين 25 **و**44 **سنة، المتزوجات واللائي يتولين رعاية أطفالهن، في التوفيق بين النهوض بالأشغال المنزلية، و/أو بمسؤولية رعاية الأطفال، ومتطلبات العمل والمسار المهني، التي أضحت تقتضي المزيد من الالتزام والصرامة.** وقد تكون هذه الصعوبات أكثر حدة بالنسبة للفئات الاجتماعية والاقتصادية من النساء المؤهلات للمطالبة بدخل محتمل متواضع، بالنظر إلى أن الخيارات المتاحة من حيث التكاليف لا تشجعهن على الاندماج في سوق الشغل.

وفي هذا الصدد، قد تضطر العديد من النساء من هذه الفئة العمرية إلى التخلي عن ولوج سوق الشغل بعد إجراء مقارنة بين الأجر المتوقع أن يحصلن عليه من العمل، والذي يظل متواضعًا بالنسبة لفئة عريضة منهن، والارتفاع المتنامي للتكاليف الناجمة عن هذا العمل المحتمل. وترتبط هذه التكاليف على الخصوص بارتفاع أسعار الخدمات المنزلية، والزيادة المستمرة في تكلفة دور الحضانة والرعاية التي أصبحت خدمات لا محيد عنها، سيما في ظل استمرار الانتقال نحو نموذج الأسرة النووية، والارتفاع المتزايد لتكاليف النقل والتي تتطور مع تطور الأحياء السكنية الواقعة في الضواحي بعيداً عن مراكز النشاط والتشغيل الأكثر كثافة.

وفي ظل هذه الظروف، تضطر هؤلاء النساء عمومًا إلى التضحية بالجانب المهني، ومغادرة سوق الشغل بشكل مؤقت أو نهائي، سيما تحت ضغط استمرار التقسيم التقليدي للمهام بين النساء والرجال، حيث تخصص النساء حيزا زمنيا يزيد سبع مرات عما يخصصه الرجال للأعمال المنزلية (البحث الوطني حول استعمال الزمن بالمغرب).

وثمة عوامل أخرى يمكن أن تساعد على تفسير المنحى التنازلي لمشاركة المرأة في سوق الشغل. ويتعلق الأمر على الخصوص بتراجع حصة بعض القطاعات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال العقد الأخير، بعدما كانت تُعرف بأنها من بين القطاعات الأكثر تشغيلاً للنساء. ويقلص التراجع المسجل في هذه القطاعات من فرص الشغل المتاحة أمام النساء وقد يؤدي إلى انسحابهن من سوق الشغل نتيجة شعورهن بالإحباط. وهذا ما ينطبق على وجه الخصوص على قطاعي النسيج والألبسة.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يعزى تراجع معدل النشاط لدى النساء إلى ظاهرة الهجرة القروية التي تساهم في زيادة مطردة لمعدل التمدن. وبالنظر إلى أن غالبية النساء القرويات اللائي يهاجرن نحو المدن لا يتوفرن على المؤهلات الملائمة التي تتطلبها العديد من قطاعات الشغل بالمدن، فإنهن يجدن صعوبة أكبر في ولوج سوق الشغل في الوسط الحضري، في وقت كن فيه مصنفات ضمن الساكنة النشيطة في الوسط القروي، وذلك بفعل وضعيتهن كمساعدات أسريات.

ومع ذلك، فإن هذه العوامل تقتضي تعميق التفكير فيها، من خلال إنجاز أبحاث ودراسات سوسيولوجية مفصلة، من أجل اقتراح السياسات والتدابير الملائمة والحد من هذه الظاهرة المثيرة للقلق.

2.1. المحور الاجتماعي

1.2.1. القطاعات الاجتماعية الرئيسية

1.1.2.1. التربية والتعليم: انطلاقة باهتة لتفعيل الإصلاح

خلال سنة 2018، أثار قطاع التربية والتكوين الجدل داخل المجتمع. وفي ظل تزايد القلق الناجم عن فشل المدرسة العمومية في الاضطلاع بدورها كآلية للارتقاء الاجتماعي، بل بات ينظر إليها على أنها أحد العوامل المؤدية إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، فقد أصبح إصلاح المنظومة التربوية ضرورة ملحة من أجل إعادة ثقة المواطنين والمواطنات في المدرسة وتفادي أن تصبح هذه الأخيرة الآلية الرئيسية لتكريس التفاوتات الاجتماعية.

وشكلت بلورة الرؤية الاستراتيجية للتعليم 2015-2030، بناءً على تقييم عميق لوضعية منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أنجزته الهيئة الوطنية لتقييم القطاع، فرصةً لبعث الأمل في إصلاح جديد يمكِّن من تجاوز الأزمة التي تعيشها المدرسة العمومية.

وقد تمَّ إطلاق العديد من الأوراش المندرجة في إطار هذه الرؤية منذ سنة 2016 وتَوَاصل تنفيذها خلال 2018. وبموازاة ذلك، قدمت الحكومة مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وهو إطار قانوني يروم ضمان استدامة الإصلاح المنشود وتفادي تكرار التغيرات ذات التوجهات المختلفة التي طبعت القطاع والتي انعكست سلباً على جودة التعليم.

ومن بين الأوراش التي تم إطلاقها في هذا الصدد تعميم التعليم الأولي بحلول سنة 2027، حيث سيتم العمل على الارتقاء بوضعية هذا القطاع الذي شهد تجربة أولى للإصلاح لم تحقق النتائج المرجوة في تعميم العرض وإعادة صياغته في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين ثم المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم. وفي الواقع، فإن هذا القطاع يعاني اليوم من العديد من الاختلالات المرتبطة بشكل أساسي بغياب حكامة مؤسساتية موحدة ومتجانسة، وهو ما يجسده بشكل خاص عدم وجود إطار مرجعي موحد للتعليم الأولي، تعكسه ازدواجية قوية بين النمطين التقليدي والعصري. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أوجه القصور المتعلقة بتكوين المربين والمربيات المتخصصين في التعليم الأولي.

- **إطلاق مخطط تعميم التعليم الأولي في غياب رؤية حول تكوين المربِّين والمربيات**

ينص مخطط العمل الذي أطلقه القطاع الحكومي الوصي من أجل تعميم التعليم الأولي، برسم الدخول المدرسي 2018-2019، على إدماج 100.000 طفل في هذا الطور وإحداث 3.592 حجرة دراسية. ووفقًا للوزارة الوصية، ستمكن هذه الوتيرة من بلوغ معدل إدماج يصل إلى 67 في المائة في أفق الدخول المدرسي 2021-2022 و100 في المائة بحلول الدخول المدرسي 2027-2028. كما يستهدف هذا المخطط أيضًا التأهيل التدريجي لفضاءات التعليم الأولي التقليدي.

وفي ما يتعلق بتكوين المربيات والمربين المتخصصين على مستوى طور التعليم الأولي، ينص المخطط السالف الذكر على تعزيز مهارات 27.000 من المربيات والمربين الحاليين وتكوين ما يقرب من 55.000 مربيا ومربية إضافية. ومن بين هؤلاء المربين والمربيات البالغ عددهم 27.000 العاملين في مجال التعليم الأولي، يزاول 24.480 منهم عملهم في التعليم الأولي التقليدي، مما يقتضي إصلاحاً جذرياً للمنهجيات التربوية المعتمدة والمقاربات التي ينتهجها المربون والمربيات، والمرتكزة عموماً على التقويم والتصحيح[29]. وبالموازاة مع ذلك، وبخصوص الوافدين الجدد على المهنة، لم يوضح القطاع الوزاري الوصي الآلية الخاصة بتكوين المربيات والمربين المختصين في التعليم الأولي ولا مدته ومضامينه، كما لم يحدد شروط ولوج هذه المهنة. وقد تم بموازاة إطلاق مخطط تعميم التعليم الأولي إنشاء مراكز للتكوين في المهن التربوية، لكن القدرة الاستيعابية لهذه المراكز تبقى محدودة مقارنة بحجم طموح التعميم الكامل للتعليم الأولي بحلول سنة 2027، كما أن تدبيرها يواجه مشكلة تعدد المتدخلين، مما يتسبب في الغالب في العديد من أوجه القصور على المديين المتوسط والطويل.

وقد أصبح هذا الجانب المتعلق بغياب رؤية واضحة وواقعية، تعكسها تدابير ملموسة ومرتكزة على أهداف كمية وقابلة للقياس، سمةً بنيوية تميز قطاع التربية والتعليم. وإذا كان هذا القصور قد سُجل على مستوى تكوين المربيات والمربين في التعليم الأولي وكذا على مستوى تأهيل التعليم الأولي التقليدي، فإنه سُجل أيضاً في عملية توظيف الأساتذة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ليشكل بالتالي، سمة أساسية للمنظومة التربوية.

29 - تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: «من أجل تعليم أولي منصف وذي جودة»، نونبر 2017

● تكوين الأساتذة، الحلقة الأضعف في مسلسل إصلاح قطاع التربية والتعليم

يؤكد اللجوء بشكل متسرع إلى توظيف حوالي 55.000 أستاذا وأستاذة في السنوات الثلاث الأخيرة لسد الخصاص الحاصل بسبب إحالة العديد من المدرسين على التقاعد، ولمواجهة إشكالية اكتظاظ الأقسام الدراسية وعدم القدرة على بلورة رؤية استشرافية لهذا القطاع، تأخذ بعين الاعتبار تطور البنية العمرية للمدرِّسين، وحالات التقاعد المبكر والإسقاطات المتعلقة بعدد التلاميذ في المؤسسات التعليمية العمومية.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات الأكاديمية التي تتناول القضايا التربوية أن تكوين الأساتذة يكتسي أهمية بالغة في ضمان جودة عملية تعلُّم التلاميذ، فإن توظيف الأساتذة وإدماجهم في الفصول الدراسية دون تمكينهم من تكوين متين يشكل خطراً كبيراً محدقاً بالمدرسة العمومية وبتلاميذها وبإنجاح عملية إصلاح القطاع ككل. وقد كان بالإمكان أن تشكل هذه العملية فرصة لإطلاق عملية تجديد هذا القطاع، من خلال التوفر على جيل من المدرسين الشباب، المزودين بطرائق التدريس الجديدة والقادرين على تنزيل الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية.

ومع ذلك، فإن فترة التكوين التي تستغرق حوالي ثلاثة أشهر في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لا تسمح للمدرسين الجدد باكتساب الكفايات التربوية والتعليمية اللازمة والإحاطة بمضامين الدروس وتملك القدرة على إدارة الفصول الدراسية المكتظة في بعض الأحيان، وغير ذلك من المهارات. وبالإضافة إلى ذلك، واصل القطاع الحكومي الوصي في سنة 2018، في إطار الأوراش المتعلقة بتنزيل الرؤية الاستراتيجية، عملية إصلاح المناهج والمقررات الدراسية التي تشمل مراجعة طرق التدريس من خلال اعتماد مقاربات بيداغوجية جديدة، من قبيل «التعلم القائم على مقاربة الخطأ» بالنسبة لتدريس الرياضيات على مستوى طور التعليم الابتدائي. ولا شك أن نجاح هذه الأوراش يبقى رهينا بتوفر مدرّسين تلقوا تكوينا أساسيا متينا في مجال البيداغوجيا، كما أوصت بذلك الرؤية الاستراتيجية للإصلاح[30]، واستفادوا من تكوينات متخصصة في الأساليب الجديدة التي يتعين اعتمادها في مجال التدريس. ومن نتائج هذا الوضع التباين القائم بين طموحات إصلاح القطاع وبين واقع تدبيره على مستوى الموارد البشرية.

مؤطر: كيف يتم تكوين الأساتذة في المغرب؟

يكمن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع بدون شك في تكوين هيئة التدريس، والتي لا تزال الحلقة الأضعف في مختلف عمليات الإصلاح التي شهدها القطاع. ويكتسي الرهان المتعلق بتكوين المدرسين أهمية بالغة، إذ يشكل عاملاً لا يمكن إنكار تأثيره على عملية تعلم التلاميذ. وقد عمل الميثاق الوطني للتربية والتكوين على تنزيل هذا الورش. وفي هذا الصدد، تم في سنة 2009، في إطار البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لاستقبال المدرسين المقبلين على مزاولة عملهم في أطوار التعليم الثلاث. ويستغرق تكوين المدرسين سنة كاملة موزعة بالتناوب بين المراكز الجهوية والمؤسسات التعليمية، وفق هندسة بيداغوجية قائمة على ثلاثة مبادئ، هي: المقاربة بالكفايات؛ والتكوين بالتناوب القائم على أساس الأنشطة والوضعيات المهنية، التي تشكل 60 في المائة من الحيز الزمني للتكوين؛ والأنموذج الانعكاسي الدينامي: عملي / نظري / عملي. ورغم ذلك، فإن هذا الإصلاح لم يمكِّن من إرساء منظومة متينة لتكوين المدرسين بسبب قصر مدة عملية التكوين (سنة واحدة عوض سنتين كما كان عليه الأمر في السابق)، وهي مدة أقل من المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. وفي ما يتعلق ببرنامج التكوين المستمر الذي وضعته الوزارة، تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج تم وضعه في غياب مخطط مندمج للتكوين المستمر يراعي حاجيات المدرسين.

30 – تؤكد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، في رافعتها التاسعة، على الأهمية القصوى التي يكتسيها التكوين الأساسي للمدرسين، حيث اعتبرته أولوية للرفع من جودة المدرسة.

- **تعزيز البرامج الاجتماعية لمحاربة النسب المتزايدة للهدر المدرسي**

تميز الدخول المدرسي برغبة في تحسين ولوج التلاميذ إلى البرامج الاجتماعية الموجهة إلى قطاع التربية، سيما في ضوء ارتفاع معدلات الهدر المدرسي خلال الموسم الدراسي 2017-2018، حيث انتقل إلى 315.273 تلميذ وتلميذة، عوض 279.176 تلميذ وتلميذة خلال السنة المنصرمة. وهكذا، حددت الوزارة الوصية الأهداف التي يتعين تحقيقها من حيث تغطية برامج «تيسير» و«مليون محفظة»، والإيواء، والمطاعم، والنقل المدرسي، وغيرها. ومع ذلك، فإن هذه البرامج تواجه منذ إطلاقها عدة أوجه قصور على مستوى الحكامة والتنزيل والاستهداف.

وفي هذا الصدد، اعتمد برنامج تيسير، الذي أطلق في سنة 2008، على آلية استهداف تستند على تلك المعتمدة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ألا وهي الجماعات القروية الأكثر فقراً التي تغطيها المبادرة. وقد اصطدمت آلية الاستهداف الخاصة ببرنامج تيسير بالعديد من المعيقات التي حدت من نجاعته، ذلك أن الاستفادة من البرنامج ترتكز على معيار الموقع الجغرافي للأسرة وليس على معيار موارد الأسرة. وقد نجمت عن ذلك وضعية شاذة وجدت معها أسر معوزة مستقرة في جماعات لا يغطيها البرنامج نفسها مقصية من الاستفادة، بينما تستفيد من الدعم أسر أقل فقرا وهشاشة مستقرة في جماعات يشملها برنامج تيسير. وعلاوة على ذلك، تُسجَّل أوجه قصور على مستوى حكامة وتمويل البرنامج من قبل صندوق دعم التماسك الاجتماعي[31].

وبغية تجاوز هذه المصاعب والعمل على محاربة الهدر المدرسي بطريقة ناجعة، أطلقت الوزارة الوصية ورشاً لإصلاح البرنامج بدءاً من الموسم الدراسي 2018-2019. ومن بين التدابير الرئيسية المتخذة في هذا الصدد الرفع من حجم الميزانية المرصودة، والتي واكبها ارتفاع عدد المستفيدين، وتغيير في معايير الاستفادة من البرنامج ووتيرة التحويلات المالية. واستهدفت هذه التدابير خفض نسبة الهدر المدرسي من 5.7 إلى 2.5 في المائة برسم الدخول المدرسي 2021-2022 في التعليم الابتدائي بالوسط القروي، ومن 12 إلى 6 في المائة في موسم 2021-2022 بالنسبة لطور التعليم الإعدادي (في الوسطين الحضري والقروي).

رغم ذلك، لم يتغيّر مبلغ الاعتمادات المالية المرصودة، علماً أن هذه الاعتمادات تعد بلا شك أحد العوامل الرئيسية لتشجيع الأسر على الإبقاء على أطفالها في فصول الدراسة وعدم توجيههم للعمل، حيث ظل مبلغ المنحة يتراوح بين 60 درهما و140 درهما لكل تلميذ حسب المستوى الدراسي، وفي حدود ثلاثة أطفال لكل أسرة. ويبقى هذا المبلغ هزيلاً مقارنة بالبلدان الأخرى التي تعتمد برامج مماثلة للتحويلات النقدية المشروطة. وتمثل هذه التحويلات ما بين 4 و5 في المائة من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر، في حين أن هذه الاعتمادات تصل في المتوسط إلى 20 في المائة في البلدان التي تعتمد برامج مماثلة للتحويلات النقدية.

وبالنسبة لبرنامج «مليون محفظة»، سجَّل الموسم الدراسي 2018-2019 تأخراً في توزيع اللوازم الدراسية على المستفيدين البالغ عددهم 4.3 مليون مستفيد من هذا البرنامج. وينبغي إعادة النظر في نظام إعارة الكتب المدرسية، لكون هذه الأخيرة قد تكون في حالة مهترئة عند إعادة تسليمها للتلاميذ، مما قد يؤثر سلباً على قدرتهم على التعلم.

وفي ما يتعلق ببرامج المطاعم والداخليات المدرسية، التي يشكل غيابها أحد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الهدر المدرسي في الوسط القروي، فقد ارتفعت الميزانية المرصودة لها برسم الموسم الدراسي 2018-2019 بنسبة 63 في المائة مقارنة بالموسم الدراسي السابق، بغلاف مالي يقدر بـ 1.4 مليون درهم، لفائدة 4.3 ملايين تلميذ وتلميذة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الارتفاع المهم لعدد الداخليات والمطاعم المدرسية التي تم بناؤها خلال السنوات العشر الماضية، لا يزال العالم القروي يعاني من خصاص في هذه البنيات. وفي هذا الصدد،

31 - تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول صندوق دعم التماسك الاجتماعي، غشت 2018

فإن ما يقرب من 500 إعدادية في الوسط القروي لم تكن تتوفر على داخلية في الموسم الدراسي 2016-2017. وعلاوة على ذلك، تساهم أوجه القصور المسجلة في مجال التخطيط المدرسي في اكتظاظ بعض الداخليات (بلغت نسبة ملء بعضها 200 في المائة) وعدم استغلال البعض الآخر (لا تستغل إلا بنسبة لا تتجاوز 10 في المائة من طاقتها الاستيعابية)[32].

- **المدرسة في الوسط القروي، عامل يعمق الفوارق**

لا يزال الوسط القروي يعاني من أوجه قصور بنيوية في مجال التعليم، تشمل البنيات التعليمية وهيئة التدريس على حد سواء، كما تنعكس بشكل مباشر على مستوى التلاميذ وعلى قدرتهم على إكمال مراحل التعليم الإجباري.

وتسجِّل نِسب التمدرس في الوسطين الحضري والقروي تفاوتات كبرى في جميع أسلاك التعليم، ما عدا سلك التعليم الابتدائي. ففي سنة 2017، بلغت نسبة التمدرس في السلك الثانوي الإعدادي 74.9 في المائة في الوسط الحضري، مقابل 36.8 في المائة في الوسط القروي. وتتسع هذه الفجوة بشكل أكبر على مستوى السلك الثانوي التأهيلي، حيث تبلغ نسبة تمدرس التلاميذ في سن الالتحاق بطور التعليم الثانوي 50.2 في المائة في الوسط الحضري، مقابل 10.4 في المائة بالوسط القروي. أما على مستوى التعليم الأولي، فتصل نسبة التمدرس في المناطق الحضرية 60.2 في المائة، بينما تبلغ 35.7 في المائة في المناطق القروية. ومع ذلك، فإن التعليم التقليدي يشكل أكثر من 70 في المائة من بنيات التعليم الأولي في الوسط القروي، مع تسجيل فوارق كبرى في ولوج هذا التعليم بين الإناث والذكور (تشكل الإناث 37 في المائة من المستفيدين من التعليم الأولي بالوسط القروي).

وعلاوة عن نسب التمدرس والهدر المدرسي، فإن الفوارق بين الوسطين القروي والحضري تتجلى أيضًا على مستوى الولوج إلى الخدمات التعليمية وجودتها. وتؤثر هذه الفوارق المتعلقة بالأدوات الديداكتيكية، ونسبة الحضور، وكفايات المدرسين وحوافزهم، والحيز الزمني المخصص للتدريس[33]، على تمدرس التلاميذ ويمكن أن تتسبب في الهدر المدرسي. وهكذا، فعلى مستوى القطاع العمومي، لا يتوفر تلميذ من بين كل أربعة تلاميذ بسلك التعليم الابتدائي في الوسط القروي على كتاب مدرسي لمادة الرياضيات، في حين أن هذه الحالة تكاد تكون منعدمة في المناطق الحضرية. وبخصوص الحد الأدنى من البنيات التحتية داخل المدارس، فإن 32 في المائة فقط من المدارس بالوسط القروي تتوفر على هذا الحد الأدنى (مراحيض ملائمة وعملية وسهلة الولوج، توفر الإنارة...) مقابل 77 في المائة من المدارس العمومية بالوسط الحضري.

وفي ما يتعلق بتحصيل التلاميذ، فإن من يتابعون دراستهم بالمدارس العمومية بالوسط القروي يحصلون على نتائج أقل من نتائج نظرائهم في المدارس العمومية في الوسط الحضري وفي المدارس الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، وبخصوص زمن التدريس، فإن معدل غياب الأساتذة في المدارس العمومية بالقرى يبلغ 5.2 في المائة، مقابل 3.2 في المائة بالمدارس العمومية بالمناطق الحضرية و1.7 في المائة في المدارس الخاصة. كما تُسجَّل هذه التفاوتات أيضًا على مستوى الزمن الفعلي المخصص للدراسة بالفصول يوميا، وهو 3 ساعات و51 دقيقة بالمدارس الحكومية بالوسط القروي، و4 ساعات و15 دقيقة بالمدارس الحكومية بالوسط الحضري، و5 ساعات و25 دقيقة في المدارس الخاصة.

وتؤكد النتائج الواردة أعلاه استمرار وجود فجوة كبيرة بين التعليم العمومي في الوسطين القروي والحضري، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية وتكريس هشاشة العالم القروي. ومن المؤكد أن جهوداً قد بذلت خلال السنوات العشرين الأخيرة من أجل بناء المدارس في المناطق القروية، وتشجيع تمدرس الفتيات، وتكثيف برامج الدعم المدرسي، إلا أن ثمة حاجة إلى تسريع وتيرة تلك المبادرات والعمل بالموازاة مع ذلك على معالجة

32 - المذكرة الاستعجالية للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول ظروف تهييئ وسير الدخول المدرسي لموسم 2016/2017.

33 - نتائج دراسة أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية والبنك الدولي حول مؤشرات الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات التعليمية بالمغرب، 2017.

العوامل الأخرى التي تساهم في تغذية الفوارق الاجتماعية وفي مجال التعليم القائمة بين الوسطين القروي والحضري. فعلى سبيل المثال، ينبغي تسريع الولوج إلى تعليم أولي عصري وجيد في الوسط القروي، بما يُمَكِّن التلاميذ من تنمية مداركهم في سن مبكرة والاندماج في الوسط المدرسي ومن ثم التصدي للهدر المدرسي في سن مبكرة. وأخيرًا، وبالنظر إلى أن أي مشروع تربوي لا يمكنه النجاح في غياب الانخراط الكلي للمدرسين وتملكهم للحوافز الضرورية، يتعين إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاجتماعية التي يواجهها المدرسون في المناطق القروية النائية، من خلال تحسين ظروف السكن والتنقل والتفكير في برامج لتشجيع مزاولة مهنة التدريس في المناطق القروية.

2.1.2.1. التكوين المهني: ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية القِطاعيّة يضرّ بجوْدة العرْض

إنَّ جعل التكوين المهني محركاً حقيقياً لتشغيل الشباب وإدماجهم في سوق الشغل يعد رهاناً ذا أهمية كبرى لبلادنا. فبطالة الشباب هي، لعدة اعتبارات، واحدة من الانشغالات الرئيسية: أولاً، لأنها تكشف عن عدم الملاءمة بين سياسات التربية والتعليم وسياسات التشغيل، وثانياً لأنها تخلف إقصاء وتهميشا اجتماعيا للشباب، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وقوع توترات اجتماعية، كما كان عليه الحال مؤخراً بين سنتي 2016 و2018 في عدة مناطق من البلاد شهدت احتجاجات قادها الشباب، سيما ضد ارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم.

وهذه الإشكالية ليست نِتاج اليوم، بل هي نتاج تضافر أوجه قصور عدة في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين المهني. ففي الوقت الذي يبلغ فيه المتوسط السنوي للهدر المدرسي في بلادنا حوالي 300.000 تلميذ وتلميذة، فإن منظومة التكوين المهني التي من المفترض أن تمكن من امتصاص جزء من هؤلاء المنقطعين عن الدراسة، ظلت لفترة طويلة لا تملك أي رؤية تكفل لهذا القطاع الاضطلاع بدوره كمُيَسِّر لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الشباب. ونتيجة لذلك، فإن حوالي 25 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة لا يزاولون عملا ولا يتلقون تعليما أو تدريبا (NEETs)[34]، مما يتسبب في خسائر اقتصادية للبلاد.

وفي هذا الصدد، وبينما سُجِّل ارتفاع في عدد خريجي مؤسسات التكوين المهني بشكل كبير خلال العقد الماضي، وخاصة أولئك الذين تستقبلهم مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، فإن هذا القطاع لم يعرف بلورة استراتيجية تنموية ترتكز على رؤية ذات بعد استشرافي لحاجيات سوق الشغل ومندمجة بما يكفي مع الاستراتيجيات القطاعية الرئيسية التي وضعتها بلادنا. ومن المؤكد أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2015-2021 قد مكن من تملك رؤية تستند إلى محاور استراتيجية وتدابير ملموسة للنهوض بالقطاع[35]، مدعومة بزيادة كبيرة في الطاقة الاستيعابية للتلاميذ[36]، إلا أن الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني تواجه مصاعب عدة في تنزيل التدابير الرامية إلى إنجاح هذا الورش وتحقيق نتائج تتجاوز مجرد رفع أعداد المسجلين في أسلاك التكوين المهني.

وإذا كان نجاح أي استراتيجية للتكوين المهني يقاس من خلال قدرتها على تيسير الإدماج الاجتماعي والمهني للخريجين وتزويد سوق الشغل بالكفاءات التي تستجيب لحاجياتها، فإن ذلك يقتضي إرساء تنسيق وثيق بين الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجية التكوين المهني. فعلى سبيل المثال، وضعت وزارة التشغيل الاسْتراتيجية الوطنيّة للتشغيل 2015-2025 بالموازاة مع تقديم القطاع الحكومي الوصي عن التكوين المهني للاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2015-2021، في غياب أي التقائية بين هاتين السياستين العموميتين. وينطبقُ الشّيءُ

34 – «NEET» (Neither in Employment nor in Education or Training): الأشخاص الموجودون خارج دائرة التعليم والتشغيل والتكوين.

35 – انظر التقرير السنوي لسنة 2016، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

36 – بالأساس في طور التكوين الأولي، حيث ارتفع عدد المستفيدين منه بنسبة 12 في المائة بين الموسمين 2015-2016 و2017-2018

نفسُـهُ على باقي الاسْـتراتيجيات القطاعية الأخرى التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج والتشغيل (مخطط المغرب الأخضر، مخطط تسريع التنمية الصناعية، رؤية 2020 للسياحة، وغيرها)، والتي ينبغي أنْ ينطلق منها قطاع التكوين المهني لِبِناءِ استراتيجيته وعَرْضِهِ التّكْوينِيّ، الكفيلَيْن بتزويد القطاعات الإنتاجية بالموارد البشرية التي تستجيب لحاجيات المقاولات.

ولتجاوز ضعف الالتقائية بين استراتيجية التكوين المهني والاستراتيجيات القطاعية الأخرى المعتمدة، تمَّ إبرام اتفاقيات بين قطاع التكوين المهني وباقي القطاعات الوزاريّة المكلفة بالمُخططات القطاعية، دون أن يتم تحديد حاجيات التكوين من أجل مواكبة هذه الاستراتيجيات القطاعية بشكل مفصل ومعزز بالأرقام في الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني عند اعتمادها. كما أجرى قطاع التكوين المهني دراسات قطاعية لتحديد الحاجيّات الكمّيّة والنوعيّة في مجال الكفاءات، لكن بعد إطلاق الاستراتيجية في 2015، في حين أن هذا التدبير كان من المفترض أن يكون هو الأساس الذي يجب أنْ تُبْنَى عليه الاستراتيجية بشكل مسبق.

كما تكمن أوجه القصور في قطاع التكوين المهني في ضعف أنظمة التوجيه المهني في طوري التعليم الإعدادي والثانوي، وغياب تثمين المسارات ذات الصبغة المهنية في المؤسسات التعليمية، مما يجعل اختيار التلاميذ لمسار التكوين اختياراً تمليه الضرورة وليس الرغبة والاقتناع.

وتزداد حدة هذه الاختلالات، سيما على مستوى مسالك «التخصص» و«التأهيل»، الموجهة للتلاميذ الذين يغادرون الدراسة في نهاية طورَي التعليم الابتدائي والإعدادي، والذين يشكلون القاعدة الأساسية للأشخاص الموجودين خارج دائرة التعليم والتشغيل والتكوين (NEET). وتعزى هذه الانعكاسات السلبية إلى ضعف آليات تحديد التلاميذ الموجودين في حالة انقطاع عن الدراسة، قصد توجيههم نحو التكوين المهني، فضلاً عن الافتقار إلى أدوات التواصل والتعريف بعرض التكوين المهني الموجه إلى هذه الفئة من التلاميذ. فعلى سبيل المثال، وإلى غاية متم سنة 2018، لا يتوفر الموقع الإلكتروني لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على النسخة العربية، علماً أنه موجه في جزء منه إلى تلاميذ قد يعانون من صعوبات في إتقان اللغة الفرنسية. وعلاوة على ذلك، يقتصر حضور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على شبكات التواصل الاجتماعي في الجزء الأكبر منه على المستجدات المؤسساتية، في حين أنه ينبغي أن يكون قناةً تعمل على نشر المعلومات لفائدة المرشحين المحتملين لولوج مسالك التكوين المقترحة.

3.1.2.1. الصحة والحماية الاجتماعية: الحاجة إلى تحسين العرْض المتعلق بالعلاجات، وفك العزلة الطبية، والرفع من فعالية توزيع الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة

على مستوى القطاع الصحي، تحققت عدة منجزات في العديد من المجالات، شملت على الخصوص توسيع شبكة الخدمات الصحية الأساسية، وتحسين صحة الأم والطفل، وتعميم التلقيح ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة. وقد ساهم ذلك في تحسن عام في الوضع الصحي للساكنة، وهو ما تجسد في ارتفاع أمد الحياة، وانخفاض معدل وفيات الأمهات، حيث تراجع من 112 إلى 72.6 لكل 100.000 ولادة حية بين سنتي 2010 و2016. وفي السياق نفسه، توسَّع الولوج إلى مؤسسات الصحة العمومية، سيما بفضل تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» لفائدة الفئات المعوزة والهشة.

ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يعاني من العديد من أوجه القصور، تتعلق بشكل أساسي بالعرض المتعلق بالعلاجات، سيما في الوسط القروي، وبالموارد البشرية العاملة في القطاع. ويشكل عدم إصلاح نظام المساعدة الطبية راميد، في ظل الاختلالات البنيوية التي تعتريه بعد مرور عدة سنوات على إطلاقه، عائقاً ينعكس سلباً على المستفيدين من هذا النظام وكذا على توازنه المالي.

● هندسة لشبكة المؤسسات الصحية تكرس عدم تكافؤ فرص الولوج إلى العلاجات الطبية

على الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع شبكة المؤسسات الصحية، سيما شبكة مؤسسات العلاجات الصحية الأولية (RESSP)، لا تزال العديد من المناطق تعاني من خصاص في الخدمات الصحية. ويعزى ذلك إلى التوزيع غير العادل للموارد البشرية والمرافق الصحية، وكذا مشاكل التدبير والمردودية التي تعاني منها هذه المرافق. وإذا كان عدد مؤسسات العلاجات الصحية الأولية قد ارتفع بين سنتي 2011 و2017[37]، فقد انخفضت نسبتها مقارنة بعدد السكان بين هاتين السنتين، حيث انتقلت من 11.970 نسمة لكل مؤسسة سنة 2011 إلى 12.238 سنة 2017. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه المراكز لا تستقطب المرتفقين، نظراً لوضعيتها المتهالكة[38] بسبب نقص الصيانة والافتقار إلى التجهيزات والمعدات الطبية.

ويتجسد ضعف جاذبية مؤسسات العلاجات الصحية الأولية أيضاً في المؤشرات ذات الصلة بمردوديتها، كما ورد في دراسة مشتركة أنجزها في 2018 المرصد الوطني للتنمية البشرية والبنك الدولي بعنوان «تقييم خدمات الرعاية الصحية الأساسية». فعلى صعيد مؤسسات العلاجات الصحية الأولية، يقل معدل اللجوء إلى «الفحوصات العلاجية» عن حالة واحدة جديدة للفرد الواحد سنويا، مقابل 2.7 في تونس و6.4 في فرنسا. ويقل معدل مراقبة الحمل عن 13 في المائة. وفي ظل هذه الظروف، تشير الدراسة إلى أن متوسط عدد الفحوصات اليومية التي يجريها كل طبيب ممارس داخل مؤسسات العلاجات الصحية الأولية يتراوح بين 25 و64 فحصاً.

وبالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بجودة خدمات مؤسسات العلاجات الصحية الأولية ومردوديتها، فإن توزيع هذه المؤسسات على التراب الوطني يطرح أيضاً مسألة الولوج غير المتكافئ للمواطنين إلى الخدمات الصحية من جهة إلى أخرى وداخل نفس الجهة، وبين الوسطين الحضري والقروي. وفي هذا الصدد، تظهر الخريطة الصحية التي صدرت في سنة 2018 العديد من الفوارق في الولوج إلى الخدمات الصحية. ومن المؤكد أن تحليل نسبة السكان لكل مؤسسة للعلاجات الصحية الأولية لا يتيح الوقوف على فوارق كبرى حسب الجهة أو بين الجهات، بفضل الجهود التي بذلت منذ عدة سنوات من أجل بناء مراكز العلاجات الصحية الأولية، إلّا أنَّ المشكلة تكمن في صعوبة الولوج إلى المرافق الصحية، والتجهيزات والبنيات الطبية التي تتوفر عليها هذه المرافق، فضلا عن معدل التأطير الطبي وشبه الطبي.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية ضعيفة، كما أنها تفتقر للتجهيزات الكافية. ويبلغ عدد الوحدات العمومية الطبية المتنقلة الاستعجالية 1.066 وحدة، 93 في المائة منها لا تتوفر على أقسام المستعجلات والإنعاش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من 20 في المائة من السكان يَبْعد عنهم أقرب مركز صحي بأكثر من 10 كيلومترات[39]، وهو ما قد يشكل خطراً على صحة الساكنة، سيما في المناطق القروية. كما تطرح نفس الإشكالية في ما يتعلق بقرب البنيات التحتية الطبية، مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM)، والتي أضحت تستخدم بشكل متزايد للأغراض الطبية، لكنها لا تغطي جميع جهات المملكة. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر الجهات الجنوبية الخمس سوى على ثلاثة أجهزة للتصوير بالرنين المغناطيسي في المؤسسات الصحية العمومية، يوجد اثنان منها في مراكش وواحد في الرشيدية، مما يدفع المرضى إلى قطع مسافات طويلة، والانتظار لمدة طويلة للحصول على نتائج التشخيص.

37 – الخريطة الصحية بالمغرب، وزارة الصحة، 2018

38 – المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي، 2013

39 – استراتيجية التعاون بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية للفترة 2017–2020

وفضلا عن ذلك، تختلف نسبة الأطر الطبية قياسا بعدد السكان حسب الجهات والوسط (القروي / الحضري)، مما يكرس توزيعاً غير متوازن من حيث عرض العلاجات الصحية بين الجهات[40]. وقد نجمت هذه الوضعية عن تضافر عدة عوامل. وفي هذا الصدد، لا تزال ميزانية وزارة الصحة دون المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية (حوالي 5.8 في المائة من ميزانية الدولة في المغرب في سنة 2018 عوض 10 في المائة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية)، مما يعني أن إحداث المناصب المالية يظل غير كاف مقارنة بالحاجيات الفعلية للقطاع وفي ظل حالات الإحالة على التقاعد. كما أن التوزيع غير الفعال للموارد الطبية يؤدي في بعض الحالات إلى توظيف أطباء اختصاصيين في مؤسسات لا تتوفر فيها الشروط الأساسية لممارسة تخصصهم بسبب نقص المعدات الملائمة و/ أو الأطر شبه الطبية التي من المفترض أن تواكب عمل الأطباء الاختصاصيين[41]. وأخيراً، لا يزال القطاع الخاص متمركزًا في الغالب في المدن الكبرى.

- **إطلاق «مخطط الصحة 2025»**

بغية النهوض بوضعية قطاع الصحة، أطلقت الوزارة الوصية في 2018 «مخطط الصحة 2025» الذي يهدف إلى تحسين التغطية الشاملة الأساسية وتقليص الفوارق في المجال الصحي. ويستند هذا المخطط على ثلاث ركائز، هي تنظيم عرض العلاجات وتطوير شبكة الرعاية الصحية، وتقوية الصحة الوطنية وبرامج محاربة الأمراض، وتطوير حكامة القطاع. ويغطي هذا المخطط، الذي يتوزع على 25 محورا ويتضمن 125 إجراءً، أهم مجالات العمل ذات الأولوية في القطاع الصحي. ومع ذلك، فإن عدم تحديد أهداف سنوية يتعين تنفيذها سيصعب من عملية تتبع تنزيل هذا المخطط. وفي هذا السياق، يحدد هذا المخطط الميزانية التي تحتاجها الوزارة من أجل مواكبة «مخطط الصحة 2025»، والتي تم تقديرها في 24 مليار درهم، دون بيان الوسائل الكفيلة بتنفيذ كل محور من محاور هذا المخطط. وفضلا عن ذلك، فإن بعض هذه المحاور لا يعني وزارة الصحة وحدها، بل يهم أيضاً قطاع التعليم العالي على مستوى تكوين الأطباء على سبيل المثال. كما أن تنزيل هذا المخطط يظل رهينا بمدى استعداد القطاع الخاص لمواكبة تنزيل الخريطة الصحية، من خلال الاستثمار في المناطق التي تكون فيها التعريفات المطبقة أقل مردودية مما هو معمول به في المدن الكبرى.

وعلاوة على ذلك، ينص هذا المخطط على إحداث الوكالة الوطنية للأدوية، كإجراء يروم تعزيز الحكامة الجيدة في القطاع، عبر تحويل مديرية الأدوية التابعة حاليا للوزارة إلى وكالة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. ويكتسي إحداث هذه الوكالة أهمية بالغة، حيث سيتيح تدبيراً أكثر فعالية للمخزون الوطني للأدوية ومن ثم تفادي حالات نفاد المخزون التي تسجلها العديد من أنواع الأدوية، على غرار الحالات التي عرفتها الأدوية الخاصة بأمراض القلب والشرايين في سنة 2018. ويتعين تمكين هذه الوكالة أيضاً من الوسائل التي تمكنها من مراقبة الأسعار وتشجيع استخدام الأدوية الجنيسة، سواء من قبل الفاعلين العموميين أو الخواص، وذلك بالنظر إلى العبء الذي تشكله تكاليف الإنفاق على الأدوية بالنسبة للأسر وكذا أنظمة التأمين الصحي. فعلى سبيل المثال، يوجَّه نحو ثلث نفقات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للأدوية[42]. كما سيمكن إنشاء هذه الوكالة من تجنب ازدواجية المهام المنوطة حاليا بالوزارة باعتبارها طرفاً يسهر على تقنين سوق الأدوية ومقتنيا رئيسياً للأدوية من أجل تلبية حاجيات المؤسسات الصحية.

40 – انظر التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017

41 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات 2016-2017

42 – الإحالة الذاتية رقم 34/2018 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الحماية الاجتماعية

- **مواصلة توسيع التغطية الصحية الأساسية**

بخصوص المحور المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية، سجلت سنة 2018 ارتفاع نسبة الساكنة التي تشملها التغطية، حيث بلغت 66 في المائة، مقابل 60 في المائة في 2017، منها 31 في المائة في إطار نظام المساعدة الطبية «راميد» و35 في المائة في إطار نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO). وقد كان بالإمكان تسجيل نسب أحسن لو تم نشر النصوص التطبيقية للقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الذي تم اعتماده في 2017. ومع ذلك، فإن هذا القانون، الذي وضع في مسار المصادقة التشريعية منذ 2015 لم يُفَعَّل بعْد إلى غاية 2018، مما يثير مرة أخرى مسألة الانعكاسات السلبية لتأخر صدور النصوص التشريعية على المواطنين.

وعلى الرغم من استمرار الجهود الرامية إلى توسيع التغطية الصحية الأساسية، لا يزال النظامان يواجهان العديد من أوجه القصور والمشاكل البنيوية[43]. وفي هذا الصدد، لا تزال مساهمة الدولة الموجهة إلى تمويل نظام المساعدة الطبية «راميد» دون مستوى الحاجيات الفعلية لهذا النظام ولا تواكب وتيرة تطور عدد المستفيدين. وينضاف إلى ذلك انخفاض معدل تجديد البطاقات من قبل الفئات المعوزة، والتي يُطلب منها أداء مساهمة مالية للاستفادة من النظام. وهكذا، فإن هذا النظام الذي وُضع في البداية ليشكل الفقراء 45 في المائة من المستفيدين منه والفئات الهشة 55 في المائة، أصبح يتشكل حاليا من 90 في المائة من الأشخاص المصنفين ضمن خانة الفقراء و10 في المائة من الأشخاص الموجودين في وضعية هشاشة، وهو ما ينعكس على التوازن المالي للنظام. وقد أدى ارتفاع عدد المستفيدين من نظام «راميد» دون أن يواكب ذلك بزيادة ملموسة في الموارد المالية إلى إنهاك المؤسسات الصحية العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى عدم احترام المرضى الحاملين لبطاقة راميد لمسارات العلاجات الطبية، وفقًا لوزارة الصحة، حيث يتحايل هؤلاء على المساطر، عبر التوجه نحو أقسام المستعجلات من أجل ولوج الأقسام الأخرى للرعاية الطبية.

وفي ما يتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض، لا يزال عدم احترام التعريفة المرجعية من قِبل الفاعلين في القطاع الخاص يثقل كاهل ميزانية الأسر، حيث قدِّرت حصة المصاريف المتبقية على عاتق المؤمّن لهم في نظام التأمين الإجباري برسم الاستشارات الطبية في القطاع الخاص بـ 39.5 في المائة في 2017، على أساس التعريفات المصرح بها ودون مراعاة اللجوء المتزايد إلى التصريح بأسعار منقوصة (وبعبارة أخرى الدفع خارج السجلات). وبالإضافة إلى ذلك، يساهم ضعف وصف الأدوية الجنيسة من قبل مهنيي الصحة إلى ارتفاع تكاليف الدواء التي يتحملها نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذا المستفيدون. وقد أدى هذا الوضع إلى تسجيل اختلالات مالية على مستوى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي منذ عدة سنوات، بسبب تطور نفقات الصندوق بوتيرة أسرع من تطور الاشتراكات.

ومن أجل تحسين حكامة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وضمان استدامته، تم إدراج مشروع قانون في المسطرة التشريعية في 2018 بهدف تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى الصندوق المغربي للتأمين الصحي، مع تخويله حكامة أكثر فاعلية. ويتمثل الهدف من ذلك في تجاوز الصعوبات المالية التي يواجهها الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والتي أدت إلى تسجيل عجز في سنة 2017 ومديونية تبلغ 22 مليون درهم. ومع ذلك، فإن التغييرات من حيث الشكل أو الوضع لا تكفي وحدها لمعالجة الصعوبات المالية التي يعاني منها الصندوق، ولكن ينبغي مواكبتها بعملية إصلاح لمعايير الاشتراكات في الصندوق وتوسيع قاعدة الاشتراكات.

43 – انظر التقريرين السنويين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنتي 2016 و2017.

4.1.2.1. السكن الاجتماعي: ضرورة العَمَل على الانتقال بمحاربة دور الصّفيح إلى مُحارَبَةِ للتّهْميش

يعد السكن اللائق شرطا هاما لإدماج الفئات المعوزة والهشة. وفي هذا الصدد، تم إطلاق السياسة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق سنة 2003. وبعد مرور خمسة عشر سنة على إطلاقها، مكنت هذه السياسة من التقليص بشكل ملموس من حجم السكن غير اللائق والحد من انتشار دور الصفيح في العديد من المدن. وهكذا، تم إعلان 59 مدينة «مدينة بدون صفيح» في نهاية ماي 2018، وتم إنجاز ما يقرب من 24.000 وحدة سكنية من المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة، التي حُدد ثمنها في 140.000 درهم، منذ إطلاق هذا البرنامج سنة 2008. وفي نهاية 2017، استفادت من هذه السياسة 232.000 أسرة، كما استفادت 16.000 أسرة من عمليات إعادة الإسكان خلال سنة 2018.

ومع ذلك، لم تكن عمليات إعادة إسكان قاطني دور الصفيح دائماً موضع ترحيب من قبل الأشخاص المعنيين. ويمكن أن يعزى هذا الرفض إلى عدة عوامل تعيق حسن سير برنامج محاربة السكن غير اللائق وتخلق مناخاً من عدم الثقة في أوساط السكان المراد إعادة إسكانهم. وفي هذا الصدد، من بين المشاكل الرئيسية التي تنعكس سلباً على البرنامج البعد عن المراكز الاقتصادية الذي يواكب عملية إعادة الإسكان. ويترتب عن هذه العملية الانتقال من أحياء صفيحية مندمجة في المجال الحضري، تستفيد من قربها من مناطق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومن شبكة النقل الحضري، والبنيات التحتية الحضرية، وما إلى ذلك، نحو جماعات تقع في ضواحي المدن، وتفتقر إلى البنيات التحتية الكافية وتعاني من بُعدها عن مراكز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وتسجَّل هذه الوضعية بشكل أكبر في المدن الكبرى كالدار البيضاء، سيما بسبب نُدرة العقار في الوسط الحَضَري وارتفاع تكلفته. ويؤدي هذا الوضع إلى تجميع من كانوا يقطنون دور الصفيح في أحياء أو جماعات تقع في ضواحي المدن، مشكلين بذلك فضاءات للعيش تفتقر إلى التمازج الاجتماعي وتتسم بمظاهر التهميش. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد قاطنو دور الصفيح في بعض الأحياء الموجهة لإعادة إسكانهم من بقع أرضية لبناء مساكنهم، في غياب أي مواكبة تقنية أو مالية لعملية البناء. وينجم عن هذا الوضع، الذي يزيد من حدته الافتقار إلى البنيات التحتية والتجهيزات وفضاءات العيش الضرورية في هذه الأحياء، تدهور الجانب العمراني وإعادة خلق فضاءات جديدة تكرس مظاهر الفصل والتهميش، بينما كان الهدف هو محاربة هذه المظاهر.

وبالإضافة إلى ذلك، تشكل جودة المساكن الموجهة لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح عائقاً أمام انخراط السكان في هذه العملية، كما تعد عاملا يقوض فرص نجاح هذا البرنامج. فقد تبين من خلال تقييم برنامج المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة، التي حُدد ثمنها في 140.000 درهم، والذي تم تنفيذه في 2017 من قبل وزارة السكنى وسياسة المدينة، أن 28 في المائة ممن اقتنوا هذه المساكن أعربوا عن عدم رضاهم عن البرنامج وأن 72 في المائة منهم راضون إلى حد ما عن البرنامج. وإذا كانت هذه النتائج قد تبدو إيجابية، فإن قراءتها في ضوء المواصفات التي يطلبها من اقتنوا تلك المساكن تكشف النقاب عن وجود فجوة بين انتظارات المعنيين وعرض السكن المقدم، ذلك أن 44 في المائة من المستفيدين من البرنامج كانوا يقطنون في أحياء صفيحية أو في مساكن قروية، يمكن تصنيفها ضمن السكن غير اللائق، ويعربون في غالبيتهم عن عدم رضاهم عن سكن من المفترض فيه أن يحسن ظروف سكنهم بشكل ملموس.

وتسجل هذه الاختلالات على الرغم من النفقات والجهود الهامة التي تبذلها الدولة في مجال المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة. وحسب التقييم الذي أنجزه القطاع الوزاري المكلف بالسكنى، فإن التكلفة الإجمالية للبرنامج تقدر بحوالي 32 مليار درهم، منها 10 ملايير درهم كإعانات من الدولة. وعلاوة على ذلك، يقدر المجهود الضريبي للدولة الموجه لفائدة هذا النوع من المساكن بـ 745 مليون درهم بين بداية البرنامج (2004) ومتم سنة 2017.

2.2.1. المساواة بين الجنسين والمناصفة

في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، مرت سنة 2018 دون إحراز تقدم ملموس في الورشين المتعلقين بالمساواة بين الجنسين وبمحاربة أشكال التمييز القائمة على أساس النوع، اللهم إذا استثنينا المصادقة على القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في ماي 2018، بعد خمس سنوات من المناقشات في إطار مسطرة المصادقة التشريعية. ويعكس هذا التأخر غياب رؤية شمولية للنهوض بأوضاع المرأة والقضاء على كل العوائق التي تحول دون مشاركتها الكاملة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية.

ومن بين مظاهر هذا التأخير، نسجل على المستويين القانوني والمؤسساتي غياب أي مبادرة لملاءمة الترسانة القانونية مع مقتضيات دستور عام 2011، الذي ينص على مبادئ المساواة بين النساء والرجال، ومع مضامين الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن التأخر في تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة وضعف الإعمال الفعلي للمراصد المؤسساتية التي تم إحداثها لمكافحة أشكال التمييز ضد المرأة يشكل أيضًا عائقاً أمام إرساء بيئة تحفز على المساواة بين النساء والرجال.

1.2.2.1. بُعد النوع الاجتماعي لا يؤخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي عند إعداد السياسات العمومية

من بين الصعوبات التي تعيق تتبع مسار تطور القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والمناصفة، تجدر الإشارة إلى نقص المعطيات المراعية لمقاربة النوع، سيما لتقييم تأثير السياسات العمومية على النساء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ويعكس هذا النقص المثير للقلق في المعطيات الصبغة الثانوية التي تكتسيها مقاربة النوع وإدماج المرأة في السياسات العمومية، والاستراتيجيات القطاعية، ومخططات العمل الحكومية، وغيرها، سواء عند صياغتها أو أثناء تقييمها. وتزداد حدة هذا النقص في المعطيات المتعلقة بالمرأة عندما تتم معاينته حتى داخل الهيئات العمومية التي تم إحداثها لتتبع مسار تطور وضعية حقوق المرأة ومكافحة أشكال التمييز التي تعاني منها، كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للمرصد الوطني لصورة المرأة في وسائل الإعلام، وهي هيئات تجد صعوبة منذ إنشائها في النهوض بمهامها، المتمثلة في نشر التقارير بشكل منتظم.

والجدير بالذكر أن برمجة السياسات العمومية، والمبادرات العمومية بشكل عام، هي مسألة مكرسة بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية الذي ينص على مأسسة وإدماج مقاربة النوع في برمجة السياسات العمومية. كما ينص القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية ونصوصه التطبيقية على التخطيط القائم على النوع. ومع ذلك، وعلى أرض الواقع، وعلى الرغم من الخطاب السائد بخصوص ما حققته بلادنا من منجزات في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، فإن انعكاساتها تظل ضئيلة، سواء من حيث عدد أو وزن القطاعات الوزارية التي اعتمدت مقاربة النوع، أو في ما يتعلق بالمؤشرات والأهداف المسطرة.

2.2.2.1. مقتضيات قانونية يتعين تعديلها من أجل الإعمال الفعلي للمساواة بين النساء والرجال

على المستوى القانوني، يسجل تأخر على مستوى ملاءمة قوانين البلاد مع التزاماتها ودستورها وتطلعاتها. ويتعلق الأمر في المقام الأول بعدم مطابقة مدونة الأسرة مع دستور سنة 2011 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها بلادنا. وفي هذا الصدد، لا تزال مظاهر التمييز قائمة على مستوى:

(أ) **السلطة الأبوية**، لكون المرأة لا يحق لها أن تكون وصية على أطفالها، رغم أن ديباجة مدونة الأسرة تنص على تقاسم المسؤوليات الأسرية بين الزوجين؛

(ب) **الزواج المبكر**، الذي لا يزال يخضع للسلطة التقديرية للقضاة، والذي يجب إلغاؤه بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ج) **الإنصاف في مجال الإرث**، لكون النساء لا يعانين فقط من الحيف في مجال الإرث، بل يحرمن منه جراء التقاليد الاجتماعية السائدة، خاصة في المناطق القروية. وفي هذا الصدد، يتعين على وزارة العدل إصدار تقرير سنوي حول موضوع إرث المرأة بناء على الشكايات المودعة لدى مختلف المحاكم المغربية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إرساء نقاش هادئ ومتزن حول الحق في التعبير داخل المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني بشأن هذه الإشكالية، بما يكفل إيجاد حلول يتقاسمها الجميع.

كما يشمل عدم مطابقة النصوص القانونية أيضًا القانون الجنائي، الذي تتصف بعض فصوله بطابعها التمييزي ضد المرأة وتخضعها لسلطة الزوج (الفصل 453)، أو بالطابع المهين لها (الفصل 488)، أو أنها تحول دون ممارسة المرأة لكامل حقوقها (الفصلان 490 و491). وخلال سنة 2018، لم يسجل مشروع إصلاح القانون الجنائي، الذي انطلق سنة 2013، أي تقدم وظل يراوح مكانه في مجلس النواب.

وفي السياق نفسه، شهدت سنة 2018 فتح المجال أمام المرأة لولوج مهنة العدول، ليتم بذلك رفع الإقصاء الذي كان يطالها لولوج هذه المهنة. ويندرج هذا الإجراء المتقدم في دينامية تحديث المهن والمساطر القانونية والقضائية التي انخرطت فيها بلادنا منذ إطلاق خطة إصلاح العدالة في سنة 2013. ومع ذلك، فإن منظومة العدالة بالمغرب لا تزال تشوبها مظاهر تمييز ضد النساء، لعل أوضحها مسألة الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم. وفي هذا الصدد، وبالنسبة للعديد من المساطر القضائية، لا يؤخذ بشهادة المرأة أو لا يكون لها نفس القيمة القانونية مقارنة بالرجل، مما يخلق تراتبية معنوية بين النساء والرجال، بينما ينبغي أن يكون معيار الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم هو نزاهة المدلي بها واستقامته وليس جنسه. كما أن هذا الأمر يتعارض مع مبادئ المساواة بين الجنسين التي تطمح بلادنا إلى ترسيخها ومع التزامها بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المجالات. ولعل ما يجعل هذا التمييز أمام العدالة تمييزاً رجعيا أن النساء يتقلدن، شأنهن في ذلك شأن الرجال، أعلى مناصب المسؤولية في سلك القضاء. وفي هذا الصدد، تشكل القاضيات ما يقرب من 27 في المائة من مجموع القضاة، كما أن القاضيات يمثلن حوالي 16 في المائة من قضاة النيابة العامة. ومن هذا المنطلق، يجب أن ينكب إصلاح منظومة العدالة على هذه المظاهر التمييزية المهينة للمرأة، بما يتلاءم مع روح دستور سنة 2011.

3.2.2.1. محاربة العنف ضد النساء: غياب إجراءات قوية

على الرغم من أوجه القصور التي اعترت مشروع القانون رقم103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، كما أبرزتها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد تمت المصادقة على المشروع في فبراير 2018. وإذا كانت مرحلة صياغة هذا المشروع قد تمت دون إشراك فعاليات المجتمع المدني المعنية بقضايا العنف ضد النساء، فإن المصادقة عليه لم تواكَب بحملات تواصلية لشرح مقتضياته في صفوف مكونات المجتمع، الذي لا يزال يشهد تفشي جميع أشكال العنف في الفضاءات الخاصة والعامة وفي أماكن العمل. وفي الواقع، فإن هذا القانون لا يعني الجهاز القضائي فحسب، بل يهم أيضًا وبشكل أساسي كل مكونات المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن غياب استراتيجية للتواصل بشأن مقتضيات هذا القانون وتعميمها على عموم المواطنين والمواطنات سيؤدي إلى ضعف أثر هذا القانون ولن يمكن بالتالي من ضمان حماية فعلية للنساء ضحايا العنف. وتضاف إلى ذلك

أوجه القصور التي تعتري مقتضيات القانون في حد ذاته، حيث لا يتلاءم بشكل تام مع الاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء، المتمثلة في الوقاية والحماية والتكفل والتدابير العقابية. وعلاوة على ذلك، تقتضي الاعتداءات اللفظية والتحرش الجنسي في الأماكن العمومية التي يجرمها القانون المشار إليه اعتماد استراتيجية واسعة النطاق للتواصل والتحسيس ترتكز على وسائل الإعلام والحملات ودُور العبادة والمؤسسات التعليمية... ومن الأهمية بمكان أيضًا تعزيز الوعي بمختلف الجوانب المتعلقة بهذه السلوكات، والتي تشمل بالأساس التربية والتحسيس، وعند الاقتضاء، الإدانة والاعتقال.

وبالإضافة إلى مواطن الضعف المتعلقة بإعداد هذا القانون والتواصل بشأنه، تجدر الإشارة أيضاً إلى أوجه القصور التي تعتري إعمال مضامينه. فعلى الرغم من المصادقة عليه، لا تزال بعض مقتضيات القانون رقم 103.13 غير قابلة للتطبيق، بسبب عدم نشر النصوص التطبيقية التي ينص عليها القانون المذكور. وهذا هو الحال بالنسبة للجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، المنصوص عليها في المادة 11 من هذا القانون. ولم يتم بعد إحداث هذه اللجنة، كما لم يحدد بعد تأليفها ولا كيفيات سير عملها. وفضلا عن ذلك، ينص هذا القانون على أنه يمكن أن يحضر أشغال اللجنة الوطنية المشار إليها ممثلون عن المجتمع المدني إذا رأت اللجنة فائدة في ذلك. ومن شأن هذا الشرط التقييدي، إضعاف دور المشاركة المواطِنة، سيما المجتمع المدني، الذي كان سباقاً على مستوى الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال، ومكافحة العنف ضد النساء وحماية النساء ضحايا العنف.

وينص هذا القانون على توجيه النساء ضحايا العنف نحو مؤسسات للاستقبال والحماية الاجتماعية، دون تحديد كيفيات الاستقبال في هذه المؤسسات، بما في ذلك مدة الاستقبال والإيواء. وبالموازاة مع ذلك، من المتوقع أن تبلغ نسبة تجهيز الخلايا المحدثة على مستوى محاكم الاستئناف (21 محكمة)، والمحاكم الابتدائية (69 محكمة) عند نهاية 2018، 77 في المائة. ومع ذلك، فإن الجمعيات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة تسجل العديد من أوجه القصور التي تعتري عمل هذه الخلايا. فبداية، لا تأخذ هذه الخلايا في الاعتبار بالقدر الكافي المعاناة التي تعيشها النساء ضحايا العنف وأطفالهن الذين يتوجهون إلى هذه الهياكل طلباً للمساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخلايا لا تملك الوسائل اللازمة لتوجيه النساء ضحايا العنف نحو مراكز الإيواء، التي يظل عددها محدوداً، بالنظر إلى أن المصالح الحكومية والجماعات المحلية لا تدرج بناء هذه المراكز ضمن برامجها، كما أن المراكز القائمة تُدبَّر في غالبيتها من قبل الجمعيات النسائية.

ولا يتناسب ضعف شبكة المراكز المخصصة لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف مع حجم هذه الآفة التي تستشري داخل مجتمعنا حتى في أوساط الفئات الشابة والمتعلمة. وبسبب ضعف الموارد المالية، فإن جهود محاربة العنف ضد النساء تظل محدودة وضعيفة ولا تعدو أن تكون مجرد موضوع ثانوي. والحال أن تبعات العنف ضد النساء تظل جسيمة، سواء على الصعيد المادي أو غير المادي. كما أن انعكاسات هذه الآفة تتخذ أبعاداً اقتصادية ومجتمعية. وفي هذا الصدد، وعلاوة على الآثار الوخيمة التي تتأثر بها النساء في المقام الأول، فإن انعكاسات العنف ضد النساء تتجاوز نطاق الفرد وفئة النساء، لتمتد إلى الأطفال الذين سينقلون ثقافة العنف وسيكرسون مظاهر العنف التي تمارس في سياقات أخرى.

3.2.1. إدماج الفئات الهشة

1.3.2.1. حماية الطفولة: تغييرات ينبغي إجراؤُها من أجل تكريسِ المُساواة بيْن جميع الأطفال

في مجال حماية الطفولة، شهدت سنة 2018 إطلاق الحملة الوطنية لتسجيل الأطفال في الحالة المدنية. وقد تم تنظيم هذه الحملة في شكل قوافل متنقلة جابت كافة ربوع التراب الوطني، بغية تسجيل الفئات المستهدفة والتحسيس بأهمية التسجيل في الحالة المدنية، بما يمِّكن من التمتع بالحقوق الأساسية، سيما تلك المنصوص عليها في الفصل 32 من الدستور. وحسب تقديرات اللجنة الوزارية المشتركة لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية، هناك ما يقرب من 83.000 شخص غير مسجل في سجلات الحالة المدنية، معظمهم أطفال غير مسجلين لكونهم ولدوا خارج إطار الزواج، وبسبب انصرام أجل التسجيل أو قلة وعي الأبوين بأهمية تسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية. وإجمالاً، مكنت هذه العملية من تسجيل 23.151 شخصًا في سجلات الحالة المدنية، منهم 19.921 طفلًا لا يتعدى عمرهم 18 سنة، وهو ما يمثل حوالي ربع العدد الإجمالي للفئات المستهدفة.

ومن بين الفئات المعنية بهذه الحملة الأطفال الذين ولدوا خارج إطار الزواج والذين يصعب تقدير عددهم بسبب عدم وجود إحصائيات رسمية بهذا الخصوص. كما أن هذه الفئة من الأطفال لا تؤخذ بعين الاعتبار في السياسات العمومية الموجهة لحماية الأطفال، علماً أن العديد منهم يعيشون في وضعية هشة، سيما جراء رفض المجتمع لهم واستمرار العمل بقوانين تكرس مظاهر التمييز ضدهم.

وفي هذا الصدد، تؤكد العديد من جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية الأمهات العازبات وأطفالهن وحمايتهن أن هؤلاء يعيشون في وضعية هشة للغاية. وإذا كان هؤلاء الأطفال قد كانوا لفترة طويلة محرومين من الحصول على هوية، فإن صدور مدونة الأسرة في سنة 2004 مكن من تسجيلهم في سجلات الحالة المدنية. ومع ذلك، لا يزال القانون يمنع من الحقّ في الأبوة، إذا ولد الطفل خارج إطار الزواج، ممّا يعرض الطفل للهشاشة بسبب انعدام الالتزام الأَبَوِيّ تُجاهه. وهذا ما يتعارض بشكل واضح مع روح الدستور، الذي ينص في الفصلين 32 و34 على المساواة بين جميع الأطفال، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن الناحية القضائية، تظل إمْكانية منْح الأُمّ اسمها العائليّ لابْنِها، عند عدم اعتراف الأب به، مستحيلة وبالتالي يتمّ تعويضُها بمَنْحِه اسْماً معينا خاصّا بالأطفال المُزدادين خارج إطار الزواج، وهذا ما يعرضهم للعنف الاجتماعي ويكرس مظاهر التمييز ضدهم، وهي مظاهر ينبغي القضاء عليها، إعمالاً لمبدأ المساواة في الحقوق المنصوص عليه في الدستور وفي الصكوك الدولية التي صادق عليها المغرب. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم بمظاهر التمييز التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، والعمل على إزالة التمييز القائم في سجلات الحالة المدنية بين الأطفال المولودين لأبوين متزوجين والأطفال المزدادين خارج إطار الزواج.

وبخصوص موضوع حماية الطفولة أيضاً، تميزت سنة 2018 بدخول القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين حيز التنفيذ، بعد عدة سنوات من إدراجه في مسطرة المصادقة التشريعية. ومن بين مواطن الضعف الرئيسية التي تعتري هذا القانون أنه يسمح بتشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة، لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، شريطة ألا يشمل هذا العمل الأشغال المعتبرة في حكم الأشغال الخطيرة. والحال أن منظمة العمل الدولية تعتبر العمل المنزلي «عملاً خطيراً»، وبالتالي فهو محظور على الأطفال دون 18 سنة.

وإذا كان من الأجدر منع العمل المنزلي على القاصرين، وفقًا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وللتوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[44] وعن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ما يتعلق بالقانون رقم 19.12، المتعلق بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، فإن إعمال المرسوم المصاحب لهذا القانون، الذي يمنع تعريض القاصرين للأشغال المنزلية التي تشكل خطراً عليهم، يمكن أن يوفر الحماية للقاصرين من المخاطر. ومع ذلك، فإن آليات مراقبة تطبيقه يصعب إعمالها، خاصة في ما يتعلق بموافقة القاصر على العمل بشكل إرادي ودون إكراه، وكذا على مستوى تثبت مفتش الشغل من عدم تعرض القاصر للعمل الخطير، والذي لا يخضع تدخله داخل السكن الخاص لقانون الشغل.

2.3.2.1. الأشخاص في وضعيّة إعاقة: من أجل فِعْليّة الحقّ في التّمدرس لفائدة جميع الأطفال في وضعيّة إعاقة

في مجال حماية واحترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، شكل اعتماد السياسة العمومية المندمجة والقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها في سنة 2016 بارقة أمل على درب الإدماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة وضمان الإعمال الفعلي لحقوقهم. ومع ذلك، لا تزال وتيرة تنفيذ مقتضيات السياسة العمومية تسير ببطء، كما أن المراسيم التطبيقية للقانون الإطار لم تدرج بعد في مسطرة المصادقة التشريعية، بعد مرور سنتين على المصادقة عليه.

وفي هذا الصدد، وبعد إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة في سنة 2017، لم تشهد سنة 2018 إحراز تقدم ملموس، سيما في ما يتعلق بالحقوق الأساسية لهذه الفئة، على غِرار الحق في التّمدرس والشغل والتّعْويض عَنِ الإعَاقة. فبالنسبة للتمدرس على وجه الخصوص، صادقت بلادنا في 2006 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنص على أن الدول الأطراف تُسَلِّم بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم وتكفل نظاماً تعليمياً جامعاً على جميع المستويات. غير أن هذا الحق لا يُحترم، كما أن الولوج إلى التمدرس غير مكفول بالنسبة لهذه الشريحة من المواطنين.

وتعزى هذه الوضعية، التي تشكل عَقَبة أمام إعمال مبدأ تكافؤ الفرص الذي كرسه دستور سنة 2011، إلى تضافر عدة عوامل، منها أوجه القصور في تدبير المراكز المتخصصة في تعليم الأطفال في وضعية إعاقة، التي تواجه منذ سنوات صعوبات مالية بسبب نقص البرمجة على مستوى نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

وبمناسبة الدخول المدرسي 2018-2019، ظلت العديد من المدارس الخاصة بتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مغلقة لعدة أسباب، مما حرم التلاميذ في وضعية إعاقة من بدء السنة الدراسية إسوة بأقرانهم في المدارس العادية. ويعزى هذا الوضع إلى عدم تلقّي الجمعيات التي تتولّى تدبير تلك المدارس للمُساعدات المالية التي يُقدّمها القطاعُ الوزاريّ المُكلّف بالأشْخاصِ في وضعيّة إعاقة، وهو ما أدى إلى عدم صرف أجور المكونين لعدة أشهر، بالإضافة إلى تراكم ديون هذه المراكز، كما سجل ذلك المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي 2016/2017. فعلى سبيل المثال، لم يتم صرف الإعانات الموجهة لتغطية الحاجيات المالية والبشرية للمراكز برسم الموسم الدراسي 2015/2016 إلا في مارس 2016، مما انعكس سلبا على تمدرس هؤلاء الأطفال. ومما يزيد من حدة هذا الوضع أن عدد هذه المراكز يبقى محدودا قياساً بالحاجيات، كما أن توزيعها الجغرافي غير عادل، بالنظر إلى تمركزها في محور الدار البيضاء – طنجة، علماً أن معدل انتشار الإعاقة

44 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين .http://www.cese.ma/Documents/PDF/Avis-S-5___2013-VA.pdf

بهذا المحور هو أقل من المتوسط الوطني. ففي سنة 2017، استقبلت هذه المراكز قرابة 8.600 تلميذ، ينحدر معظمهم من الفئات المعوزة، وتشرف على تدبير هذه المراكز 213 جمعية تعمل في مجال تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالإضافة إلى المدارس التي تتولى الجمعيات تدبيرها، هناك أقسام دراسية للإدماج المدرسي للتلاميذ في وضعية إعاقة في المؤسسات التعليمية العمومية. ففي سنة 2017، تم إحصاء 700 قسم استقبل حوالي 8.000 تلميذ. ويبقى عدد هذه الأقسام غير كافٍ بالنظر إلى معدل انتشار الإعاقة في صفوف الأطفال البالغين سن التمدرس. فحسب البحث الوطني حول الإعاقة، الذي تم إجراؤه في سنة 2014، فإن 33.000 طفل في وضعيّة إعاقة تتراوحُ أعمارُهم ما بيْن 6 و17 سنة، في حين أنّ حواليْ 17.000 فقط تابعوا دراسَتهم سنة 2017، أيْ طِفْل واحِد في وضعية إعاقة مِنْ بيْن كُلّ طفْليْن.

ولا شك أن هذه الوضعية تنعكس سلبا على الأطفال الذين يجدون أنفسهم محرومين من حقهم الأساسي في التعليم وعرضة للإقصاء الاجتماعي، وذلك في ظل عدم توفر فصول دراسية تستجيب لحاجياتهم، وغياب التدابير المتعلقة بالولوج إلى المدارس العادية أو في بعض الأحيان رفض تسجيلهم من قبل المسؤولين عن المؤسسات التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرامج التعليمية الموجهة للمدرسين والمكونين العاملين في الفصول والمراكز الخاصة بالتلاميذ في وضعية إعاقة تبقى ضعيفة ومتجاوزة.

إن التزام الدولة بضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال، أياً كانت ظروفهم، هو التزام غير قابل للتصرف وغير قابل للتجزئة. ولذلك، ينبغي عدم الاقتصار على تهيئة الفصول الدراسية الملائمة التي تغطي جميع الجهات، سيما تلك التي تسجل نسبا مرتفعة للإعاقة، بل يتعين التحسيس بأهمية تمدرس هذه الفئة والعمل على عدم انتهاك حقها الأساسي عندما يقرر الوالدان حرمان الطفل في وضعية إعاقة من التمدرس.

وفضلا عن ذلك، ينبغي الإسراع بتنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. فإلى غاية متم سنة 2018، أي بعد مرور ثلاث سنوات على المصادقة عليه، لم يتم إحراز أي تقدم تشريعي بشأن فعلية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وفي غياب النصوص التطبيقية لهذا القانون الإطار، سيظل الوضع على ما هو عليه، مما ينعكس سلباً على الأشخاص في وضعية إعاقة، من جهة، ويتعارض، من جهة أخرى، مع مضامين الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

كما ينبغي تغيير المُقاربة، التي لا تزالُ قائِمَةً بالأساس على التضامن الظرفي وتقديم المُساعدَة للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال تفعيل الالتزام بتخصيص 7 في المائة من المناصب في الوظيفة العمومية للأشخاصِ في وضعية إعاقة، واعتماد التدابير الكفيلة بمحاربة أشكال التمييز التي يتعرض لها هؤلاء في سوق الشغل. وفي القطاع الخاص، ينص القانون الإطار على إبرام اتفاقيات لتشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن الطابع غير الإلزامي لهذا الإجراء لن يمكن من الإدماج الفعلي لهذه الفئة في الحياة العملية ولا من مكافحة التمييز الذي تعاني منه في مجال التشغيل. ومن هذا المنطلق، يتعين إعادة النظر في هذا الإجراء وسن مساهمة ضريبية يؤديها المشغلون الذين لا يلتزمون بهذا الإجراء، على أن يتم ضخ تلك المساهمة في صندوق مخصص لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة وهشاشة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إلزام المنعشين العقاريين الذين يستفيدون من تحفيزات ضريبية أو الذين يستفيدون من الوعاء العقاري للدولة، سيما في مجال السكن الاجتماعي، بوضع الولوجيات وتخصيص نسبة مئوية من المساكن تستجيب لحاجيات الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية.

3.3.2.1. الهجرة: التأخّر في تنفيذ مقتضيات السياسة الوطنية للهجرة واللجوء ينعكس سلبا على المهاجرين في وضعية صعبة

بالنظر إلى السياق الجيو سياسي الراهن، فإن موجات الهجرة التي ميزت السنوات الخمس الماضية لم تعد ظاهرة ظرفية. وفي ضوء هذا الشكل الجديد الذي اتخذته ظاهرة الهجرة، وضع المغرب في سنة 2013 السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، بهدف توفير شروط أفضل لاستقبال المهاجرين فوق أراضيه وضمان حقوقهم الأساسية. وتهدف هذه السياسة أيضًا إلى وضع إطار تنظيمي لاستقبال المهاجرين وإدماجهم، وإطار مؤسساتي ملائم يكفل تدبير موجات الهجرة التي تمر عبر بلادنا.

وبعد مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ هذه السياسة الوطنية، تمت تسوية وضعية 58.000 مهاجر، إثر تنظيم حملتين لفائدة المهاجرين غير النظاميين. وفضلا عن ذلك، تم اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تيسير ولوج المهاجرين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، سيما ما تعلق بالولوج إلى التعليم والصحة. ومع ذلك، وإذا كان حق الولوج إلى الخدمات العمومية، إسوة بالمواطنين المغاربة، حقاً تنص عليه السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، فإنه إعماله على أرض الواقع يواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بضعف التنسيق بين القطاعات الوزارية المعنية بتنزيل هذه السياسة.

فبالنسبة لقطاعي التعليم والثقافة، اللذان يعدان من مجالات العمل القطاعية والعرضانية الرئيسية، تنص السياسة الوطنية للهجرة واللجوء على إحداث فصول دراسية للتربية غير النظامية لفائدة التلاميذ غير الناطقين بالعربية. وعلى المستوى الميداني، يتم توجيه معظم التلاميذ غير الناطقين بالعربية نحو فصول للتربية غير النظامية، يمكن أن تضم تلاميذ تختلف أعمارهم وتتباين مستوياتهم في التحصيل. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى صعوبات في التعلم لدى بعض التلاميذ وإلى الهدر المدرسي، مما يستلزم اعتماد أشكال جديدة لتعزيز مهارات تعلم اللغة العربية في أوساط التلاميذ غير الناطقين بها، سيما من خلال وضع مسارات دراسية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التلاميذ.

وبخصوص القطاع الصحي، مكنت السياسة الوطنية للهجرة واللجوء من الولوج المجاني إلى خدمات للقرب في مجال الرعاية الصحية لفائدة الأجانب المتواجدين فوق التراب الوطني، بغض النظر عن وضعيتهم، كما منحت للمهاجرين المقيمين بشكل قانوني في المغرب إمكانية الاستفادة من التغطية الصحية الشاملة، سيما عبر نظام المساعدة الطبية «راميد». وفي هذا السياق، تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص في سنة 2015 بين القطاعات الحكومية المكلفة بالصحة وشؤون الهجرة والداخلية والمالية.

ومع ذلك، وإلى غاية متم 2018، لم يَتِم تفعيل هذا الإجراء، مما حرم الأجانب المقيمين بشكل قانوني في المغرب، والموجودين في وضعية فقر وهشاشة، من الاستفادة من الخدمات الصحية التي توفرها المؤسسات الصحية العمومية، باستثناء العلاجات الأولية والحالات الاستعجالية. وحسب تقرير الأرضية الوطنية لحماية المهاجرين (PNPM)[45]، قد يواجه المهاجرون عددًا من الصعوبات في الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تلك التي يواجهها المواطنون المغاربة، سيما في ما يتعلق بالصعوبات اللغوية والتواصل مع الأطقم الطبية وشبه الطبية، والسلوكات التمييزية التي يمكن أن يتعرضوا لها داخل المؤسسات الصحية، ورفض ولوجهم إلى هذه المؤسسات أو اشتراط إدلائهم بوثائق للهوية لا يتوفرون عليها...

وفي ما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فإن صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، حتى الأولية منها، هي أكثر حدة بالنسبة للمهاجرين الذين يعيشون في ظروف صعبة في مخيمات مؤقتة، سيما في المناطق الشمالية والشرقية للبلاد. وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره السنوي لسنة 2017 إلى إيجاد حل للظروف

45 - http://www.pnpm.ma/wp-content/uploads/2017/12/Rapport-PNPM-11_2017_ACCES-AUX-SERVICES-POUR-MIGRANTS-AU-MAROC.pdf

غير اللائقة التي يعيشها المهاجرون السريون في انتظار العبور. وينبغي أن يكفل هذا الحل الولوج إلى الخدمات الصحية، وأن يضمن للمهاجرين غير الشرعيين عدم تعرضهم لأي تبعات قانونية أو إدارية عند استفادتهم من الخدمات الصحية.

وبخصوص الجوانب الأخرى الواردة في السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، ينبغي الإشارة أيضًا إلى التّأخّر في إطلاق المسار التشْريعيّ للقانون المتعلّق بِحَقّ اللجوء، على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها من أجل توفير الحماية للأشخاص الذين فروا من بلدانهم جراء المخاطر التي تتهددهم واستقبالهم في ظروف تضمن لهم الكرامة. وفضلا عن ذلك، فإن عدم سن هذا القانون يضع المغرب في حالة عدم امتثال لاتفاقية جنيف، التي صادقت عليها بلادنا، والتي تدعو البلدان الموقعة إلى توفير حماية فعلية لطالبي اللجوء.

ومن ناحية أخرى، تميزت سنة 2018 أيضًا بتنامي موجات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من السواحل المغربية في اتجاه بلدان جنوب أوروبا، وقد شمل ذلك المواطنين المغاربة والأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية فوق التراب الوطني. وبنهاية سنة 2018، تمكنت السلطات المختصة من اعتراض حوالي 76.000 محاولة للهجرة غير الشرعية، وتفكيك 174 شبكة إجرامية تعمل في هذا المجال. ولا شك أن المُقاربة الأمْنيّة، التي سادتْ حتى الآن في معالجة الهجرة غير الشّرْعِيّة، لا يمكنها لِوَحْدها بطبيعة الحال أن تقْضيَ على هذه الظاهرة، بل ينبغي العمل، خاصة على المستوى المحلي، على إشْراك المجتمع المَدَني، سيّما في ما يتعلق بالتواصل مع المرشَّحين للهجرة، وتوعيتهم والتكفُّل بالقاصِرينَ غير المصْحوبين، وتحسيسهم بالأخطار التي تعترضهم في البحر أو من خلالِ الشبكات الإجراميّة التي تنظّم عمليّات العبور. كما يتعين تعزيز عمليات تحديد هوية القاصرين غير المصحوبين الذين يجوبون شوارع المدن المعروفة بموجات الهجرة غير الشرعية. وينبغي في هذا الصدد العمل بشكل منتظم على التكفل اجتماعياً بهؤلاء وإعادة توجيههم نحو مراكز استقبال القاصرين المرشحين للهجرة، وذلك من أجل التصدي لتجنيدهم في الشبكات الإجرامية النشيطة في الاتجار بالمخدرات والبشر، سواء في المغرب أو في بلدان الاستقبال.

4.3.2.1. محاربة الجريمة وإعادة إدماج السجناء: ضرورة مواكبة جهود محاربة الجريمة بسياسة جنائية تشجع على التدابير البديلة للعقوبات السالبة للحرية

تشمل مسألة محاربة الجريمة عدة جوانب تتعلق بردع الجريمة من قبل الشرطة وقوات الأمن بشكل عام، وكذا بجانب اجتماعي يتمثل في التصدي للعوامل المساعدة على الجريمة، من خلال تحسين الظروف الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى الانحراف؛ وأخيراً، هناك جانب مؤسساتي، يتمثل في توفر عدالة جنائية تحفز على إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء والوقاية من حالات العود.

ولا شك أن المقاربة المعتمدة في بلادنا منذ عدة سنوات قد أسفرت عن نتائج مثمرة في مجال محاربة الجريمة. فقد مكنت خلال سنة 2018 من توقيف 554.202 شخصًا، في حالة تلبس أو بناءً على مذكرة بحث، متورطين في 584.516 قضية زجرية، مما مكّن من تحقيق معدل زجر بلغ 91 في المائة. وتشير المعطيات التي نشرتها المديرية العامة للأمن الوطني أيضًا إلى أن حوالي 10 في المائة من القضايا الجنائية المسجلة تصنف على أنها «عنيفة» وسجلت معدلٌ زجرٍ بلغ 73 في المائة. وحسب نوع الجرائم، شهدت سنة 2018 تفكيك 495 شبكة إجرامية تنشط في السرقات بالعنف والسرقات المشدَّدة (باستعمال السلاح). وفي ما يتعلق بمكافحة شبكات الهجرة غير المشروعة، تم ضبط 603 منظما للهجرة غير المشروعة خلال سنة 2018 مقارنة مع 294 فقط في السنة المنصرمة، بينما بلغ عدد الشبكات الإجرامية التي تم تفكيكها في هذا المجال 45 شبكة، مقارنة مع 38 شبكة في السنة الماضية. أما بخصوص الجرائم المرتبطة بالتقنيات الحديثة، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة

33 بالمائة، مقارنة بسنة 2017، حيث تمت معالجة 1091 قضية مقارنة مع 765 في سنة 2017. وفي ما يخص جرائم الابتزاز الجنسي عبر الإنترنت، فقد تمت معالجة 435 قضية خلال سنة 2018، أسفرت عن توقيف 267 شخصاً. وفي سياق مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، أسفرت هذه العمليات عن حجز طن و650 كيلوغراما من الكوكايين، و1.346.180 من الأقراص المهلوسة و«الإكستازي» بنسبة زيادة ناهزت 43 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، بينما بلغت الكميات المحجوزة 52 طنا من مخدر الشيرا و693 كيلوغراما من مخدر الحشيش.

وفضلاً عن ذلك، تواصل خلال سنة 2018 النزوع نحو نشر الصور ومقاطع الفيديو والمعلومات المنقولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي تظهر مشاهد للعنف أو تبلغ عن الجريمة. وتكون هذه «المعلومات» موجَّهة أحيانا ومزيفة أحياناً أخرى، وسرعان ما تثير مشاعر الاستياء والذعر في نفوس المواطنين، وتهز ثقتهم وتساهم في خلق صورة مشوهة عن واقع الجريمة في البلاد. وأمام تزايد عدد ونطاق بعض المعلومات المزيفة التي يتم تداولها، تم إصدار 288 بلاغاً توضيحياً وتكذيباً خلال سنة 2018. وقد مكنت هذه الخرجات الإعلامية بلا شك من تنوير الرأي العام، وتسليط الضوء على حقيقة بعض الأحداث واعتقال الأشخاص المتورطين في القضايا الجنائية. ومع ذلك، ينبغي التحلي باليقظة اللازمة حيال التجاوزات التي يمكن أن يتسبب فيها ضغط الرأي العام من أجل زجر الجريمة، إذ من شأن هذا الضغط أن يؤدي إلى سيادة سياسة أمنية ترتكز بالأساس على الزجر والاحتجاز، علماً أن هذين العنصرين قد يكونان بالتحديد عاملين محرضين على العنف والجريمة.

إن محاربة الجريمة تقتضي بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية إرادية لتسريع وتيرة اجتثاث التهميش والإقصاء، ومن ثم القضاء على العوامل المسببة للجريمة. وتتعلق أولى هذه السياسات بالمحاكم، حيث يتعين مراجعة القانون الجنائي حتى يتضمن عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية، مثل القيام بأعمال تصب في الصالح العام ووضع السوار الإلكتروني.

وتعتبر السياسة السجنية أيضًا لبنة أساسية في جهود الوقاية من الجريمة ومكافحتها، ذلك أن العقوبة السجنية قد تكون عاملاً يفاقم سلوك العنف لدى الأفراد وقد يؤدي إلى تطرفهم. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز تقدم على مستوى تحسين ظروف الاعتقال خلال سنة 2018، حيث تراجعت نسبة الاكتظاظ بالسجون من 38 في المائة سنة2017 إلى 36.9 في المائة في سنة 2018. ومع ذلك، فإن اللجوء بشكل كبير إلى الاعتقال الاحتياطي لا يزال متواصلاً، حيث بلغت نسبة المسجونين في إطار الاعتقال الاحتياطي حوالي 40 في المائة من السجناء سنة 2018. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان تسريع وتيرة إصلاح قانون المسطرة الجنائية ومراجعة مقتضياته المتعلقة بوضع الأشخاص رهن الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، من خلال اعتماد معايير أكثر دقة ووضوحاً.

4.2.1. الحوار والمناخ الاجتماعيان

1.4.2.1. من أجل حوار اجتماعي دينامي ومُواكب للسياسات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر إعادة إحياء الحوار الاجتماعي أمراً ضرورياً وغاية ينشدها كل الشركاء الاجتماعيين. ومع ذلك، لم تسفر أيٌّ من الاجتماعات التي عقدت في السنوات الأخيرة عن حوار مرتكز على الإشكاليات المتعلقة بعالم الشغل، كما لم تكلل تلك اللقاءات بإرساء جلسات للحوار الاجتماعي وفق برمجة مضبوطة وجدول أعمال محدد مسبقًا ويقبله جميع المشاركين. وتنشأ عن هذا الوضع توترات دائمة بين النقابات ومنظمات أرباب العمل والحكومة، وغياب الحوار الاجتماعي في المشهد العام، في وقت من المفترض فيه أن يكون هذا الحوار آلية اجتماعية دينامية ومواكبة للسياسات العمومية والإصلاحات الجارية والحياة الاجتماعية بشكل عام.

لقد نص التصريح الحكومي حول السياسة العمومية في سنة 2017، على الالتزام بـ»مأسسة الحوار الاجتماعي على المستويين المركزي والقطاعي وداخل المقاولات». إلا أنه بعد مرور سنتين، من الواضح أن هذا المسلسل يشهد تأخراً في انطلاقه، حيث اقتصرت اللقاءات التي نظمت في إطار الحوار الاجتماعي على مناقشات مقتضبة دون وضع جدول زمني محدد للتفاوض. وهكذا، في سنة 2018، قدمت الحكومة خلال جلسة أبريل للحوار الاجتماعي عرضًا لدعم القدرة الشرائية وإعادة النظر في الأجور الدنيا في أسلاك الوظيفة العمومية، حيث اقترحت زيادة قدرها 300 درهم بالنسبة للأجور التي تقل عن 5.500 درهم، والرفع من قيمة منحة الولادة من 150 درهماً إلى 1000 درهم، وتحسين التعويضات العائلية. غير أن هذا الاقتراح لم يتم اعتماده، نظراً للموقف غير المرن للنقابات بشأن المطالب المتعلقة بتحسين الأجور بشكل عام، وذلك في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وينضاف إلى ذلك مطالبة النقابات الحكومة باستكمال تفعيل مخرجات اتفاقية 26 أبريل 2011، والتي ظلت حبرا على ورق منذ عدة سنوات. وقد انتهت جلسة أبريل دون التوصل إلى اتفاق، مما يجسد ضعف ثقافة الحوار والتفاوض لدى الطرفين، علماً أنها ضرورية لبناء الثقة التي تكفل أسباب النجاح للقاءات الحوار الاجتماعي وكذا لحل النزاعات الاجتماعية الكبرى، التي تقتضي وجود آليات وساطة فعالة.

وقد عُقد لقاء ثانٍ في شهر أكتوبر، ضم الحكومة والمركزيات النقابية وأرباب العمل. وتضمن جدول أعمال هذا اللقاء عرض الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية واستقاء انطباعات الشركاء الاجتماعيين حول هذا المشروع. غير أن النقاش والتفاوض خلال هذا اللقاء لم يشمل قضايا التشغيل وظروف ومناخ الشغل، وتنافسية المقاولات، والتكوين، وغيرها من المواضيع التي من المفترض أن تشكل محاور للنقاش بين الشركاء الاجتماعيين.

ويدعو هذا الوضع إلى التساؤل عن الأسباب التي تؤدي إلى اختزال الحوار الاجتماعي في مجرد لقاءات روتينية أو جلسات لعرض مطالب و/ أو مقترحات الأطراف المعنية، على الرغم من الاستعداد الذي عبر عنه الفاعلون المعنيون في العديد من المناسبات للانخراط في الحوار. ومن أجل الخروج من هذا المأزق، يتعين على الشركاء الاجتماعيين إدراك أهمية الحوار بغية الاتفاق على التدابير التي ينبغي اعتمادها بشكل مشترك للارتقاء بمستوى تكوين وتأهيل اليد العاملة، والنهوض بتنافسية المقاولات، وتحسين القدرة الشرائية للشغيلة، وتعزيز فعالية السياسات العمومية في مجالي الاستثمار والتشغيل، وغير ذلك. لذلك، يتعين على الحكومة، بصفتها الهيئة المسؤولة عن تنظيم لقاءات الحوار الاجتماعي، أن تعمل على استدامة هذا الحوار، حتى ولو تباينت وجهات النظر واحتدت التوترات. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي تغيير النموذج المعتمد إلى اليوم في مجال الحوار الاجتماعي، من أجل التأسيس لمرحلة جديدة يكون فيها هذا الحوار قادراً على مواكبة طموحات البلاد لبلوغ عتبة جديدة من التنمية والمساهمة في تقليص معدلات البطالة في صفوف الشباب والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ويتعين أيضاً تكثيف اللقاءات بين الشركاء الاجتماعيين والعمل على عدم اقتصارها على جلسات الحوار الاجتماعي بالمعنى الحرفي للكلمة، والحرص على انخراطها في مسلسل التفكير من أجل تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ الإصلاحات لا يمكن أن يكون ناجعا وناجحا دون انخراط الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تمت خلال 2018 المصادقة على مشروع القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، دون أن يكون موضوع اتفاق بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل، وذلك على الرغم من أن مضامين هذا المشروع تكتسي أهمية بالغة في العلاقات بين المشغِّلين والعمال. وينجم عن مثل هذه النماذج بشكل طبيعي ضعف انخراط الفاعلين المعنيين في دينامية الإصلاحات المعتمدة، وتكريس مناخ من عدم الثقة بين الشركاء الاجتماعيين، وفي نهاية المطاف، تحقيق نتائج ضعيفة على أرض الواقع.

وبالموازاة مع ذلك، لا يمكن أن يظل التنزيل الترابي للحوار الاجتماعي مجرد غاية مؤجلة إلى أجل غير مسمى، خاصة في ضوء التوترات الاجتماعية التي شهدتها خلال السنوات الثلاث الماضية عدة مناطق من بلادنا تعاني من بطالة الشباب وضعف الاستثمار الخاص. إن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجالات الترابية ينبغي أن يتم عبر مفاوضات ومشاورات بين الشركاء الاجتماعيين على المستوى الترابي، من أجل تهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية للمجالات الترابية وضمان استدامة التشغيل والاستثمار المحلي، من خلال التشجيع على إبرام الاتفاقات الجماعية وحل نزاعات الشغل بشكل ودي. كما سيتيح ذلك أيضا تعزيز قدرات النقابات والمنظمات المهنية على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى المكونات الأخرى للمجتمع المدني، مما سيساهم في تعزيز آليات الوساطة المحلية القادرة على الإنصات إلى تظلمات المواطنات والمواطنين والتفاعل معهم.

2.4.2.1. المناخ الاجتماعي: تزايد للإضرابات، خارج نطاق التأطير النّقابي

تعيش بلادنا منذ عدة سنوات على إيقاع ظرفية اجتماعية تتسم بتزايد التوترات وظهور أشكال جديدة من الاحتجاج وتفاقم مشاعر الظلم الاجتماعي وعدم الثقة في الفاعلين المؤسساتيين والعموميين.

ومن بين أسباب هذه الصراعات ضعف آليات الوساطة في الوسط المهني والذي يدفع سنويا عشرات الآلاف من العمال للتعبير عن مطالبهم، من خلال التوقف عن العمل. ففي سنة 2018، سجلت وزارة الشغل والإدماج المهني 134 إضراباً في القطاع الخاص، تم خوضه في 119 مقاولة، بانخفاض مقارنة بسنة 2017، التي سجلت 154 إضراباً تم خوضه في 121 مقاولة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تجدر الإشارة إلى زيادة التعبئة في صفوف العمال في إطار الإضرابات، حيث ارتفعت نسبة المشاركة داخل المقاولات المعنية بحركة الإضراب من 45.7 في المائة سنة 2017 إلى 66.4 في المائة سنة 2018.

ويؤكد هذا الارتفاع في نسبة انخراط العمال في حركات الإضراب على أن النزاعات بين العمال والإدارة أصبحت تتخذ بشكل متزايد صبغة جماعية وأن حلها داخل المقاولات أضحى مسألة محفوفة بالمخاطر. ويعزى ذلك أيضًا إلى طبيعة النزاعات، إذ إن خوض الإضرابات لا يتم بناء على تقديم العمال لملف مطلبي جديد، بل إن ذلك يتم بشكل أساسي بسبب التراجع عن مكتسباتهم الاجتماعية، وهو ما يدفعهم إلى مزيد من التعبئة داخل المقاولات. فعلى سبيل المثال، خلال سنة 2018، يعزى حوالي 60 في المائة من الإضرابات إلى عدم احترام الحقوق الأساسية للعمال (عدم أداء الأجور أو التّأخُّر في أدائها، عدم احترام شروط السلامة في الشغل، انتهاك الضمان الاجتماعي...).

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذه الإضرابات همت بشكل خاص المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني عموما من صعوبات مالية أكبر بسبب آجال الأداء الطويلة والمشاكل المرتبطة بالتّحصيل، مما قد ينعكس سلباً على دفع الأجور ويخلق تناقضات بين مقتضيات قانون الشغل وواقع سوق الشغل. وفضلا عن ذلك، أضحت المقاولات الكبرى تلجأ بشكل متزايد إلى المناولة، سيما لتغطية الحاجة إلى يد عاملة ذات مؤهلات بسيطة (أعمال الحراسة والنظافة ...)، مما يؤدي إلى نقل عملية تدبير المشاكل الاجتماعية من المقاولات الكبرى إلى المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة.

ودائماً بخصوص التعبئة في مكان العمل، يتبين من خلال تحليل علاقة النقابات بالإضرابات تزايُد حركات الإضراب المُنظَّمَة خارج تأطير الهيئات أو التّمثيليات النقابية، حيث انتقلت من 20 سنة 2017 إلى 31 سنة 2018. وفي هذا الصدد، فإن 62.7 في المائة من مجموع العاملين المضربين عن العمل في 2018 لا ينتمون إلى تنظيم نقابيّ. ويعكس هذا المستوى المتدني لنسبة التأطير الصعوبات المتزايدة التي تواجهها النقابات في التواصل مع القواعد، من جهة، وتخوف العاملين من وقوع مشاكل مع الإدارة في حالة انخراطهم في العمل النقابي، من جهة ثانية. وعلاوة

على ذلك، هناك صعوبة في حل نزاعات الشغل في حالة وجود تعبئة غير خاضعة للتأطير، لأن غياب التأطير يمكن أن يصعب عملية التفاوض مع المشغل، وأن يضر في الآن ذاته بمصلحة الأجير والمشغل والنظام العام.

إن هذه المسافة التي أصبحت تفصل بين هيئات التأطير والقواعد لا تهم الأُجراء فحسب، بلْ تطبع أيضاً الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا منذ سنوات: وهو ما ينطبق على الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها كل من الحسيمة وجرادة بين 2016 و2018، حيث خرج السكان، سيما من فئة الشباب، الذين يعانون من نقص فرص الشغل وضعف الخدمات العمومية، للاحتجاج على الإقصاء والهشاشة الاجتماعيين، وذلك خارج أي تأطير سياسي أو جمعوي أو نقابي. والأمر نفسه ينسحب على حركة المقاطعة التي تعبأ في إطارها مواطنون مغاربة على شبكات التواصل الاجتماعية لعدة أشهر حول شكل من أشكال الاحتجاج غير المسبوقة، والذي أرادوا من خلاله التعبير عن سخطهم من ارتفاع تكلفة المعيشة وضعف حماية المستهلك في مواجهة سوق اقتصادية تعاني من أوجه قصور عديدة في مجال التنافسية.

ولا شك أن أحد القواسم المشتركة بين هذه الحركات الاحتجاجية هو موضوع الفوارق الاجتماعية ودور الدولة في تقليصها. وقد ساهم ضعف الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات، الذي تتحمل مسؤوليته السلطات العمومية حسب المتظاهرين والمقاطعين، في رفض الحوار والوساطة المنبثقين عن الهيئات العمومية. وغالباً ما يتجاوز انعدام الثقة هذا المنظمات والمؤسسات العمومية ليشمل أيضاً هيئات الوساطة، والتي يُنظر إليها أحياناً على أنها امتداد للمؤسسات، أو يتم تجاهلها في أحيان أخرى، لأن البعض يرى أنها هيئات متجاوزة وضعيفة. إن استقرار المجتمع وتطوره يقتضي بطبيعة الحال وجود هيئات للوساطة، ذات مصداقية وتتحلى بالشفافية وقادرة على استباق حاجيات السكان. كما أن الفراغ الناشئ عن تهميش هيئات الوساطة والطعن في مصداقيتها يقود إلى حالات مواجهة بين المواطنين وقوات الأمن، كما كان عليه الحال في الحسيمة وجرادة.

3.1. المحور البيئي

1.3.1. الكوب 24 : حصيلة غير مرضية بالقدر الكافي

بخصوص موضوع البيئة، تميزت سنة 2018 بعقد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الكوب 24، خلال الفترة من 2 إلى 15 دجنبر في مدينة كاتوفيتشي في بولونيا. وقد تكللت أشغال هذا المؤتمر بالموافقة على اعتماد دليل تطبيق اتفاق باريس. ويتعلق الأمر بوثيقة ذات صبغة تقنية تحدد كيفيات تتبع الالتزامات الوطنية لخفض الانبعاثات من قبل الأطراف المعنية. ومن ثم، فإن الدول الموقعة على هذا الاتفاق مدعوة إلى إعداد تقرير عن التقدم المحرز كل خمس سنوات، بدءاً من سنة 2023.

وفي ما يتعلق بالتمويل، تمت إعادة التأكيد على الالتزام الوارد في اتفاق باريس، القاضي بتعبئة 100 مليار دولار سنويًا من قبل الدول المتقدمة لفائدة البلدان النامية اعتبارًا من سنة 2020. وبموازاة ذلك، كانت الكوب 24 مناسبة للإعلان عن التزامات مالية جديدة من بعض البلدان، كألمانيا، التي تعهدت بمضاعفة حجم مساهمتها في الصندوق الأخضر، عبر ضخ مبلغ 1.5 مليار أورو في هذا الصندوق. كما التزمت النرويج بضخ حوالي 345 مليون أورو؛ أما فرنسا فقد أعلنت عن تقديم تبرعات بقيمة 35 مليون أورو موزعة بين الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً وصندوق التكيف.

ودائما بخصوص ما تحقق خلال هذا المؤتمر من منجزات، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من صعوبة المفاوضات التي جرت في إطار الكوب 24 وبطئها، فقد أبان المجتمع المدني بكل مكوناته وفئاته مرة أخرى عن مدى تنظيمه وانخراطه (سيما المنظمات غير الحكومية والمدن والمقاولات والفعاليات العلمية).

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدّم، لا تزال بعض الجوانب المُتعلقة باتفاق باريس تواجه إكراهات وعقبات مختلفة. ففي ما يتعلق بما نص عليه اتفاق باريس من زيادة حجم التعهدات بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة قبل سنة 2020، لم تُقْدِم سوى جزر فيجي ومارشال على زيادة حجم تعهداتها إلى الآن. وإذا كان تحالف جديد من الدول (70 دولة) قد أعلن خلال هذا المؤتمر عن عزمه رفع طموحه بحلول سنة 2020، إلا أن العديد من الدول، سيما الأوروبية منها، رفضت الانضمام إلى هذا التحالف.

ومن ناحية أخرى، اتجهت العديد من البلدان المُشارِكة نحو الدفاع عن مصالحها الخاصة، مما ساهم في إبْطاء عملية اتخاذ القرار في جوانب معينة؛ كما كان عليه الحال بالنسبة لبولونيا بشأن مسألة الفحم، والولايات المتحدة التي أكدت اهتمامها بالوقود الأحفوري، بالإضافة إلى العديد من البلدان التي تنظر بنسبية إلى نتائج تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كروسيا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت. من جانبها، أبدت بعض الدول، كالبرازيل وتركيا، موقفًا حيال نظام تبادل حصص انبعاثات الكربون.

وعلاوة على ذلك، وعلى مستوى التمويل، هناك مخاوف بشأن تركيبة التمويل المخصص للبلدان النامية من أجل التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري. وهكذا، فإنّ أغلب هذه الأموال هي عبارة عنْ قروض ولا تأخذ إلّا نادراً شكل تبرعات أو هبات، الأمْر الّذي يمكنُ أنْ يؤثّرَ سلبًا، على المدى الطويل، على مَديونيّة البُلدان الأكثر هشاشة، بالنظر إلى حجم حاجياتها.

أخيرًا، وفي ما يتعلق بمساهمة المغرب في أشغال الكوب 24، ينبغي الإشارة إلى عدد من النقاط المهمة، منها ما يلي:

- تم اختيار المغرب عضواً في مجلس إدارة آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوطو؛
- احتلّت بلادنا المَرْتبة الثانية بعد السويد من حيث الجُهُود المبذولة لمكافحة آثار ظاهرة الاحتباس الحراري؛
- تعزيز التعاون بين مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (4C Maroc) وعدد من المؤسسات والمراكز الدولية والإقليمية؛
- قدّمَ المغربُ حصيلة دَعْمِهِ لِلِجَانِ الإفريقيّة للمُناخ المُحدثَة بمناسبة الكوب 22؛
- في إطار التعاون بين بلدان الجنوب أيضاً، قام المغرب بتفعيل الاتفاقيات الثنائية التي وقعها مع تونس وفلسطين، كما وقع مذكرة تفاهم مع السنغال في أعقاب تنظيم اليوم الإفريقي حول جملة من محاور التعاون من قبيل الحكامة البيئية وتدبير الساحل والتغيرات المناخية...
- طلب المركزُ العالمي للتكيُّف مع التّغيراتِ المُناخيّة من المغرب الانضمام إلى أمانته العامّة، اعتباراً لما أحرزته المملكة من تقدم وما بذلته من جهود في مجال مكافحة آثار الاحتباس الحراري.

الخلاصات المثيرة للقلق الواردة في التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ:
البلدان الإفريقية من بين أكثر البلدان عرضة لانعكاسات الاحتباس الحراري

في 8 أكتوبر 2018، أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقريرا خاصا عن تأثيرات الاحتباس الحراري البالغ 1.5 درجة مئوية، مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة قبل المرحلة الصناعية. وقد تم توسيع نطاق هذا التقرير، ليتناول إلى جانب تغير المناخ الجوانب الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة ومكافحة الفقر. كما سلط التقرير الضوء على التأثيرات المحتملة لتغير المناخ والتوجهات التي يتعين اعتمادها من أجل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية.

وقد تناول تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ جملة من الجوانب المثيرة للقلق المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري. ومن الخلاصات الرئيسية التي جاء بها التقرير نذكر ما يلي:

- وفقًا للتقرير، ساهم النشاط البشري في الاحتباس الحراري، بمقدار نحو 0.85 درجة مئوية في المتوسط بين سنتي 1880 و2012؛
- يتجسد الاحتباس الحراري في ارتفاع درجات الحرارة، ومخاطر تعرض بعض المناطق للجفاف، والانعكاسات السلبية على التنوع البيولوجي، وذوبان الجليد، وتحمض المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر، وتواتر أكبر للظواهر المناخية القصوى؛
- وستؤدي هذه المظاهر، وفقًا للتقرير نفسه، إلى عواقب وخيمة على السكان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن الانعكاسات على الصحة وسبل العيش وأماكن العيش والهجرة والإنتاجية الفلاحية والموارد السمكية والأمن الغذائي والتزويد بالمياه والأمن البشري والنمو الاقتصادي، ستتفاقم مقارنة بالوضع الحالي في حالة ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية، وسيزداد الوضع سوءاً إذا ارتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين؛
- بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن بعض الأضرار لن يكون بالإمكان إصلاحها، إذا ما تجاوز متوسط ارتفاع درجات الحرارة عتبة 1.5 درجة مئوية.

وإلى جانب تشخيص الوضع، ركز تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على التوصيات الموجهة إلى مختلف البلدان، سيما صناع القرار، من أجل تجنب وقوع سيناريو كارثي. ومن بين النقاط التي وردت بهذا الخصوص:

- سيتطلب الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية تحولات «سريعة وبعيدة المدى» على مستوى إعداد التراب، والسياسة الطاقية، والاستراتيجيات الصناعية، والبناء، والنقل، والتعمير؛
- يجب أن تنخفض الانبعاثات العالمية الصافية الناتجة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 45 في المائة عن مستويات عام 2010 بحلول سنة 2030؛
- الوصول إلى «حصيلة الصفر» من الانبعاثات في حوالي سنة 2050. وهذا يعني أنه يجب موازنة أي انبعاثات متبقية، من خلال اعتماد تقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون من الهواء؛
- إن تجاوز عتبة 1.5 درجة مئوية مؤقتًا من شأنه أن يخلف تبعية أكبر لتقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون من الهواء (CDR)، من أجل التمكن من العودة إلى أقل من 1.5 درجة مئوية في عام 2100. ومع ذلك، لم يتم إثبات فعالية هذه التقنيات حتى الآن على نطاق واسع، بل إن بعض هذه التقنيات قد يقوض جهود تحقيق بعض أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما يشير التقرير؛
- بالمقابل، يمكن أن يؤدي خفض الانبعاثات بشكل كبير على المدى القصير واتخاذ التدابير المناسبة لخفض الطلب على الطاقة إلى الحد من التبعية لتقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون من الهواء (CDR)؛
- يتحتم بذل مزيد من الجهود في مجال التأقلم والتخفيف من أجل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري تماشيا مع الهدف المنشود المتمثل في 1.5 درجة مئوية. وتبقى هذه الجهود مشروطة بتوفر الالتزام السياسي، وانخراط مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وتحقيق التقدم التكنولوجي، والولوج بما يكفي إلى مصادر التمويل، سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة.

تعد البلدان الإفريقية من بين البلدان الأكثر عرضة لانعكاسات الاحتباس الحراري:

تعتبر القارة الإفريقية من بين المناطق التي من المحتمل أن تكون الأكثر تأثراً بظاهرة الاحتباس الحراري، علماً أن هذه التداعيات ستكون أكثر حدة إذا ما ارتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين.

ومن المحتمل أن ترتفع درجات الحرارة في إفريقيا بدرجة أعلى من المتوسط العالمي وقد يكون لذلك تداعيات خطيرة على الصحة وعلى الهجرة جراء التغيرات المناخية وعلى الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، يُتوقع أن تكون فترات الجفاف في القارة أكثر تواتراً، سيما في إفريقيا الغربية، وغرب منطقة الساحل، وشمال إفريقيا، ووسط إفريقيا وجنوب غرب القارة، وهو ما من شأنه أن يؤثر على الإنتاج والإنتاجية في القطاع الفلاحي، وعلى الثروة الحيوانية، كما أنه قد يقلص بشكل كبير من دخل الفلاحين المحليين، سيما صغار الفلاحين الذين يزاولون الفلاحة المعيشية. ومن شأن هذه الانعكاسات أن تعيق تحقيق أهداف التقليص من معدلات الفقر والهشاشة.

ويمكن أن يخلف ارتفاع درجات حرارة البحار، سيما في واجهتي القارة المطلتين على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، انعكاسات سلبية على الثروات السمكية للبلدان الساحلية.

وإذا كانت التوقعات تشير إلى أن منطقة الساحل ستكون من بين أكثر المناطق عرضة لخطر الاحتباس الحراري، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من مخاطر نشوب نزاعات سياسية ومسلحة في المنطقة.

إن خطر تزايد عدم انتظام صبيب بعض الأنهار الرئيسية في إفريقيا وتراجع حجمها قد يزيد من تعقيد الوضع، بل قد يزيد من حدة التوترات بين البلدان التي يعبرها نهر واحد (كنهري النيل أو زامبيزي).

وفي هذا السياق، فإن هشاشة القارة الإفريقية إزاء مختلف التغيرات المناخية تسائل قدرتها على تمويل تدابير التأقلم مع هذه التغيرات والتخفيف من حدتها، بالنظر إلى أن الموارد المالية لمعظم بلدان القارة تظل محدودة، مما يقتضي اتخاذ مبادرات ذات بعد تضامني أكبر وأكثر سخاء من قبل المجتمع الدولي.

2.3.1. التطورات الأخيرة في مجال الانتقال الطاقي: تواصل تنفيذ المشاريع الطاقية المبرمجة

في مجال الطاقات المتجددة، حافظ المغرب على وتيرة مستقرّة على مستوى إنجازِ مختلف المشاريع الطّاقية، الشّمْسية والريحيّة.

وتندرج هذه الجهود ضمن الالتزام الذي أخذته بلادنا على عاتقها بتعزيز حصة الطاقات المتجددة في تركيبتها الطاقية، إلى حوالي 42 في المائة من القدرة الكهربائية بحلول سنة 2020 وإلى 52 في المائة بحلول سنة 2030، بدلا من 35 في المائة المسجلة حاليا. ومن شأن تحقيق هذا الطموح أن يقلص من التبعية الطاقية للمملكة على مستوى الواردات. فعلى الرغم من التراجع الطفيف لنسبة التبعية الطاقية في المغرب سنة 2008، فإن هذه النسبة لا تزال مرتفعة، إذ بلغت حوالي 93 في المائة سنة 2017.

وخلال سنة 2018، تم إحراز تقدم مهم في العديد من الجوانب في سياق تعزيز قدرات توليد الطاقة الكهربائية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- **في مجال الطاقة الشمسية**: تم إحراز تقدم كبير، سيما من خلال الشروع في الاستغلال الشامل لمركب الطاقة الشمسية «نور ورزازات»، بقدرة إنتاج تصل إلى 580 ميغاواط، وذلك بالموازاة مع المواءمة الناجحة لمحطة «نور ورزازات 3» التي تعتمد تكنولوجيا الأبراج الشمسية الحرارية. كما تميزت هذه السنة بإنهاء الأشغال بمشروع محطتَيْ «نور العيون 1» و«نور بوجدور1» للطاقة الشمسية، بقدرة إنتاج إجمالي تبلغ 100 ميغاواط، وتم تمويلهما بشكل خاص اعتماداً على أول إصدار للسندات الخضراء في المملكة. أما بالنسبة لمحطة «نور للطاقة الكهروضوئية 2» ومركب «نور ميدلت»، فمن المتوقع إطلاقهما سنة 2019، وتتجسد أهميتهما في مزاوجة التكنولوجيات الشمسية، الحرارية والكهروضوئية، وهو ما من شأنه التخفيف من حدة المشاكل المتعلقة بانقطاع الطاقة الكهربائية؛

- كما تميزت سنة 2018 بتواصل الاستعدادات المتعلقة بإطلاق **بعض مشاريع الطاقة الريحية** خلال سنة 2019. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بمجمع الطاقة الريحية لميدلت، وبمجمع تازة، وكذا مجمع الطاقة الريحية للكدية البيضة، الذي سيتم رفع قدرته الإنتاجية من 50 إلى 120 ميغاواط، على أن يتم الشروع في استغلاله سنة 2020؛

- وتتيح الطاقات المتجددة آفاقاً واعدة، بالنظر إلى طموح المملكة للإسراع بتفعيل قدرات المنشآت المنجزة في مجال الطاقة الشمسية والريحية والمائية، **كما يمتد هذا الطموح نحو تطوير بدائل جديدة، مثل منصات الطاقة الشمسية العائمة (photovoltaique flottant) ومصادر الكتلة الحيوية (biomasse). غيرَ أنّ المغرب قد أنْشأ كذلكَ، سنة 2018، محطة الطاقة الحرارية بمدينة آسفي، التي تعمل بِ «الفحم النظيف». وإذا كانت هذه العَمليّة لمْ تَسرْ على ما يبدو في اتّجاه تعزيز حصة الطاقات المتجددة، فإن ذلك يمكن تفسيره بالرّغبة في تنويع المصادرِ الطّاقيّة من أجل تلبية الحاجيات المتزايدة وكذا بالنظر إلى أن أسعار الفحم لا تزال تنافسية للغاية.**

وبالإضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، أحرز المغرب، خلال سنة 2018، بعض التقدم على المستوى الاستراتيجي من أجل مواكبة تحول القطاع الطاقي. ويتعلق الأمر على وجه التحديد بالخيارات التي أعلنتها بلادنا من أجل بناء صناعة محلية في مجال الطاقات المتجددة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أضحت بلادنا تفرضُ حدّا أدنى من الاندماج الصناعي في إطار طلبات العروض التي تطلقها الوكالة المغربيّة للطاقة الشّمسية (MASEN) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE).

وفي السياق نفسه، تميزت سنة 2018 بإطلاق أوّل مصنع محلي لشفرات التُّورْبينات الريحيّة بمدينة طنجة. ويتمثل الهدف من ذلك في تزويد السوق محلياً بهذه الشفرات وكذا تزويد السوق الإفريقية. **كما يواصل المغرب تطوير التكتل الصناعي الخاص بالطّاقة الشمسية (cluster solaire)، من أجل تملك هذه التكنولوجيا بشكل أفضل، مع العمل بالموازاة مع ذلك على دعم البحث التطبيقي في هذا المجال، وذلك بشراكة مع مراكز البحث العمومية والقطاع الخاص.**

إن التقدم التدريجي نحو اندماج صناعي أكثر تطوراً لقطاع الطاقات المتجددة من شأنه أن يقلل من التّبعيّة التكنولوجيّة للمغرب، شريطة مُضاعفة الجُهود في مجال البحث والتطوير وتكوين الرأسمال البشري في هذه المهن الجديدة، وعبر وضْع إطار تنظيمي شامل ومُلائم لتشجيع المستثمرين الوطنيين المحتملين في هذه القطاعات.

وبخصوص البحث والتطوير، ينبغي الإشارة إلى أن بلادنا أحرزت تقدماً خلال سنة 2018، سيما من خلال الشروع في استغلال مُجمع الطاقات الخضراء في بن جرير، والذي يضم مراكز للبحث في مجال الطاقة الشمسية، وإطلاق طلب عروض لإنشاء مُجمع البحث والتطوير «Green and Smart Building Park» للمباني الخضراء والنجاعة الطاقية، بالإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات للنهوض بالبحث والتطوير والخبرة في مجال الطاقات النظيفة مع منظمات دولية (الوكالة الكورية للتعاون الدولي، ...) ووطنية (معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة (IRESEN)، المجمع الشريف للفوسفاط، ...).

وأخيراً، ثمة حاجة إلى التركيز على موضوع يكتسي أهمية استراتيجية في إطار السياسة الطاقية الوطنية، ألا وهو **ضرورة تسريع وتيرة برنامج النجاعة الطاقية، سيما على مستوى القطاعات الأكثر تلويثاً.**

وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة في يونيو 2017 الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية التي تهدف إلى تقليص استهلاك الطاقة بنسبة 20 في المائة في قطاع البناء، و35 في المائة في قطاع النقل، و2.5 في المائة في القطاع الصناعي، وذلك في أفق سنة 2030.

ويبدو أنه من الصعب تحقيق الأهداف الطموحة التي سطرتها هذه الاستراتيجية بالنظر إلى الموارد البشرية والمالية المحدودة التي تتوفر عليها الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، واعتباراً للترسانة القانونية التي ينبغي تطويرها، والمراسيم التطبيقية التي لم تصدر بعد، وكذا بالنظر إلى افتقار القطاع إلى حكامة مثلى.

3.3.1. وضعية تقدم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: إحراز تقدم على المستوى المؤسساتي

تَواصَل خلال سنة 2018 الإعداد لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، حيث تم إحراز بعض التقدم على المستوى المؤسساتي وعلى صعيد البرمجة. فعلى المستوى المؤسساتي، وبعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من قبل المجلس الوزاري في سنة 2017، شهدت سنة 2018 صدور المرسوم رقم 2.17.655 في الجريدة الرسمية، القاضي بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، التي يُتوخى منها الاضطلاع بدور هام إلى جانب لجنة القيادة.

وقد مكنت الاجتماعات التي عقدتها لجنة القيادة خلال سنة 2018، من وضع جملة من البرامج والآليات الكفيلة بتفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ومن التدابير التي اتخذتها اللجنة اعتماد حوالي 19 مخطط عملٍ قطاعي للتنمية المستدامة، وتحديد مجموعة من مؤشرات الأداء التي يتعين على جميع القطاعات المعنية اعتمادها.

كما شهدت سنة 2018 إحراز بعض التقدم في تنزيل مفهوم مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تم خلال الاجتماع الثاني للجنة القيادة الخاصة بتفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اعتماد ميثاق مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دليل منهجي لإعداد المخططات الوزارية ذات الصلة. كما تم وضع خريطة طريق ذات أولوية، تنص على وجه الخصوص على تعيين نقاط اتصال في كل وزارة لتتبع عملية التنفيذ، ووضع إطار مرجعي لعمليات الافتحاص البيئي، وإعداد مخططات عمل قطاعية لتنزيل مفهوم مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة، في أفق إدماج هذه المخططات في خطة وطنية واحدة تحدد الأهداف التي يتعين تحقيقها خلال الفترة 2019-2021.

4.3.1. ضرورة تسريع وتيرة تنزيل المساهمة المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتأقلم

رغم أنّ المغرب يُصنَّف ضمن البلدان التي تسجل انبعاثات ضعيفة للغازات الدفيئة (0.2 في المائة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم)، فإنه يظل معرضا بشكل كبير للانعكاسات القصوى لتغير المناخ. ومن المحتمل أن تزداد حدة هذه الانعكاسات في غياب تدابير عاجلة تأخذ بعين الاعتبار التحذيرات والتوصيات الواردة في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[46]. ومن هذا المنطلق، فإن بلادنا مدعوة إلى تسريع وتيرة تنفيذ التزاماتها الرئيسية في هذا المجال، سيما ما يتعلق بالمساهمة المحددة وطنيا وبالمخطط الوطني للتأقلم، الذي تنص عليه المادة 7 من اتفاق باريس.

وفضلا عن ذلك، ينبغي إيلاء عناية خاصة لمحور التأقلم بالنظر إلى تأثيره على الساكنة والنظم الإيكولوجية. وتتمثل القطاعات ذات الأولوية، اعتباراً لكونها الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، في المياه والفلاحة والصيد البحري والمجال الساحلي والغابات والصحة.

ومن ناحية أخرى، يقتضي التصدي لانعكاسات الاحتباس الحراري معالجة العديد من أوجه القصور، منها ما يلي:

- **على مستوى التنسيق والتنظيم:** يؤدي تعدد الفاعلين المعنيين بالمساهمة المحددة وطنياً والمخطط الوطني للتأقلم، وكذا ضعف التنسيق بينهم إلى إبطاء وتيرة تنفيذها؛
- بعلاقة بالنقطة السابقة، يُسجَّل **غياب آلية حكامة مشتركة بين الوزارات تتولى تنسيق تنفيذ وتتبع المساهمة المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتأقلم**، وذلك بناءً على خارطة طريق يعتمدها مجلس الحكومة، وينخرط فيها جميع المتدخلين المعنيين؛
- **لا يزال انخراط الجماعات الترابية في تنفيذ التدابير المتعلقة بالتأقلم والتخفيف من آثار تغير المناخ غير كافٍ** كما أنه لا يتم بكيفية متجانسة وفعالة.

واعتباراً لأوجه القصور هذه، ثمة حاجة إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، منها ما يلي:

- **الإسراع باعتماد مجلس الحكومة للمشاريع المتعلقة بالمخطط الوطني للتأقلم، والمخطط الوطني للماء، والمخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل، وخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا.** وإذا كانت بعض القطاعات الوزارية قد أعدت الصِّيغ الأولية لهذه المخططات، فإن المصادقة الرسمية عليها من قبل مجلس الحكومة ستمكن من تكريس الطابع العرضاني لتدابير التأقلم والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وضمان التزام قوي من لدن جميع القطاعات الوزارية المعنية بتنفيذ الإجراءات والمشاريع ذات الصلة؛
- **العمل، بناء على مرسوم، على مأسسة لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات الخاصة بالمساهمة المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتأقلم. ويمكن أن تكون هذه اللجنة بمثابة لجنة فرعية موضوعاتية تابعة للجنة المكلفة بتتبع وقيادة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تم إحداثها سنة 2017**؛
- **ضمان التنزيل الترابي الفعال لتدابير التأقلم والتخفيف من آثار التغيرات المناخية**، على مستوى الجهات والمدن، مع العمل على الأخذ بعين الاعتبار الصلاحيات الجديدة المخولة للجماعات الترابية في مجال إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية، وتخصيص نقاط اتصال خاصة بكل مشروع ومجال ترابي على حدة، وذلك من أجل ضمان تتبع أفضل؛

46 – انظر الإطار الخاص بتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في الصفحة 97 من هذا التقرير

- **تجميع المعطيات والتوقعات المناخية، والمعطيات المتعلقة بأوجه الهشاشة القطاعية والترابية، وتلك المتعلقة بخيارات التأقلم الممكنة، وكذا المعلومات ذات الصلة بأنظمة تتبع وتقييم التأقلم**، وجعلها رهن إشارة المستخدمين النهائيين؛
- **وضع آليات تسهل إجراء التحكيم** على مستوى توزيع الموارد الطبيعية، سيما الموارد المائية، بين مختلف السياسات القطاعية؛
- **إدماج تحليل الانعكاسات المناخية والاجتماعية في التقييم البيئي الاستراتيجي للسياسات العمومية والمخططات والبرامج ذات الصلة**، وذلك طبقاً لمقتضيات مشروع القانون رقم 49.17 مع العمل على الإسراع باعتماد هذا المشروع من قبل البرلمان؛
- **وضع إطار ملائم لإشراك المجتمع المدني المنظَّم** على الصعيدين الوطني والمحلي في التقييم الدوري للتدابير المندرجة في إطار المساهمة المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتأقلم.

5.3.1. حماية البيئة وتدبير الموارد المائية والمعالجة/ التطهير: تطورات متباينة حسب القطاعات

تُواصل بلادنا استثماراتها في البنيات التحتية الخاصة بمعالجة المياه وإعادة استعمالها، وفي محطات تحلية المياه، وذلك من أجل مواجهة الإكراهات المتعلقة بندرة الموارد المائية وتلبية الطلب المتزايد على المياه. وهكذا، عرفت سنة 2018 إحراز بعض التقدم في مجال تنقية ومعالجة المياه العادمة، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة (PNA). وشملت هذه المنجزات بالأساس تقديم الدعم للوكالات المستقلة وللمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في مشاريعهم الرامية إلى تحديث وتعزيز البنيات التحتية الخاصة بتنقية ومعالجة المياه العادمة.

وبهدف تسريع وتيرة الجهود المبذولة في مجال التطهير السائل في المراكز القروية ذات الأولوية، شهدت سنة 2018 اعتماد البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج (PNAM) المنبثق عن إدماج البرنامجين الوطنيين للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بالوسطين الحضري والقروي. كما تميزت سنة 2018 أيضاً بوضع المعايير القانونية والتقنية اللازمة لتمكين الصندوق الوطني للتطهير السائل من تقديم الدعم المباشر للجماعات القروية والمراكز الصاعدة.

وفي متم سنة 2018، بلغت نسبة الربط الإجمالي بشبكة التطهير في الوسط الحضري 75 في المائة، في أفق الوصول إلى نسبة 80 في المائة سنة 2020؛ كما ارتفع عدد محطات معالجة المياه منتقلاً من 21 محطة سنة 2005 إلى 140 محطة في 2018؛ بينما بلغت نسبة معالجة المياه العادمة 45.4 في المائة، علماً أنه حددت نسبة 60 في المائة كهدف يتوقع بلوغه في سنة 2020.

ومن شأن هذه المنجزات في مجال معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة، إلى جانب الجهود المبذولة في مجال تحلية مياه البحر، أن تمكن بلادنا من التخفيف من حدة الضغط على الموارد المائية في العديد من مناطق المملكة. ومن ناحية أخرى، وإذا كان هذا النوع من المشاريع يتطلب تمويلات ضخمة، فليس أمام المغرب من خيار سوى مواصلة جهوده الاستثمارية في هذا المجال. ويتعين على بلادنا التركيز على نقطتين رئيسيتين من أجل تقليص التكلفة الإجمالية: فمن ناحية، ينبغي بذل جهود لترشيد استهلاك المياه لتلبية الطلب في مختلف

القطاعات، ومن ناحية أخرى، يتعين العمل بشكل منهجي على تزويد مشاريع تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة بمصادر الطاقة المتجددة المحلية ذات التكلفة التنافسية، وهو ما شدد عليه جلالة الملك بشكل واضح في جلسة العمل التي عقدت يوم فاتح نونبر 2018 وخصصت لقطاع الطاقات المتجددة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى التباين القائم على مستوى تقدم تنفيذ المخططات والبرامج المتعلقة بمحور حماية البيئة وتحسين فضاء عيش المواطنين والمواطنات. فإذا كان البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، والبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة يسيران وفق البرنامج المسطر لهما، فإن مخططات وبرامج أخرى تتطلب تسريع وتيرة تنفيذها. ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني لمحاربة التلوث السائل؛ والبرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء، والذي ينص على تعزيز الإطار القانوني وتوسيع الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء؛ وبرنامج تدبير المواد الكيماوية الخطرة؛ وبرنامج التدبير المندمج للمناطق الساحلية. وبالنسبة لهذا البرنامج الأخير، فينبغي أن ينتقل من المرحلة التجريبية ليشمل مجموع المناطق الساحلية، كما يجب تنفيذه وفق المفهوم المتعدد الأبعاد للاقتصاد الأزرق.

أخيراً، وبعد اختتام مشروع «التنوع البيولوجي وتثمين الموارد الجينية» في أوائل سنة 2018، **يتعين اعتبار هذا المحور أولوية وفق مقاربة استشرافية للبحث والابتكار من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد طبقا لمقتضيات بروتوكول ناغويا. وفي هذا الصدد، يعتبر تسريع وتيرة تأهيل الإطار المؤسساتي شرطا لا محيد عنه.**

2 نقاط اليقظة والتوصيات
حتى يتمكن المغرب من الوفاء بتعهداته في إطار أهداف التنمية المستدامة

في سنة 2015، التزم المغرب بمعية 168 دولة أخرى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتجسيدا لهذا الالتزام، نظم المغرب سنة 2016 مناظرة وطنية حول تفعيل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتمثل الهدف من هذه المبادرة في إطلاق التفكير حول إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط العمل الحكومية. وأثمرت هذه المناظرة جملة من التوصيات الرامية أساسا إلى خلق الانسجام بين الأولويات الوطنية وبين أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال ملاءمة الإطار المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي الكفيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي السنة ذاتها، بادر المغرب، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إلى تقديم التقرير الوطني حول التدابير الأولى المتخذة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030. وقد تضمن هذا التقرير أساسا التوصيات والخلاصات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الأولى المشار إليها. ويمكن تجميع هذه التوصيات في ثلاث محاور، على الشكل التالي:

- خلق الانسجام والملاءمة بين خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 مع الأولويات الوطنية، والعمل على تنزيلها على المستوى المحلي؛
- تسريع مسلسل ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية وكذا جهود ملاءمة التشريعات الجاري بها العمل، مع تعهدات المملكة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي تم تسطيرها؛
- تحسيس المواطنات والمواطنين بأهمية أهداف التنمية المستدامة وتعريفهم بمضامينها وآفاقها، وذلك حتى لا يرون فيها مجرد أهداف معزولة وبعيدة عن انشغالاتهم الحقيقية.

غير أنه رغم النقاش الذي أثارته التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية وكذا الإرادة المعبر عنها في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، إلا أن بلادنا تفتقر لمنهج عمل واضح كفيل بتحقيق هذا الطموح. وهو ما يحيل على مسألة الحكامة المؤسساتية وعلى ضرورة تعزيز قدرات إطار الحكامة المعمول به حتى يتمكن من رفع تحدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هكذا، وعلى إثر تشخيصه، في إطار تقريره السنوي، للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب خلال سنة 2018، ارتأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي أنه من المفيد تسليط الضوء على جملة من نقاط اليقظة المتعلقة بأربعة جوانب ذات أولوية وإصدار عدد من التوصيات بشأنها.

وتهم هذه الجوانب القضايا التالية:

- **جانب ذو طابع عرضاني**، يهم إطار الحكامة المؤسساتية لبرنامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030؛
- **ثلاثة جوانب موضوعاتية، مرتبطة بمجالات ذات أهمية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي انخرط فيها المغرب.** ويتعلق الأمر بالجوانب التالية:
  - ضرورة إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب؛
  - ظاهرة هجرة الكفاءات؛
  - المنحى التنازلي لمعدل مشاركة النساء في سوق الشغل.

1.2. ضرورة إرساء حكامة مؤسساتية لبرنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، تكون مرتكزة على التشاور وعلى انسجام السياسات العمومية والشفافية والفعالية

كما هو الشأن بالنسبة لأي سياسة عمومية، يكتسي إرساء منظومةِ حكامة تُنَظِّمُ الإطار العام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أهمية قصوى من أجل تحقيق تلك الأهداف. ذلك أن الطبيعة الكونية والعرضانية لمجموع الغايات والمؤشرات التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تقتضي تعبئة وانخراط جميع الفاعلين المعنيين، سيما الحكومة والجهات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتبعا لذلك، يتطلب التعدد الكبير لهؤلاء المتدخلين إرساء إطار للحكامة المؤسساتية يضطلع بتنسيق أنشطتهم وتدخلاتهم ويضمن الانسجام بين مختلف السياسات العمومية المندرجة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

غير أن غياب رؤية وطنية مندمجة وخارطة طريق مشتركة، يعيق تقدم مسلسل تنفيذ هذه الأهداف، كما يعرقل خلق الانسجام بينها وبين الأهداف المسطرة في مختلف الاستراتيجيات القطاعية والمجالية التي تعتمدها بلادنا.

ونتيجة لذلك، تواصل القطاعات الحكومية حاليا تنفيذ استراتيجياتها وخططها عملها، دون وجود إطار يضمن مطابقة هذه التدخلات مع أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، وكذا بدون تخطيط يسمح بإدماج الغايات المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة في خطط عمل تلك القطاعات الحكومية.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن أحد الإكراهات الأساسية التي يواجهها مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يكمن في عدم تحديد الأولويات بين هذه الأهداف بالنسبة للمغرب وغياب اعتماد منهجية ملائمة لتحقيقها. ومن شأن هذا القصور، الذي أبرزه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الموضوعاتي حول «مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030» أن يعرقل تقدم مسلسل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ببلادنا، على اعتبار أنه يهدد التجانس الضروري بين السياسيات المعتمدة.

كما تستدعي مسألة الإشراف المؤسساتي والهندسة التنظيمية المثلى لقيادة مسلسل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اهتماما خاصا من لدن السلطات العمومية. ففي سنة 2018 جرى تعزيز الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تعتبر إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة،

تحت رئاسة رئيس الحكومة، ولجنة قيادة للتتبع والمواكبة، من أجل القيام بمختلف أعمال تنسيق وتتبع ومواكبة تنفيذ المخططات القطاعية التي جرى اعتمادها في نفس السنة. **وقد تم في يونيو** 2019، **بموجب مرسوم، إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة** لتحل محل اللجنة الاستراتيجية المشار إليها. وقد عُهد إلى هذه اللجنة الوطنية بجملة من المهام، منها السهر على تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. كما جرى مؤخرا إحداث لجنتين لدى اللجنة الوطنية هما: لجنة تتبع ومواكبة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والتي ترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة، ولجنة تتبع ومواكبة أهداف التنمية المستدامة التي ترأسها مصالح رئيس الحكومة.

ورغم هذا التحسن، فإن الهندسة المؤسساتية التي تم اعتمادها قد تكون غير كافية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. إذ لا شك أنه سيصعب على لجنة واحدة أن تضطلع بمفردها بالإشراف الدقيق والتقييم الفعال لمختلف القطاعات والأبعاد التي تغطيها هذه الخطة.

لذلك، وفي سياق انخراط جميع القوى الحية لبلادنا في مسلسل التفكير في بلورة نموذج تنموي جديد لبلادنا، فمن الضروري إعادة النظر في المقاربة المعتمدة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي العمل على ما يلي:

- **ترتيب أهداف التنمية المستدامة وفق أولويات تناسب السياق الوطني، واعتماد منهجية شفافة، مع العمل على تجميع تلك الأهداف ضمن مجموعات متجانسة:** إذ ينبغي تجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في بضعة مجموعات متجانسة ومحدودة العدد، على أن تضم كل مجموعة عددا من الأهداف التي ترتبط ارتباطا وثيقا في ما بينها أو التي يمكن أن يعزز ويكمل بعضها بعضا. كما أنه من الضروري تحديد الأولويات بين هذه المجموعات وداخل كل مجموعة على حدة، وذلك من أجل تيسير التحكيم بين مختلف الخيارات، عندما يتعلق الأمر بتدابير تختلف انعكاساتها بحسب أهداف التنمية المستدامة. كما يتعين اعتماد منهجية لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، مع الحرص على أن تكون هذه المنهجية مرتكزة على معايير شفافة وأن تكون مقبولة من لدن جميع الأطراف؛

- **الإسراع ببلورة خارطة طريق مشتركة حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة** 2030: طبقا لدستور سنة 2011 ولتوصيات خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، يتعين جعل المقاربة التشاركية شرطا أساسيا لا غنى عنه من أجل إعداد خارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتعين أن تشمل هذه الدينامية التشاورية جميع الأطراف المعنية؛

- **تحسين الهندسة المؤسساتية المعتمَدة في تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع خلق التجانس بين السياسات القطاعية وخطة التنمية المستدامة لسنة** 2030: إن نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يقتضي وجوبا الحرص على توفير حد أدنى من التجانس بين مختلف السياسات العمومية. فإذا كانت خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 مرتكزة على تحقيق أهداف واضحة، وملموسة وذات وقع على معيش المواطنين، فإن السياسات العمومية الوطنية في المقابل يكون هدفها النهائي في الغالب إنشاء بنيات ووسائل عمل أو تحقيق أهداف قطاعية وسيطة. كما أن اشتغال كل قطاع على حدة هو السمة الغالبة على الفعل العمومي، مما يؤدي إلى عدم القدرة على المضي قدما نحو تحقيق هدف مشترك من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالنظر لكون تحقيق هذا الهدف يظل رهينا بالعديد من المتدخلين المتفرقين. لذلك، يجب توفير العديد من الشروط من أجل التمكن من خلق التجانس بين السياسات العمومية وأهداف التنمية المستدامة؛

- **تخويل إمكانية التحكيم للجنة المكلفة بالإشراف على أهداف التنمية المستدامة:** من المؤكد أن بإمكان اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي جرى إحداثها مؤخرا، بتركيبة موسعة، ضمان الانسجام بين تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين، غير أنه يجب أن تتوفر هذه اللجنة على القدرة على التحكيم بين وضعيات أو مشاريع أو تدخلات معينة من شأنها أن تؤدي إلى آثار متعارضة بين هدفين أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية؛

- **إرساء إطار مرجعي لملاءمة السياسات القطاعية والترابية مع أهداف التنمية المستدامة:** من الضروري أيضا أن تسطر كل سياسة عمومية نسبة التقدم التي يجب أن تبلغها سنويا على درب تحقيق الغايات المحدَّدَة لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتلك السياسة؛

- **وضع آليات مؤسساتية أكثر ملاءمة لتتبع وتقييم إنجاز مخطط العمل المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030:** إن رفع تحدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب التوفر على آليات للتتبع والتقييم التلقائي للسياسات العمومية، سيما من خلال المؤسسة البرلمانية.

بالإضافة إلى ذلك، يكتسي اختيار القطاعات الوزارية أو الهيئة التي سيعهد إليها بتتبع وإنجاز التقارير حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أهمية قصوى. وبالنظر للطابع العرضاني لأهداف التنمية المستدامة، وبدل الاكتفاء بلجنة واحدة للإشراف على تنفيذ جميع الأهداف، يمكن إحداث لجنة للإشراف على تنفيذ كل مجموعة من مجموعات الأهداف المنسجمة التي سيتم تحديدها. وستمكن هذه المقاربة، بفضل طابعها اللاممركز، من ضمان تتبع وتقييم أكثر دقة وأكثر فعالية، علما أن الانسجام العام لجهود تنفيذ مجموع الأهداف ستضطلع به اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

2.2. ضرورة إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب

ظل مستقبل قطاع التربية والتكوين يستأثر باهتمام النقاشات العمومية خلال سنة 2018. صحيح أنه من ناحية المبدأ، يعتبر فتح النقاش حول القضايا المرتبطة بمستقبل الشباب وببناء نموذج جديد لمنظومة التربية والتكوين ببلادنا، أمرا محموداً في حد ذاته، على اعتبار أن ذلك يمكن من تعزيز تحمل المتدخلين في القطاع لمسؤولياتهم إزاء الرأي العام، كما يسمح بانخراط أكبر لمجموع مكونات المجتمع في هذا الورش المهيكل. غير أنه يبدو جليا أن الوضعية الحالية لهذا القطاع مثيرة للقلق والانشغال. فهي تعكس الإخفاقات المتتالية التي منيت بها مختلف الإصلاحات التي همت المنظومة التربوية وكذا أوجه القصور التي راكمتها هذه الإصلاحات سواء على مستوى بلورة رؤية مندمجة للقطاع أو على مستوى التفعيل.

لقد أضحت قدرة المنظومة التربوية الوطنية على مواكبة طموح تنمية بلادنا والارتقاء بها محط تساؤل بشكل متزايد. لذلك، صار من الضروري تبني مقاربة جديدة من أجل الخروج من المأزق الحالي. وينبغي أن ترمي هذه المقاربة إلى إحداث قطيعة مع تدبير المنظومة التربوية القائمة، وذلك من خلال التدبير الأمثل للموارد البشرية والمالية، واعتماد نمط حكامة متجدد، قادر على تجاوز الركود الذي يشهده القطاع.

ويسمح تحليل المنظومة الوطنية للتربية والتعليم بتحديد أحد العوامل الرئيسية التي ينبغي الاشتغال عليها على وجه الأولوية من أجل حلحلة الوضع. ويتعلق الأمر بنمط الحكامة. وهو مجال يشمل وضع التصور لاستراتيجيات الإصلاح، وتخصيص الوسائل اللازمة لمواكبتها، وجودة التنفيذ، وتعزيز مسؤولية الفاعلين وتقييم عملهم، إلخ.

وتشكل مسألة توظيف الأساتذة المتعاقدين بدون تكوين ملائم أحد المشاكل الكبرى التي أضرت بقطاع التربية الوطنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كما أنها تعكس بجلاء أزمة الحكامة التي يعيش على إيقاعها القطاع.

على المستوى الكمي، يعكس اللجوء إلى هذا النوع من التوظيف عدم قدرة السلطات العمومية على اعتماد تدبير توقعي للموارد البشرية العاملة بالقطاع، يأخذ بعين الاعتبار التوقعات المتعلقة بالأعداد المرتقبة للأساتذة المحالين على التقاعد، وتطور أعداد التلاميذ الممدرسين، ومستلزمات التصدي لاكتظاظ الأقسام الدراسية.

وقد ظهرت أولى نتائج هذا الخصاص، فور نشوب توتر بين الأساتذة المتعاقدين ووزارة التربية الوطنية بشأن وضعيتهم الإدارية، مما أدى إلى شن إضرابات وإلى حرمان التلاميذ من عدة أيام من الدراسة.

ويُخشى أن تؤدي هذه المقاربة، على المدى المتوسط والطويل، إلى تأثر المنظومة التربوية سلبا بتَدَنِّي مستوى الأساتذة الذين التحقوا بالأقسام بدون تكوين ملائم في مهنة التدريس، وأن تؤدي بالتالي إلى تراجع مستوى التلاميذ. حيث سيصبح بكل ثلاثة أقسام تقريبا من أصل عشرة مدرس لم يتلق التكوين الضروري من أجل ممارسة مهنة التدريس. صحيح أن الوزارة تُعَوِّل على التكوين المستمر من أجل مواكبة الأساتذة الجُدُد وتمكينهم من المعارف اللازمة، إلا أن هذا التكوين يظل ضعيفا ولا يستهدف الحاجيات بالقدر المطلوب كما أنه يعاني من أوجه قصور على مستوى الحكامة تعيق قدرته على تعويض التكوين الأساسي.

لقد كان من الأَوْلى، في سياق إصلاح المنظومة التربوية، جعل مسألة تكوين الأساتذة قضية مركزية، على اعتبار أن التعبئة والانخراط القويين للأساتذة شرطان لا محيد عنهما من أجل حسن تنفيذ هذا الإصلاح. غير أن ما وقع على أرض الواقع، هو أن الأساتذة الجدد لم يُمنحوا الوقت الكافي من أجل التأقلم مع التقنيات البيداغوجية والتقنيات التعليمية الجاري بها العمل، مما قد يؤثر على قدرتهم على الإحاطة بالقدر الكافي برهانات الإصلاح.

في ظل هذه الظروف، بات من الواجب العمل على وجه الاستعجال على إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب، والقطع مع الطريقة المعتمَدة في هذا المضمار منذ ثلاث سنوات. إذ يتعين على بلادنا النهوض بجودة تكوين الأساتذة، سواء التكوين الأساسي أو المستمر. **وفي هذا الصدد، يجب أن تتم إعادة النظر في التكوين الأساسي من حيث مدته ومضمونه، بما يمكن من تعزيز امتلاك الأساتذة المتدربين للكفايات التقنية والبيداغوجية والمهارات السلوكية.**

وبخصوص التكوين المستمر، فينبغي ملاءمته مع حاجيات كل أستاذ(ة)، **مما يُبرز ضرورة وضع إطار مرجعي للكفايات الخاصة بمهنة التدريس.** وسيسمح هذا الإطار المرجعي بتحديد المعايير والأهداف التي سيتم على ضوئها تقييم كل أستاذ(ة) في كل مجال وتخصص على حدة، وذلك للتمكن، بناء على ذلك، من وضع برنامج ملائم للتكوين المستمر طبقا لأوجه الخصاص المسجلة. أما في حالة عدم اتخاذ مثل هذه التدابير، فهناك احتمال كبير أن يؤدي هذا الوضع إلى تدني مستوى تلاميذ المدارس العمومية جراء تمدرسهم على يد أساتذة غير مكونين بالقدر الكافي، وهو ما من شأنه أن يؤثر أيضا على التمازج الاجتماعي داخل هذه المدارس، على اعتبار أن أعداد الوالدين الذين سيضطرون إلى توجيه أبنائهم نحو التعليم الخاص ستزداد شيئا فشيئا.

وتشكل التكنولوجيات الرقمية آلية من الأهمية بمكان من أجل تجاوز الوضع الحالي. **وفي هذا الإطار، يوصي المجلس باعتماد الدعامة الرقمية من أجل تعميم التقييم المستمر للأساتذة وتيسير ولوجهم لمختلف التكوينات التي يحتاجونها.** وسيمكن هذا التدبير من تقليص الكلفة المالية للتكوين وتسهيل استهداف التكوينات المطلوبة من لدن كل أستاذ(ة).

وبالموازاة مع تكوين الأساتذة، تعد التدابير المعتمدة في القطاع العام من أجل تحفيزهم وكذا المناخ الذي يزاولون فيه مهنتهم يوميا، عواملَ حاسمة تحدِّد مستوى مردوديتهم وجودة أدائهم. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ

تدابير ومبادرات كفيلة بالارتقاء بمهنة المدرس داخل المجتمع. ولتحقيق هذا الهدف، **من الضروري مراجعة الوضع المهني للمدرس لجعله ذا جاذبية والارتقاء به إلى مصاف المهن ذات القيمة العالية، وذلك من خلال سن معايير للانتقاء تمكن من استقطاب أفضل الكفاءات، في إطار مسالك مهنية محفزة وذات استقطاب محدود. كما ينبغي سن نظام دينامي جاذب وشفاف لتدبير المسار المهني، يقوم بالخصوص على الأداء والاستحقاق.**

إن هذه المنظومة لتدبير المسار المهني القائمة على تحقيق النتائج، **تقتضي بدورها وضع آلية موحَّدة لتقييم مكتسبات المتعلمين، مع تحديد عتبات التعلم التي يتعين إدراكها على المستوى الوطني والجهوي وعلى صعيد المؤسسات التعليمية**، على أن يشكل تقييم مكتسبات التلاميذ قاعدة للتقييم السنوي الموضوعي والممنهج لأداء الأساتذة.

من جهة أخرى، يجب العمل، بالنسبة للأساتذة العاملين في المناطق النائية أو المناطق التي تحتاج مجهودا أكبر لتدارك النقص في المجال التربوي، على وضع آليات تحفيزية مبتكرة وملائمة.

3.2. ظاهرة هجرة الكفاءات: سبل العمل الممكنة

إن هجرة الكفاءات نحو الخارج ليست ظاهرة جديدة بالمغرب. غير أنه يبدو أن موجات المغاربة ذوي المؤهلات العليا الذين يغادرون البلاد باتت تتخذ منحى تصاعديا في السنوات الأخيرة، مما يثير انشغال الرأي العام. ويأتي تسارع وتيرة هجرة ذوي المؤهلات في سياق عالمي يطبعه النقص الحاد في الأشخاص المؤهلين، خاصة بالبلدان المتقدمة (أو ما يسمى أزمة المؤهلات «talent crunch») وفي قطاعات تكنولوجية دقيقة، سيما المعلوميات والذكاء الاصطناعي والمعطيات الضخمة، وكذا في قطاعات أساسية من قبيل البحث العلمي والطب.

ومن بين البلدان التي تطالها بشكل أكبر ظاهرة هجرة الكفاءات نجد العديد من البلدان النامية بالإضافة إلى بعض الاقتصادات المتقدمة أيضا. ونذكر في هذا الصدد، الهند ونيجيريا وجنوب إفريقيا والفيتنام واليونان، وكذا إيطاليا وفلندا، إلخ. وتظل القارة الإفريقية إلى حد كبير من بين أكثر مناطق العالم تأثراً بظاهرة هجرة الكفاءات، حيث تشير تقديرات الاتحاد الإفريقي أن حوالي 70.000 مهني مؤهل يغادرون القارة سنويا[47].

والمغرب بدوره ليس بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث تهاجر العديد من الكفاءات الوطنية نحو الخارج، سيما في صفوف مهندسي المعلوميات والأطباء. ورغم غياب إحصائيات رسمية شاملة ومحينة بانتظام حول حجم ظاهرة في مثل أهمية هجرة الكفاءات، فإنه من الممكن الوقوف على مدى انتشارها من خلال بعض الأرقام والتقديرات المتأتية من مصادر متفرقة. فحسب ما صرح به مؤخرا وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، فإن حوالي 600 مهندس يغادرون البلاد كل سنة. ويبدو أن موجة هجرة الكفاءات تهم أعداداً واختصاصات أوسع من ذلك، حيث صرحت الفدرالية المغربية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأوفشورينغ أن حوالي 8.000 من الأطر المغاربة ذوي التجربة والخبرة يهاجرون نحو الخارج سنويا. وتشمل هذه الموجة قطاع الطب أيضا. ففي سنة 2017 بفرنسا على سبيل المثال، كان 15.6 في المائة (6.945 طبيبا) من الأطباء المزاولين بشكل منتظم أو متقطع، مغاربة ولدوا خارج فرنسا. كما أنه من بين الأطباء المغاربة المقيمين حاليا بفرنسا، نجد أن 1.170 حصلوا على دبلوم الطب من المغرب، أي بارتفاع بلغ 34 في المائة مقارنة مع سنة 2007[48]. **وعموما، يحتل المغرب، حسب مؤشر تنافسية المواهب العالمي (GTCI) الذي يقيس قدرة البلدان على استقطاب الكفاءات، المرتبة 100 من أصل 125 بلداً.**

47 – African Union, the revised migration policy framework for Africa and plan of action (2018 - 2027).

48 – المجلس الوطني لهيئة الأطباء بفرنسا

Conseil National de l'Ordre des Médecins français, « Etudes longitudinales (2007-2017) des médecins nés hors de France et des médecins diplômes hors de France.

وثمة جملة من الدوافع التي تَرِد بشكل متكرر في الدراسات والبحوث المنصبة على أسباب هجرة الكفاءات. وتهم هذه الدوافع أساسا التطلع إلى بيئة عمل أفضل كفيلة بتثمين كفاءة المهاجرين، وإلى التقدير، وتحسين الدخل، وإيجاد ظروف عيش لائقة وخدمات اجتماعية ذات جودة لهم ولأسرهم، والسعي نحو تحقيق ارتقاء اجتماعي فعال قائم على الاستحقاق والكفاءة، إلخ. من جانبها، تجتهد الدول الغنية في تقديم عروض جذابة من أجل استقطاب أفضل الكفاءات، من خلال تيسير مساطر الهجرة، وتخويل أجور وامتيازات مغرية، وتوفير إطار مناسب للبحث العلمي كفيل بتثمين عمل الباحث، وذلك من أجل استقطاب أفضل الكفاءات العلمية في المجالات الأكثر دقة.

ومما يزيد من حدة موجة هجرة الكفاءات، كون العديد من الشباب المغاربة يقررون أو يضطرون إلى مغادرة البلاد من أجل استكمال دراساتهم في جامعات ذات جودة أفضل. وهو الأمر الذي يزيد إمكانية عدم عودتهم إلى المغرب، على الأقل في الأمد القصير. وحسب إحصائيات منظمة اليونيسكو، فحوالي 45.000 من الطلبة المغاربة يتابعون دراستهم في الخارج، 58 في المائة منهم بفرنسا، و14 في المائة يتوزعون بين أوكرانيا وإيطاليا وإسبانيا، و8.5 في المائة منهم يتوزعون بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا. وقد بدأت بعض الدول مؤخرا، لا سيما تركيا والصين، تسترعي اهتمام الطلبة المغاربة، بالنظر إلى تناسب جودة الدراسة فيها مع تكلفتها، والتسهيلات التي توفرها هذه الدول، لا سيما من خلال نظام مِنَحٍ مشجع.

وينجم عن هجرة الكفاءات انعكاسات سلبية آنية وملموسة على البلاد، بينما تبقى الآثار الإيجابية المتعلقة بنقل المعارف والمهارات أو باحتمال عودة الكفاءات المهاجرة من أجل القيام باستثمارات مادية وغير مادية في المغرب، غير مؤكدة.

فعندما تقرر كفاءات مغربية مغادرة البلاد، فإن ذلك يؤدي في الأمد القصير إلى فقدان موارد مؤهلة، كان بالإمكان تثمينها حتى تتمكن من المساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل على المستوى الوطني.

وتتخذ انعكاسات هذه الفرص الضائعة وطأة أكبر بالنسبة لبعض المهن الأساسية من قبل المعلوميات والتكنولوجيات الرقمية عالية الدقة، خاصة وأن المغرب يمر من مرحلة دقيقة يحتاج فيها إلى تصحيح تدني مستوى استعداده للاستفادة من دينامية الرقمنة التي يشهدها العالم ومن الثورة الصناعية الرابعة (4.0).

كما أن هجرة الأساتذة والباحثين الجامعيين تشكل تهديدًا للمستقبل الاقتصادي للبلاد، بسبب عدم تثمين هذه الكفاءات، والحال أن المنافسة بين الأمم أضحت تجري بشكل متزايد في ميدان الابتكار ومراكمة المعارف وتثمين البحث في التخصصات عالية الدقة.

وقد تؤدي هجرة الكفاءات العاملة في قطاع الصحة بدورها إلى تفاقم الوضعية التي يشهدها هذا القطاع الذي يعاني من نقص صارخ في نسبة التأطير الطبي وفي الموارد (أقل من 7 أطباء في القطاعين العام والخاص لكل 10.000 نسمة[49])، مما يؤثر سلبا على توفر خدمات الرعاية الصحية لفائدة المواطن وعلى جودتها.

كما تفقد البلاد، بهجرة كفاءاتها، موارد مالية محتملة قد تتأتى من الاستهلاك والادخار والمساهمة الضريبية. وهي موارد كان الإمكان أن تخلقها هذه الكفاءات داخل الاقتصاد الوطني، لو أن المغرب تمكن من الاحتفاظ بها داخل أرض الوطن عبر تثمينها وتحفيزها.

49 – تم احتساب هذه النسبة على أساس العدد الإجمالي للأطباء لسنة 2017 كما نشرته وزارة الصحة في الخريطة الصحية، وتعداد ساكنة المغرب المقدرة حسب المندوبية السامية للتخطيط سنة 2017 بـ34.8 مليون نسمة

ويؤدي نزيف الكفاءات في المحصلة إلى أن بلدانا أخرى هي من تستفيد من النفقات المُستثمَرة من أجل تكوين هذه الكفاءات وطنيا. وهو وضع مقلق بالنظر لكون الكفاءات التي عليها إقبال أكبر، مثل الأطباء والمهندسين، تدخل ضمن التخصصات العمومية ذات الاستقطاب المحدود، والتي تكون الكلفة السنوية للتسيير اللازمة لتكوين الطالب فيها أعلى من تلك اللازمة لتكوين الطالب في المسالك ذات الاستقطاب المفتوح، حيث تبلغ حوالي 39.600 درهم سنويا للطالب الواحد[50].

لقد حاول المغرب وضع آليات لتشجيع انتظام المغاربة المقيمين بالخارج في إطار شبكات من أجل الاستثمار الأمثل للروابط مع هذه الكفاءات. وقد تم في هذا السياق، وضع العديد من الآليات مثل برنامج «فينكم» والمنصة الرقمية «مغربكم» لتجميع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، وكذا برنامج رواد الأعمال (Business Leaders) الرامي إلى تعبئة المقاولين من مغاربة العالم. غير أنه وعلى الرغم من هذه الجهود، لم ينجح المغرب في التخفيف من ظاهرة هجرة الكفاءات. وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الإخفاق، والتي يرتبط أغلبها بمجال الحكامة، والانخراط غير الكافي للفاعلين المعنيين، وضعف التنسيق بينهم، ونقص وضوح الرؤية بالنسبة للكفاءات المستهدفة، فضلا عن عدم كفاية التحفيزات والفرص التي تقدم لهم، إلخ[51].

وفي هذا الصدد، لا يمكن بالطبع تقييد حرية المواطنين المغاربة في اختيار وجهتهم، ذلك أن الفصل 24 من الدستور ينص صراحة على أن حرية التنقل هي حق مكفول للجميع[52]. علاوة على ذلك، أظهرت التجارب الحديثة أنه لا يكفي العمل فقط على ضمان التواصل بين الكفاءات المغربية في الخارج وبلدها الأصلي. لذا، يتعين العمل أيضًا على تعزيز جاذبية بلادنا، عبر معالجة بعض أوجه القصور التي دفعت هذه الكفاءات إلى مغادرة أرض الوطن أو تلك التي تثنيها عن العودة. وينبغي أن ترتكز الجهود بشكل أكبر على كيفية تحفيز الكفاءات المهاجرة على العودة وإقناع الذين يفكرون في الهجرة بالعدول عن الفكرة، من خلال النهوض بظروف العمل والمعيشة ومناخ الأعمال والبحث العلمي. ومن شأن هذه المبادرات أن تمكِّن من خلق فرص كفيلة بتشجيع المغاربة المهاجرين على المساهمة في مسيرة تنمية بلدهم الأصلي.

ومن المؤكد أنه لا توجد حلول تلقائية، لكن الوقوف على تجارب بعض البلدان الصاعدة أو النامية يمكِّن من اقتراح بعض مداخل العمل الممكنة وبعض التوصيات التي يمكن دراسة إمكانية تنزيلها في حالة المغرب:

- **يتعين أولاً إعادة النظر في برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج**، بما يُمَكِّنُ من جعله استراتيجية أكثر اندماجا تحل محل المقاربة المعتمَدة والقائمة على برامج وآليات معزولة («فينكم» (Fincome)، «مغربكم» (Maghribcom)...). وهذا يقتضي تركيز العمل على عوامل **الجاذبية المتعددة الأبعاد للبلاد، والتي تستوجب انخراط فاعلين عموميين وخواصاً ينتمون إلى مختلف القطاعات. ويجب تنفيذ الاستراتيجية المعنية بكيفية مندمجة ومنسَّقة، لتحقيق أهداف محددة بشكل دقيق ووفق برنامج زمني محدد سلفاً، وبناءً على الانخراط التام لجميع الفاعلين المعنيين؛**
- **تعزيز وإغناء خارطة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج عبر اقتراح معلومات أوفى وتصنيف أدَقٍّ للكفاءات.** وينبغي أن ترتكز هذه الخريطة على استهداف دقيق يراعي المسارات المهنية ومجالات التخصص. **بالمقابل، وبغية ضمان مطابقة أمثل للمؤهلات المتوفرة لدى الكفاءات المغربية بالخارج مع حاجيات البلاد، من الأهمية بمكان أن تتضمن كل استراتيجية قطاعية وطنية تحديدا دقيقا لحاجياتها من الكفاءات والتخصصات؛**

50 – أرقام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

51 – للاطلاع على تفاصيل أوفى عن أوجه القصور التي تعتري المقاربة المغربية المعتمدة في مجال تعبئة الكفاءات المقيمة بالخارج يمكن الرجوع للدراسة التي جرى إنجازها حول تعبئة الكفاءات المقيمة بالخارج، بطلب من الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة في إطار برنامج شراكة

52 – «حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون»، الفقرة 4 من الفصل 24 من دستور المملكة.

- **ينبغي أن ترتكز الاستراتيجية الرامية إلى تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج على نظام معلومات شامل، يتم إغناؤه من خلال نتائج بحوث دورية تستهدف هذه الكفاءات، وذلك من أجل الإحاطة بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، وكذا حاجياتها وانتظاراتها؛**

- **ضمان إشراك أفضل للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في السياسات العمومية الوطنية وفي الحياة السياسية بالمغرب بشكل عام.** ويمكن بلوغ هذا الهدف من خلال الإدماج الأمثل لهذه الكفاءات في مناصب المسؤولية أو التي تتطلب الخبرة، سيما تلك المتعلقة بالاستراتيجيات القطاعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبلادنا، وضمان تمكينهم بشكل تلقائي من مناصب المسؤولية في مختلف المجالس والمؤسسات الدستورية. كما يقتضي إشراك الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج فتح المجال أمام تمثيليتهم في البرلمان المغربي، مع استخلاص الدروس من التجربة السابقة (1984-1993). وعلاوة على ذلك، يمكن للأحزاب السياسية أن تدرس بمزيد من التفصيل السبل الكفيلة بضمان أفضل إشراك للمغاربة المقيمين بالخارج في الحياة السياسية، من خلال النظر على سبيل المثال، في سَنِّ نظام للكوطا لفائدتهم على مستوى هيئات الأحزاب السياسية[53]...

- **تعزيز جاذبية المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي:** يتمثل الهدف من هذا التوجه في الحد من احتمال هجرة الشباب المغاربة الذين يجدون أنفسهم، في رحلة بحثهم عن جودة التعليم، مجبرين على استكمال دراساتهم ومسارهم العلمي في الخارج، والاستقرار بشكل دائم خارج الوطن. كما يتعين، من خلال التدابير الواردة بعده، العمل على الارتقاء بجاذبية الجامعات والمختبرات الجامعية الوطنية للبحوث، من أجل استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج في المجالات العلمية والتكنولوجية المتطورة. ولبلوغ هذه الغاية، يمكن التفكير في اعتماد عدد من التدابير، منها ما يلي:

  - اختيار عدد محدود من الجامعات الوطنية النموذجية والعمل على جعلها مؤسسات معترفاً بها على المستوى الإقليمي والدولي، والسعي نحو تأهيلها لتُصَنَّفَ ضمن أفضل 500 جامعة في العالم. وعلى الرغم من تكلفته المالية، يجب أن يتم إدراج هذا الهدف الطموح كأولوية استراتيجية في السياسات العمومية وأن يُعتبر استثماراً في مستقبل البلاد وليس عبئاً مالياً. ومن شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والصناديق الدولية، سيما من خلال التبرعات، أن تكون مكملاً لمصادر التمويل العمومية؛

  - ينبغي أن توفر هذه الجامعات مسالك ذات استقطاب محدود، من خلال مباريات وطنية، مع توفير منح دراسية للطلبة المغاربة، بما يضمن تكافؤ فرص الولوج أمام الطلبة بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها؛

  - تأهيل بنيات الاستقبال، وتوفير مختبرات للبحث مجهزة بكل المعدات الضرورية، وأحياء جامعية / وداخليات تستجيب للمعايير المعمول بها، وذلك من أجل تعزيز جاذبية هذه الجامعات الرائدة، على الصعيدين الدولي والإقليمي؛

  - استقطاب أساتذة وباحثين ذوي مؤهلات عالية، مغاربة وأجانب، مع العمل بشكل خاص على جلب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من مختلف التخصصات العلمية والتكنولوجية، وذلك من خلال تقديم عروض مُحَفِّزة؛

53 - منذ دستور 2011، أعدت عدة أحزاب سياسية مقترحات قوانين من أجل تخصيص حصة من مقاعد البرلمان لمغاربة العالم، إلا أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح.

- تنويع وتبسيط طرق توظيف الأساتذة من المغاربة المقيمين بالخارج ومن الأجانب. ويمكن لهؤلاء أن يلقوا دروسهم إلى جانب زملائهم المحليين، كأساتذة زائرين بموجب عقود قصيرة الأمد، أو في إطار برامج للشهادات المشتركة تُنفذ مع إحدى الجامعات الأجنبية المعروفة، أو في إطار مشاريع يتم تدبيرها بشكل مشترك مع جامعات أجنبية (Joint-venture campuses). وكلها تجارب اعتمدتها العديد من البلدان كالصين والهند وماليزيا من أجل جلب الكفاءات الأجنبية والتقليص من هجرة الكفاءات المحلية؛

- تشجيع تجميع الكليات ومعاهد التكوين المتخصصة (سيما مدارس المهندسين) ضمن مُركبات جامعية موحدة ومتعددة التخصصات، من أجل الرفع من جاذبية هذه المؤسسات وتعزيز شمولية عرضها التكويني لفائدة الطلبة المغاربة والأجانب (التجربة الصينية)؛

- مضاعفة الشراكات بين الجامعات والقطاع الإنتاجي الخاص من أجل التطوير والتمويل المشترك لمختبرات أبحاث، تعمل على مشاريع بحث متفق عليها بشكل مشترك. ويتمثل الهدف من هذا الإجراء في تعزيز الفرص والقدرة على الاحتفاظ بأفضل الكفاءات الوطنية في مجال البحث العلمي؛

- تحسين طرق التدبير الإداري وتسيير الجامعات الوطنية، من خلال إزالة جميع العوائق البيروقراطية وتشجيع رقمنة جميع المساطر الإدارية؛

- الرفع بشكل ملموس من قدرة الجامعات المغربية على التكوين في عدد من التخصصات التي تشهد معدل هجرة جد مرتفع، كالطب (لم يتحقق الهدف الذي تم الإعلان عنه منذ سنوات والمتمثل في تكوين 3.300 طبيب) والهندسة والمعلوميات. لذا، ينبغي تكوين العدد الكافي من الطلبة في هذه التخصصات لتلبية حاجيات السوق الوطنية وسد الخصاص الذي تخلفه هجرة الكفاءات نحو الخارج. ويتطلب هذا الأمر الدخول في محادثات ثنائية للنظر في إرساء آليات تقوم بموجبها بلدان الاستقبال بالمساهمة في تمويل تلك التكوينات في المغرب.

■ **تيسير ولوج الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج ذات المؤهلات العالية إلى فرص مهنية وفرص إقامة مشاريع في المغرب:**

- وضع برنامج تحفيزي متعدد السنوات لاستقطاب المقاولين المبتكرين والخبراء المغاربة العاملين في قطاعات معينة في الخارج وتمكينهم من إقامة مشاريعهم في المغرب (مقاولات، شركات ناشئة، مكاتب الاستشارة والخبرة،...). وقد تبنّت بعض البلدان كالفيليبين وماليزيا والصين هذه المقاربة، من خلال استهداف بعض الكفاءات بمجموعة من التحفيزات المالية والجبائية وتقديم الدعم في مرحلة إنشاء المشاريع؛

- إعادة النظر في حلول التمويل المخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج، بِما يسمح بتوجيه المستثمرين والمقاولين من المغاربة المقيمين بالخارج بشكل أفضل نحو القطاعات التي يحتاجها المغرب. ويقتضي ذلك مراجعة سقف ونسبة منحة الاستثمار المخولة من لدن صندوق دعم تمويل استثمارات مغاربة العالم (MDM Invest) (البالغة حاليا 10 في المائة)، بحيث يتم تخصيص دعم أكبر للمشاريع المنفذة في قطاعات مبتكرة وذات محتوى تكنولوجي عال أو في قطاعات تندرج ضمن أولويات الاستراتيجيات القطاعية للمملكة؛

- توفير مناخ أعمال يشجع المستثمرين من المغاربة المقيمين بالخارج، من خلال تعزيز حماية حقوق المستثمرين، وحقوق التملّك وحقوق الملكية الفكرية وتسريع عملية رقمنة المساطر الإدارية التي تمت مباشرتها، بما يمكّن من تقليص مخاطر الفساد؛

- تحسين آلية التصديق على الكفاءات المكتسبة من قِبل المغاربة المقيمين في الخارج وجعلها أكثر مرونة وأكثر تفاعلاً، وذلك لتيسير اندماج هذه الكفاءات عند عودتها النهائية أو المؤقتة إلى البلاد؛

- توسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه «دار مغاربة العالم» في مختلف مناطق البلاد (لا يتجاوز عددها أربعة حاليا)، من أجل ضمان تقديم المساعدة على نحو أمثل لفائدة المستثمرين من المغاربة المقيمين بالخارج، وذلك في إطار اللاتمركز الإداري، علماً أن هذه الهيئات ينبغي أن تعمل بتعاون وثيق مع الجهات والمراكز الجهوية للاستثمار بما يكفل المزيد من التجانس؛

■ **إنشاء قطب حضري للتكنولوجيا العالية قادرٍ على توفير الفرص الكفيلة بتثمين الكفاءات المحلية وتشجيع عودة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج للعمل في قطاعات التكنولوجيا المتطورة:**

- المراهنة على ورش إحداث قطب حضري للتكنولوجيا العالية كمفهوم يتجاوز النطاق الجغرافي لمجمعات التكنولوجيا (technoparks) وحاضنات الشركات الناشئة. ويُتوخى من هذا القطب الحضري تجسيد ثقافة الابتكار وأن يكون بمثابة نسخة مغربية لـ «سيليكون فالي » الأمريكية، مع العمل بشكل خاص على الاسترشاد بتجارب المراكز الحضرية التكنولوجية في بَنْغالور وحَيْدر أباد في الهند؛

- ينبغي أن تستقبل مدينة التكنولوجيا الفائقة هذه، التي يمكن أن يجسدها مشروع «مدينة محمد السادس طنجة-تيك»، بنيات تحتية متطورة، ومنطقة صناعية متخصصة وتجمعات قطاعية ومجمعات للتكنولوجيا، من أجل احتضان أنشطة المقاولات الوطنية والشركات متعددة الجنسيات والشركات الناشئة العاملة في المجالات ذات المحتوى التكنولوجي العالي (تكنولوجيا المعلوميات، الذكاء الاصطناعي، قواعد البيانات التسلسلية (blockchain)، التكنولوجيا الحيوية، التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا الصحية، التكنولوجيا الخضراء، صناعة الطائرات، وغيرها...)؛

- ينبغي أن يحتضن هذا المركز الحضري أيضًا جميع المكونات الأخرى للمنظومات المبتكرة، سيما المعاهد العليا للتكوين المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، ومراكز البحوث ومختبرات التصنيع (FabLabs)، إضافة إلى المؤسسات المالية الملائمة وصناديق رأسمال المَخاطر، وحاضنات الأعمال التي تقدم خدمات الاستشارة والدعم المالي، وغير ذلك؛

- كما يقتضي تعزيز جاذبية هذا المركز الحضري من أجل استقطاب الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج وكذا الخبراء والمقاولين الأجانب الذين تعودوا على نمط عيش معين في البلدان المتقدمة أن يتوفر هذا المركز على مناطق سكنية ملائمة ومرافق ومتاجر عصرية وبنيات استقبال فندقية ومطاعم ومراكز جذابة لأنشطة الترفيه واللياقة التي تستجيب للمعايير الدولية؛

- يتطلب إنجاح مثل هذا المشروع تخطيطًا حضرياً يشرك جميع المتدخلين المعنيين (الوزارات المعنية، الجماعات الترابية، القطاع الخاص، ...) وضمان التجانس مع برنامج التنمية الجهوية الخاص بالجهة التي يقع المشروع داخل مجالها الترابي، إضافة إلى مخطط خاص للتنقلات الحضرية وسياسة طاقية مستدامة على مستوى المدينة؛

■ **يقتضي الحد من هجرة الكفاءات المغربية بالضرورة تغيير العقليات على مستوى تدبير المسارات المهنية:** ويتمثل الهدف من ذلك في اعتماد ممارسات تمكن من الاحتفاظ بالكفاءات الوطنية من خلال تثمينها والحفاظ على مستوى كفاءتها وتقدير المجهود والاستحقاق:

- ينبغي أن ترتكز منظومة التحفيز والترقية في القطاع العمومي بشكل أكبر على مبادئ الإنجاز والأداء؛
- ينبغي العمل، على مستوى القطاعين العام والخاص معاً، على خلق المزيد من الفرص من أجل وضع نظام للمناوبة وتنقل الموارد البشرية بين المناصب، بما يضمن الحفاظ على مستوى التحفيز وتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الحياتية؛
- خلق المزيد من الفرص لفائدة الكفاءات الشابة وتلك التي توجد في منتصف مسارها المهني، وكذا الكفاءات النسوية، وذلك من أجل تمكينها من الولوج إلى مناصب صنع القرار ومواقع المسؤولية التي تثمن قدراتها؛
- النهوض بالتكوين المستمر للموارد البشرية للمقاولات وضمان تكافؤ فرص الولوج إلى هذا التكوين أمام الجميع؛
- تحسين ظروف وبيئة العمل. وكمثال على ذلك الأطباء الذين يشتغلون في ظروف غير ملائمة، خاصة على مستوى المستشفيات الإقليمية، في غياب الموارد والتجهيزات الكافية، وهو نموذج واضح يظهر التأثير السلبي الذي يمكن أن تحدثه بيئة العمل على تحفيز الكفاءات؛
- إن تغيير العقليات من أجل تحرير الطاقات الكامنة للشباب والكفاءات لا يقتصر فقط على المسار المهني داخل المقاولة أو الإدارة، بل ينطبق أيضًا على فعاليات الوساطة، من أحزاب سياسية ونقابات وغيرها.

4.2. رفع معدل النشاط لدى النساء

تعد مشاركة النساء في سوق الشغل إحدى القضايا التي تتطلب التحلي بالمزيد من اليقظة. وإذا كان معدل النشاط لدى النساء لا يزال ضعيفا، إذ بلغ حوالي 22.2 في المائة سنة 2018، أي أقل من ثلث معدل النشاط لدى الرجال، فإن ما يثير قلقاً أكبر هو المنحى التنازلي الذي يعرفه هذا المعدل منذ سنوات.

ودون الخوض بالتفصيل في جميع العوامل التي يعزى إليها ضعف معدل نشاط النساء، والتي تم عرضها في القسم الذي يتناول سوق الشغل من هذا التقرير، هناك بعض الجوانب الأساسية التي ينبغي أن تحظى بالأولوية في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بمشاركة المرأة في سوق الشغل بالمغرب.

ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخمسة محاور للعمل ينبغي أن تمكِّن من تخفيض تكلفة انخراط النساء في سوق الشغل. ويتعين في هذا الصدد توفير إطار مؤسساتي يحفز النساء على ولوج سوق الشغل المؤدى عنه. وتتمثل هذه المحاور الخمسة في ما يلي:

- **ضمان إمكانية الولوج إلى خدمات حضانة ذات جودة لفائدة الأطفال في سن مبكرة:**

يوضح التوزيع التقليدي والقائم «لميزانية الوقت» بين الرجال والنساء أن هؤلاء يضطررن عموماً إلى تخصيص حيز زمني أكبر للأشغال المنزلية وحضانة الأطفال ورعايتهم وتعليمهم وحيز زمني أقل بكثير للشغل المؤدى عنه خارج المنزل، وذلك على عكس الرجال.

وتؤكد التجارب الدولية أن معدل مشاركة النساء في سوق الشغل ينحو نحو الارتفاع عندما تواجه النساء إكراهات أقل في الحيز الزمني المخصص للأشغال المنزلية ورعاية الأطفال.

وفي المغرب، هناك العديد من العوائق التي تحد من مشاركة النساء في سوق الشغل، لعل أهمها الخصاص على مستوى خدمات حضانة الأطفال بأسعار مناسبة، وتقترح ساعات عمل مرنة تراعي حاجيات الأمهات العاملات وتقدم خدمات ذات جودة مقبولة في جميع أنحاء البلاد. وهذه الوضعية مرشحة للتفاقم بفعل تنامي العوامل التي تقلص من إمكانية إسناد حضانة الأطفال للأقارب (الوالدان). ويتعلق الأمر على الخصوص باستمرار الانتقال نحو نموذج الأسرة النووية وتوجه الأزواج إلى الانتقال نحو مدن أو مناطق أو أحياء بعيدة عن عائلاتهم بحثاً عن فرص الشغل. **وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:**

- **يجب أن ترصد الدولة الاستثمارات اللازمة لضمان خدمات حضانة عمومية لفائدة الأطفال**، والتي يمكن تمويلها بشكل مشترك من خلال الميزانية العامة للدولة والجماعات الترابية. **كما يمكن أن يتم هذا الاستثمار أيضاً في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص**، وفي هذه الحالة يجب أن تكون تكاليف هذه الخدمة قابلة للتعويض بالكامل أو في جزئها الأكبر لفائدة الأسر التي تنتمي إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة؛
- **ينبغي أن تتصف مواقيت عمل مراكز الحضانة هذه بالمرونة لتتلاءم بشكل أفضل مع مواقيت عمل النساء**؛
- **يجب أن تقدم خدمات ذات جودة، بناءً على دفتر تحملات يتم وضعه مسبقًا ويصادق عليه قطاع التربية الوطنية**؛
- **كما يجب أن تكون متاحة في جميع أنحاء التراب الوطني، وِفق توزيعٍ ملائمٍ ارتكازاً على معايير اجتماعية وديموغرافية جهوية موضوعية**؛
- **ويمكن للسلطات العمومية اعتماد تدابير إضافية، كالتحفيزات الضريبية من أجل تشجيع الشركات الخاصة على إنشاء دور الحضانة ومرافق رعاية الأطفال لفائدة موظفيها**؛

■ **التخفيف من عبء المسؤولية الملقاة عموماً على المرأة، في رعاية الأشخاص المسنين المُعالين والأقارب الذين فقدوا الاستقلالية**: غالبًا ما يقع هذا النوع من المسؤولية على عاتق النساء داخل مجتمعنا، مما يقلص من قدرتهن على ولوج سوق الشغل. ومن المرجح أن تزداد حدة هذه الظاهرة بالنظر إلى أن الهرم السكاني في المغرب سيشهد تزايداً مطرداً لنسبة الشيخوخة، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة إعالة المسنين. وتعرف هذه النسبة منحى تصاعديا منذ سنة 1982، حيث انتقلت من 12.2 إلى 12.7 في المائة في سنة 1994، ثم إلى 13 في المائة سنة 2004، و15 في المائة سنة 2014، ومن المتوقع أن تناهز 28 في المائة في أفق سنة 2034 وفقا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط.

وتشير المعطيات المتاحة على الصعيد الدولي إلى أن معدل تشغيل النساء المتراوحة أعمارهن بين 18 و54 سنة هو أعلى في البلدان التي تخصص حصة أعلى من ناتجها الداخلي الإجمالي للنفقات العمومية الموجهة للتعليم الأولي، والخدمات الصحية الطويلة الأمد، سيما لفائدة المسنين، والخدمات المتعلقة برعاية الأطفال والإعاقة والمرض وحوادث الشغل.

وفي ظل هذه الوضعية، يوصي المجلس بما يلي:

- **ضمان الولوج إلى «خدمات الرعاية» لفائدة الأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية وتجاوزوا عتبة معينة من التبعية (نظام: Groupes Iso-Ressources)**. ويمكن أن تتم هذه الخدمات، على سبيل المثال، في شكل مساعدة تقدم لهؤلاء الأشخاص في منازلهم أو خدمة تقدم في مراكز للقرب خلال عدد معين من الساعات في اليوم (Accueil de jour)؛

- **مضاعفة عدد المراكز التربوية ومراكز الرعاية المخصصة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية أو جسدية متقدمة**، والعمل على أن تكون هذه المراكز موزَّعة بكيفية عادلة في جميع أنحاء البلاد، وأن تقترح مواقيت عمل يومية مرنة؛

- **يمكن تقديم خدمات المساعدة أو «خدمات الرعاية»، حسب ما تتيحه ميزانية الدولة، مجاناً من قِبَل القطاع العمومي (يَتِمُّ تقاسم التكاليف بين الميزانية العامة للدولة والجماعات الترابية)، أو عبر مقدمِّي خدمات خواص، عبر نظام تفويض الخدمة. وبالنسبة للحالة الأخيرة، يمكن للأشخاص المعنيين الاستفادة، على سبيل المثال، من التعويض على شاكلة نظام (Allocation personnalisée d'autonomie) المعمول به في فرنسا، شريطة أن تتوفر فيهم معايير محددة.** ومن شأن ضمان الدولة للولوج إلى هذه الخدمات تمكين النساء غير العاملات اللائي يتولين حالياً تقديم هذا النوع من الرعاية لأفراد أسرهن، من التحرر لوقت أطول من هذه الأعباء والولوج إلى سوق الشغل في ظل إكراهات أقل؛

- **بالنسبة للمراكز المتخصصة، خاصة خدمة مراكز القرب التي تقدم خدماتها لعدد معين من الساعات في اليوم (Accueil de jour)، ينبغي إرساء مراقبة صارمة لجودة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، بناءً على دفتر تحملات يتم وضعه مسبقًا، ويجب أن تضطلع بهذه المهمة وزارة الصحة وممثلون عن المجتمع المدني المحلي.**

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تطور القطاع المنظم لحضانة الأطفال والمهن المتعلقة بتقديم خدمات الرعاية للآخرين سيعود بالنفع على النساء، حيث سيمكن من خلق فرص شغل جديدة في المجالات التي تسجل حضورا قويا للنساء.

علاوة على ذلك، وبعد إحداث هذه المرافق، يمكن أن يتسع الوعاء الضريبي بشكل كبير من خلال زيادة معدل نشاط النساء، مما سيساهم في تغطية نفقات الاستثمار الأولية التي تحملتها الدولة من أجل وضع مختلف آليات الدعم المشار إليها أعلاه.

- **تقليص الفوارق في الأجور بين النساء والرجال والحد من الممارسات التمييزية في مجال الترقي المهني: كلما كانت أجور النساء متدنية،** كلما قلت المكاسب التي يمكن أن يجنينها من خلال الولوج إلى سوق الشغل. وعلى الرغم من التقلص الطفيف للفجوة في الأجور بين الجنسين، لا يزال المغرب من أكثر البلدان التي تعرف تفاوتاً في الأجور بين النساء والرجال. واستناداً إلى مؤشر المساواة في الأجور بين الجنسين مقابل القيام بالعمل نفسه وفق التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لسنة 2018، تم تصنيف بلادنا في المرتبة 90 من أصل 149 دولة.

وعلاوة على تدني الأجور، يواجه إدماج النساء في سوق الشغل بالمغرب العديد من العوائق تزيد من حدتها محدودية آفاق الترقي المهني (تحتل النساء أقل من 13 في المائة من مناصب الإدارة والمسؤوليات السامية[54]) وضعف الولوج إلى ريادة الأعمال مقارنة بالرجال (تمثل النساء ما بين 10 و12 في المائة من إجمالي المقاولين في المغرب[55]).

ويقتضي الحد من مظاهر التمييز في الأجور والترقي المهني اتخاذ جملة من التدابير من أجل ترسيخ ثقافة المناصفة لدى المشغلين لفائدة النساء. وتشمل هذه التدابير على الخصوص ما يلي:

54 – المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين لسنة 2018

55 – منظمة العمل الدولية، تقرير حول تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية، 2016.

- **مطالبة المقاولات من حجم معين (على سبيل المثال، المقاولات التي تُشغِّل أكثر من 250 أجيراً) بنشر تقارير منتظمة حول التقدم المحرز، سيما في ما يتعلق بالمساواة في الأجور بين النساء والرجال، وعلى صعيد النسبة التي تمثلها النساء ضمن فئة الأطر والمديرين؛**
- **المطالبة بتخصيص حصة للنساء داخل المجالس الإدارية لكبريات المقاولات بالمغرب؛**
- **تعزيز مِثالية القطاع العمومي (الإدارة والمؤسسات والمقاولات العمومية) في ضمان المناصفة في مناصب المسؤولية؛**
- **تعزيز الجانب المتعلق بالنوع الاجتماعي في مهام المراقبة التي يقوم بها مفتشو الشغل، وتشجيع ولوج النساء إلى مهنة مفتش الشغل؛**
- **وضع إطار قانوني خاص بمحاربة التحرش المعنوي داخل المقاولات، عوض أن يبقى هذا الموضوع خاضعاً لمدونة الأخلاقيات؛**
- **مأسسة البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي على مستوى جميع السياسات العمومية الهادفة إلى تنمية الحس المقاولاتي (ريادة الأعمال) لدى النساء (التمويل، النظام الجبائي، النظام العقاري،...)، من خلال اتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي.**

- **ملاءمة مدة إجازة الولادة:**

غالبًا ما تطرح صعوبة التوفيق بين رعاية الأطفال ومتطلبات العمل كعامل يكرس التمييز ضد المرأة في الولوج إلى الشغل والترقي المهني. وقد حاولت العديد من الدول معالجة هذه المشكلة من خلال سن حماية بموجب القانون لحق المرأة في إجازة للولادة مؤدى عنها، أو العمل على إسناد جزء من المسؤولية إلى الآباء عن طريق سن إجازة لفائدتهم تختلف مدتها حسب البلدان. وفي المغرب، تتمتع المرأة بإجازة للولادة مؤدى عنها مدتها 14 أسبوعاً، بينما يستفيد الأب من ثلاثة أيام فقط. وبخصوص هذه النقطة بالتحديد، تجدر الإشارة إلى أن الحد الأقصى للتعويضات التي يمنحها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجيرات في القطاع الخاص هو 6.000 درهم، علماً أن معايير منظمة العمل الدولية تنص على أنه يجب تمكين الأجيرات أثناء إجازة الولادة من موارد تزيد عن ثلثي الأجر الذي كن يتقاضينه، وذلك من أجل إعالة أنفسهن.

وفضلاً عن ذلك، تظل مدة 14 أسبوعاً المعمول بها في المغرب متطابقة مع المعايير التي أوصت بها منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 183 (ج) بشأن حماية الأمومة) وتتعدى ما هو معمول به في العديد من البلدان، حيث إن 51 في المائة فقط من البلدان تمنح إجازة ولادة تفوق أو تعادل 14 أسبوعاً. **ومع ذلك، يتعين على بلادنا بذل المزيد من الجهود من أجل مواكبة أفضل التجارب الدولية التي تمنح إجازة للولادة أطول بكثير.** وفي هذا الصدد، يجب توخي الحذر عند اختيار المدة المثلى بالنظر إلى أن **بعض الدراسات أظهرت أنه عندما تتجاوز مدة إجازة الولادة 6 أشهر، فإنها تنعكس سلباً على مشاركة المرأة في سوق الشغل** وعلى إمكانية استئنافها لعملها.

- **في هذا السياق، ينبغي التأكيد بالنسبة لبلادنا على ضرورة تمديد مدة إجازة الولادة الممنوحة للوالدين،** علماً أنَّه تم طرح مقترح قانونٍ في هذا الشأن للنقاش في سنة 2018، يقترح استفادة الأجيرة من إجازة للولادة مدتها 16 أسبوعاً واستفادة الأجير من إجازة مدتها 10 أيام عوض ثلاثة أيام المعمول بها حاليا.

- **تحسين جودة وسائل النقل العمومي من أجل توفير حماية أكبر للمرأة أثناء تنقلها إلى مكان العمل:** يمكن أن يشكل نقص الأمن في وسائل النقل العمومية عائقاً رئيسيا أمام النساء، مما يقتضي إيجاد حلول عاجلة. وتشمل هذه الحلول المقترحة بالأساس ما يلي:
  - زيادة عدد خطوط النقل العمومي، لتأمين الربط بين أكبر عدد ممكن من المناطق، سيما ضواحي المدن؛
  - تقليص مدة الانتظار؛
  - توفير الأمن في وسائل النقل العمومي، من خلال تزويد هذه الوسائل ومحطات توقفها بأنظمة المراقبة بالفيديو، لتقليص مخاطر التعرض للتحرش والاعتداء.

إلى جانب هذه التوصيات الخمس، يتعين على بلادنا العمل بشكل جدي من أجل تجاوز العوامل الثقافية التي تكرس الصور النمطية ومظاهر التمييز السلبي في حق النساء. ويقتضي بلوغ هذا الهدف إعمال الرافعات الثلاث التالية، بغية تعزيز المساواة بين النساء والرجال:

- **الإعمال الفعلي للقانون:** من خلال ملاءمة التشريعات مع المقاصد الواردة في الدستور وفي الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، من خلال تخويلها صلاحية القيام بالبحث والتحري، وصلاحية التقاضي بشأن أي عمل تمييزي ضد النساء؛
- **التربية والتعليم:** تنقيح المضامين التعليمية من الأفكار التي تمس بالمساواة بين الجنسين؛
- **والتحسيس عبر وسائل الإعلام وفعاليات المجتمع المدني** من أجل ضمان مواكبةٍ أفضل في هذا المجال ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين داخل المجتمع.

القسم الثاني

الموضوع الخاص:
" الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب "

اتسم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب خلال سنة 2018 بانطلاق حركة غير مسبوقة، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، لمقاطعة ثلاثة منتوجات للاستهلاك اليومي.

إن ما لوحظ من انعكاسات لهذه الحركة يُسائلنا بخصوص دور شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببلادنا.

كما أن هذه الحملة الإلكترونية، ذات الآثار الحقيقية والملموسة، والتي أضحت نموذجا في مجال التعبئة، لا تخلو من ارتباطات مباشرة مع الحركات الاحتجاجية ذات الأشكال غير المسبوقة التي باتت تتطور عبر العالم. فهي حركات احتجاج اجتماعي واقتصادي وسياسي، أصبحت ممكنة بفضل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وانتشار استعمالها على نطاق واسع جدا، وأحدثت تغييرات عميقة في حياة الأفراد والمجتمعات، وأضحت تؤدي إلى تحول جذري في علاقاتنا مع الآخرين وعلاقاتنا بالشأن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي.

وتؤثر تكنولوجيات الإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي الرقمية تأثيرا كبيرا في المواطنين، أفردا وجماعات، بل إن لها تأثيرا على حالتهم النفسية وسلوكاتهم. ذلك أن هذه الشبكات توفر للفرد، فقط من خلال التوفر على ارتباط بالأنترنت، والذي تظل كلفته منخفضة نسبيا، إمكانية الولوج إلى «الأغورا» (فضاء التجمع) الافتراضية العالمية، حيث يُمْكِنُه بيع وشراء السلع والخدمات وتوجيه رسائل كيفما كانت طبيعتها، والترويج لشخصه، وإشباع نرجسيته، واستعراض ذاته، ونسج علاقات «صداقة افتراضية» وتبادل الأخبار والمعارف.

هكذا، فإن سلوكات من قبيل حفظ الحياة الخاصة والحياة الحميمية، وربط علاقات اجتماعية تقليدية، والانخراط في الشبكات الاجتماعية التقليدية، والمرور عبر فعاليات الوساطة الاجتماعية ذات الوجود المادي كالأحزاب والنقابات والجمعيات العاملة في مختلف المجالات، من أجل تحقيق الوجود الاجتماعي أو التعبير عن الأفكار أو الانخراط في عمل اجتماعي و/أو سياسي، باتت كلها ممارسات آخذة في التلاشي يوما بعد يوم، في سياق من التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع. كما أن التمثيلية السياسية من خلال المنتخبين أضحت موضع تساؤل وتعيش على وقع أزمة ثقة عميقة.

لقد بات الأفراد يحصون عدد ما نالوه من علامات الاستحسان (likes) وعدد متابعيهم على شبكات التواصل الاجتماعي ويفاخرون بذلك. وصارت آليات الوساطة الاجتماعية التقليدية تتعرض للانتقاد وبات الأفراد يفضلون عليها التدخل المباشر والآني. كما أنهم يطالبون بالمزيد من الشفافية وبإشراكهم في القرار العمومي. وأصبح لديهم إحساس بامتلاك سلطة نابعة من قدرتهم عبر هذه المنصات على الضغط على أصحاب القرار. ويبدو أنهم لم يعودوا في حاجة لوسائل الإعلام الكلاسيكية، علما أنها غير متاحة الولوج للجميع. فهم لم يعودوا مجبرين على البحث عن ناشر أو صاحب مطبعة، ولا على توزيع المطويات أو التواصل المباشر مع الناس من أجل تعبئتهم حول قضية ما. وفضلا عن ذلك لم يعد المرء مضطرا للخروج إلى الشارع من أجل الاحتجاج...

لقد أصبح بإمكان كل شخص، فقط باستخدام هاتف ذكي بسيط، أن يتحول إلى إذاعة أو تلفزة أو جريدة عامة أو شركة إنتاج فيديوهات. ونتيجة لذلك، انتشرت الفديوهات والأخبار الزائفة. لقد بدأ نوع من النضال الإلكتروني في الظهور في مجتمعنا، معلنا عن ميلاد عهدٍ جديد للتعبير المواطن والوساطة الاجتماعية والعمل السياسي.

غير أن هذه «الأغورا» الافتراضية العالمية تُعَدُّ أيضا فضاء يسمح بالإخبار والتحسيس والتربية. ويُمْكِنُ استخدام شبكات التواصل الاجتماعية الرقمية في قبيح الأمور وحَسَنها. إذ بالإمكان استغلالها من أجل دمقرطة الولوج للعلم والمعرفة والمشاركة الديمقراطية وتصدير السلع والخدمات والإبداعات والابتكارات إلى أبعد نقطة. إلا أنه يمكن توظيف هذه الشبكات أيضا لأغراض إجرامية وتدميرية.

بهدف إطلاق التفكير في سبل الإحاطة بهذه الأشكال الجديدة للتنشئة الاجتماعية، والتي أصبحت تتطور من خلال الاستخدام المتزايد بل والمتفشي لشبكات التواصل الاجتماعية الرقمية، والنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بالاستفادة منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلادنا، تركز هذه الدراسة على ثلاثة عناصر متمايزة لكنها متكاملة في ما بينها.

ولا بد من التوضيح في بادئ الأمر أن هذه الدراسة لا تدعي البتة الإحاطة بكل جوانب الموضوع ولا التوصل إلى خلاصات نهائية في هذا الميدان ذي التشعبات الشتى، والذي ليست كل جوانبه مفهومة بشكل جيد، فضلا عن كونه يشهد تغيرات مستمرة ومتسارعة.

هكذا، يتناول الجزء الأول أهمية شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية في المغرب، وطبيعتها والانعكاسات الناجمة عن استعمالها. ويتمثل الهدف من هذا الجزء في محاولة الوقوف عند تأثير هذا الاستعمال على آليات اتخاذ القرار (التابعة للسلطات العمومية) وعلى الفعاليات والهيئات التقليدية الاجتماعية الوسيطة بالإضافة إلى القطاع الخاص، وذلك من أجل النظر في السبل التي يجب أن يسلكها هؤلاء الفاعلون ليقدموا إجابات ملائمة لهذه الأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية والسياسية.

أما الجزء الثاني، فيتناول التحديات التي يطرحها هذا الوضع الجديد على الديمقراطية التمثيلية/الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التشاركية. إذ سيتم النظر في سبل التطبيق الجيد لآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور المملكة، وكيف يمكن تعزيزها مع المحافظة على الديمقراطية التمثيلية. كما سيتم العمل على استكشاف الروابط الواجب نسجها بين الجهوية والديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين.

أما الجزء الثالث من الدراسة، فيَهُم حركة المقاطعة التي شهدها المغرب سنة 2018، من خلال تسليط الضوء على مختلف أطوارها والآليات التي اعتمدتها، كما يتطرق للدروس الواجب استخلاصها منها، بما يسمح بضمان تقنين أفضل للأسواق وحماية أفضل للمستهلك، وكذا الحرص على النشر واسع النطاق للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية عبر شكبات التواصل الاجتماعي الرقمية، مع العمل على تعزيز التواصل وتجنب الأزمات.

1 استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيره على الفعاليات والهيئات التقليدية الوسيطة

1.1 تطور الارتباط بالمنصات الرقمية وأهمية شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب: بعض الأرقام الدالة

لقد أضحى استعمال التكنولوجيات الرقمية في المغرب جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات، وبات في تنام مستمر سنة تلو الأخرى. وهو منحى تؤكده بعض الأرقام الدَّالة: فحسب التقرير السنوي للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لسنة 2017، عرفت خدمة الأنترنيت نموا يفوق 30 في المائة برسم سنة واحدة، أي بزيادة صافية قدرها خمسة ملايين مشترك. وهكذا، تجاوز عدد المشتركين مليون مشترك في خدمة الأنترنيت الثابت والمتنقل، أي ما يناهز ثلثي عدد المغاربة.

وعلى مستوى التجهيز واستعمال تكنولوجيا الإعلام[56]، سجل معدل نمو ولوج الأسر إلى الأنترنت وتيرة مطردة، حيث ارتفع بنسبة 181 في المائة ما بين سنتي 2010 و2017، مما يؤشر على دخول المغرب بقوة إلى مجتمع الاتصال. وقد عرف الهاتف المتنقل تعميما على جميع الأسر تقريبا إن في الوسط الحضري (99.81 في المائة) أو القروي (99.71 في المائة). وبلغ متوسط عدد الأفراد المتوفرين على هاتف متنقل 3.9 لكل أسرة على المستوى الوطني و4.2 في الوسط القروي. كما أن حوالي 92 في المائة من الأفراد لديهم هاتف متنقل، 73 في المائة منهم يتوفرون على هاتف ذكي. من جهة أخرى، 86 في المائة من الأفراد المتوفرين على هاتف ذكي يستعملونه للولوج للإنترنت، أي ما يعادل 19.6 مليون شخص. وتُستعمل تطبيقات الهاتف المتنقل من طرف 93 في المائة من الأفراد المتوفرين على هاتف ذكي. وتتوفر ستة أسر من أصل عشرة على حاسوب/لوحة إلكترونية. وقد ارتفع هذا المؤشر بـ 72 في المائة ما بين سنتي 2010 و2017، مما يفيد أن هذه التجهيزات لم تعد تجهيزات نخبوية أو فاخرة ولكنها دخلت ضمن سلع الاستهلاك الدارج. وعلى الرغم من التفاوت المهم الذي لا يزال قائما بين الوسط الحضري (71 في المائة) والوسط القروي (33 في المائة) بخصوص مؤشر التوفر على هذه التجهيزات الأخيرة، إلا أن وتيرة نموه بين سنتي 2015 و2017 كانت أكبر في الوسط القروي (أزيد من 27 في المائة) مقارنة مع الوسط الحضري (2.3 في المائة).

ويُعتبَر الشباب (ما بين 15 و39 سنة) أكثر الفئات توفرا على الهواتف الذكية بنسبة تتراوح بين 82 و88 في المائة حسب الفئات العمرية. وبخصوص شبكات التواصل الاجتماعي، فإن 94.3 في المائة من مرتادي الأنترنت، أي ما يعادل 18.5 مليون شخص، ولجوا إلى شبكات التواصل الاجتماعي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2017، و98.4 في المائة من مرتادي الأنترنت المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة يشاركون في هذه الشبكات. ويشكل الترفيه من خلال شبكات التواصل الاجتماعي (91.9 في المائة)، ومتابعة الأخبار (80.9 في المائة) أبرز دوافع الولوج للأنترنت.

56 – الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، البحث الميداني السنوي لتجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى الأسر والأفراد، شتنبر 2018

2.1. بدايات شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب وأبرز استعمالاتها

لقد بدأت التنشئة الرقمية لجيل بأكمله من مستعملي الأنترنت في المغرب في مقاهي الأنترنت التي ظهرت في المراكز الحضرية الكبرى مع نهاية سنوات التسعينيات قبل أن تنتشر تدريجيا على مستوى المناطق المحيطة بها. «حينها، كانت الحواسيب باهظة الثمن، مقارنة مع ضعف القدرة الشرائية للأسر المغربية، كما أن الأنترنت كانت لا تزال مرتفعة التكفلة، ضعيفة الصبيب وقليلة الانتشار. بعد ذلك، تَمَكَّنَ جزء مهم من الساكنة في الولوج إلى الأنترنت بفضل انخفاض سعرها وتطور البنيات التحتية التي وسعت من رقعة المناطق التي تغطيها شبكة الأنترنت، بالإضافة إلى تطور حظيرة الهاتف النقال، المتسمة بالاستعمال المتنامي للهواتف الذكية»[57].

هذا، وقد بدأ تطور شبكات التواصل الاجتماعي انطلاقا من سنة 2004 مع ظهور المدونات وهي مواقع إلكترونية شخصية يقتسم فيها أصحابها كتاباتهم ومذكراتهم وعدداً من المحتويات مع الآخرين. وكان فضاء المدونات المغربية الذي كان يحمل اسم «بلوغوما» (Blogoma) وهو عبارة عن تلخيص لعبارة «عالم التدوين المغربي» (blogosphère marocaine)، يضم نحو 25.000 مدونة سنة 2007. وكان يشمل مدونين ينتمون لفئات عمرية وسوسيو-مهنية شديدة التنوع[58]. ومع ذلك، يمكن إجمال الخصائص الغالبة لدى المدونين المغاربة كالتالي: الانتماء إلى فئة الشباب (ما بين 25 و35 سنة)، التوفر على مستوى تعليمي عالٍ، الاهتمام بمواضيع تعكس انشغالات المواطنين المغاربة (الرياضة، الطبخ، الشعر، التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال،...) مع هيمنة للمواضيع السياسية[59]. وكانت هناك محاولات منذ سنة 2007 لتجميع المدونين في إطار منظم. وقد أفرزت هذه المبادرات إحداث «اتحاد المدونين المغاربة» ذي التوجه الإسلامي و«تجمع المدونين المغاربة» الذي يتسم بهيمنة تيار اليسار، غير أن هاتين التجربتين لم تكللا بالنجاح، وذلك بالنظر للطابع غير المتجانس للفاعلين في عالم الأنترنت بالمغرب، وباتسام هذا الأخير بالتغير الدائم (وافدون جدد ومغادرون).

بعد ذلك، سهل الانتشار الكبير للأنترنت في المغرب انطلاقا من سنة 2010، (إذ بلغ عدد مستعملي الأنترنت ثمانية ملايين)، انتقال المدونات إلى شبكات التواصل الاجتماعي (فايسبوك، يوتوب، تويتر، فياديو،...) والتي تمكن من تحقيق انتشار أوسع للمحتويات الإلكترونية[60]. وقد كشفت دراسة حول «استعمالات المغاربة لشبكات التواصل الاجتماعي» أنجزها مركز «إيكونوميا»[61] للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية والتدبيرية التابع لمعهد الدراسات العليا للتدبير (HEM) سنة 2011، في سياق ما بعد حركة 20 فبراير، وجود أربعة أنواع من مستعلمي شبكات التواصل الاجتماعي:

- **العاطفيون أو الانفعاليون**، الذين «يعتبرون وسائل التواصل الاجتماعي فضاء للترفيه والتسلية»؛
- **الملاحظون**، الذين «يتسمون بضعف إقبالهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وباكتفائهم بالملاحظة السلبية عند ولوجهم لها»؛

57 – مساهمة علمية لفاضمة ايت موس حول المجال الافتراضي ضمن مؤلف جماعي حول العيش المشترك في المغرب

Fadma Aït Mous, « Mots communs sur le virtuel » in « Le tissu de nos singularités : vivre ensemble au Maroc », Les presses de l'Universités Citoyenne, Fondation HEM, 2016.

58 – مؤلف لمنير بنصالح حول شبكات التواصل الاجتماعي والثورات العربية

Mounir Bensalah, « Réseaux sociaux et révolutions arabes ? », Michalon Editeur, 2012

59 – نفس المرجع

60 – نفس المرجع

61 – Driss Ksikes et Adib Bensalem « Usages marocains : http://economia.ma/content/usages-marocains-des-r%C3%A9seaux-sociaux

- **المتواصلون**، الذين يستعملون وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة من أجل نسج شبكات مهنية، وتقديم الدعم المعنوي من خلال تشجيع الآخرين، والنضال، وتتبع الأخبار؛
- **المُعَبِّؤون**، الذين يلجون هذه المنصات «من أجل التعبير والتعبئة» (التنديد بأمر ما، أو الانخراط في قضية ما، أو التعبير عن معارضتهم لسياسة الدولة...)، وبشكل أقل من أجل «الانتساب إلى فئة أو جماعة ما». في المقابل، هم يرفضون بشدة فكرة أنهم يلجون شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الحفاظ على روابط قائمة (الأسرة) أو الالتقاء بأشخاص مجهولين أو استغلال هذه الشبكات من أجل العثور على فرص مهنية».

وخلصت الدراسة إلى وجود «ثلاث حاجيات ذات طابع أفقي تُعَبِّرُ عن نفسها بقوة وبطريقة مترابطة بين السياق الاجتماعي واستعمال المنصات الرقمية وهي: البحث عن الاندماج الاجتماعي والاقتصادي عن طريق الشغل أو الترقي في المسار المهني؛ الرغبة في التعبير والنقاش والتعبئة من أجل خلق الروابط الاجتماعية أو الدفاع عن المصالح المشتركة؛ الحاجة إلى اللعب والمتعة والترفيه». كما أبرزت الدراسة أن الانتماء إلى فئة الشباب أو العزوبة لا يشكلان محددين أساسيين في تشكيل نمط استعمال منصات التواصل الاجتماعي من لدن مختلف فئات المستعملين، غير أنها أشارت إلى غلبة طريقة ونمط فعل الشباب على هذه الشبكات. وتظهر الدراسة أيضا وجود ترابط قوي جدا بين مواقف وتصرفات الأشخاص في العالم الافتراضي وبين مواقفهم وتصرفاتهم في العالم الواقعي (إذ نجد أن المُعبِّئين في العالم الافتراضي يكونون في الغالب مناضلين وأشخاصا منخرطين في الشأن العام، خاصة في المجال الجمعوي أكثر منه في الهيئات السياسية).

3.1. تأثير استعمال شبكات التواصل الاجتماعي على فعاليات الوساطة التقليدية وعلى المؤسسات العمومية

السياق العالمي:

فضلا عن كونها تشكل قنوات للتواصل الاجتماعي تُمَكن المستعلمين من استقاء الأخبار والتعبير عن آرائهم واقتسام تجاربهم مع الآخرين وتطوير علاقاتهم والترفيه، فقد تبين أيضا أن شبكات التواصل الاجتماعي تُمَثل آلية قوية للتعبئة المواطنة والنضال السياسي. وهو ما كشفته الأحداث المرتبطة بثورات سنتي 2010-2011 التي سميت بـ«الربيع العربي»، كما أبرزته العديد من الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم خلال العقد الأخير، من قبيل حركة «الغاضبين» في إسبانيا في ماي سنة 2011 وحركة «احتلوا وول ستريت» بالولايات المتحدة الأمريكية في شتنبر 2011، ومؤخرا حركة «السترات الصفراء» بفرنسا. ولعل القاسم المشترك بين هذه الحركات هو كونها انطلقت خارج الإطارات الاجتماعية التقليدية (الأحزاب والنقابات) كحركة جماعية كبرى تكونت انطلاقا من رسائل ودعوات أطلقت على شبكات التواصل الاجتماعي.

تُبيّن مختلف هذه التطورات كيف أن العالم أصبح في الوقت نفسه غير واضح المعالم وتطبعه الاضطرابات. إن الارتباك الذي استبدّ بالأفراد داخل المجتمعات جعلهم عاجزين عن فهم وتوقّع ما يجري. كما أنّ بنيات الأنظمة السياسية القائمة، وخاصّة النظام الليبرالي، ما فتئت تجد صعوبة كبيرة في التكيّف مع الثورة التكنولوجيّة الحالية. إنّ المجال الرقمي الذي أحدث ثورة في مجتمعاتنا الحديثة، يتحكّم فيه المهندسون أكثر من السياسيين، ثمّ إنّ النظام الديمقراطي الحالي تعوزه الأدوات الكفيلة بإنتاج إجابات ملائمة لمختلف التطورات التكنولوجية الجديدة.

وقد ساد في صفوف عموم المواطنين، خلال القرن الحادي والعشرين، نوع من الارتياب من أصحاب القرار والمنتخبين وهيئات الوساطة. ذلك أن المواطنين أضحوا يشعرون بامتلاك سلطةٍ للتعبير لا يتوفر عليها الحاكمون، وبالتالي يسعوْن جادّين إلى استعمالها من خلال الإمكانيات التي يوفرها لهم العالم الافتراضي.

هناك جملة من القواسم المشتركة التي يجمع بين الأشكال الجديدة للاحتجاج في جميع أنحاء العالم. فهي أولا تعبير عن شعور بالاستياء من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش في ظلها المواطنون والمواطنات، كما أنها انعكاس لتراجع الثقة في المسؤولين المنتخبين. من جهة أخرى، يُلاحَظ أن المحتجين لم يعودوا يرغبون في أن تمثلهم هيئة ما. كما أنهم لا يقبلون على العموم أن يتولى عليهم قادة. ويشكل حراك الريف الذي عرفه المغرب أحد الاستثناءات عن هذه القاعدة. كما أن هذه الحركات الاحتجاجية لا تمر عبر أيٍّ من فعاليات الوساطة التقليدية. إنها حركات بدون برنامج، بمعنى أنها لا تطمح في الوصول إلى السلطة، رغم أن حركة «خمس نجوم» في إيطاليا، التي قدمت نفسها كحركة وليس كحزب تشكل اليوم ثاني أكبر قوة سياسية في البلاد. أما حركة الغاضبون التي انبثق عنها حزب «بوديموس»، فقد أصبحت القوة الانتخابية الرابعة في إسبانيا. وفي فرنسا تشكلت «لوائح مواطِنة» وخاضت الانتخابات البلدية الأخيرة، وقد حققت نجاحا مهما، على غرار تجمع «غرونوبل، مدينة للجميع»[62].

لقد أصبح المواطنون، من خلال هذه الأشكال الجديدة، فاعلين في المشهد السياسي، سواء الواقعي أم الافتراضي، وصاروا يعبرون عن أنفسهم بدون وسطاء.

السياق المغربي:

في المغرب، شكلت «حركة 20 فبراير» التي ظهرت سنة 2011 في سياق «الربيع العربي» منعطفا في أشكال الاحتجاج الاجتماعي. ويرى بعض المحللين المغاربة[63] أن المغرب يشهد اليوم صعود «جيل جديد من أشكال الاحتجاجات الاجتماعية». ومهما يكن من أمر، فكل من احتجاجات سكان مدينة طنجة ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء سنة 2015، أو مسيرات طلبة كليات الطب سنة 2016 (ومؤخرا سنة 2019)، أو احتجاجات إقليم الحسيمة ودرعة تافيلات وجرادة سنة 2017، كلها تندرج ضمن هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج وتتسم بالخصائص التالية:

- استعمال شبكات التواصل الاجتماعي كمنصات للتعبئة؛
- عدم اللجوء إلى الفعاليات والهيئات التقليدية الوسيطة (الأحزاب السياسية والنقابات)؛
- غياب إيديولوجية مشتركة بين المشاركين في الحركات الاحتجاجية؛
- غياب التراتبية بين أعضائها؛
- الشعور بالحيف هو القاسم المشترك بين المحتجين؛
- قادة الحركات الاحتجاجية هم في الغالب من الشباب، مع حضور نوعي للنساء.

62 – https://lejournal.cnrs.fr/articles/les-nouvelles-formes-de-la-contestation

63 – بلقاضي، ميلود، «حراك الحسيمة بين ضرورة الاحتواء وبين الوعي بالمخاطر»، جريدة العمق المغربي، 9 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 20 مارس/آذار 2018): https://al3omk.com/184773.html

– الحبيب استاتي زين الدين «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول» عمران العدد 19/5، شتاء 2017

حسب تحليل للأستاذ عبد المنعم بلعالية حول حركة المقاطعة بالمغرب[64]، فإن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دور «مكون من مكونات الهوية المشتركة التي تشكل المحرك الدافع لكل حركة جماعية»، مضيفا أن «هذه الحركات الجماعية تفتقر لأي تنسيق استراتيجي ولا لقيادة محددة بشكل واضح، إذ تتغير قيادتها من حين لآخر وتنتقل من شخص إلى شخص. وهي حركات غالبا ما تكون غير ممركزة ويتم تنسيق أنشطتها في حينها من لدن مجموعة من الأشخاص المتباعدين جغرافيا وغير المرتبطين ببنيات تراتبية رسمية».

كما أن التعبئة من خلال الأنترنت توفر للأفراد العديد من المزايا، نذكر منها:

- عدم الكشف عن هوية المستعمل، مما يسمح له بالحرية في التعبير وفي نشر الأفكار (سواء كانت جيدة أو سيئة) دون خوف من المتابعة؛
- تضاؤل مظاهر الاختلاف بين أعضاء المجموعة الذين يلتفون عموما حول قضية أو موضوع مشترك؛
- تواصلٌ وتبادلٌ آنِيٌّ للمعلومات يُمَكِّن من انتشارها على نطاق واسع وبوتيرة سريعة، مما أحدث تحولا عميقا في مفهوم توقيت رد الفعل السياسي وفي تعاطي الأجهزة الأمنية مع الحركات الجماهيرية التي غالبا ما تكون تحركاتها غير متوقعة[65].

تؤثر شبكات التواصل الاجتماعي تأثيرا مهما في البنيات التقليدية للتنظيم السياسي ولتدبير الفضاء العام. فبينما سمحت هذه الشبكات بإعادة تملك المجال العام من لدن شبيبة كان يعتقد أنها غير مهتمة بالشأن السياسي، فقد ساهمت في الوقت نفسه في خلق مسافة بين هذه الفئة وبين الأحزاب السياسية والنقابات، بوصفها قوى تقليدية للتعبئة الاجتماعية وتنظيمات وسيطة. وبالإضافة إلى عدم لجوء الحركات الاحتجاجية إلى هذه الهيئات من أجل التعبير عن مطالبها، نجد أن هناك انعداماً حقيقياً للثقة في فعاليات الوساطة التقليدية، بما فيها منظمات المجتمع المدني، بل وحتى في الحكومة. بل إن أزمة الثقة هذه قد تحدو بالمحتجين إلى رفض وساطة تلك الفعاليات، كما لوحظ خلال احتجاجات الحسيمة.

إن هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج، تسائل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين التقليديين، وتقتضي منهم الانخراط في هذا «الفضاء الجديد للتعبير، الذي يتسم بعدم أو بقلة خضوعه للتقنين، وبعدم اندماجه في الحقل السياسي[66]» وذلك حتى لا يتم «تجاوزهم». وبالإضافة إلى أن حضور هؤلاء الفاعلين في وسائل الإعلام الافتراضية الجديدة أضحى ضرورة، فإنه يتعين عليهم أيضا إعادة النظر في طريقة تنظيم هيئاتهم لتتماشى مع البنيات الجديدة ذات التنظيم الأفقي، دون إغفال العمل على تحليل الأسباب التي جعلت تلك الهيئات تعاني من أزمة مصداقية، ومن ثم تقديم الإجابات اللازمة لتعديل الوضع.

بمعنى آخر، إن الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات مدعوة، أمام هذه التحولات الجديدة، إلى إعادة النظر في مضمون خطابها (التحلي بالواقعية والتأقلم مع الفئات المستهدفة)، وكذا في طرق عملها وهياكلها التنظيمية وتركيبة أعضائها (فتح مجال أكبر للشباب والنساء)، ووسائل وكيفيات تواصلها. لقد بات على هذه الهيئات تجديد نفسها حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بالأدوار المُناطة بها بموجب الدستور.

64 – مقال لعبد المنعم بلعالية حول حركة المقاطعة بالمغرب، منشور على صفحات «جريدة ليكونوميست» في 21 شتنبر 2018

Abdelmounim Belalia, « le mouvement de boycott au Maroc : une lecture sociotechnique », article paru dans l'Economiste, Edition n°5355 du 21/09/2018 : https://www.leconomiste.com/article/1033902-le-mouvement-de-boycott-au-maroc-une-lecture-sociotechnique

65 – المصدر نفسه

66 - Maxime de Blasi, « Les réseaux sociaux, comme leviers des mobilisations et des révolutions : le «printemps arabe» n'annonce-t-il pas l'été des démocraties occidentales ? » Journal, le Monde, 8 juillet 2011. https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/07/08/les-reseaux-sociaux-comme-leviers-des-mobilisations-et-des-revolutions_1544849_3232.html

من جهة أخرى، يعكس التطور والانتشار الذي حققته هذه الأشكال الجديدة للتعبير، وجود حاجة ومطلب لدى المواطنين في المزيد من الشفافية وفي تمكينهم من المشاركة بشكل أكثر فعالية في تدبير الشأن العام. وتسلط هذه الظاهرة، التي ليست حكرا على المغرب بل تشهدها بلدان العالم، الضوء على الجدلية القائمة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، والتي حاول دستور سنة 2011 تقديم إيجابات لها. وسيتم في الجزء الموالي تقييم تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية التي نص عليها دستور المملكة وكذا سبل تعزيزها، في تكامل مع الديمقراطية التمثيلية، من أجل الاستجابة لانتظارات المواطنين.

2 الديمقراطية إزاء تطور شبكات التواصل الرقمي : نحو ضمان التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية

1.2. الفضاء العام والمشاركة: مفهومان يشهدان تحولا عميقا

أصبحت الأنترنت واقعا قائم الذات، وقناة جديدة للمشاركة والتعبئة بات يتعين أخذها بعين الاعتبار في مسلسل اتخاذ القرار. وكما تمت الإشارة إلى ذلك في الجزء السابق، فقد سمح هذا الفضاء الإلكتروني للمواطنين بإعادة تملك المشهد السياسي، خارج دائرة المؤسسات الوسيطة التقليدية، وهي مؤسسات لا تزال قائمة وستظل فاعلا لا غنى عنه بالنسبة للنظام الديمقراطي. إذن، كيف يمكن التوفيق بين هذه الأشكال القديمة والأشكال الجديدة في مسلسل اتخاذ القرار[67]؟ هل يجب مأسسة المشاركة المواطِنة المعبَّر عنها عن طريق الأنترنت؟ كيف يمكن تحقيق ذلك، ووِفق أي شروط؟

إذا كانت تكنولوجيات الإعلام تعد اليوم سببا في تسارع وتيرة التحولات العميقة التي تعيشها المجتمعات الحديثة، فمن الممكن أيضا أن تكون هذه التكنولوجيات نفسها جزءا من الإجابة على مثل هذه الوضعيات. ومن السبل الممكن استكشافها في هذا المضمار، يمكن تسخير هذه التكنولوجيات في تطوير خوارزميات قادرة على تلقي المطالب ومعالجتها وتصنيفها واستخلاص المعلومة المفيدة والاتجاهات الغالبة، ثم عرضها على المناقشة من لدن السلطات العمومية المعنية.

لقد أصبح المواطن الناشط في الفضاء الافتراضي، سواء كان غير مفصح عن هويته أو ينشط إطار منظم، يعرف أنه يمتلك سلطة، بل وبات يستخدمها. أَلَمْ يصبح هذا المواطن سلطةً تتجاوز حتى الصحافة التي لطالما اعتُبرت سلطة رابعة؟ لذلك، فالسؤال الذي يجب طرحه، هو كيف يمكن ترصيد المشاركة السياسية عبر الإنترنت وتحويلها إلى آلية للتغيير الاجتماعي والسياسي؟ كيف يمكن جعل هذه المشاركة تُثري الديمقراطية ولا تهددها بسبب الأخبار المزيفة التي أضحت سوقا مربحة، تدر فيه كل نقرة عائدات إشهارية، وصار اقتسام تلك الأخبار المزيفة على نطاق واسع يقوي من خطر التلاعب بالمواطنين وزعزعة استقرار النظام القائم؟

يجب التعاطي مع المجال الرقمي كفضاء عمومي جديد، أكثر قربا ومتاحا للولوج بشكل أكبر. ذلك أن مفهوم المشاركة آخذ في التغير، حيث أصبح المواطنون يعبرون عن أنفسهم بحرية وبشكل مباشر على شبكة الأنترنت. وباتوا يعتقدون أنهم لم يعودوا بحاجة إلى المرور عبر وسيط لإبلاغ انتظاراتهم ومطالبهم إلى صناع القرار. غير أن النظام الديمقراطي لا يزال بحاجة إلى الفعاليات والهيئات التقليدية الوسيطة، بالنظر لضرورة وجود محاور يتحمل المسؤولية إزاء المطالب المُعَبَّر عنها، لذلك فدور هذه الهيئات الوسيطة يحتفظ بكامل أهميته. وهو دور لا يكمن في منع الاحتجاج، بل في تحسين وتعزيز قدرة هذه الهيئات على التقاط واستيعاب انشغالات المواطنين وتبليغ مطالبهم لصانعي القرار، قبل أن تتحول تلك المطالب إلى احتجاجات قد تفضي إلى توترات اجتماعية.

67 – إن الفكرة التي اقترحها السيد منير العلوي خلال اجتماع مجموعة العمل المكلفة بإعداد الموضوع الخاص، والمنعقد بتاريخ 19 يونيو 2019، تعد فكرة مبتكرة وفي غاية الأهمية. وتقوم هذه الفكرة على قيام الفعاليات والهيئات التقليدية الوسيطة بإحداث شبكة إلكترونية داخلية يسجل فيها جميع أعضائها. ومن شأن هذه المنصة الرقمية الداخلية أن تسهل تعبئة كل الأعضاء بسرعة وفي أي وقت بشأن قضية من القضايا التي تكتسب زخما على الأنترنت، وذلك حتى تعرف الهيئة كيف تتعامل مع المبادرات التي تنشأ وتتطور خارج دائر المؤسسات الوسيطة التقليدية

إن الأمر يتعلق بعلاقة جديدة مع الشأن السياسي. ذلك أن الحقل السياسي يشهد تغيرا جذريا لم نتمكن بَعدُ من الإحاطة بكل جوانبه. لذلك ينبغي أن تشكل هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج الاجتماعي حقلا للابتكار الاجتماعي يكون ملائما لخصوصيات العصر الرقمي ومجتمعات المعرفة.

ما هي الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية والتعبئة عبر شبكة الأنترنت؟ وما هي الأدوات التي تتوفر عليها من أجل الدفع بالتغيير الاجتماعي والسياسي.

ظهرت في المغرب منذ سنة 2011 أربعة أشكال للاحتجاج:

- احتجاجات سياسية ميدانية انطلقت من الأنترنت: 20 فبراير؛
- احتجاجات اقتصادية انطلقت من الأنترنت وكانت لها آثار قوية جداً على أرض الواقع: حركة المقاطعة (النضال انطلاقا من شبكة الأنترنت)؛
- الاحتجاجات في ملاعب كرة القدم، كفضاء للتعبير حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (مجموعات مشجعي الفرق: الألتراس)؛
- الاحتجاجات في الشوارع، دون المرور عبر فعاليات وهيئات الوساطة، سواء مع وجود قادة أو بدون قادة. سيدي إفني، حراك الريف، جرادة...
- احتجاجات دائمة في مدينة الرباط: تم تسجيل أكثر من 12 احتجاجا في اليوم خلال السنوات الأربع الأخيرة، حسب المديرية العامة للأمن الوطني.

يجب التعاطي مع هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج من منظور توسيع المشاركة المواطِنة في تدبير الشأن العام، وهو ما من شأنه تعزيز الديمقراطية المؤسساتية في شقيها التمثيلي والتشاركي.

إن تطور الأشكال الجديدة للاحتجاجات الاجتماعية يقتضي العمل على تجديد طُرق إعمال الديمقراطية التمثيلية، من خلال الحرص على إعطاء مساحة أكبر لمشاركة المواطن في مسلسل اتخاذ وتنفيذ القرار العمومي. وللاستجابة لهذا المطلب، الذي برز في سياق الربيع العربي وتجسد في المغرب من خلال «حركة 20 فبراير»، نص دستور سنة 2011 على العديد من آليات الديمقراطية التشاركية. **وتجدر الإشارة إلى أن تنامي دينامية المشاركة جاء على إثر التطور الذي شهده المجتمع المغربي وكذا نضج الحركة الجمعوية ببلادنا. وقد بات من الضرورة بمكان المرور من مرحلة تحضيرية استعدادا لخوض هذا المسار الديمقراطي الجديد، من أجل إنجاح هذا الانتقال ومعالجة أوجه الخصاص التي تعتري منظومة الديمقراطية التمثيلية.**

ترتكز فلسفة الديمقراطية التشاركية أساسا على مبادئ الشفافية والتواصل والإدماج. وتمكن الديمقراطية التشاركية المواطنين، بفضل آليات التشاور والإنصات والنقاش، من المساهمة في اتخاذ القرار وفي بلورة البرامج والمشاريع وتنفيذ السياسات العمومية وتتبعها، وهي تشكل بذلك مدرسة يتعلم في إطارها المواطن آليات تدبير الشأن العام.

وسيتم في الجزء الموالي استعراض وضعية تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية التي نص عليها دستور المملكة وكذا سبل تعزيزها، في تكامل مع آليات الديمقراطية التمثيلية، علما أن هذه الأخيرة تحتاج إلى المزيد من التعزيز.

2.2. وضعية إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور

ينص الدستور في ديباجته على أن المملكة المغربية «تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها **المشاركة** والتعددية والحكامة الجيدة»، كما ينص الفصل الأول منه على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس «فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، **والديمقراطية المُواطِنة والتشاركية**...".

وفضلا عن نصه على مجموعة من الحقوق التي تخول للمواطنين أن يشاركوا مشاركة أكثر فعالية في الحياة العامة، من قبيل حرية تأسيس الجمعيات، الحق في الحصول على المعلومة، إلزامية الشفافية والمحاسبة، إلزام المرافق العمومية بتلقي ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، أقر الدستور المغربي ثلاثة أنواع كبرى من الآليات التشاركية، على المستوى الوطني والترابي ألا وهي: الهيئات التشاورية، المبادرة التشريعية المواطِنة، والحق في تقديم العرائض وطنيا ومحليا.

وبخصوص **الهيئات التشاورية**، نجد جملة من **المجالس الاستشارية** على المستوى الوطني (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي،...).

أما على المستوى الترابي، فقد نص القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، بالإضافة إلى **الآليات التشاركية للحوار والتشاور** التي يتعين على مجالس الجهات أن تحدثها لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها (المادة 116)، على إحداث **ثلاث هيئات استشارية** لدى مجلس الجهة (المادة 117). ويتعلق الأمر بالهيئات التالية:

- هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
- هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛
- هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

في المقابل، لم ينص القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، على إحداث سوى هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، والحال أننا نجد أن من مهام العمالات والأقاليم هناك "النهوض بالتنمية الاجتماعية، وأن هذه المهام بطبيعتها تقتضي تشخيص الحاجيات وإبرام الشراكات بشأنها، وهو أمر يمكن تيسيره عبر خلق هيئات استشارية مكونة من الفعاليات المدنية بالإقليم"[68].

وبخصوص حق المواطنات والمواطنين في تقديم **ملتمسات في مجال التشريع**، المنصوص عليه في الفصل 14 من الدستور، فقد وضع القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، شروطا وكيفيات يصعب استيفاؤها. حيث يشترط هذا القانون من أجل قبول ملتمس ما، أن يُدَعِّمه على الأقل 25.000 من المواطنين المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية والمسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، وأن تقدمه لجنة تسمى "لجنة تقديم الملتمس" مكونة من تسعة أعضاء على الأقل ينتسبون إلى ثلث عدد جهات المملكة على الأقل.

68 – دراسة لمجلس المستشارين حول «آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب»، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية

أما في ما يتعلق بالحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، الذي يخوِّل لكل مواطن إمكانية تقديم ملاحظات واقتراحات وتظلمات إلى السطات العمومية حول موضوع يهمه، فهو حق مؤطَّر بموجب القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية. وقد تم فتح ممارسة هذا الحق على المستوى الوطني في وجه المواطنين فقط، كما اشترط القانون المذكور لقبول العريضة أن تكون لائحة دعمها موقعة على الأقل من قبل 5.000 من المدعمين. وعلى المستوى الترابي، جرى تخويل الجمعيات إمكانية ممارسة الحق في تقديم العرائض، ويبقى عدد التوقيعات اللازمة للتمكن من ممارسة هذا الحق مرتبطاً بطبيعة الجماعة الترابية المعنية وساكنتها (جهة، إقليم أو عمالة، جماعة).

3.2. أبرز مَواطن ضعف وأوجه قصور هذه الآليات

رغم أنه تم إقرار هذه الآليات من أجل تشجيع المواطنين والجمعيات على المشاركة في مسلسل القرار العمومي، في ترابط مع مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وتيسير «الانتقال من ثقافة الاحتجاج إلى ثقافة المشاركة»[69]، إلا أن الشروط اللازمة لإعمال هذه الآليات، والمُتَّسِمة بصعوبتها البالغة وتَعُقِّد مساطرها، ليست كفيلة بتشجيع المشاركة المواطنة المنشودة.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد أشار في تقريره حول موضوع «وَضْعُ ودينامية الحياة الجمعوية» إلى أن الجمعيات لا تملك حق تقديم العرائض ولا حق تقديم الملتمسات في مجال التشريع على المستوى الوطني، عكس الحقوق المخولة لها في هذا المضمار على المستوى الترابي. كما يبدو فرض تقديم الملتمس في مجال التشريع من لدن لجنة مكونة من تسعة أعضاء على الأقل ينتسبون إلى ثلث عدد جهات المملكة على الأقل، كشرط من أجل التمكن من إيداع الملتمس أمرا غير مبرر. من جهة أخرى، إذ كان شرط القيد في اللوائح الانتخابية من أجل التمكن من التصويت في الاستحقاقات الانتخابية الوطنية يبدو شرطا مبررا لدواعي تنظيمية وتحقيقا للشفافية، فليس هناك أي داع لإقصاء المواطنين غير المسجلين في هذه اللوائح الانتخابية من الحق في إيداع أو توقيع عريضة أو ملتمس في مجال التشريع. **بل إن هذا المقتضى متعارض مع فلسفة الديمقراطية التشاركية القائمة على توسيع مساهمة المواطنين، لا سيما في سياق متسم باختلالات في ممارسة الديمقراطية التمثيلية في بلادنا وبفقدان الديمقراطيات عبر العالم لديناميتها.**

ومن ناحية أخرى، لم يحدد القانون التنظيمي المتعلق بالجهات على مستوى المادتين 116 و117 كيفيات تفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور وتَرَك أمر ذلك للنظام الداخلي لمجلس الجهة. والحال أن هذا المقتضى قد يفضي إلى ممارسات متباينة للغاية في مجال الديمقراطية التشاركية على مستوى التراب الوطني.

وقد سُجِّل تأخر كبير في تنزيل هذه الآليات التشاركية سواء على الصعيد الوطني أو الترابي. وفي هذا الصدد، لم يتم بَعْدُ تفعيل العديد من المجالس الاستشارية التي ينص عليها الدستور، رغم نشر النصوص المتعلقة بإحداثها في الجريدة الرسمية، كهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

وعلى المستوى الترابي، فإن 5 جهات من أصل الجهات الاثنتي عشر لم تُنشئ بَعْدُ الهيئات الاستشارية التي ينص القانون رقم 111.14 المتعلق بالجهات على إحداثها. ويتعلق الأمر بكل من جهة فاس-مكناس، وجهة مراكش-آسفي، وجهة كلميم- واد نون، وجهة العيون-الساقية الحمراء، وجهة الداخلة-وادي الذهب. وبالإضافة إلى ذلك، لم تبادر العديد من الجهات بَعْد إلى وضع أنظمتها الداخلية من أجل تحديد كيفيات سير آليات التشاور

69 - نفس المصدر

وتفعيلها. ومن بين العوامل التي ساهمت في هذا الوضع كون الفاعلين على المستوى الترابي لم يستوعبوا سياسة الديمقراطية التشاركية، وهو ما انعكس سلباً على تنزيل آلياتها من حيث احترام الآجال المحددة، وتركيبة هذه الآليات وظروف اشتغالها (غياب بنيات تحتية مخصصة لهذه الآليات، وانعدام التمويل، ...).

4.2. بعض المداخل الممكنة من أجل تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية وتكريس الديمقراطية التمثيلية

ترتبط الديمقراطية التشاركية ارتباطا وثيقا بتعزيز الديمقراطية المحلية وتسريع وتيرة تنزيلها. وفي هذا الصدد، يتعين رفع وتيرة إعمال مسلسل الجهوية، سيما في ما يتعلق بمحور اللاتمركز الإداري، من أجل استيعاب حاجيات وانتظارات المواطنات والمواطنين بشكل أفضل والاستجابة لها وتدبيرها. وينبغي أن يشكل تنزيل ميثاق اللاتمركز موضوع مخطط عمل تُحَدَّدُ رزنامة تنفيذه والنتائج المنشودة منه وكذا آليات تتبعه وتقييمه بشكل واضح. ويجب العمل على أن تكون تعبئة وانخراط المجتمع المدني والمواطنين والمواطنات في هذا الورش جزءاً من هذه الدينامية.

وينبغي أن يكون المواطنون والمواطنات على اطلاع تام بالصلاحيات الجديدة المخولة للسلطات العمومية في إطار الجهوية، ومنها كون القرارات ذات الصلة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي أصبحت تُتَّخذ على المستوى الترابي.

ويتعين على السلطات العمومية، من جانبها، أن تضطلع بأدوارها الجديدة المتمثلة بالأساس في الإنصات إلى المواطنات والمواطنين والتخطيط لمستقبل مجالاتهم الترابية. ومن الأهمية بمكان أيضاً القطع مع الثقافة القائمة على مركزية الإدارة والتحرر من وضعية المسؤول «الذي يتم توجيهه عن بعد». ولا شك أن حقبة جديدة في تدبير الشأن العام ستبدأ إذا جُعل التشاور أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم. لذا، من الضروري في سياق ربط المسؤولية بالمحاسبة مدُّ المواطنين بالمعطيات والمعلومات اللازمة لضمان تتبع السياسة الترابية، من خلال العمل على نشرها بكيفية مُمَنهجة.

ويجب أيضاً تعزيز وإعمال آليات المشاركة المواطِنة. ولن تكون الديمقراطية التشاركية فعالة إذا لم يبلغ ورش الجهوية ما يكفي من النضج، مع العمل على إشراك المواطن وبناء ثقته في الفاعلين على المستوى الترابي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى بث دينامية لتوعية وتحسيس جميع الفاعلين بأهمية الديمقراطية التشاركية وتكاملها مع الديمقراطية التمثيلية.

ومن بين السبل الكفيلة بتعزيز آليات الديمقراطية التشاركية، هناك ثلاثة مستويات من التوصيات يتعين أن تحظى بالأولوية، وهي:

1. تسريع وتيرة إعمال آليات الديمقراطية التشاركية، سيما من خلال:

أ. تفعيل المجالس الاستشارية التي تم إحداثها مؤخراً؛

ب. وضع إطار نموذجي للنظام الداخلي للجهات يحدد كيفيات تنزيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما يُمكِّن من الإعمال الفعلي لهذه الآليات وتوحيد طريقة اشتغالها؛

ج. العمل، على صعيد الجهات، على اعتماد آلية منظَّمة للتشاور والحوار التشاركي تستوحي طريقة اشتغالها ونمط تمثيليتها من النموذج المعتمد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

د. استخدام التكنولوجيات الرقمية كرافعة مبتكرة وميسِّرة للديمقراطية التشاركية (استخدام تكنولوجيات الإعلام لتسهيل المساطر وتشجيع استخدام آليات الديمقراطية التشاركية، وتطوير أدوات رقمية للاستشارة المنتظمة للمواطنين والمواطنات من قِبل المجالس الاستشارية الوطنية ...).

2. الرفع من مستوى إدراك السلطات العمومية والمجتمع المدني لمفهوم الديمقراطية التشاركية، من خلال العمل على ضمان تقارب الرؤى، سيما عبر ما يلي:

أ. الحرص على إشراك الفاعلين المنبثقين من الديناميات المجتمعية الجديدة (الشباب، المدونون، قادة الرأي،...) داخل الهيئات التشاورية الوطنية والترابية؛

ب. وضع إطار قانوني ملائم لتشجيع جمعيات الأحياء والدواوير على الانتظام في إطار شبكات والعمل على تكوينهم وتحسيسهم بصلاحياتهم وطرق المشاركة الجديدة، وذلك تنفيذاً لمقتضيات المادة 116 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛

ج. دعم إعداد كتب ودلائل في مجال الديمقراطية التشاركية؛

د. تعزيز النقاش على المستويين الوطني والترابي؛

ه. إحداث مرصد وطني لتعزيز المبادرات ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية وتتبعها وتقييمها.

3. تعزيز الديمقراطية التمثيلية أمر لا محيد عنه:

أ. إن الأحزاب السياسية والنقابات مدعوة إلى تجديد نفسها، من خلال المبادرة أولا إلى تغيير خطابها بما يجعله يتسم بدرجة أكبر من البراغماتية ويلائم بشكل أفضل طبيعة المخاطَبين المستهدفين. كما ستستفيد الأحزاب السياسية والنقابات كثيراً من تعزيز هياكلها بمزيد من الكفاءات من بين الشباب والنساء، ومن استعمال تكنولوجيات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل الرفع من أعداد متتبعيها وتعزيز قدرتها على التعبئة؛

ب. ينبغي تشكيل التحالفات قبل موعد الانتخابات، من أجل التوفر على فرق عمل منسجمة، وهو ما من شأنه أن يحسن من مستوى تجانس العمل الحكومي ونجاعته؛

ج. يجب تسجيل كل مواطن بالغ في اللوائح الانتخابية بشكل تلقائي؛

د. يتعين تنظيم الحملات الانتخابية عبر الوسائط الرقمية؛

ه. ينبغي تمكين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من الترشح للانتخابات؛

و. يجب تمكين الهيئات المنتخبة من استشارة المواطن بشأن مختلف المشاريع، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي (استطلاعات رأي استشارية...).

3 نموذج حركة المقاطعة لسنة 2018

1.3. السياق الذي جاءت فيه حركة المقاطعة

شكلت حركة المقاطعة حدثًا بارزاً وغير مسبوق طبع السياق الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب سنة 2018. وقد استهدفت هذه الحركة، التي انطلقت في 20 أبريل من السنة نفسها، ثلاث شركات كبرى تستحوذ على حصص مهمة في السوق على مستوى القطاعات التي تمارس فيها أنشطتها، وهي الصناعات الغذائية وقطاع المحروقات[70].

وبغض النظر عن الاعتبارات المتعلقة بجذور انطلاق هذه الحركة واستهدافها لمقاولات بعينها، فإن انتشارها السريع والانخراط الشعبي المهم فيها يكشف على الخصوص وجود استعداد قبلي لدى فئات عريضة من السكان، في سياق من الاستياء الاجتماعي العام.

كما وجدت حركة المقاطعة أرضية خصبة من خلال استثمارها لأوجه القصور والاختلالات المسجلة على مستوى تقنين الأسواق وشفافيتها، وعلى صعيد قدرة الفاعلين المعنيين على التواصل والتفاعل في أوقات الأزمة، وكذا على مستوى قدرة الإطار القانوني الحالي على تدبير هذه الأشكال الجديدة للاحتجاج.

وعلاوة على ذلك، هَمَّت المقاطعة جانباً حساساً للغاية يتعلق بثقة المواطن، باعتباره مستهلكاً، في قدرة الإطار المؤسساتي على حماية حقوقه إزاء أي شطط في استعمال السلطة وضمان ألا يتم تحديد هوامش الأسعار والأرباح بشكل غير قانوني على حساب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

2.3. السمات الرئيسية لحركة المقاطعة وانعكاساتها على أرض الواقع

يمكِّن تحليل حركة المقاطعة، في المقام الأول، من الوقوف على السمات الرئيسية التي تميزها عن الأشكال التقليدية الأخرى للاحتجاج، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **يتعلق الأمر بداية بحركة نابعة من تعبئة قوية على مستوى المنصات الافتراضية والشبكات الرقمية للتواصل الاجتماعي، وشهدت انتشارًا متسارعًا لدى فئات عريضة من السكان؛**
- **يتعلق الأمر أيضاً بظاهرة يُنظر إليها على أنها حركة واسعة ليس لها ناطق رسمي وحيد ولا قائد بارز في الفضاء العمومي.** ومع ذلك، فقد أشارت دراسة أعدتها وكالة فرنسية للاستشارات في مجال التواصل حول موضوع المقاطعة في المغرب، إلى أن دينامية إنشاء حسابات افتراضية خلال فترة المقاطعة ونشاطها والمحتويات التي جرى تداولها منذ بداية حركة المقاطعة، تدعو إلى التساؤل حول «البعد العفوي والشعبي» لهذه الحركة[71]؛

70 – تم جمع المعطيات المتعلقة بحصص الشركات الثلاث في السوق من المذكرات الإخبارية والتقارير المالية المتعلقة بها التي نشرتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC).

71 – دراسة بعنوان «(Astroturfing et Fake Activism, la dynamique cachée du boycott au Maroc «(IDS Partners، 2018)، تم تقديم نتائج هذه الدراسة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار جلسة إنصات استضافت السيد أمين منير العلوي، عضو المجلس.

- **علاوة على ذلك، ولتبرير استهداف الشركات الثلاث بعينها، طرح المقاطعون فرضيتين رئيسيين خلال عملية تعبئة الرأي العام، وهي التداخل المحتمل بين الدور الاقتصادي والنفوذ السياسي لمسؤولي هذه الشركات، ثم الرأسمال الأجنبي**[72]؛
- **تتميز حركة المقاطعة أيضاً بكونها تندرج في سياق الأشكال الجديدة للاحتجاجات التي يعرفها العالم والتي أصبحت تتجاوز بشكل متنام إطار آليات الوساطة التقليدية** (الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وجمعيات المستهلكين، المجتمع المدنّي...). **ويكشف هذا التوجه عن وجود أزمة ثقة لدى المواطن في هذه المؤسسات، كما يكشف بالخصوص عن بداية بروز أشكال الديمقراطية التداولية، بل والمباشرة؛**
- **سلّطت حركة المقاطعة في المغرب، على غرار غيرها من أشكال الاحتجاج الجديدة التي شهدتها مختلف بقاع العالم، الضوء على عدم قدرة الإطار القانوني القائم على اقتراح آليات مناسبة لتأطير مثل هذه الدينامية؛**
- **بالإضافة إلى ذلك، تتميز حركة المقاطعة عن أشكال الاحتجاج الأخرى بكون المواطن لجأ هذه المرة إلى استعمال سلطة خاصة، غير الاحتجاج الكلاسيكي في الشارع، للتعبير عن استيائه. ويتعلق الأمر بالحق في استهلاك منتوج معين من عدمه. وقد منحت هذه الوضعية عموما للمقاطعين الإحساس بأنهم في موقع قوة، بعد أن أدركوا قدرتهم على التأثير على استقرار الفاعلين المستهدفين؛**
- **أخيراً، وعلى الرغم من أن حركة المقاطعة شهدت مشاركة فئات اجتماعية مختلفة، إلا أن الطبقة الوسطى والشباب والساكنة الحضرية والنساء كانوا نسبيا أكثر انخراطاً فيها مقارنة بالفئات الأخرى، وذلك وفقًا لبعض البحوث المنجزة في هذا الصدد**[73].

وبخصوص انعكاسات حركة المقاطعة، فرغم أنها انطلقت في الفضاء الافتراضي، فقد كانت لها تداعيات ملموسة على أرض الواقع على المقاولات المعنية[74]. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى التأثير على صورة هذه المقاولات، أثرت المقاطعة سلباً على رقم معاملات مقاولتين اثنين على الأقل من المقاولات المستهدفة. وقد أصدرت هاتين الأخيرتين تحذيرات بشأن أرباحهما خلال النصف الأول من العام، بالإضافة إلى تقارير مالية حول حجم الخسائر التي تكبدتاها، لا سيما على مستوى رقم المعاملات (حوالي ناقص20 وناقص 27 في المائة بالنسبة لمقاولتين اثنتين من بين المقاولات الثلاث المستهدفة من قبل حركة المقاطعة، مقارنة بسنة 2017)[75].

كما شملت الانعكاسات السلبية لحركة المقاطعة في بعض الحالات الممونين الوطنيين العاملين في الأنشطة القبلية، سيما صغار مربي الماشية بالنسبة لمادة الحليب، وأدت إلى تسريح عدد من العمال المؤقتين. وعلاوة على ذلك، انخفضت المداخيل الجبائية المُستحَقَّة، برسم الضريبة على الشركات، على المقاولات الثلاث المعنية بالمقاطعة.

وفضلاً عن ذلك، انتقلت عدوى حركة المقاطعة لتمتد إلى مواضيع أخرى، حيث ظهرت دعوات إلى خوض حركات مقاطعة أخرى، لكن لوحظ أن الانخراط فيها كان أقل زخما.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة **ساهمت في تعالي الأصوات المطالبة بتفعيل مجلس المنافسة وشكلت فرصة لإثارة نقاش وطني حول الأهمية التي ينبغي إيلاؤها للمستهلك ولحماية حقوقه.**

72 – جلسة إنصات نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع ممثل المديرية العامة للأمن الوطني في ماي 2018.

73 – في غياب بحوث رسمية واسعة النطاق حول موضوع المقاطعة، تمكّن بعض الاستطلاعات التي أنجزت على المستوى الوطني من استخلاص بعض النتائج المتعلقة بهذه الحركة.

74 – تتعلق هذه الملاحظة فقط بالمقاولات التي تتيح الولوج إلى معطياتها المالية.

75 – معطيات مستقاة من الموقعين الإلكترونيين لكل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC) وصندوق الإيداع والتدبير «CDG Capital Bourse»

3.3. الاختلالات التي سلَّطت حركة المقاطعة الضوء عليها والدروس التي يمكن استخلاصها

مكَّنت تجربة المقاطعة من استخلاص العديد من الدروس والوقوف على عدد من أوجه القصور البنيوية التي يتعين معالجتها على عدة مستويات. وتتعلق هذه الدروس، على وجه الخصوص، بالإطار القانوني والمؤسساتي لحماية المستهلك، وتقنين المنافسة على مستوى الأسواق، والقدرة على تدبير الأزمات، والآلية القانونية لمحاربة «الأخبار الزائفة» وتوجيه الرأي العام، فضلاً عن الجانب المتعلق بالشفافية والتواصل من قبل السلطات العمومية والمقاولات، وكذا موضوع المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

1.3.3. تعزيز حماية حقوق المستهلك وتمكينه من سبل التظلم

لقد أظهرت حركة المقاطعة الأخيرة أن المستهلك المغربي أصبح أكثر حرصاً على جودة الخدمات المقدمة إليه وأكثر إدراكاً لما يجري حوله. **وهو أمر يجب أن يدفع المقاولات، لكن أيضاً الدولة والجماعات الترابية، باعتبارها طرفاً مسؤولا عن تقديم خدمات عمومية، إلى تبني سلوك جديد إزاء المستهلك، من خلال الإنصات إليه بشكل أكبر، بما يُمكِّن من اقتراح منتجات أكثر ملاءمة لحاجياته وخدمات عمومية تكفل له حقوقه الكاملة. ويقتضي التغيير أيضاً مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحماية المستهلك، سيما الجوانب ذات الصلة بدور المجتمع المدني في هذا المجال.** لذا، يتعين اتخاذ التدابير التالية:

- **تفعيل المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك، المنصوص عليه في القانون رقم 31.08**، باعتباره مؤسسة مستقلة تناط بها على الخصوص مهمة اقتراح وإبداء الرأي حول التدابير المتعلقة بالنهوض بثقافة الاستهلاك والرفع من مستوى حماية المستهلك. ويتعين تخويل هذا المجلس صلاحيات تمتد إلى الإنصات إلى المواطن وإلى المجتمع المدني؛
- **تفعيل الصندوق الوطني لحماية المستهلك**، المنصوص عليه أيضاً في القانون رقم 31.08، وذلك لتمويل الأنشطة والمشاريع الهادفة إلى حماية المستهلك ودعم الجمعيات العاملة في هذا المجال؛
- **تبسيط المساطر المتعلقة بتخويل صفة المنفعة العامة للجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك، وذلك لتسريع وتيرة تكتلها في إطار جامعة وطنية لحماية المستهلك؛**
- **تبسيط شروط الحصول على الإذن الخاص بالتقاضي، الواردة في المرسوم رقم 895.18، المطبقة على جمعيات حماية المستهلك غير المعترف لها بصفة المنفعة العامة.** ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإعادة النظر في بعض المقتضيات، خاصة تلك التي تشترط أخذ رأي السلطات الحكومية الوصية على قطاع النشاط المعني قبل الحصول على الإذن الخاص بالتقاضي؛
- **إشراك جمعيات حماية المستهلك في الوساطة بين المستهلك ومقدمي الخدمات أو السلع؛**
- **الإسراع باعتماد ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل 157 من الدستور.** ويُتوخى من هذا الميثاق ضمان نجاعة الخدمات وجودتها لفائدة المواطن، والشفافية ووضوح المساطر، واحترام المرتفق، وتعزيز سياسة القرب، وضمان حق التظلم في حالة نشوب نزاع، وغير ذلك؛

- في ما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي يعد عنصراً جوهرياً في حماية حقوق المستهلك، **من الأهمية بمكان الإسراع بتوفير الشروط والآليات الكفيلة بتفعيل مضامين القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات**، الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2019. **وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المقتضيات الواردة في هذا القانون تقتضي المراجعة أو التتميم.** ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتعريف بعض المفاهيم والمعايير التي جاءت بصيغة مُبهمة، وطول الأجل المخصص لرد الإدارة على الطلب الذي يتقدم به المواطن للحصول على المعلومات، وبطء مساطر التظلم المتعلق بالحصول على المعلومات. **وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص «المكلفين بتقديم المعلومات المطلوبة» على مستوى الإدارة يظلون معرضين للمتابعة الجنائية أو العقوبات التأديبية، مما يجعلهم في وضعية يكتنفها الغموض بين إفشاء السر المهني وإلزامية تقديم المعلومات للمواطن، كما أن من شأن ذلك أن يدفع هؤلاء الأشخاص إلى تبني سلوك قائم على الرقابة الذاتية؛**

- **إرساء مزيد من التعاون بين مجلس المنافسة وجمعيات المستهلكين وهيئات مراقبة الجودة كالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمعهد المغربي للتقييس، سيما بالنسبة للمنتجات المستهلكة على نطاق واسع (المنتجات الغذائية، والمستحضرات الصيدلانية...). ويُتوخى من هذا التعاون الكشف والتصدي لأي ممارسة تجارية، يكون غرضها تحقيق الربح من قبل المقاولة على حساب صحة أو سلامة المستهلك، من خلال تقديم منتوج ذي جودة متدنية وعدم احترام المعايير المعمول بها.**

2.3.3. تحسين الإطار الخاص بتقنين الأسواق بما يعزز قواعد المنافسة الشريفة

عانى سوق السلع والخدمات بالمغرب من فراغ مؤسساتي في مجال تقنين المنافسة، بالنظر إلى أن مجلس المنافسة ظل في وضعية جمود منذ سنة 2013. وقد تزامنت هذه الفترة مع بدء الإصلاح التدريجي لآلية المقاصة، الذي أفضى إلى تحرير أسعار المحروقات. ومع ذلك، فإن هذا الإصلاح ظل غير مكتمل في غياب إطار مؤسساتي وتنظيمي لمواكبة عملية تحرير الأسعار هذه من أجل حماية القدرة الشرائية للمستهلك. **بالمقابل، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم التقدم مؤخراً خطوة إلى الأمام من خلال إعادة تفعيل مجلس المنافسة، بعد مرور أشهر قليلة على بدء حركة المقاطعة. ويُتوخى من هذا التغيير تمكين هذه المؤسسة من الاضطلاع بدورها طبقاً للصلاحيات الجديدة المخولة لها في مجال السلطة التقريرية (القانون رقم 20.13)، لا سيما في ما يتعلق بالتحقيقات والأبحاث والمراقبة وزجر الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.**

وعموماً، يتضح من تجربة المقاطعة أنه يمكن التفكير في اعتماد عدد من الإجراءات المتعلقة بتقنين الأسواق والمنافسة:

- لا يزال تحسين مستوى المنافسة يواجه تحدياً كبيراً يتمثل في التركيز الشديد لعدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، كما هو الحال في القطاعات التي تنشط فيها الشركات الثلاث المعنية بالمقاطعة[76]. ولا شك أن التركيز الاقتصادي لا يفضي بالضرورة إلى ارتكاب خروقات بشكل ممنهج، إلا أنه يزيد من احتمال وقوع الممارسات المنافية لقواعد المنافسة كالاستغلال التعسفي للوضع المهيمن في السوق. ومن هذا المنطلق، يتعين العمل، بناءً على نص قانوني، واستنادا على دراسات وتجارب دولية، على وضع مجموعة من المعايير المحددة، بما في ذلك على سبيل المثال وضع حد أدنى للحصص في السوق، وذلك من أجل التحقق من ما إذا كانت مقاولة معينة أو مجموعة من المقاولات توجد في وضع مهيمن أم لا[77]؛

76 – تم التوصل إلى هذه الخلاصات خلال العرض الذي قدمه الأستاذ العربي الجعايدي خلال جلسة إنصات نظمتها اللجنة المكلفة بالظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع «إطار المنافسة بالمغرب».

77 – وجود مقاولة معينة في وضع مهيمن لا يعني بالضرورة أنها تمارس الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن.

- **تعزيز الكفاءات التقنية الوطنية المعنية بتقنين الأسواق والمحافظة على قواعد المنافسة الشريفة، من أجل الاستخدام الأمثل لأساليب وتقنيات التحري المتطورة في مجال رصد الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.** وتشمل هذه الممارسات «الاستغلال التعسفي للوضع المهيمن»، واتفاقات الأسعار الضمنية والصريحة، ووضع الحواجز أمام دخول المنتجين المحتملين الجدد، و«الاستغلال التعسفي لوضعية التبعية الاقتصادية» لمورِّد صغير إزاء زبون وحيد أو مهيمن، وغير ذلك؛

- بالنسبة لبعض القطاعات **التي تتسم بتركيزها الشديد وبكونها تتمتع بحماية تنظيمية أو اقتصادية بموجب مأذونيات مسبقة، من الأهمية بمكان العمل على تمكين عدد أكبر من المقاولات من الولوج إلى هذه القطاعات، وذلك تعزيزا للمنافسة. كما ينبغي العمل على تعويض المأذونيات بدفاتر تحملات محددة سلفاً وخاضعة لمراقبة بعدية ترتكز على معايير الأداء. ويجب الحرص على عدم الإبقاء على المأذونيات إلا في حالات استثنائية عندما تكون مبررة بناءً على معايير موضوعية تتعلق، على الخصوص، بالطابع الاستراتيجي للقطاع أو بالانعكاسات الإيجابية المترتبة عن ذلك من حيث النمو والتشغيل وما إلى ذلك.** ومن شأن تقليص تأثير المأذونيات على الاقتصاد أن يقلل من تركيز حصص السوق في هذه القطاعات، ومن ثم التقليص من احتمال وقوع اتفاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، كما من شأنه أن يدفع نحو تخفيض الأسعار بفضل تعزيز المنافسة والتصدي لمواطن الريع؛

- **إرساء مزيد من الشفافية والحياد في تطبيق المساطر الإدارية ومنح التراخيص وعلى مستوى احترام آجال رد الإدارة على الطلبات المتعلقة بمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويتعين العمل، بموجب نص قانوني، على تحديد آجال لرد الإدارة وجوباً على الطلبات، وتبسيط المساطر الإدارية، من خلال الحرص، على وجه الخصوص، على منع الإدارات من مطالبة المواطنين والمقاولات بالإدلاء بمعلومات تكون متوفرة لدى مصالح إدارية أخرى أو بوثائق إضافية لا تنص عليها المساطر ذات الصلة؛**

- **العمل، في إطار السياسات القطاعية وسياسات التنمية الجهوية، على الإعمال الفعلي لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة في ما يتعلق بمنح المساعدات والإعانات من الدولة أو الجماعات الترابية.** وتنص هذه المادة على أن المجلس يستشار وجوباً في مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بمنح إعانات وتحفيزات لبعض القطاعات أو الجهات، وذلك من أجل التثبت من الحجج المقدمة لتبريرها. وتقتضي مثل هذه الوضعية أحياناً تحكيماً للحسم في الخيارات المتاحة بين النهوض بالقطاعات الرئيسية أو الرائدة من جهة، وإعطاء الأولوية للتعامل على قدم المساواة مع جميع القطاعات دون تمييز، من جهة ثانية؛

- بالإضافة إلى ذلك، من بين التحديات التي قد يواجهها مجلس المنافسة تجدر الإشارة إلى تلك المرتبطة بعلاقته بالهيئات الأخرى للمراقبة والتقنين، سواء ذات الطبيعة العرضانية، كمديرية الأسعار والمنافسة التابعة لوزارة الشؤون العامة، أو ذات الصبغة القطاعية، كالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بالنسبة لقطاع الاتصالات. وينطوي تعدد المتدخلين على خطر تداخل الاختصاصات في بعض القطاعات. **لذا، يتعين وضع إطار مؤسساتي مفصل ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات، والعمل على تحديد حالات ومستويات تدخل كل مؤسسة بشكل واضح، مع إرساء آليات التحكيم اللازمة عند وقوع أي التباس.**

3.3.3. تحسين الوصول إلى المعلومة حول الأسواق وإحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح كآليات للمساعدة على اتخاذ القرار

يتعين تمكين الهيئات المكلفة بتقنين مختلف الأسواق وضمان التنافسية من الوصول الواسع والمنتظم إلى معلومات اقتصادية محيَّنة ومفصلة. ويقتضي ذلك انخراطاً مسؤولاً وتعاوناً من لدن القطاع الخاص والفيدراليات المهنية في مجال اقتسام المعطيات، كما يستلزم التوفر على نظام معلومات متطور يمكِّن من جمع وتتبع وتحديث المعلومات المتعلقة بعدد من الأسواق. وتتمثل التوصية الرئيسية المقترحة في هذا الصدد، في العمل على:

- إحداث «**مرصد للأسعار وهوامش الربح**»، **على غرار مرصد تَكَوُّنِ الأسعار وهوامش الربح الخاصة بالمنتجات الغذائية في فرنسا. وبالنسبة للمغرب، يمكن أن يمتد نطاق تدخل هذا المرصد إلى جانب المنتجات الغذائية ليشمل منتجات غير غذائية محددة. وقد تشمل معايير اختيار المنتجات التي سيتولى هذا المرصد تتبعها ما يلي:**

  - الحصة المرتفعة أو المتزايدة للمنتوج في سلة استهلاك الأسر؛
  - درجة تركيز السوق بالنسبة لهذا المنتوج أو وجود وضع مهيمن؛
  - الأسواق التي تتحكم داخلها مقاولة واحدة أو عدد محدود جداً من المقاولات في سلسلة القيمة بأكملها مقارنةً بالمنافسين، مع إدماج عمليات استيراد المدخلات والتموين والتخزين والإنتاج والتوزيع؛
  - الطابع المركب للمنتوج، والذي قد يجعل التغييرات في سعره تؤثر تأثيرا كبيراً في أسعار قائمة واسعة من السلع والخدمات؛
  - المنتجات الأساسية التي تتسم بمرونة سعرية منخفضة على العموم والتي تتصف بالتالي بكون الطلب عليها يظل ثابتا (تضطر الأسر إلى اقتنائها حتى عندما ترتفع أسعارها بسبب نقص البدائل، مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية)، وغير ذلك.

وسيشكل هذا المرصد مصدراً للمعلومات الاقتصادية المنظمة والمحيَّنة والمندمجة، وهو ما من شأنه تزويد الهيئة المعنية بالمنافسة بالمعلومات اللازمة بشكل مستمر. ويمكن أن تتضمن هذه المعطيات، على وجه الخصوص، متوسط سعر الوَحدة لكل منتوج، ومتوسط هوامش الربح، وحصة الضرائب من السعر النهائي، وبنية التكاليف، ودرجة التركيز، وعدد المنتجين، والأسواق المستهدفة (الأسواق المحلية أو الوطنية أو الدولية)، وغير ذلك.

كما يُتوخى من هذا المرصد ضمان حصول عموم المواطنين والمواطنات وجمعيات حماية حقوق المستهلك على المعلومات المفيدة عن مختلف الأسواق والمنتجات.

ويقتضي ولوج المرصد إلى المعطيات الأولية اللازمة لضمان تتبع الأسعار وهوامش الربح مأسسة هذه العملية بموجب نص قانوني خاص، من أجل ضمان تعاون جميع الفاعلين المعنيين الذين يمتلكون معطيات أولية.

4.3.3. إيلاء أهمية أكبر لتطوير آليات استباق وتدبير الأزمات وكذا لآليات التواصل مع المواطنين والمواطنات في حال نشوب أي أزمة

أكدت حركة المقاطعة الأهمية القصوى التي ينبغي إيلاؤها لاستراتيجية استباق الأزمات والتواصل خلال نشوبها. فقد أظهرت تجربة 2018 أنه في بداية الحركة، لم تنجح المقاولات المعنية والحكومة في التفاعل بشكل كافٍ لامتصاص التوتر المنتشر في صفوف المواطنات والمواطنين المشاركين في حركة المقاطعة. ولم تكن سياسات التواصل التي تم اعتمادها في البداية متناسبة مع الموقف، حيث جاءت في شكل خرجات إعلامية متأخرة أو تصريحات استفزازية أو صمت مطبق يعكس غياب الشفافية. وفي مرحلة لاحقة، تمكنت بعض المقاولات المستهدفة من المقاطعة من تدارك الموقف من خلال إطلاق مبادرات موجهة للمواطنين والمواطنات في إطار سياسة القرب، والتواصل بكيفية أكثر شفافية، ومراجعة أسعار البيع.

إن التواصل أثناء الأزمات، والإنصات، والأهم من ذلك، التفاعل مع الحالات غير الاعتيادية أصبحت تدابير تكتسي أهمية بالغة، سيما في سياق يمكن أن تؤدي فيه «الأخبار الزائفة» إلى زعزعة الرأي العام، ولكن أيضاً في سياق تنتشر فيه المعلومة بسرعة فائقة، من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل الرأي العام في حالة من الارتباك التام. **ويقتضي هذا المعطى الجديد ما يلي:**

- **يتعين على السلطات العمومية وضع استراتيجية للتواصل أثناء الأزمات تكون أكثر شفافية وأكثر إقناعاً ومتعددة القنوات وتتسم بالحياد، وتكون قبل كل شيء تفاعلية بما يكفي لامتصاص التوترات خلال المراحل الأولى، وفي حالات أخرى، لتجنب آثار الأخبار الزائفة وتوجيه الرأي العام؛**
- **ينبغي على المقاولات ذات الحجم المهم كذلك تعزيز استراتيجيات التواصل خلال الأزمات؛**
- **يجب تأطير النقاش العمومي والسياسي من أجل توضيح الصورة أمام المواطن، من خلال التركيز بالأحرى على تقديم أدلة موضوعية ونتائج الدراسات المفصلة المتعلقة بوجود أو عدم وجود ممارسات منافية لقواعد المنافسة قد تفضي إلى هوامش غير مبررة في أرباح المنتجين،** وذلك عوض أن يتم الاكتفاء بإصدار تعليقات حول حجم هوامش الربح وتطورها، كما لوحظ أثناء حركة المقاطعة في سنة 2018.

وبالموازاة مع ذلك، وإذا كان التوفر على آلية للتواصل أثناء الأزمات يمكِّن من التدخل بفعالية خلال المراحل الأولى، فإن **القدرة على الاستباق** تكتسي أهمية قصوى. وتشمل التوصيات المقترحة في هذا الصدد ما يلي:

- **تطوير وتعزيز القدرات التقنية للسلطات العمومية على استباق التوترات الاجتماعية، وذلك من خلال إحداث آلية لليقظة، الرقمية بالأساس (تقنيات البيانات الضخمة)، لاستثمار المعلومات المتاحة على مستوى الفضاء الافتراضي، من أجل رصد بوادر الاستياء والإشارات التي تنذر بنشوب الأزمات في أوساط عموم المواطنين والمواطنات.** وستمكّن هذه الآليات من رصد التوجهات السائدة داخل المجتمع والتدخل في الوقت المناسب، من خلال اعتماد تدابير وقائية تساهم في التقليل من إمكانية نشوب الأزمات، وتقليص تكاليف التدابير التصحيحية البَعْدية.

وهناك مسألة أخرى لا تقل أهمية في تدبير الأزمات، وهي **ضرورة تحديث الإطار القانوني الخاص بتدبير الاحتجاجات، بما يمكِّن من ملاءمته مع التحولات المجتمعية والتكنولوجية الجارية، مع الحرص على صون حريات التعبير والتظاهر السلمي التي يكرسها الدستور.**

5.3.3. إعادة صياغة الإطار القانوني والمؤسساتي من أجل تصحيح وضعيات تنازع المصالح التي قد تؤدي إلى تأزيم الثقة لدى المواطن

أكدت حركة المقاطعة الحاجة إلى مراجعة شاملة للإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم مختلف حالات تنازع المصالح، ومراكمة المسؤوليات بين الحقل السياسي والقطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح، وكذا مختلف حالات الاستغلال غير القانوني للمعلومات لتحقيق مصالح شخصية. وهذا يقتضي ما يلي:

- **وضع إطار تشريعي وتنظيمي موحَّد يجمع ويتَمِّم جميع المقتضيات ذات الصلة، والتي لا تزال مشتَّتة بين نصوص مختلفة.** ومن شأن هذا الإطار أن يمكِّن من إعمال مضامين الفصل 36 من دستور 2011، الذي ينص على أن القانون يعاقب على جميع المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل أشكال الانحراف ذي الطابع المالي أو الإداري. ويتمثل الهدف من هذه الآلية في استعادة ثقة المواطن في المؤسسات وفي السياسات العمومية.

6.3.3. النهوض بمكانة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

سلطت المقاطعة أيضاً الضوء على مسألة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات. ويتعلق هذا الجانب، على وجه الخصوص، بالمقاولات التي تستفيد من امتيازات لاستغلال موارد طبيعية فوق التراب الوطني. وفي هذا الصدد، يمكن اقتراح التوصيتين التاليتين:

- **يجب أن تتضمن كل عقود الامتياز مقتضيات تنص صراحة على أن المقاولات الخاصة المستفيدة مسؤولة عن رصد نفقات ذات صبغة اجتماعية أو بيئية. ويمكن أن تكون هذه النفقات، على سبيل المثال،** في شكل نسبة من رقم معاملات المقاولة المعنية، توجه لفائدة الساكنة المحلية والمناطق التي تزاول فيها أنشطتها. وينبغي أن تكون تلك المقتضيات موضوع مفاوضات دقيقة ومفصلة حتى لا يتم الإضرار بتنافسية المقاولات المعنية؛
- **ينبغي على بلادنا إطلاق التفكير في جدوى إحداث وضع قانوني يسمح بإحداث «مقاولة تجارية ذات غايات اجتماعية وبيئية» (Entreprise à mission).** ويفترض هذا الوضع أنه بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق الربح، فإن المقاولة تلتزم أيضاً بتحقيق غايات تصب في المصلحة العامة، وأخذ الرهانات الاجتماعية والبيئية لنشاطها بعين الاعتبار. ويكمن الاختلاف بين «المسؤولية الاجتماعية للمقاولة» و«المقاولة التجارية ذات الغايات الاجتماعية والبيئية» في أن هذه الأخيرة تقتضي التزام المساهمين في المقاولة بتحقيق الأهداف المسطرة في إطار المهام المتفق عليها وأن هذه المهام يجب أن يتم التنصيص عليها في النظام الأساسي للمقاولة.

مؤطر: جدول موجز يتضمن توصيات الموضوع الخاص

1. توصيات عامة من أجل تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية وتكريس الديمقراطية التمثيلية

1. تسريع وتيرة إرساء آليات الديمقراطية التشاركية وضمان إعمالها الفعلي

- تفعيل المجالس الاستشارية التي تم إحداثها مؤخراً.
- وضع إطار نموذجي للنظام الداخلي للجهات يحدد كيفيات تنزيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما يُمكِّن من الإعمال الفعلي لهذه الآليات وتوحيد طريقة اشتغالها.
- العمل، على صعيد الجهات، على اعتماد آلية منظَّمة للتشاور والحوار التشاركي تستوحي طريقة اشتغالها ونمط تمثيليتها من النموذج المعتمد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- استخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة تسهل إعمال الديمقراطية التشاركية وتمكن من مقاربتها بطريقة مبتكرة.

2. الرفع من مستوى إدراك السلطات العمومية والمجتمع المدني لمفهوم الديمقراطية التشاركية، من خلال العمل على ضمان تقارب الرؤى

- إشراك الفاعلين المنبثقين من الديناميات المجتمعية الجديدة (الشباب، المدونون، قادة الرأي،...) داخل الهيئات التشاورية الوطنية والترابية.
- وضع إطار قانوني ملائم لتشجيع جمعيات الأحياء والدواوير على الانتظام في إطار شبكات والعمل على تكوينهم وتحسيسهم بصلاحياتهم وطرق المشاركة الجديدة، وذلك تنفيذاً لمقتضيات المادة 116 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات؛.
- دعم إعداد كتب ودلائل في مجال الديمقراطية التشاركية.
- تعزيز النقاش على المستويين الوطني والترابي.
- إحداث مرصد وطني لتعزيز المبادرات ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية وتتبعها وتقييمها.

3. تعزيز الديمقراطية التمثيلية أمر لا محيد عنه

- إن الأحزاب السياسية والنقابات مدعوة إلى تجديد نفسها، من خلال المبادرة أولا إلى تغيير خطابها بما يجعله يتسم بدرجة أكبر من البراغماتية ويلائم بشكل أفضل طبيعة المخاطَبين المستهدفين.
- كما ستستفيد الأحزاب السياسية والنقابات كثيراً من تعزيز هياكلها بمزيد من الكفاءات من بين الشباب والنساء، ومن استعمال تكنولوجيات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل الرفع من أعداد متتبعيها وتعزيز قدرتها على التعبئة.
- ينبغي تشكيل التحالفات قبل موعد الانتخابات، من أجل التوفر على فرق عمل منسجمة، وهو ما من شأنه أن يحسن من مستوى تجانس العمل الحكومي ونجاعته.
- يجب تسجيل كل مواطن بالغ في اللوائح الانتخابية بشكل تلقائي.

- يتعين تنظيم الحملات الانتخابية عبر الوسائط الرقمية.
- ينبغي تمكين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من الترشح للانتخابات.
- يجب تمكين الهيئات المنتخبة من استشارة المواطن بشأن مختلف المشاريع، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي (استطلاعات رأي استشارية...).

II. توصيات خاصة منبثقة عن دراسة نموذج حركة المقاطعة لسنة 2018

1. تعزيز حماية حقوق المستهلك وتمكينه من سبل التظلم

- **تفعيل المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك، المنصوص عليه في القانون رقم** 31.08، باعتباره مؤسسة مستقلة تناط بها على الخصوص مهمة اقتراح وإبداء الرأي حول التدابير المتعلقة بالنهوض بثقافة الاستهلاك والرفع من مستوى حماية المستهلك.
- **تفعيل الصندوق الوطني لحماية المستهلك**، المنصوص عليه أيضاً في القانون رقم 31.08.
- **تبسيط المساطر المتعلقة بتخويل صفة المنفعة العامة للجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك، وذلك لتسريع وتيرة تكتلها في إطار جامعة وطنية لحماية المستهلك.**
- **تبسيط شروط الحصول على الإذن الخاص بالتقاضي، الواردة في المرسوم رقم** 895.18، **والمطبقة على جمعيات حماية المستهلك غير المعترف لها بصفة المنفعة العامة.**
- **إشراك جمعيات حماية المستهلك في الوساطة بين المستهلك ومقدمي الخدمات أو السلع.**
- **الإسراع باعتماد ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل** 157 **من الدستور.** ويُتوخى من هذا الميثاق ضمان نجاعة الخدمات وجودتها لفائدة المواطن.
- **الإسراع بتوفير الشروط والآليات الكفيلة بتفعيل مضامين القانون رقم** 31.13 **المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات**، الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2019. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **بعض المقتضيات الواردة في هذا القانون تقتضي المراجعة أو التتميم.**
- **إرساء مزيد من التعاون بين مجلس المنافسة وجمعيات المستهلكين وهيئات مراقبة الجودة، من أجل التصدي لأي ممارسة تجارية، يكون غرضها تحقيق الربح على حساب صحة أو سلامة المستهلك، من خلال تقديم منتوج ذي جودة متدنية وعدم احترام المعايير المعمول بها.**

2. تحسين الإطار الخاص بتقنين الأسواق بما يعزز قواعد المنافسة الشريفة

- بالنسبة لبعض القطاعات **التي تتسم بتركيزها الشديد وبكونها تتمتع بالحماية بموجب مأذونيات مسبقة، من الأهمية بمكان العمل على تمكين عدد أكبر من المقاولات من الولوج إلى هذه القطاعات، وذلك تعزيزا للمنافسة. كما ينبغي العمل على تعويض المأذونيات بدفاتر تحملات محددة سلفاً وخاضعة لمراقبة بعدية ترتكز على معايير الأداء. ويجب الحرص على عدم الإبقاء على المأذونيات إلا في حالات استثنائية عندما تكون مبررة بناءً على معايير موضوعية.**

- **إرساء مزيد من الشفافية والحياد في تطبيق المساطر الإدارية ومنح التراخيص وعلى مستوى احترام آجال رد الإدارة على الطلبات المتعلقة بمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويتعين العمل، بموجب نص قانوني، على تحديد آجال لرد الإدارة وجوباً على الطلبات، وتبسيط المساطر الإدارية، من خلال الحرص، على وجه الخصوص، على منع الإدارات من مطالبة المواطنين والمقاولات بالإدلاء بمعلومات تكون متوفرة لدى مصالح إدارية أخرى أو بوثائق إضافية لا تنص عليها المساطر ذات الصلة.**
- **الحرص على الإعمال الفعلي لمقتضيات** المادة 7 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة التي تنص على أن المجلس يستشار وجوباً من طرف الحكومة في مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بإحداث نظام جديد أو بتغيير نظام قائم يهدف مباشرة إلى منح إعانات من الدولة أو الجماعات الترابية، ومنح تحفيزات لبعض القطاعات أو الجهات.
- **وضع إطار مؤسساتي واضح ومفصل ينظم التعاون** بين مجلس المنافسة والهيئات الأخرى للمراقبة والتقنين، سواء ذات الطبيعة العرضانية أو القطاعية.
- **العمل، بناءً على نص قانوني، واستنادا على دراسات مسبقة، على وضع مجموعة من المعايير المحددة، من أجل التحقق من أن مقاولة معينة أو مجموعة من المقاولات توجد في وضع مهيمن** (علما أن التواجد في وضع مهيمن لا يعتبر خرقا للقانون، بل إن القانون يعاقب بالأحرى الاستغلال التعسفي للوضع المهيمن).

3. تحسين الوصول إلى المعلومة حول الأسواق وإحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح كآليتين للمساعدة على اتخاذ القرار

- إحداث «**مرصد للأسعار وهوامش الربح**»، **يعهد إليه بتجميع وتتبع لائحة من المنتجات يتم تحديدها سلفا. ويمكن وضع هذه اللائحة استنادا إلى معايير سوسيو-اقتصادية موضوعية. وسيقوم المرصد بتزويد الهيئة المعنية بالمنافسة بمعطيات مفصلة حول المنتجات.**
- **يجب أن يضمن المرصد حصول عموم المواطنين والمواطنات وجمعيات حماية حقوق المستهلك على المعلومات المفيدة عن مختلف الأسواق والمنتجات**، ذات مستوى معين من التجميع.

4. إيلاء أهمية أكبر لتطوير آليات استباق وتدبير الأزمات وكذا لآليات التواصل مع المواطنين والمواطنات في حال نشوب أي أزمة

- **يتعين على السلطات العمومية وضع استراتيجية للتواصل أثناء الأزمات تكون أكثر شفافية وأكثر إقناعاً ومتعددة القنوات وتتسم بالحياد، وتكون قبل كل شيء تفاعلية بما يكفي لامتصاص التوترات في مراحلها الأولى، وفي حالات أخرى، لتجنب آثار الأخبار الزائفة وتوجيه الرأي العام.**
- **ينبغي على المقاولات ذات الحجم المهم كذلك تعزيز استراتيجيات التواصل خلال الأزمات.**
- **ينبغي تأطير النقاش العمومي والسياسي من أجل توضيح الصورة أمام المواطن، من خلال التركيز بالأحرى على تقديم أدلة موضوعية ونتائج الدراسات المفصلة المتعلقة بوجود أو عدم وجود ممارسات منافية لقواعد المنافسة قد تفضي إلى هوامش غير مبررة في أرباح المنتجين**، وذلك عوض أن يتم الاكتفاء بإصدار تعليقات حول حجم هوامش الربح وتطورها.

- **تطوير وتعزيز القدرات التقنية للسلطات العمومية، على استباق التوترات الاجتماعية، وذلك من خلال إحداث آلية لليقظة، الرقمية بالأساس (تقنيات البيانات الضخمة)، لاستثمار المعلومات المتاحة على مستوى الفضاء الافتراضي، من أجل رصد بوادر الاستياء والإشارات التي تنذر بنشوب الأزمات في أوساط عموم المواطنين والمواطنات.**
- **تحديث الإطار القانوني الخاص بتدبير الاحتجاجات، بما يمكِّن من ملاءمته مع التحولات المجتمعية والتكنولوجية الجارية، مع الحرص على صون حرية التعبير والتظاهر السلمي التي يكرسها الدستور.**

5. إعادة صياغة الإطار القانوني والمؤسساتي من أجل تصحيح وضعيات تنازع المصالح التي قد تؤدي إلى تآزيم الثقة لدى المواطن

- **وضع إطار تشريعي وتنظيمي موحَّد يجمع ويتَمِّم جميع المقتضيات ذات الصلة** بحالات تنازع المصالح، ومراكمة المسؤوليات والمهام بين الحقل السياسي والقطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح، وكذا مختلف حالات الاستغلال غير القانوني للمعلومات لتحقيق مصالح شخصية. ومن شأن هذا الإطار أن يمكِّن من إعمال مضامين الفصل 36 من دستور 2011.

6. النهوض بمكانة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

- يجب أن تتضمن كل عقود الامتياز مقتضيات تنص صراحة على أن المقاولات الخاصة المستفيدة مسؤولة عن رصد نفقات ذات صبغة اجتماعية أو بيئية، توجه لفائدة الساكنة المحلية والمناطق التي تزاول فيها أنشطتها.
- **ينبغي على بلادنا إطلاق التفكير في جدوى إحداث وضع قانوني يسمح بإحداث «مقاولة تجارية ذات غايات اجتماعية وبيئية» (Entreprise à mission).**

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تميزت سنة 2018 بالتشريف المولوي الذي خص به جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مما ساهم في إعطاء المجلس وأعضائه دفعة قوية لمزيد من التعبئة ومضاعفة الجهود. ومن بين أبرز الأحداث التي ميزت هذه السنة نذكر:

- تعيين جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتاريخ 3 دجنبر 2018، في استقبال مولوي سامي، السيد أحمد رضى شامي رئيسا جديدا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلفا للسيد نزار بركة. كما جرى في نفس اليوم، تعيين السيد يونس ابن عكي أمينا عاما للمجلس، خلفاً للسيد ادريس الكراوي، الذي عينه جلالته رئيساً لمجلس المنافسة.

وخلال هذا الاستقبال، أعطى جلالة الملك توجيهاته السامية للسيد أحمد رضى شامي، قصد مواصلة المجلس للمهام الموكولة إليه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز إسهامه الفعال و سيما ما يرتبط بالنهوض بأوراش التنمية البشرية والمستدامة ببلادنا، وتيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتعزيز ثقافة الحوار.

- الرسالة الملكية السامية الموجهة في 19 دجنبر 2018 إلى المشاركين في الملتقى البرلماني الثالث للجهات، والتي تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى العمل بتعاون مع الفرقاء المعنيين، قصد مواكبة ودعم الجهات في بلورة خطط وبرامج جهوية لإدماج الشباب.

كما استمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال سنة 2018، في تطوير علاقاته مع البرلمان على وجه الخصوص، وذلك تفعيلا لاتفاقية التعاون المبرمة مع مجلس المستشارين بتاريخ فاتح نونبر 2017. وفي هذا الصدد، تم:

- تقديم مضامين الدراسة حول موضوع «الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة وتوزيعها المنصف»، أمام كل من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ولجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية، ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين، في 10 يناير 2018؛

- تنظيم ندوة دولية مشتركة مع مجلس النواب واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بإفريقيا حول موضوع «دور البرلمانات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا إزاء التحديات الجديدة للهجرة»، وذلك يوم 31 أكتوبر 2018، بمقر مجلس النواب؛

- تنظيم مشترك مع مجلس المستشارين للملتقى البرلماني الثالث للجهات، يوم 19 دجنبر 2018، بمقر مجلس المستشارين؛

- تقديم مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2019 أمام لجنتيّ المالية بمجلس النواب ومجلس المستشارين.

كما شارك المجلس في عدة اجتماعات ولقاءات دراسية بدعوة من مجلس النواب أو مجلس المستشارين:

- المشاركة في المنتدى البرلماني الثالث للعدالة الاجتماعية، الذي نظَّمه مجلس المستشارين، يوم 19 فبراير 2018؛

- المشاركة في يوم دراسي تم تنظيمه في مجلس النواب حول موضوع «التكوين المستمر رافعة أساسية لتعزيز تنافسية المقاولة المغربية»، يوم 21 مارس 2018؛

- المشاركة في أشغال ندوة نظمها مجلس النواب حول موضوع «تيسير تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان الإفريقية: أي آليات؟»، يوم 22 مارس 2018؛
- المشاركة في فعاليات المؤتمر العلمي السنوي السابع، الذي نظَّمه مجلس المستشارين، حول موضوع «تعزيز أسس وممارسة تقييم برامج التنمية»، يوم 27 نونبر 2018.

1 حصيلة سنة 2018

خلال سنة 2018، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (اللجان الدائمة، المكتب، الجمعية العامة) ما مجموعه 466 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 65 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى عدد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، مخصّصا بذلك أكثر من 45 في المائة[78] من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة بشأن الموضوعات التي انكب المجلس على دراستها خلال سنة 2018.

وفي إطار الإحالات المؤسساتية، أنجز المجلس دراسة حول الاستراتيجية المندمجة للشباب خلال سنة 2018.

أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس سبعة تقارير وستة آراء.

وقد تمت المصادقة على جُلِّ هذه التقارير والآراء التي أعدّها المجلس خلال سنة 2018 في إطار إحالات أو إحالات ذاتية، بأغلبية أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

1.1. مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيميّ وقانونه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2018 بتجديد مكتبه عبْر عملية انتخاب الأعضاء الذين يمثّلون الفئات الخمس المكوِّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2018

الاسم والنسب	الفئة
طارق أكيزول	فئة الخبراء
عبد الرحمان قنديلة	فئة النقابات
عبد الكريم فوطاط	فئة المنظمات والجمعيات المهنية
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
لطفي بوجندار	فئة الأعضاء المعينين بالصفة

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءَها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

78 – نظم المجلس 59 جلسة إنصات و26 ورشة عمل سنة 2018، شارك فيها 5 فاعلين على الأقل ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2018

الاسم والنسب	اللجان الدائمة
أحمد رحو	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية
نجاة سيمو	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية
زهرة زاوي	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
خليل بنسامي	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة
أمين منير العلوي	اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام
لحسن أولحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
عبد الرحيم الكسيري	اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

خلال سنة 2018، عقد مكتب المجلس 16 اجتماعاً، بمتوسط نسبة مشاركة بلغ 83 في المائة. كما أقرّ خلال هذه السنة البرنامج التوقعي لدورات الجمعية العامة، وكلف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المندرجة في الإحالات الذاتية المقرّرة في إطار برنامج عمل المجلس برسم سنة 2018.

2.1. اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد دراسة حول الاستراتيجية المندمجة للشباب

على هامش أشغال اللجان الدائمة، تجدر الإشارة إلى تشكيل لجنة خاصة عهد إليها بإعداد دراسة حول الاستراتيجية المندمجة للشباب.

وقد جاء إعداد دراسة حول موضوع «مبادرة وطنية جديدة مُندَمِجة لفائدة الشباب المغربي»[79] بناءً على إحالة واردة من مجلس المستشارين بتاريخ 07 نونبر 2017. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الدراسة بالأغلبية، خلال دورتها 86 العادية المنعقدة في 31 ماي 2018. وتطلب إعداد الدراسة تنظيم جلسات إنصات شارك فيها 30 فاعلا ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

ويؤكد المجلس أن موضوع الشباب يستأثر باهتمام بالغ من لدن المجتمع ككل. وباعتباره ثروةً وطنيةً حقيقيةً، فإن الشباب المغربي يعد امتيازاً ديموغرافيا مواتيا، وعنصراً فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورافعة من أجل خلق الثروة. ولأن هذا الشباب يوجد في صلب التحولات التي يشهدها المجتمع، فإنه يبدي استياءه بأوجه متعددة من وضعيته ومن صعوبة إيجاد موقع له داخل المجتمع. وعلاوة على ذلك، لا يمتلك الشباب سوى فرص ضئيلة للتأثير على القرارات الاستراتيجية الوطنية ولا يستفيدون بشكل منصف من الولوج الملائم إلى التعليم والرعاية الصحية الجيدة.

79 – http://www.cese.ma/Documents/PDF/Saisines/2018/S32-2018-Strategie-integree-des-jeunes/Rp-S23-va.pdf

يكشف تحليل المؤشرات المتعلقة بالشباب ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن المستوى النسبي للتماسك الاجتماعي في البلد، إلى جانب الانقطاع عن الدراسة والبطالة والعمل الناقص وغياب بنيات الدعم الكفيلة بتيسير المشاركة في الحياة الاجتماعية كلُّها عوامل تساهم في عزلة هؤلاء الشباب وتولد إحساس الحرمان لديهم، مما يجعلهم عرضة للسقوط في براثين الانحراف والإجرام والتطرف، بالإضافة إلى تطلعهم المتزايد إلى محاولة ارتياد آفاق جديدة عبر الهجرة إلى الخارج.

وتندرج هذه المؤشرات ضمن السياق الوطني الذي يتميز بمرحلة تتسم بتنامي موجات مطالب واحتجاجات اجتماعية تشارك فيها شرائح واسعة من الشباب وقفت عند عدم قدرة النموذج التنموي الحالي على الاستجابة لحاجياتها وعجزه عن تحقيق طموحاتها. ورغم أن الوضعية السياسية الوطنية شهدت تطورا ملموسا منذ سنة 2011، إلا أن تطلعات الشباب المغربي إلى مستقبل أفضل ما زالت قائمة.

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه آن الأوان لاقتراح مبادرة جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، وذلك بغية الاستجابة، على المدى الطويل، لانتظارات الشباب المشروعة في الحصول على حياة كريمة، وعدالة اجتماعية، وإنصاف ومشاركة نشيطة في الدينامية التنمويّة؛ حيث سيتمكن جميع الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار كل مؤهلاتهم وخبراتهم، في إطارٍ متكافؤ الفرص، وتحسين مستوى رفاههم؛ وبناء شباب يستمدُّ قوَّتَه من تاريخه وقِيمه، ويشقُّ طريقه بخُطًى واثقة في عالم منفتح ومُعَوْلم.

وهكذا تم تحديد تسعة مجالات رئيسية للعمل يقوم عليها الطموح الجديد المقترح ويكيِّف مداخلها مع حاجيّات وانتظارات حقيقية وموسَّعة بطرق انعكاس تهدف إلى تحقيق طموح المجلس. يتعلق الأمر بما يلي:

- بناء قدرات الشباب ورفع مستواهم العام من المعرفة وتطوير مهاراتهم طوال الحياة حتى يتمكنوا من التكيف باستمرار والاندماج في عالم العمل؛
- تعزيز الاندماج المهني للشباب؛
- ضمان وقاية فعالة للشباب من المخاطر الصحية، وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الصحية الجيدة، والتغطية الصحية، والحماية الاجتماعية الشاملة؛
- بناء المبادرة الوطنية المندمجة للشباب على نفس المقاربة التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ترسيخ المواطنة الكاملة للشباب ككل لا يتجزأ، في شموليتها ومظاهرها المختلفة، وفي حقوقها وواجباتها؛
- تعزيز المواطنة غير القابلة للتجزئة للشباب، بكاملها وجوانبها المختلفة، وكذلك في حقوقها والتزاماتها؛
- تعزيز أرضية القيم المجتمعية وخلق مناخ ملائم في صفوف الشباب يساعد على نشرها؛
- تقوية ودعم الإبداع الثقافي والفني للشباب وتنمية مَلَكة الخلق والإبداع لديهم وتشجيع إقبالهم على الرياضة؛
- تربية وتحسيس الشباب بأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها؛
- تعزيز انخراط الشباب في الأجندات الدولية الكبرى وإشراكهم في النهوض بإشعاع المغرب.

إن بناء هذه الرؤية الشمولية أصبح اليوم أمراً ضروريا للغاية من أجل الانخراط في مسار نمو أسرع وأكثر إدماجاً، ومن ثم تلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الساكنة وللشباب على وجه الخصوص، على درب تحقيق تنمية متعددة الأبعاد ومنصفة، وضمان رخاء مشترك.

3.1. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى رؤساء اللجان، المنتخبين بصفتهم أعضاءً في المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقرّرين ونواب المقرّرين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس	نائب الرئيس	المقرر	نائب المقرر
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	أحمد رحو	العربي بلعربي	محمد بشير راشدي	منصف الزياني
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية	نجاة سيمو	بوشتى بوخلافة	محمد مستغفر	أحمد أبوح
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	زاوي زهرة	محمد عبد الصادق سعيدي	ليلى بربيش	محمد بن الصغير
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة	خليل بنسامي	مينة الرشاطي	أحمد بابا عبان	نور الدين شهبوني
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أمين منير العلوي	لحسن حنصالي	لطيفة بنواكريم	مصطفى اخلافة
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن أولحاج	فهير كمال الدين	لعباید عبد الرحيم	بوجيدة محمد
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	عبد الرحيم الكسيري	محمد دحماني	مينة الرشاطي	إدريس بلفاضلة

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقارَبةٍ تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية والخارجية، ومنهجية متكاملة تتوزّع بين التشخيص والمقارنات الدولية واقتراح توصيات عمليّة.

وخلال سنة 2018، عقدت اللجان السّبْع الدائمة، ما مجموعه 438 اجتماعا، أيّ حوالي 63 اجتماعا في المتوسط لكل لجنة من هذه اللجان، مع نسبة مشاركة بلغت 48 في المائة في المتوسط. كما تجدر الإشارة إلى أنّ اجتماعات مجموعات العمل غير مندرجة في هذا الإحصاء.

1.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد أحمد رحّو ومقرّرها السيد محمد بشير راشدي، 85 اجتماعاً سنة 2018، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 47 في المائة.

1.1.3.1 الإحالات

في إطار الإحالات، واصلت اللجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية الاشتغال على الإحالة الواردة من رئيس الحكومة بشأن «الاستراتيجية الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها».

2.1.3.1 الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، واصلت اللجنة الدائمة الاشتغال على التقريرين التاليين:

- النظام الجبائي في المغرب؛
- الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا.

2.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنيّة، التي تترأسها السيدة نجاة سيمو ومقرّرها السيد محمد مستغفر، 90 اجتماعًا سنة 2018 بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 43 في المائة.

1.2.3.1. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس أيّة إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية.

2.2.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية التقريرين التاليين:

- المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة؛
- الهجرة وسوق الشغل.

المناولة وعلاقات الشغل: من أجل النهوض بالعمل اللائق والاستدامة

تمت المصادقة على التقرير والرأي المستمد منه بالإجماع خلال الدورة 82 العادية للمجلس المنعقدة في 25 يناير 2018. وقد تطلب إعداد هذا التقرير تنظيم سلسلة من جلسات الإنصات مع 29 فاعلاً ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

ويهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اقتراح السبل الكفيلة بجعل المناولة رافعة للعمل اللائق وحاجزا أمام الهدر الاجتماعي والمنافسة غير المشروعة.

ويؤكد المجلس على ضرورة توفير رؤية شمولية لمسألة المناولة تضمن التقائية السياسات العمومية التنموية بشأن تطوير التشغيل اللائق وتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

وفي هذا الإطار، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد أجندة وطنية للعمل اللائق على غرار أجندة العمل اللائق الدولية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية لتركيز برامجها صوب هذا الهدف لا سيما أن التحولات العميقة التي همَّت نُظُم الإنتاج على الصعيد الدولي من شأنها توسيع مجال الأنشطة غير المنظمة خاصة أن التقنيات الرقمية الجديدة التي تسمح بالتعامل عبر منصات التعاون دون التقيد بأدنى الالتزامات الاجتماعية، مما يهدد بانتقال أنشطة بأكملها إلى الاقتصاد غير المنظم.

هكذا، قدم المجلس عددا من المقترحات العملية التي تمليها ضرورة سد بعض أوجه العجز في هشاشة الشغيلة في إطار نظام المناولة. ومن بين هذه التوصيات، نذكر:

- ضمان التقائية السياسات الوطنية القطاعية من أجل تطوير التشغيل اللائق وتوفير ظروف العمل اللائق في الآليات الجديدة التي تحدثها مثل عقود التدريب الإدماج ودعم المقاولات الصغرى؛
- تحسين الإطار المؤسساتي والحوافز للمقاولات العاملة في إطار التشغيل بالمناولة والملتزمة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- توطيد الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوساطة في التشغيل؛
- توضيح أحكام التشغيل بالمناولة وتنظيم التحسيس والتكوين بشأنه في صفوف أجهزة التفتيش والتتبع والقضاء المتخصص والمنظمات المهنية؛
- السهر على تطبيق التشريع الاجتماعي ومراعاة مبادئ العمل اللائق في العمل بالمناولة؛
- منع التعامل مع كل مقاولة تشغيل مؤقت غير مرخص لها ولا تحترم الالتزامات الاجتماعية؛
- وضع أجندة وطنية للعمل اللائق تحدد أدوات النهوض بالعمل اللائق ومحفزات الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛
- تكييف الحماية الاجتماعية مع وضعية العاملين المؤقتين؛
- تطوير الحوار بين الفرقاء الاجتماعيين بشأن التشغيل والعمل اللائق والانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛
- تطوير عقود نموذجية قطاعية بشأن المناولة من طرف الإدارات الوصية والمنظمات المهنية؛
- وضع هيئة مهنية لتتبع المناولة؛
- وضع خطة عمل لتسوية وضعية المقاولات العاملة في إطار التشغيل بالمناولة وتلك المكلفة بالعمل المؤقت؛
- دعم وتطوير المعرفة والبحث والتكوين بشأن البعد الاجتماعي للتشغيل.

الهجرة وسوق الشغل

تمت المصادقة على التقرير الذي انبثق عنه رأي[80] المجلس بالأغلبية خلال الدورة 92 العادية المنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2018. وقد تطلب إعداده عقد سلسلة من جلسات الإنصات شارك فيها 23 فاعلا ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

ويشير المجلس في التقرير إلى أن المغرب الذي كان دائما يعتبر أرضا للهجرة والعبور، يحظى باهتمام خاص بالنظر إلى ما سجَّله من تطورات في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، وكذا اعتباراً للسياسة التي اعتمدها صاحب الجلالة لفائدة المهاجرين.

ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي اعتبار الهجرة بمثابة مَوْرِدٍ مستدام وحَلٍّ ضمن الحلول الواردة، لمعالجة مختلف الإشكاليات المرتبطة بالتنمية ويساهم في إقامة مجتمع متشبع بقيم التضامن واحترام التنوع والتعايش والتماسك الاجتماعي وحوار الحضارات.

80 – http://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2018/AS36-2018/Av-AS36a.pdf

في هذا الإطار، يوصي المجلس بإرساء نمط حكامة مبتكَر بغية جعل الهجرة رافعة حقيقية للتنمية المشتركة والتعاون والتضامن، قادرة على ضمان انسجام السياسات العمومية والأجندات المتعلقة بهجرة اليد العاملة. ومن بين التوصيات نذكر:

- مواصلة توفير الدعم المالي من أجل تدبير أنجع لإدماج المهاجرين، مع استهداف القطاعات الأساسية، سيما الحماية الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني والصحة؛
- وضع آليات تمويلية أخرى أكثر مرونة تسمح بتشجيع الهجرة الآمنة والمُنَظَّمَة والنظامية، من خلال مسارات هجرة قانونية تكون مُتاحة بشكل أفضل وأكثر مُلاءمة؛
- تعزيز ولوج المهاجرين إلى الحقوق الاجتماعية، خصوصاً في قطاعات الصحة والتربية والتكوين؛
- وضع آليات تُمَكِّنُ من معادلة الشهادات التي يحملها المهاجرون وتطوير آلية التصديق على مكتسبات الخبرة المهنية لتشمل المهاجرين وربطها بإطار مرجعي للوظائف والمهن؛
- تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بتشغيل العمال المهاجرين بما يسمح باعتماد آلية الهجرة الدائرية لليد العاملة؛
- وضع آليات تُمَكِّنُ من تبادل التجارب بين الشباب وتُشَجِّع على تلاقح الثقافات، على شاكلة برنامج «إراسموز» (ERASMUS)؛
- توسيع نطاق أنظمة منح التأشيرات، بما يكفل تيسير حركية الطلبة والمقاولين؛
- تخويل المهاجرين الموجودين في وضعية قانونية الحق في تكوين الجمعيات والتعاونيات؛
- تخويل المهاجرين الحق في ممارسة جميع الحقوق النقابية واحترام أحكام قانون الشغل؛
- إرساء آليات لتوجيه المهاجرين كفيلة بأن تضطلع بدور مهم في تيسير استقبالهم وإدماجهم في المجتمع وذلك بغية تفادي إقصائهم وتجنب تَشَكُّلِ تجمعات وبؤر تضم المهاجرين؛
- إشراك النسيج الجمعوي المحلي قصد تيسير استقبال المهاجرين وإدماجهم في المجتمع وفق مقاربة تشاركية؛
- تعبئة هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام قصد تعزيزالتعايش بين مختلف مكونات المجتمع.

3.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي تترأسها السيدة زهرة زاوي ومقرّرها السيد محمد عبد الصادق سعيدي، 55 اجتماعا سنة 2018 بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 52 في المائة.

وفي إطار الإحالة الورادة من مجلس المستشارين، باشرت اللجنة اشتغالها على موضوع «السياسة الرياضية بالمغرب».

في إطار الإحالات الذاتية، تابعت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن إعداد تقريرها حول «الحماية الاجتماعية: واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية».

1.3.3.1 الإحالات

تلقى المجلس إحالة تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، وهي إحالة ورادة من مجلس المستشارين بشأن طلب إعداد دراسة حول «السياسة الرياضية بالمغرب».

2.3.3.1 الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن تقريراً حول الحماية الاجتماعية بالمغرب.

الحماية الاجتماعية في المغرب: واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية

تمت المصادقة[81] على التقرير والرأي المنبثق عنه بالإجماع خلال الدورة 85 العادية المنعقدة في 26 أبريل 2018. وقد تطلب إعدادهما تنظيم سلسلة من جلسات الإنصات شارك فيها 15 فاعلاً ينتمون إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

وفي هذا التقرير، يشير المجلس إلى أن نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب يتميز بتشكيلة واسعة من الأنظمة غير المترابطة والمجزَّأة والممولة أساسا من أجراء القطاع الخاص وموظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية.

أما باقي السكان النشيطين فهم مُهَمشون إذ أن حوالي 60 في المائة من السكان النشيطين محرومون من الحماية الاجتماعية: مهن حرة، والعاملين في القطاع غير المنظم، لا سيما في الفلاحة والصناعة التقليدية والتعاونيات الصغيرة، والأشخاص الذين يوجدون في وضعية انعدام الأمن الاجتماعي بسبب الحوادث أو حالات الفصل عن العمل أو انحلال ميثاق الزواج أو وفاة الزوج أو الزوجة.

أرقام رئيسية

ساكنة نشطة تتعدى بقليل 10 ملايين نسمة

40 **في المائة منخرطون** في نظام للتقاعد

5 **أنظمة للتقاعد:** الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق المغربي للتقاعد (مدني وعسكري)، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، الصندوق المهني المغربي للتقاعد

28 **تعاضدية**

صندوقان لتدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

286,5 **مليار درهم** مبلغ التوظيفات المالية لأنظمة التقاعد.

في هذا الإطار، يدعو المجلس إلى إعادة النظر في النظام الوطني للحماية الاجتماعية من أجل ضمان التغطية الصحية المناسبة للساكنة طيلة مراحل حياتهم.

81 – http://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2018/AS34-2018/Av-AS34-VA.pdf

ومن بين التوصيات، نذكر:

- العمل على ملاءمة أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في ما بينها وذلك في أفق إرساء نظام وطني شامل للتغطية الأساسية؛
- إحداث هيئة مستقلة لتدبير نظام المساعدة الطبية «راميد» والتنصيص على التمويل؛
- توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية وإحداث آلية للاحتفاظ بالمؤمَّن لهم، الذين تم التوقف عن التصريح بهم وتخصيص شيكات لأداء المستحقات الاجتماعية للعمال في وضعية هشاشة؛
- العمل في إطار الحوار الاجتماعي على وضع آلية وطنية للتأمين من البطالة قائمة على مبدأ المساهمة، تضع كيفيات لمنح التعويض عن البطالة؛
- إصلاح حكامة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وذلك بما يمكن من تعزيز استقلاليتها؛
- المحافظة على توازن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتحسين الولوج إلى التغطية الصحية لفائدة الطلبة؛
- تحيين التعريفات المرجعية الوطنية المطبقة من أجل إرجاع مصاريف الخدمات الصحية أو تحملها؛
- إعادة النظر في سياسة توظيف الأموال المتأتية من الاحتياطيات مع العمل بشكل خاص على تشجيع الاستثمار طويل المدى في قطاعات وأنشطة تساهم في إحداث مناصب الشغل وتحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة؛
- توجيه جزء من المنتجات المالية لاحتياطيات فرع التعويضات العائلية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نحو إحلال التوازن في تسيير هذه الوحدات الصحية وتأهيل تجهيزاتها؛
- وضع نظام شامل للتعويضات عن الأطفال وتفعيل الإعمال الفعلي للسياسة المندمجة لحماية الطفولة ووضع آليات وبرامج للحماية الاجتماعية خاصة بالأطفال وملائمة لمختلف أشكال الهشاشة التي يواجهونها؛
- إحداث حد أدنى للدخل في سن الشيخوخة يعادل عتبة الفقر وتوحيد أنظمة الاحتياط الاجتماعي في ما يتعلق بمعاش التقاعد مع الأرضية الشاملة للحماية الاجتماعية التكميلية والإضافية؛
- ضمان دخل أساسي، حسب مستوى الموارد لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتفعيل اعتماد نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تعميم الحماية من البطالة ليشمل موظفي القطاع العام والمتمرنين وإرساء نظام لدفع الإعانات للعاملين لبعض الوقت (دوام جزئي) الذين يبحثون فعلا عن عمل لكامل الوقت؛
- وضع نظام وطني مندمج للمعلومات في مجال الحماية الاجتماعية ووضع شبكة مؤشرات لتقييم أداء هيئات الاحتياط الاجتماعي تهم المخاطر والنتائج وجودة الخدمات.

4.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد خليل بنسامي، ومقرّرتها السيدة مينة الرشاطي، ما مجموعه 53 اجتماعاً برسم سنة 2018، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 47 في المائة.

1.4.3.1 الإحالات

لم يتلقَّ المجلس أيّة إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.3.1 الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة تقريرا حول «الاقتصاد الأزرق»، انبثق منه رأي في الموضوع.

الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب

تمّت المصادقة على هذا التقرير[82] الذي انبثق عنه رأي المجلس بالإجماع من طرف أعضاء المجلس خلال الدورة 93 العادية للجمعية العامة المنعقدة في 21 دجنبر 2018. وقد تطلب إعداد هذا التقرير تنظيم سلسلة من جلسات الإنصات شارك فيها 15 فاعلاً يمثلون هيئات حكومية وغير حكومية.

ويهدف هذا التقرير إلى تحديد الوسائل الكفيلة بجعل هذا الاقتصاد إحدى الدعامات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد للمغرب.

وتتمتع المملكة المغربية برصيد بحري مهم، بفضل توفرها على واجهتين بحريتين، تضمَّان سواحل تمتد على مساحة تبلغ 3.500 كلم، ومنطقة اقتصادية بحرية خالصة تصل مساحتها إلى 1.2 مليون كيلومتر مربع، وثروة سمكية متجددة تحظى باهتمام وإقبال كبيرين.

ويشير التقرير إلى أنه خلال العشرين سنة الماضية، اعتمد المغرب على استراتيجيات قطاعية عديدة تغطي مجموعة من الأنشطة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالرصيد البحري. بيد أن التقرير يؤكد على ضرورة اعتماد رؤية جديدة قائمة على مقاربة مستدامة ومدمجة قادرة على تحرير إمكانات خلق الثروات وفرص الشغل وتثمين القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق مع الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري.

في هذا الإطار، يوصي المجلس باعتماد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق تتسم بالاستدامة والقدرة على الإدماج وتستجيب للخصوصيات الجهوية وترتكز على القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالصيد البحري، والسياحة والأنشطة المينائية، مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الإيكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن والطاقة وغيرها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز موقع المغرب على الصعيد الدولي وعلى مستوى الشراكات الإقليمية بالاستفادة من الفرص في مجال أدوات التمويل الجديدة للاقتصاد الأزرق وتمويل المناخ.

وينبغي الحرص على أن يتم اعتماد المشاريع المتعلقة بتفعيل هذه الاستراتيجية بالتشاور مع المواطنين والفاعلين المعنيين، مع العمل على بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في تيسير الولوج إلى الخدمات والموارد البحرية لفائدة جميع فئات المجتمع. ويُمكن أن يُعهد بحكامة هذه الاستراتيجية إلى لجنة وزارية لدى رئيس الحكومة مخصصة للتنسيق بين السياسات القطاعية.

إلى جانب هذه التوصية ذات البعد الاستراتيجي، يبرز التقرير مجموعة من المقترحات من أجل الاستثمار الأمثل للموارد التي يمنحها الاقتصاد الأزرق. نذكر منها:

82 – http://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2018/AS38-2018/Rp-AS38a.pdf

- أهمية ضمان التهيئة والتخطيط المجالي للمجال البحري يعتمد على مقاربة التنوع البيولوجي وتعزيز الدور المحوري للجماعات الترابية في النهوض بقطاعات الاقتصاد الأزرق، في إطار الجهوية المتقدمة؛
- تثمين أفضل واستثمار مستدام للمنتجات البحرية مع تعزيز تنمية قطاع تربية الأحياء المائية المسؤولة بيئيا وخدمات مينائية متجددة؛
- تطوير قطاعات جديدة في المغرب للاقتصاد الأزرق ولا سيما التكنولوجيا الحيوية البحرية، الطاقات المتجددة، تحلية مياه البحر، تراعي المتطلبات البيئية وأنشطة الاستكشاف والاستغلال المعدني والأحفوري؛
- تطوير العروض الخاصة بالرحلات البحرية والرياضات المائية وإطلاق مبادرات ثقافية حول البحر وأنشطته مع التركيز على العادات الثقافية لساكنة السواحل (تظاهرات بحرية، مسابقات ومباريات)؛
- الاستثمار في البحث العلمي والابتكار حول مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق؛
- إدماج مهن الاقتصاد الأزرق في برامج التربية والتكوين المهني ووضع برامج للتعليم الجامعي المتخصص في المجالات البحرية قصد توفير يد عاملة مؤهلة للعمل في الاقتصاد الأزرق.

5.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أمين منير العلوي ومقررها السيد لحسن حنصالي، 52 اجتماعا بمعدل مشاركة بلغ 44.3 في المائة في المتوسط.

1.5.3.1 الإحالات

لم يتلقّ المجلس سنة 2018 أية إحالات تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.3.1 الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام تقريرا انبثق عنه رأي بعنوان» المضامين الثقافية والإعلام».

المضامين الثقافية والإعلام

تمّت المصادقة على هذا التقرير[83]، الذي انبثق عنه رأي المجلس، بالأغلبية من طرف أعضاء المجلس خلال الدورة العادية 88 للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 26 يوليوز 2018. وقد تطلب إنجاز هذا التقرير تنظيم سلسلة من جلسات الإنصات شارك فيها 8 فاعلين يمثلون هيئات حكومية وغير حكومية.

ويعتبر المجلس في تقريره أن وسائل الإعلام تعد محركات لنشر ودعم العمل الثقافي. وفي واقع الأمر، يلعب الإعلام دورًا رئيسيًا في تثمين رأس المال الثقافي وتعبيراته المادية وغير المادية. كما أن التحوّلات الرقمية تؤثر على أنماط إنتاج وتداول الثقافة والإعلام.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى إطلاق نقاش موسّع بهدف بلورة تعاقد وطني كبير حول سياسة عمومية عرضانية تشمل قطاعات الثقافة والتربية والإعلام والشباب والسياحة والاقتصاد الرقمي ووضع استراتيجية

83 – http://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2018/AS35-2018/rp-as35a.pdf

حقيقية لإنتاج مضمون رقمي وطني؛ وذلك بهدف التواجد في أهم منصّات توزيع الثقافة (مقروءة، سمعية، ومرئية...).

علاوة على هذه التوصية ذات البعد الاستراتيجي، اعتمد المجلس سلسلة من المقترحات العملياتية نذكر منها:

- بلورة قواعد وآليات تشاركية بين القطاعين العمومي والخاص للارتقاء بالإعلام الثقافي، وإبداع مضامين ثقافية تثمن الرأسمال الثقافي؛
- تشجيع الكتاب والقراءة، وتحفيز الأطر الجمعوية التي تعمل في هذا المجال، مع توسيع الفضاءات المهتمّة بالقراءة والأشكال التعبيرية الأخرى، مثل الشبكة المغربية للقراءة، وشبكة المقاهي الثقافية؛
- تحفيز الإذاعات الخاصّة بكل الطرق الممكنة، باعتبارها تقدم خدمات عمومية، للعناية بالمنتوج الثقافي، وتحسيس متلقّي برامجها بأهمية المعرفة والثقافة العامّة في المجهودات التنموية؛
- وضع نظام لقياس استهلاك المضامين الثقافية المغربية في الوسائط الإلكترونية؛
- تشجيع المبادرات الثقافية التي يقوم بها الشباب في شكل دعم مادي ومؤسسي لمشاريعهم الثقافية، بما فيها الإلكترونية، واستحداث جوائز خاصّة بالبرامج الثقافية في الإعلام؛
- دعوة متعهّدي القطاع العمومي إلى دعم شركات الإنتاج الرقمي للشباب، وتكليفها بإنجاز برامج ثقافية محلّية ووطنية تستجيب لأنماط الممارسات الثقافية الجديدة للشباب؛
- الاستثمار الأمثل للمضامين الثقافية والفكرية، التي ينتجها فاعلون ومبدعون مغاربة في الإعلام بكل وسائله؛
- حثُّ متعهّدي الاتصالات على إدماج مضامين ثقافية مغربية (أغاني، أفلام، مسلسلات، أعمال وثائقية...) في العروض التي يقترحونها على زبنائهم؛
- الاستثمار المؤسسي في تكوين الكفاءات وتأهيل العاملين في المجال الإعلامي المتخصّص في المجالات الثقافية، وإحداث برامج للتكوين المستمر في هذه التخصصات؛
- ضخّ برامج تكوين الصحفيين والإعلاميين، في المعاهد والمدارس، بما يلزم من المقررات الثقافية لإكساب المتخرّجين مقومات العمل الثقافي، وشروط تصور وإنتاج المضامين الثقافية، الكلاسيكية منها والرقمية.

6.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرها السيد لعبايد عبد الرحيم، ما مجموعه 50 اجتماعا بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 56 في المائة.

وقد أعدت اللجنة القسم الأوّل من التقرير السنوي برسم سنة 2018 المتعلق بتحليل الظرفيّة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التقرير السنوي برسم سنة 2017

تمّت المصادقة على هذا التقرير بالإجماع خلال الدورة العادية للجمعية العامة المنعقدة في 27 يونيو 2017.

ويشتمل هذا التقرير، الذي تمّ إعداده طبقا للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على تحليل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المغرب خلال سنة 2017، مع التركيز على بعض نقاط اليقظة التي جرى تحديدها. كما يشتمل على جرد لحصيلة أنشطة المجلس خلال السنة نفسها.

على المستوى الاقتصادي، أبرز المجلس في تقريره أن السياق الدولي اتسم بتواصل حركة استئناف النمو الاقتصادي الذي كان قد بدأ نهاية سنة 2016 وبتسارع التجارة العالمية رغم التهديدات المتواصلة باعتماد التدابير الحمائيّة، وارتفاع أسعار البترول، وذلك بالنظر إلى الاستمرار في تطبيق قرار منظمة «أوبك» وارتفاع الطلب على المستوى العالمي.

على المستوى الوطني، سجل النمو الاقتصادي انتعاشا، حيث ارتفع نمو الناتج الداخلي الخام من 1.1 في المائة في سنة 2016 إلى 4.1 في المائة في 2017. ويعزى هذا التحسن، بشكل خاص، إلى الانعكاس الإيجابي للموسم الفلاحي الجيد. لكن، وبغض النظر عن هذا التحسُّن، الذي يبقى ظرفيا بالأساس، نلاحظ أن دينامية الاقتصاد الوطني فقدت خلال السنوات السبع الأخيرة زخمها، على اعتبار أنها لم تستطع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو. وتطرح هذه الوضعية جملة من التساؤلات بخصوص نموذج النمو الحالي الذي لا يزال يعاني من العديد من أوجه القصور التي تعيق قدرته على خلق الثروة.

وبخصوص المبادلات الخارجية، فقد اتسمت سنة 2017 بارتفاع عامٍّ في حجم الصادرات، مع تفاقم طفيفٍ للعجز التجاري (188.8 مليار درهم). وقد عرفت أغلب المهن العالمية دينامية مهمة، خاصة قطاع السيارات. وبخصوص هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مختلف التدابير المتخذة لتحفيز الصادرات، فإن مساهمة المبادلات الخارجية في نمو الناتج الداخلي الخام تبقى مساهمة محدودة. ويعكس هذا الوضع أيضا، ضعف توَجُّه المقاولات المغربية نحو التصدير، سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، حيث قامت 6324 مقاولة فقط بمعاملات تجارية في مجال التصدير خلال سنة 2017.

أما في ما يتعلق بمناخ الأعمال خلال سنة 2017، فقد تراجع المغرب برتبة واحدة في تصنيف مؤشر التنافسية الذي يعتمده المنتدى الاقتصادي العالمي (الرتبة 71)، وفي تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) (الرتبة 69). وقد تَبيَّن أن ثمة خمسة عوامل تشكل العراقيل الرئيسية التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، ألا وهي: الفساد، ضعف نجاعة الإدارة العمومية، الحصول على التمويل، النظام الضريبي، بالإضافة إلى التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل. وتنضاف إلى هذه العراقيل إشكالية تمديد آجال الأداء.

من جهة أخرى، يظل أداء المغرب في مجال الابتكار أداءً متواضعا، وهو ما يتجلى في المراتب التي يحتلها في التصنيفات العالمية، وكذا في ضعف عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع المودعة من لدن المواطنين المغاربة. ذلك أن الابتكار والتطور التقني لا يشكلان مكوِنَيْن أساسييْن في نموذج النمو القائم حاليا، في ظل محدودية نجاعة السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالابتكار والبحث والتطوير.

وفي ما يتعلق بقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات، فقد كانت المنجزات المحققة خلال هذه السنة متباينة. وتجلى ذلك بشكل خاص في انخفاض عجز الميزانية، إذ بلغ 3.6- في المائة من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة تنامي مديونية الخزينة التي بلغت 65.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام. في المقابل، ظل مستوى الدين العمومي الإجمالي مرتفعا، حيث وصل إلى 82 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مما يقتضي التحلي بالمزيد من اليقظة. وبخصوص التوازنات الخارجية، شهدت سنة 2017 تراجعا في نسبة عجز الحساب الجاري إذ بلغت 3.6- في المائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 4.2- في المائة. ودائما على المستوى الماكرو اقتصادي، تميزت سنة 2017 بتسارع وتيرة الاستعدادات من أجل الانتقال نحو نظامِ سعرِ صرفٍ أكثرَ مرونةً.

وبخصوص قدرة المجالات الترابية على مقاومة الصدمات الاقتصادية، كشفت الاحتجاجات التي شهدتها بعض أقاليم المملكة هذه السنة (جرادة على سبيل المثال)، والتي كان من بين أسبابها نقص فرص الشغل اللائق وموارد الدخل المستقرة، مَحدُودِيةَ نماذج التنمية القائمة في بعض المجالات الترابية والمعتمدة على مورد طبيعي واحد أو التي تتوفر على بنية إنتاجية غير متنوعة بالقدر الكافي.

وفي ما يخص الجوانب المتعلقة بالإدماج الاقتصادي، فباستثناء قطاع الفلاحة، فإن القطاعات الرئيسية الأخرى أحدثت عدداً أقل من مناصب الشغل مقارنة بسنة 2016. وتؤكد هذه التطورات أن نموذج النمو الوطني أضحى أقل إدماجاً من خلال التشغيل.

من جهة أخرى، لا يزال الشباب يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على منصب شغل، حيث يتجاوز معدلُ البطالة في صفوفهم معدلَ البطالة على الصعيد الوطني بـ 2.6 مرة. كما يفوق معدل بطالة الشباب 40 في المائة في الوسط الحضري. وتُحيل هذه الوضعية على التأثير المحدود لمختلف برامج إدماج الشباب، كما تُبرز ضرورة اعتماد رؤية شمولية ومندمجة على المدى الطويل في مجال تشغيل الشباب.

على المستوى الاجتماعي، شهدت سنة 2017 اعتماد عدة تدابير في قطاع التربية وذلك في إطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية ل2030. يتعلق الأمر بتعليم اللغة الفرنسية منذ السنة الأولى من التعليم الابتدائي وبداية مراجعة المقررات المدرسية وإعطاء الانطلاقة لتعميم التعليم الأولي. غير أنه لا تزال العديد من أوجه القصور البنيوي تلقي بظلالها على القطاع تَهُمُّ على الخصوص غياب وصاية مؤسساتية مباشرة وتعدد المتدخلين والازدواجية بين التعليم الأولي المعاصر/ والتقليدي وتوظيف مدرِّسين لا يتوفرون على تكوين ملائم في التعليم الأولي.

وفي ما يتعلق **بقطاع الصحة**، تتواصل الجهود الرامية إلى تعميم التغطية الصحية الأساسية، حيث بلغت نسبة التغطية الصحية للساكنة مع نهاية سنة 2017، حسب وزارة الصحة، 60 في المائة، وذلك بالنظر إلى مواصلة تسجيل الطلبة في نظام التغطية الصحية المحدث لفائدتهم. وفيما يتعلق بالسكن الاجتماعي ومكافحة دور الصفيح، يلاحظ إقبال على برنامج السكن الاجتماعي الخاص بالوحدات البالغة قيمتها المالية 250.000 درهم وانخفاض الإقبال على برنامج المساكن ذات القيمة العقارية المخفضة، التي حُدد ثمنها في 140.000 درهم. وفي مجال مكافحة مدن الصفيح، مكنت الجهود المبذولة في إطار برنامج «مدن بدون صفيح» الذي تم إطلاقه سنة 2004 من مواصلة عملية القضاء على هذه المساكن في 58 مدينة من مدن المملكة إلى متم سنة 2017.

وبخصوص **المساواة بين الجنسين والمناصفة**، يشير المجلس إلى تحقيق تقدم كبير في مجال المساواة بين الجنسين وغياب التحسن الملحوظ في ظروف النساء ولا سيما المنحى التنازلي الذي بات يشهده معدل ولوج المرأة إلى سوق الشغل، وذلك رغم تعميم تمدرس الفتيات وتزايد نسبة ولوجهن إلى التعليم العالي.

أما بخصوص **موضوع الهجرة**، يشير المجلس إلى ضرورة التعجيل بإيجاد حل للظروف الصعبة التي يعيشها المهاجرون السريون الذين يقيمون في مخيمات مؤقتة في مناطق الشمال في انتظار العبور إلى الضفة الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي الحرص على تعبئة الجهود الإنسانية لمد يد المساعدة لهؤلاء المهاجرين في وضعية غير قانونية وتفادي أن تؤدي هشاشة وضعيتهم إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي تتولد عادة عن هذه السياقات.

وعلى صعيد **الحوار الاجتماعي**، لم تمُكِّن سنة 2017 من تحقيق تقدم ملموس بين الشركاء الاجتماعيين. ويدعو المجلس في هذا الصدد إلى وضع اللبنة الأساسية لاستئناف حوار اجتماعي بنَّاء وناجع. وفي ما يتصل **بالمناخ الاجتماعي**، فإن السبب الرئيسي لخوض الإضرابات في 2017 يبقى عدم احترام المشغِّلين لمقتضيات مدونة الشغل. وينبغي أن يثير هذا الوضع الانتباه إلى ظروف العمل في بلادنا ومدى تطبيق مدونة الشغل.

كما أن بلادنا شهدت خلال سنة 2017 العديد من **الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي** وخاصة في إقليمي الحسيمة وجرادة، بسبب الصعوبات الاقتصادية من جهة والثغرات في مجال التنمية التي تعرفها بعض الجهات بل تدق ناقوس الخطر حول الآثار الناجمة عن غياب هياكل للحوار والفاعلين الاجتماعيين.

في ما يتعلق **بالجانب البيئي**، فقد شهدت سنة 2017 اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والاحتجاجات التي اندلعت بسبب إشكالية الماء، خاصة في بعض المناطق التي تعاني من صعوبة في الولوج إلى هذه المادة الحيوية. وتؤكد هذه الأحداث حجم المخاطر المرتبطة بشح الموارد المائية وتأثيراتها على أبعاد أخرى كالاستقرار الاجتماعي والسلامة الغذائية والتي دفعت ببلادنا وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية إلى وضع برنامج استعجالي للتزويد بالماء وإعطاء الانطلاقة لأوراش هيكلية جديدة من أجل تحسين التزود بالماء في مجموع التراب الوطني.

أما في ما يتعلق بالجانب الطاقي، فقد شهدت سنة 2017 تقدما وفق الأهداف التي حددتها الأوراش المرتبطة بالطاقات المتجددة وكذا الإدماج المتزايد لهذه الأخيرة في القطاع الفلاحي والتزود بالماء في الوسط القروي، وقطاع الصناعة (توقيع بروتوكول اتفاق مع العملاق الصيني المختص في صناعة السيارات الكهربائية «BYD»). غير أنه في المقابل، يلزم بذل جهود إضافية في مجال النجاعة الطاقية.

في ما يتعلق بنقاط اليقظة والتوصيات، انكب التقرير السنوي برسم سنة 2017، على دراسة خمسة جوانب هي:

- تحديد مجالات العمل ذات الأولوية من أجل إنجاح مسلسل التصنيع؛
- تحديد سبع رافعات لتشجيع الإدماج المهني للشباب في المقاولات؛
- ضرورة الالتزام بالإعمال الفعلي للمساواة بين الجنسين؛
- جعل توسيع قاعدة الطبقة الوسطى والحفاظ عليها محوراً ذا أولوية في السياسات العمومية؛
- تعزيز الحكامة المستدامة من خلال تطوير أنماط النقل المعتمدة على الطاقة النظيفة ووضع سياسة وطنية للتنقل الأخضر.

من جهة أخرى، وفي ظل حركات الاحتجاج الاجتماعي التي شهدتها بلادنا، خلال سنة 2017، والتي أبرزت أنّ الفقر وبطالة الشباب والفوارق أصبحت مظاهر للحيف التي تتجاوز حدود المقبولية، فقد خصَّص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص لتقريره برسم سنة 2017 لموضوع «الفوارق الاجتماعية والمجالية». وفي هذا الصدد، اقترح جملة من المداخل ذات الأولوية، والتي يمكن تقديم خطوطها العريضة كما يلي:

- اسْتعادة ثقة المواطنين في قدرة المؤسّسات والسياسات العموميّة على تحسين ظروف عيشهم، وتعزيز قيمة الاستحقاق، والحدّ من حجم الفوارقِ؛
- إحياء آليات الارتقاء الاجتماعي عن طريق إعادة تأهيلِ المدرسة العموميّة بما يمكنها من توفير تعليمٍ ذي جودة ومتاح للجميع؛
- توْسيع القاعِدَة الضريبيّة وإرساء نظام ضريبي منصف ومتدرج يضمن إعادة توزيع المداخيل والثروات؛
- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال تسريع عملية توجيه المساعدات العمومية للمواطنين وفق مبدأ الاستهداف، واستكمال إرساء نظام الحماية الاجتماعية الشاملة، وتجميع أنظمة التقاعد، وغير ذلك؛

- وضع سياسة وطنية إراديّة وعَرَضانيّة كفيلة بتحسين وتعزيزِ مكانة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- تقليص الفوارقِ المجاليّة عبْر تحسينِ الحكامة والديمقراطية المحلّيتيْن، وتعزيز آليات التضامن المجالي.

7.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي يترأسها السيد عبد الرحيم الكسيري ومقررتها السيدة مينة الرشاطي، 53 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ 46 في المائة في المتوسّط.

1.7.3.1. الإحالات

لم يتلق المجلس أي إحالة برسم سنة 2018 تدخل ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

2.7.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية تقريرا انبثق عنه رأي يحمل عنوان «السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في بيئته».

السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في بيئته

تمّت المصادقة على هذا التقرير[84]، الذي انبثق عنه رأي المجلس، بالإجماع من طرف أعضاء المجلس خلال الدورة العادية 89 للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 30 غشت 2018. وقد تطلب إنجاز هذا التقرير تنظيم سلسلة من جلسات الإنصات شارك فيها 17 فاعلا يمثلون هيئات حكومية وغير حكومية.

ويعتبر المجلس في تقريره أن العالَم القرويّ شهد انتشاراً متسارعاً للمَسَاكن المتفرقة المتسمة بضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية والمفتقرة إلى البنيات التحتية الملائمة مع فرص قليلة للتنمية وخاصة الأنشطة غير الزراعية والنمو غير المتحكم فيه للمراكز القروية الصاعدة التي لا تتمتع بالتخطيط الملائم ولا بالبنيات التحتية اللازمة.

وفي هذا الإطار، دعا المجلس إلى:

- وضع رؤية مندمجة للسكن القروي بتشاور مع الفاعلين، وإعداد استراتيجية خاصة بهذا المجال في إطار تشاركي بالتشاور مع الجهات؛
- وضع إطار لحماية الأراضي الزراعية ذات الإمكانيات الزراعية العالية مع ضمان تدبير مسؤول للوعاء العقاري المخصص للسكن في الوسط القروي والمناطق شبه الحضرية.

إلى جانب هذه التوصيات الاستراتيجية، يؤكد التقرير على مجموعة من المقترحات نذكر منها:

- تأهيلِ المراكز القرويّة التي تطوّرتْ خارج تصاميم التهيئة، وذلك قصد تحسينِ إطار عيْش السّاكنة؛
- تفعيل المسلسل الرامي إلى حلٍّ إشكاليّة العقار(تعدّد قوانين العقار، تعقيد المساطر الإداريّة، وتعدّد الفاعلين المتدخّلين في القطاع)؛

84 – http://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/2018/AS36HR-2018/Av-AS36HRa.pdf

- تسْريع وتيرة تعميم إعداد وثائق التعمير على صعيدِ مختلف الجهات والعمل في إطار مقارَبَة تشاركيّة على ملاءَمَة مختلف المخططات مع سياق وخصوصيّات السكن القرويّ (مساكن، مباني للمواشي،مباني لتخزين الموادّ الفلاحيّة، الخ)؛
- مُواكَبَة تعمير المدن الصغرى بتوفير تجهيزات ومحفزات من أجل تطوير خلق الثروات وفرص الشغل لا سيما في إطارِ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تنويع وتطوير أدوات وآليات تمْويل السكن القروي وتعبئة تمويلات لفائدة السّكن القروي في إطار صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري وصندوق التنمية القرويّة والمناطق الجَبَليّة؛
- إدراج تكوينات متخصّصة في السكن القرويّ ضمن مناهج التّكوين بالمدرسة الوطنيّة للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير؛
- إعداد برامج لتعزيز قدرات مختلف الفاعلين المتدخّلين في مجال السّكن القرويّ؛
- توفير الآليات الضروريّة لتطوير الابتكار في مجال البناء المحلي وتعزيز التقنيات الجديدة للبناء الملائمة لكل المجالات؛
- التطبيق الفعْليّ للمقتضيات المتعلقة بهيْئات التشاور المنصوص عليها في القوانين التنظيميّة للجماعات التّرابيّة لضمان إشراك أفضل لكل الفرقاء المعنيين.

4.1. دورات الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 12 دورة عادية لجمعيته العامّة برسم سنة 2018، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 63 في المائة.

وقد عرفت هذه الدورات نقاشاتٍ غنيّة ومفتوحة بين أعضاء المجلس مكّنت من توجيه أشغال المجلس، والمصادقة على مشاريع التقارير والآراء المعروضة عليها برسم سنة 2018.

5.1. الأنشطة المنظمة

بهدف التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمشاركة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، قام المجلس بتنظيم العديد من الأنشطة الإشعاعية، شاركت فيها شخصيات وطنية ودولية، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وهيئات دولية.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من الأيام الدراسية والندوات الوطنية والإقليمية والدولية، نذكر من بينها:

- اجتماع مكتب اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا (UCESA)، يومي 24 و25 أبريل 2018؛
- لقاء دراسي بشراكة مع برنامج «النهوض بالحوار الاجتماعي بجنوب المتوسط» (SOLID) حول موضوع: «من أجل تجديد الحوار الاجتماعي: أي دور للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها»، يوم الاثنين 9 أبريل 2018؛

- لقاء دراسي بشراكة مع برنامج «النهوض بالحوار الاجتماعي بجنوب المتوسط» (SOLID) حول موضوع: أدوار المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في النهوض بالمسؤولية المجتمعية للشركات متعددة الجنسيات: حالة المغرب والأردن وتونس»، يوم الثلاثاء 10 أبريل 2018؛
- ورشة عمل دولية حول الهجرة، يوم الأربعاء 11 يوليوز 2018؛
- ندوة على هامش فعاليات مؤتمر القمة الثامن للمدن الإفريقية بمراكش، حول موضوع: دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها والهيئات النقابية والشركاء الاجتماعيين في دعم ديناميات الانتقال في إفريقيا، يوم 21 نونبر 2018.

6.1. العلاقات العامة والتعاون الدولي

سعيًا منه إلى النهوض بصورته وتعزيز حضوره على الصعيد الوطني والدولي، شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عدة تظاهرات وطنية ودولية وإقليمية. كما عمل على نشر تقاريره وآرائه على نطاق واسع عبر موقعه الإلكتروني، وغيره من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنات والمواطنين.

أما بخصوص انفتاحه على المحيط الدولي، فقد شارك المجلس في عدة لقاءات دولية من أجل تطوير العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف، نذكر منها:

- ندوة دولية حول تحديات الأمن العالمي في إفريقيا، في 26 يناير 2018 بباريس؛
- الدورة التاسعة للمنتدى الدولي الحضري، من 07 إلى 13 فبراير 2018، بكوالالمبور - ماليزيا؛
- أشغال مجلس إدارة الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها، من 6 إلى 11 مارس 2018، بأبيدجان؛
- أشغال الجمعية العامة لرابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والمؤسسات المماثلة لها، من 7 إلى 10 أبريل 2018، بمصر؛
- أشغال ورشة عمل حول «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي»، والتي تم تنظيمها من طرف منظمة العمل العربية يومي 09 و10 ماي 2018 بالجمهورية التونسية؛
- زيارة عمل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني، من 4 إلى 9 نونبر 2018؛
- أشغال الجلسة التأسيسية للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي التونسي، يوم 27 نونبر 2018؛
- فعاليات قمة المناخ (كوب 24) التي تم عقدها ببولونيا، من 2 إلى 14 دجنبر 2018؛
- قمة أوروميد 2018 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بمدينة تورينو، يومي 17 و18 دجنبر 2018؛

كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجمهورية النيجر، يوم 18 يونيو 2018 بالرباط.

7.1. أنظمة الإعلام والتواصل

تميزت سنة 2018 بمواصلة الجهود على المستويين المعلوماتي والتواصلي. وفي هذا الصدد، فقد أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المهام التالية:

- تقديم الدعم التقني واللوجستيكي من أجل إنجاح الندوات والمعارض التي نظمها المجلس؛
- تأمين الصيانة للمعدات المعلوماتية والمعدات السمعية البصرية للمجلس (الحواسيب والملقمات وغيرها)؛
- تأمين صيانة البرامج المعلوماتية وتطويرها؛
- إعادة تجديد الحظيرة السمعية البصرية للمجلس بطريقة تدريجية؛
- صيانة الأنظمة المعلوماتية وتقديم المساعدة لمستعمليها بمعدل يفوق 1900 تدخل في سنة 2018.

كما قام المجلس بما يقدر ب 520 تسجيل صوتي (اجتماعات اللجان، ورشات العمل، دورات الجمعية العامة، ندوات)، و5 محاضرات مرئية (Visioconférence) لفائدة أعضاء وضيوف المجلس.

كما تم تنظيم رواق خاص بالمجلس في إطار:

- فعاليات الدورة الرابعة والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب؛
- النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من طرف مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات (19 دجنبر 2018).

وفي ما يخص التواصل الرقمي، واصل المجلس مشروع تطوير مضامين موقعه الإلكتروني الرسمي. وقد بلغ عدد زواره 69.918 مستعملا اطلعوا على 279.696 صفحة بالموقع.

وفي ما يتعلق بإعداد المجلس لدراسة في إطار إحالة واردة من طرف السيد رئيس الحكومة تهم بلورة استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية ومخطط عمل لتنفيذها، تم وضع منصة رقمية من أجل تلقي مساهمات المواطنات والمواطنين، وجمعيات المجتمع المدني، والباحثين من الأوساط الأكاديمية والجامعية.

كما عزز المجلس أيضا حضوره في شبكات التواصل الاجتماعي خلال هذه السنة حيث:

- استقطبت صفحة المجلس على الفايسبوك[85] أكثر من 21.010 علامة استحسان المحتوى؛
- بلغ عدد الأشخاص الذي يتابعون أنشطة المجلس عبر موقع تويتر[86] ما مجموعه 105.519 مشتركا؛
- بلغ عدد مشاهَدات الفيديوهات التي بثها المجلس على قناة يوتيوب[87]، 11.647 مشاهَدة، فيما بلغت المدة الإجمالية للمشاهَدات 23.914 دقيقة.

وعلى صعيد النشر، أصدر المجلس:

- ثلاثة منشورات في إطار الإحالات (تقارير و/أو آراء)؛

85 – https://www.facebook.com/CESEMaroc

86 – https://twitter.com/CESEMaroc

87 – https://www.youtube.com/CESEMaroc

- خمسة منشورات في إطار الإحالات الذاتية (تقارير و/أو آراء)؛
- التقرير السنوي برسم سنة 2017 (بالعربية والفرنسية).

8.1. ميزانية المجلس

بلغت نفقات التسيير 63.22 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 22,43 مليون درهم لأجور الموظفين، و20,57 مليون درهم لتعويضات الأعضاء؛
- 20.22 مليون درهم مصاريف المعدات والنفقات المختلفة، شملت مصاريف إعداد التقارير وإصدار الآراء، بما في ذلك جميع النفقات المتعلقة بطباعة إنتاجات المجلس ومصاريف تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية؛

بينما لم تتجاوز نفقات الاستثمار،300 ألف درهم، وقد همت بالخصوص أشغال صيانة واجهة المدخل الرئيسي للمجلس .

2 برنامج العمل برسم سنة 2019

انطلاقًا منْ مقاربته التشاركيّة، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2019 اجتماعات تنسيقيّة مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة مُنجزات المجلس خلال سنة 2018، وكذا الوقوف على السُّبل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

وإذا كان السيدات والسادة أعضاء المجلس يعتبرون أنّ الحصيلة الإيجابية لسنة 2018 مكنت من إبراز المكانة المؤسساتية لمجلسنا الموقر على الصعيد الوطني والدولي، فإنهم يحثون على وجوب الحرص الجماعي الدؤوب على الحفاظ على المكتسبات بهذا الشأن، بهدف ضمان ليس فقط ديمومتها واستمراريتها بل تقويتها مستقبلا كذلك.

وانسجاماً مع التوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقيّة مع الفئات، أعدّ المجلس برنامج عمله برسْم سنة 2019.

ويتضمّن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، والتقرير حول الظرفيّة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، متابعة دراسة الموضوعات في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2018، وإطلاق وبرْمَجة موضوعات جديدة برسم سنة 2019.

ويبقى برنامج العمل هذا قابلا للتعديل بحسب الإحالات المُحْتَمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيْه.

الموضوعات المتعلقة بالإحالات برسم سنة 2019

1. **الاستراتيجية الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط العمل الخاص بتنفيذها.** توصل المجلس، بتاريخ 24 يناير 2018، من طرف السيد رئيس الحكومة بطلب إعداد دراسة بشأن «استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها». وتكتسي السياسة العقارية للدولة أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يضطلع العقار بدوْرٍ رئيسيّ في مجال العمران والتخطيط العمراني، سيَّما في ما يتصل بأهداف تهيئة المجال الحضري، وتقليص الفوارق المجالية وترسيخ العدالة الاجتماعية. ويسعى المجلس من خلال هذه الدراسة إلى رصد الإشكاليات الكبرى المتعلقة بمتطلبات ومعوقات إصلاح النظام العقاري، ودوره في إرساء العدالة الاجتماعية والمجالية، وقدرته على أن يكون رافعة للاستثمار، وكذا الوسائل الواجب تعبئتها على صعيد النظام الضريبي ونموذج التمويل. ومن ثمَّ، ستتم صياغة توصيات عملية تروم تحديد مداخل لتحسين السياسة العقارية الحالية، مع الحرص على تسليط الضوء على الدور المحوري للعقار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. **المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية:** توصل المجلس، بتاريخ 26 يوليوز 2018، من طرف مجلس النواب بطلب إعداد دراسة بشأن» المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية». وتهدف هذه الدراسة إلى اقتراح مداخل عملٍ قابلة للتطبيق، من شأنها تعزيز عمل مجلس النواب وتقوية دوره وتأثيره في النهوض بالحكامة المؤسساتية للدولة وبمجال التنمية البشرية.

3. «**السياسة الرياضية في المغرب**»: توصل المجلس، بتاريخ 25 يونيو 2018، من طرف مجلس المستشارين بطلبٍ لإعداد دراسة حول «السياسة الرياضية في المغرب»، وإذ تعتبر الرياضة قطاعا يتوجب على السلطات العمومية تشجيعه (الفصل 26 من الدستور)، فهو بذلك يُعد عاملا للرفاه والصحة ووسيلة من وسائل التنمية البشرية ونشاطا مُدرا للاستثمارات والشغل والقيمة المضافة والتماسك الاجتماعي. وهذا يدل على أهمية هذا القطاع الذي كان سنة 2008 محور الرسالة الملكية التي ألقيت في المناظرة الوطنية للرياضة. وقد أكدت هذه الرسالة على أهم مواطن الخلل في القطاع، داعية الفاعلين المعنيين إلى «جعل الرياضة المغربية نموذجا متميزا ومدرسة حقيقية للحياة وللوطنية والمواطنة وعنصرا للتلاحم الاجتماعي ورافعة لإشعاعنا الجهوي والدولي». وفي هذا الإطار، يقترح المجلس تناول موضوع السياسة الرياضية من خلال تسليط الضوء على الأبعاد التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية للرياضة من أجل وضع التشخيص اللازم وتسليط الضوء على النجاحات وتحديد نقاط الضعف واقتراح التوصيات الكفيلة بجعل الرياضة ركيزة أساسية للنموذج التنموي الجديد.

الموضوعات المتعلقة بالإحالات الذاتية برسم سنة 2019

1. **النظام الضريبي بالمغرب**: أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2012 تقريراً حول النظام الضريبي تضمن جملة من التوصيات تم تبني أغلبها خلال المناظرة الوطنية حول الجبايات. وقد أكدت هذه المناظرة بدورها على ضرورة التوفر على رؤية واضحة بشأن التنمية في المغرب وعلى إدراج الإصلاح الجبائي في إطار سياسة اجتماعية واقتصادية شاملة. وبالنظر إلى أهمية النظام الضريبي بالنسبة لمجموع الأنشطة الاقتصادية وانعكاساته على المستوى الاجتماعي والبيئي، يهدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا التقرير الثاني من نوعه إلى تعميق وتوسيع نطاق العمل الذي سبق القيام به (بما في ذلك الجبايات المحلية)، غايته في ذلك المساهمة في سبل إعطاء دفعة جديدة للسياسة الجبائية، في أفق بناء رؤية أكثر شمولية وأكثر جرأة، ممتدة في الزمن (المدى القصير والمتوسط والطويل)، من أجل مواكبة دينامية جديدة للسياسات العمومية بطريقة منسجمة وقائمة على تضافر الجهود. وانطلاقا من أخذها بعين الاعتبار لضرورة خلق الانسجام والوضوح والتضامن من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مطردة ومُدمجة، فيمكن أن يتم اقتراح هذه الرؤية كأرضية للمساهمة في مناظرة وطنية جديدة حول الجبايات ستعقد في ماي 2019.

2. **الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا**: ما فتئ المغرب، منذ حصوله على الاستقلال، يؤكد على تشبثه بهويته الإفريقيّة، جاعِلا هذه القارة في صلب اختياراته الاستراتيجية، بحجم مبادلات تجارية متنام يعكس الدينامية المستمرة التي تطبع علاقة المملكة مع بلدان القارة، سيَّما بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وفي الوقت الراهن، فقد أخذ هذا المنحى الإفريقي بُعدًا جديدا في عهد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حيُث تم إدراجه في إطار رؤية طويلة المدى ترتكز على أسس التعاون جنوب- جنوب، وكذا على ضرورة التنمية البشرية في إقامة روابط اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة. ويسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا التقرير إلى تحديد عناصر استراتيجية اقتصادية جديدة للمغرب بإفريقيا، تقوم على طموح إقامة تنمية مشتركة غايتها تحقيق نموّ مشترك ومطرد ويتقاسمه الجميع. ولتحقيق هذا الغرض، لا بدّ من أخذ بعض الاعتبارات ذات الطبيعة الاجتماعية بعين الاعتبار ووضعها جنبا إلى جنب مع الاعتبارات الاقتصادية (النمو المُدْمِج والمستدام، التربية والتعليم، إحداث فرص الشغل، نقل المهارات وتقاسمها، خلق الثروة المشتركة، التجارة على الصعيد الإقليمي، توسيع حجم الأسواق، الذي من شأنه دعم تنافسية منتوجات كل بلد من بلدان إفريقيا، الرفع من حجم الاستثمارات المخصصة للابتكار....) وكلها رافعات من أجل مواجهة التحديات المتعددة، وتمكين إفريقيا من تأهيل اقتصاداتها لتكتسبَ القدرة على الصمود أمام الضغوطات والتقلبات الناجمة عن العولمة.

3. **الحوار الاجتماعي**: تتمثل الغاية من هذه الإحالة الذاتية في اقتراح مداخل عملٍ قابلة للتطبيق من خلال التغلب على الصعوبات التي يواجهها الحوار الاجتماعي وفتح آفاق جديدة من أجل جعله أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية والسلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

4. **زواج القاصرات**: قرر المجلس أن يتناول موضوع زواج القاصرات في إطار إحالة ذاتية من أجل الإسهام في النقاش الوطني حول الظاهرة. وتهدف هذه الإحالة الذاتية إلى دراسة أسباب استمرار هذه الممارسة وآثارها واقتراح وسائل عمل قابلة للتطبيق من أجل القضاء عليها.

5. **العنف ضد النساء**: يتعلق الأمر بموضوع شائك يكتسي أبعادا عالمية وشكل محور عدة دراسات على المستوى الدولي والوطني. ويمكن الإقرار حاليا بأن العنف ضد النساء هو إشكال مجتمعي يتعين معالجته لأنه يعد انتهاكا لحقوق المرأة وكرامتها وله بالتالي تأثير سلبي على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن له تكلفة اقتصادية واجتماعية ضخمة وآثاراً تمتد على مدى عدة أجيال. إن اقتراح جواب سياسي لمواجهة ظاهرة العنف ضد الفتيات والنساء يقتضي التساؤل عن العمل العمومي لمواجهة هذا النوع من العنف والذي يتجلى في وضع آلية مؤسساتية لحماية النساء ضد العنف كما هو منصوص عليه في القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. وقد قرر المجلس أن يتناول الموضوع في إطار إحالة ذاتية من أجل الإسهام في فهم العراقيل التي تحول دون التكفل بالنساء ضحايا العنف ودراسة مواطن القوة والضعف لهذه الآلية المؤسساتية بهدف اقتراح مداخل عمل للحد من العنف والتكفل بالنساء بشكل أفضل وحمايتهن.

6. **سلامة المواد الغذائية**: منذ 2008، تم إحراز تقدم كبير من طرف المغرب لضمان سلامة المواد الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية. وعلى الرغم من تطور الإطار المؤسساتي والتشريعي والمعايير الوطنية لمراقبة سلامة المواد الغذائية، فإن تنفيذه لا يزال محدودًا. وبالتالي، فإن المغرب لم يكن بمنأى من الوقوع في أزمات صحية كبرى خلال العقود الأخيرة. وقد تفاقمت هذه الوضعية بشكل خاص بسبب تعقيد وتعدد المتدخلين في مراقبة سلامة المواد الغذائية، وتطوير معايير السلامة كحواجز غير جمركية وتجارية جديدة لحماية الأسواق وخاصة في إطار اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب وارتفاع حصة الأنشطة غير النظامية في سلسلة توزيع المواد الغذائية، مما يعرض صحة المستهلك لمخاطر مؤكدة. وتقتضي هذه الوضعية مبادرة السلطات العمومية على وجه الاستعجال إلى وضع سياسة عمومية لسلامة المواد الغذائية من أجل بناء الثقة في منتجاتنا الغذائية، على الصعيدين الوطني والدولي، ارتكازا على المبادئ المتعلقة بالأخلاقيات والعدالة الصحية والولوج والتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، يطمح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذه الإحالة الذاتية إلى اقتراح خطط عمل ملموسة من أجل: (1) تحسين حكامة النظام الحالي لليقظة والرقابة وإدارة الأزمات المتعلقة بسلامة المواد الغذائية؛ (2) جعل التقييس رافعة لتطوير الاستثمارات في مجال سلامة المواد الغذائية والتأهيل الصحي في القطاع غير المنظم؛ (3) تعزيز الدور الجديد «للفاعل المستهلك» من أجل ضمان مشاركة أفضل للمواطنين والمجتمع المدني في عملية حماية حقوق المستهلك.

7. **الانتقال الطاقي**: من خلال هذه الإحالة الذاتية، يرمي المجلس إلى إجراء تقييم لنجاعة المنظومة الطاقية المغربية قصد إنجاح الانتقال الطاقي بالمغرب مع التركيز على الدور الرئيسي لمفهوم التدبير الذكي والمستدام للطاقة على طول سلسلة القيمة (من الإنتاج إلى الاستهلاك) ضمن مقاربة مندمجة تعتمد على نجاعة السياسات العمومية وتعبئة الاستثمارات الخاصة لفائدة المواطنين.

8. **النُّهوضُ بالقِراءَةِ، تحدّ مستقبلي**: يتسم المجتمع المغربي بضعف ممارسة القراءة والأنشطة التي تساعد على توطيد وإثراء المعلومات والمعرفة لدى المواطن. وسينكب هذا التقرير على تحليل الأسباب الكامنة وراء ضعف ممارسة القراءة واكتساب المعارف بالمغرب، مع العمل على دراسة التغيّرات الناجمة عن التكنولوجيا الرقمية، والفرص والوسائل التي تتيحها، والكفيلة بالنهوض بالقراءة. ويسعى المجلس إلى اقتراح جملة من التوصيات، غايتها اعتماد سياسة عمومية تشجع على قيام مجتمع المعرفة، جاعلة من مسألة القراءة والمعرفة أولويتين وطنيتين.

9. **الإبداع والابتكار من أجل إعطاء دفعة لخلق القيمة المضافة**: تهدف هذه الإحالة الذاتية إلى الوقوف على وضعية البحث والابتكار في المغرب لفهم مواطن الضعف والقوة واقتراح توصيات عملية من أجل خلق بيئة يسود فيها الإبداع والابتكار باعتبارهما رافعتين أساسيتين للتنمية في السنوات القادمة.

10. **الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة**: منذ دخول القوانين التنظيمية الخاصة بالجهات وباقي الجماعات المحلية حيز التنفيذ، شهد نظام الحكامة الترابية للبلاد تغييرات هامة. وقد وصلت دينامية الإصلاح التي أعطيت انطلاقتها منذ أزيد من ثلاث سنوات إلى مرحلة متقدمة نسبيا في الإنجاز. أما اليوم، فقد أصبح من اللازم استخلاص الدروس وتقييم الأثر الحالي والمستقبلي على أساليب عمل الدولة والفاعلين على الصعيد الترابي على عدة مستويات. وهكذا، قرر المجلس تناول هذه القضية في إطار إحالة ذاتية من أجل:

- تقييم مكتسبات ومحدودية ورش الجهوية المتقدمة؛
- دراسة مدى استجابة الآليات المؤسساتية القائمة لمبادئ الحكامة التي أقرها دستور المملكة ولا سيما معايير الإدماج والشفافية والفعالية؛
- اقتراح آليات تعزز الإشراك المتزايد للفاعلين على المستوى الترابي في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في ديناميات تنمية المجالات الترابية.

11. **مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في بلورة النموذج التنموي الجديد للمغرب**: انطلاقا من التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، المُتَضَمَّنَة في الخطابين الملكيين الساميين اللذين ألقاهما جلالته بتاريخ 13 أكتوبر 2017[88] و12 أكتوبر 2018[89]، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد مساهمته في النموذج التنموي للمغرب الذي دعا جلالته إلى وضعه. ويرمي المجلس إلى تقديم قراءة في الأسباب التي يمكن أن تفسر محدودية النموذج التنموي الحالي، ثم اقتراح الخيارات الكبرى التي يمكن أن يقوم على أساسها بناء نموذج تنموي جديد، مع اقتراح لائحة غير حصرية لتدابير وإجراءات استراتيجية وملموسة، تكون مكملة للتدابير التي ستعتمدها المؤسسات العمومية المعنية.

• • •

88 – الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته بتاريخ 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، والذي دعا فيه جلالة الملك الفاعلين المعنيين، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

89 – خطاب جلالة الملك بتاريخ 12 أكتوبر 2018، الذي أعلن فيه جلالته عن إحداث لجنة خاصة عُهِدَ إليها ببلورة مشروع النموذج التنموي الجديد لبلادنا، بناء على مساهمات مختلف المؤسسات الوطنية المختصة.

من جهة أخرى، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد منَ الجودة على أعماله، يعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2019 القيام بالتدابير التالية:

1. **النهوض بإنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية مضامينها للتطبيق. ومن المزمع القيام في هذا الصدد بما يلي:**

- إنجاز تقارير وآراء ودراسات ذات قيمة مضافة عالية لبلادنا عبر اختيار مواضيع تعالِج قضايا وطنية هامة في إطار الإحالات الذاتية؛
- اقتراح نموذج موحد لإنجاز وثيقة «الورقة التأطيرية» الخاصة بكل تقرير، على أن يُمكن هذا النموذج من الإحاطة بشكل أفضل بالإشكاليات المطروحة للمعالجة وفق منهجية متوافق بشأنها من طرف اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموكول لها إعداد هذه الورقات التأطيرية، معزَّزة بملاحظات ومساهمات واقتراحات باقي أجهزة المجلس، مع استثمار أفضل لجميع كفاءات أعضاء المجلس؛
- الحرص على جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن طريق تعزيز الطابع العملياتي وقياس مدى تطبيق التوصيات؛
- القيام عند الاقتضاء بزيارات ميدانية لتعزيز الطبيعة العملية للتشخيص والتوصيات المقترحة في التقارير؛
- الإسراع في اعتماد دليل الإجراءات الداخلية للمجلس بشأن إنتاجاته بعد تحيينها وإثرائها بالمساهمات ذات الصلة الواردة من اللجان؛
- تحديد نموذج موحد لتقارير وآراء المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بحجم اللجوء إلى الخبرة الخارجية ومنهجيتها وترتيبها وآجالها وإجراءاتها؛
- إنشاء قاعدة بيانات لتوصيات المجلس لتقييم اتساقها وقابليتها للتطبيق؛
- إنشاء لجنة فنية لمراقبة تقارير وآراء المجلس واقتراح إعداد ألية للمتابعة الداخلية لمراقبة عدد وفعالية إنتاجات المجلس، وتحديد أهداف محددة بشكل جيد وإجراء تقييم سنوي لإنجازها؛
- القيام بدراسات حول وجود الآراء الصادرة عن المجلس في النقاش العام وتأثيرها على الواقع المغربي؛
- تحديد آجال إرسال التقارير إلى الأعضاء قبل انعقاد الجمعية العامة للسماح لهم بقراءة التقارير بدقة وتمعن؛
- اقتراح تحديث النظام الأساسي للمجلس حتى يتمكن من رفع التحديات الجديدة التي تواجه المجلس، خاصة فيما يتعلق بمواكبة الجهات ودعمها.

2. **تعزيز التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ودعم الاستراتيجية التواصلية الخارجية للمجلس، من خلال:**

- إعداد استراتيجية فاعلة وصارمة للتواصل الخارجي؛
- النهوض بصورة المجلس لدى وسائل الإعلام عن طريق تنظيم ندوات صحفية منتظمة بعد المصادقة على كل تقرير للمجلس؛

- تنظيم لقاءات تواصليّة مع الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم من أجل تقديم الآراء التي أنجزها المجلس؛
- مواصلة تنظيم لقاءات إشعاعية على مستوى الجهات من أجل التعريف بآراء وتقارير المجلس وتقديم مضامينها؛
- توطيد العلاقات مع الحكومة وغرفتي البرلمان؛
- السهر على توقيع اتفاقيات تعاون مع الحكومة وغرفتي البرلمان والقيام بتقييم دوري لاتفاق التعاون الموقع مع مجلس المستشارين؛
- تمكين عضوات وأعضاء المجلس، الذين يمثلون المجلس في الأنشطة الوطنية والدولية من كل الوثائق والمعطيات اللازمة لتيسير مهامهم وتعميق معارفهم حول المواضيع المعالجة في تلك الأنشطة، مع الحرص ما أمكن على اقتراح العضوات والأعضاء الذين سبق وأن اشتغلوا على الموضوع المطروح؛
- اقتراح أشكال جديدة للتعاون مع مراكز الأبحاث والجامعات الوطنية؛
- مواصلة المبادرة القائمة على إرسال إنتاجات المجلس إلى كافة المؤسسات الوطنية بما في ذلك المؤسسات والمنظمات المنتمية إليها فئات المجلس، فضلا عن الجامعات ومراكز البحث؛
- العمل على إرسال تقارير المجلس لرؤساء الجهات والعمال والولاة، بشكل تلقائي عقب صدور أي تقرير؛
- تنظيم زيارات للمجلس لتطوير إشعاعه لدى جميع مكونات المجتمع؛
- تنظيم لقاءات تواصلية في الدورات المقبلة لمعرض الكتاب الدولي بالدار البيضاء، مع الانفتاح على برامج المعارض الجهوية للكتاب والنشر؛
- اقتراح قناة سمعية (web radio) للمجلس.

3. توطيد العلاقات الخارجية للمجلس

- الإعمال الفعلي لمضامين الاتفاقيات الموجودة، مع خلق فرق عمل خاصة مكلفة بتتبع علاقات المجلس مع نظرائه المؤسساتيين؛
- تعزيز أنشطة المجلس في الساحة الإفريقية وتوطيد العلاقات مع الاتحاد الإفريقي عبر اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية؛
- عقد اتفاقيات جديدة خاصة مع الدول الإفريقية والعربية.

4. النهوض بإستراتيجية التواصل الداخلي للمجلس:

- تعزيز حضور المجلس في مواقع التواصل الاجتماعي مع وضع مؤشرات وأهداف لتحقيقها؛
- القيام بدراسة لمعرفة نوعية متتبعي قناة المجلس على اليوتوب؛
- تطوير الموقع الإلكتروني للمجلس على مستوى الشكل والمحتوى؛
- تحسين شبكة التواصل الداخلي Intranet؛
- سن إلزامية إنجاز محاضر وتقارير حول المهام التمثيلية للمجلس والمتعلقة بمشاركة عضواته وأعضائه في الأنشطة الوطنية والدولية، مع تعميم تلك التقارير على جميع عضوات وأعضاء المجلس.

5. **تحسين سير العمل بالمجلس من أجل الرفع من فعاليته العامة، عبر:**

- عقد اجتماعات تنسيقية للفئات، بكيفية دورية، مع السيد الرئيس لتبادل وتقاسم الرُؤّى حول الرهانات والاستراتيجيات المتبعة من لدن الرئاسة والأمانة العامة؛
- تعويض الأعضاء الذين توفوا أو تولوا مناصب تتنافى مع عضويتهم داخل المجلس؛
- البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بضمان حضور ومساهمة عضوات وأعضاء المجلس في مختلف أشغال أجهزته بما في ذلك الأنشطة الداخلية الوطنية والإقليمية والدولية التي ينظمها؛
- الاعتماد بالأساس على الخبرة الداخلية في إنجاز تقارير المجلس؛
- الإسراع بإحداث خلية مكلفة بتحيين تقارير المجلس وآرائه؛
- استكمال توظيف الخبراء الداخليين، والحرص على عدم الاستعانة بالخبرة الخارجية إلا عند الاقتضاء والحاجة الماسة؛
- الرفع من فعالية ونجاعة المصالح الإدارية من خلال تطوير كفاءات ومهارات الموارد البشرية وتحفيزها؛
- مواصلة تحديث وتطوير أدوات التدبير بتعميم التطبيقات المعلوماتية ذات النجاعة؛
- إتمام أشغال التهيئة الداخلية لمقر المجلس في أفق اقتناء مقر جديد.

6. **الوقوف عند حصيلة 8 سنوات من عمل المجلس من خلال:**

- إجراء تقييم عام لعمل وأداء المجلس (على مستوى كيفيات إنجاز التقارير، الحكامة الداخلية، التفاعل مع المحيط، التتبع، الترافع....)؛
- جرد اقتراحات وتوصيات المجلس وتصنيفها حسب اختصاصات المجلس، من أجل النظر في مدى تفاعل الفاعلين الوطنيين معها وكذا تحيينها على ضوء المستجدات والرهانات الجديدة.

مراجع بيليوغرافية

تقارير وآراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- «الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013 الرّأسمال غيْر المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف»، دجنبر 2016.
- «النموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية»، أكتوبر، 2013.
- «الصفقات العمومية، رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، الإحالة الذاتية رقم 7/2012، شتنبر 2012.
- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية / تحقيق المساواة بين النساء والرجال مسؤولية الجميع: تصورات وتوصيات معيارية ومؤسساتية»، الإحالة الذاتية رقم 8/2012، نونبر 2012.
- «حكامة المرافق العمومية»، الإحالة الذاتية رقم 13، 2013.
- «المعطيات المفتوحة: تحرير المعطيات العمومية في خدمة النمو والمعرفة»، الإحالة الذاتية رقم 14/2013، 2013.
- «الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم»، الإحالة رقم 4/2013، 2013.
- «المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية»، الإحالة الذاتية رقم 17/2014، 2014.
- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات»، الإحالة الذاتية رقم 18/2014، 2014.
- «مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها»، الإحالة رقم 15/2015، 2015.
- «مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز»، الإحالة رقم 20/2016، 2016.
- «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية»، الإحالة الذاتية رقم 22/2016، 2016.
- «تغيير النموذج المعتمد من أجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مُطَّرِدةٍ ومُدمِجةٍ ومستدامةٍ»، الإحالة الذاتية رقم 30/2017، 2017.
- «الحماية الاجتماعية في المغرب: رصد واقع الحال وتقديم توصيات من أجل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية»، الإحالة الذاتية رقم 34/2018،2018.
- «إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 32/2017،2017.
- «الهجرة وسوق الشغل»، إحالة ذاتية رقم 37/2018، 2018.
- «الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب»، الإحالة الذاتية رقم 38/2018،2018.

- «المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية»، الإحالة رقم 2019،24/2019.
- «من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد»، الإحالة الذاتية رقم 2019،39/2019.
- التقارير السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، برسم 2015 و2016 و2017.

تقارير وطنية ودولية

- Ministère chargé des marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Stratégie nationale d'Immigration et d'Asile, (2013).
- Bank Al-Maghrib, rapport annuel de la supervision bancaire, (2017).
- Banque Mondiale, Mémorandum économique: le Maroc à l'horizon 2040 - Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique, (2018).
- Banque Mondiale, Rapport - Regulatory Indicators for Sustainable Energy, (2018).
- Banque Mondiale, Rapport Doing Business, (2019).
- Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, Bulletins Statistiques Annuels, (www.men.gov.ma).
- Bureau International du Travail, « Évaluation du développement de l'entrepreneuriat féminin au Maroc », (2017).
- Bureau International du Travail, Rapport: Non-standard forms of employment, (2015).
- Caisse Nationale de Sécurité Sociale, Rapport annuel exercice 2017, (2018).
- Conseil National des Droits de l'Homme, «Etrangers et droits de l'Homme au Maroc: pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle», (2013).
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, Atlas territorial des disparités en éducation, (2017).
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, l'enseignement supérieur au Maroc : Efficacité, efficience et défis du système universitaire à accès ouvert, (2018).
- Conseil Supérieur d'Education, de Formation et de Recherche Scientifique, Atlas territorial de l'enseignement privé, (2018).
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, Pour une école de l'équité, de la qualité et de la promotion - Vision stratégique pour la réforme 2015-2030 (2015).
- Conseil Supérieur d'Education, de Formation et de Recherche Scientifique: « Pour un préscolaire équitable et de qualité », (2017).
- Constitution du Royaume du Maroc, (2011).
- Cour des Comptes, Rapports Annuels 2013 et 2015.
- Cour des Comptes, Référé du Premier président de la Cour des comptes sur les conditions de préparation et de gestion de la rentrée scolaire 2016-2017, (2017).

- Cour des Comptes, Rapport sur le Fonds d'Appui à la Cohésion Sociale, (2018).
- Fonds Monétaire International, World Economic Outlook Report, (Avril 2019).
- Fonds Monétaire International, La ligne de crédit modulable du FMI, IMF Factsheet, Avril 2014.
- Fonds Monétaire International, Request for an arrangement under the precautionary and liquidity line —press release; staff report, (2019).
- Forum Economique Mondial, Rapport sur la Compétitivité Globale, (2018/2019).
- Forum Economique Mondial, Rapport sur la compétitivité des voyages et du tourisme de 2017, (2018) .
- Forum Economique Mondial, The Global Gender Gap Report 2018, (2018).
- Forum Economique Mondial, Rapport: Readiness for the Future of Production, (2018).
- Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC), Rapport special sur le réchauffement climatique de 1,5 °C, (2018) .
- Haut-Commissariat au Plan, « Travail dangereux des enfants âgés de 7 à 17 ans au Maroc », (2018).
- Haut-Commissariat au Plan, l'enquête de conjoncture du HCP auprès des ménages, (2018).
- Haut-Commissariat au Plan et Banque Mondiale, Rapport: Pauvreté et prospérité partagée au Maroc du troisième millénaire, 2001-2014, (2017).
- Haut-Commissariat au Plan, Comptes Nationaux, (2018).
- Haut-Commissariat au Plan, Compte satellite du tourisme de 2017, (2018).
- Haut-Commissariat au Plan, Enquête nationale sur le handicap, (2014).
- Haut-Commissariat au Plan, Budget économique exploratoire 2019 - 2020, (2019).
- Haut-Commissariat au Plan, Résultats de l'Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des Ménages 2013/2014, (2016).
- Haut-Commissariat au Plan, Situation du Marché du Travail, (2018).
- INSEAD: The Global Talent Competitiveness Index 2019, Fontainebleau, (2019).
- Ministère de la Santé, Cadre de Coopération Maroc-OMS, (2017).
- Ministère de la Santé, Carte Sanitaire 2017.
- Ministère de la Santé, Résultats préliminaires de l'Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale, (2018).
- Ministère de la Santé, Stratégie Sectorielle de la Santé 2012-2016, (2012).
- Ministère de l'Economie et des Finances, Charges et Ressources du Trésor.
- Ministère de l'Economie et des Finances, Lois de finances pour les années 2009, 2010, 2016, 2017, 2018 et 2019.
- Ministère de l'Economie et des Finances, Rapport sur le budget axé sur les résultats tenant compte de l'aspect genre, (2018).

- Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Rapport sur les grèves dans le secteur de l'industrie, du commerce, des services et de l'agriculture, (2018).
- Ministre de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville, Etude relative à l'évaluation du programme de logements à faible valeur immobilière de 140.000 DH, (2018).
- Ministre de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville, Etude relative à l'évaluation du programme de logements sociaux à 250.000 DH, (2018).
- Ministre de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville, Résultats de l'enquête nationale sur la demande en habitat, (2016).
- Ministère de l'Economie et des Finances, tableau de bord sectoriel de l'économie marocaine (janvier 2019).
- Morocco, first nationally determined contribution under the UNFCCC, (2015).
- Observatoire National du Développement Humain, Rapport sur l'évaluation du RAMED, (2017).
- Observatoire du Tourisme, Tableaux de bord nationaux, (2018).
- Office des changes, Balance commerciale de l'année 2018, (2019).
- Organisation de coopération et de développement économiques, «Regards sur l'Education», (2014).
- Oxford Business Group, Rapport Maroc, (2018).
- Présidence du Ministère Public, Rapport annuel sur la politique pénale et l'amélioration du rendement du Ministère Public, (2018).
- Secrétariat d'Etat auprès du Ministre de l'énergie, des mines et du développement durable, chargée du développement durable, Bilan de l'année 2018, (2019).
- Secrétariat d'Etat auprès du Ministre de l'énergie, des mines et du développement durable, chargée du développement durable, Projet de Stratégie Nationale de Développement Durable 2030: Rapport final, (juin 2017).
- Secrétariat d'Etat chargé de la Formation Professionnelle, Stratégie Nationale de la Formation Professionnelle 2015-2021, (2015).
- Transparency International, Indice de perception de la corruption, (2019).
- Union Africaine, the revised migration policy framework for Africa and plan of action 2018 – 2027, (2018).

دراسات وبحوث

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications (ANRT), Usage des TIC dans les ménages et par les individus, année2017, synthèse des résultats, (2018).
- Aït Mous, F., Mots communs sur le virtuel, in « Le tissu de nos singularités : vivre ensemble au Maroc », Les presses de l'Universités Citoyenne, Fondation HEM, (2016).
- Belalia, A., le mouvement de boycott au Maroc : une lecture sociotechnique, article paru dans l'Economiste, Edition n°5355 (Septembre 2018).

- Bensalah, M., Réseaux sociaux et révolutions arabes ?, Michalon Editeur, (2012).
- Chambre des Conseillers, Etude sur les mécanismes de la démocratie participative au Maroc, publications du centre des études et des recherches sur les affaires parlementaires.
- Coface, «Maroc: allongement des délais de paiement, un trou d'air ?», (2017).
- Coface, « Enquête sur le comportement de paiement des entreprises au Maroc: des délais toujours longs en 2019 », (2019).
- Conseil National de l'Ordre des Médecins français, Etudes longitudinales (2007-2017) des médecins nés hors de France et des médecins diplômes hors de France, (2018).
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, Enseignement traditionnel au Maroc, (2007).
- De Blasi, M., Les réseaux sociaux, comme leviers des mobilisations et des révolutions : le printemps arabe n'annonce-t-il pas l'été des démocraties occidentales ? Journal, le Monde, (juillet 2011).
- L'Economiste/Sunergia, Enquête sur le Boycott, (Mai 2018).
- Euler Hermes, « The view », étude sur les délais de paiement dans le monde, (Mai 2019).
- Gollin, D., Getting Income Shares Right. Journal of Political Economy, (2002).
- Guerriero, M., The Labour Share of Income around the World: Evidence from a Panel Dataset. Development Economics and Public Policy Working Paper 32. Manchester: Institute for Development Policy and Management, (2012).
- IDS Partners, Astroturfing et Fake Activism, la dynamique cachée du boycott au Maroc, (2018).
- Inforisk, Etude sur les délais de paiement, (2017).
- Inforisk, L'investissement privé se ramollit, (2018).
- Ksikes, D et Bensalem, A., Usages marocains des réseaux sociaux, (http://economia.ma/content/usages-marocains-des-r%C3%A9seaux-sociaux).
- Mai Chi Dao et al. (FMI), Les causes du déclin de la part du revenu du travail, (2017).
- Ministère Chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration (MCMREAM), Etude sur les pratiques de mobilisation des compétences issues de la diaspora, commandée le ministère dans le cadre du programme Sharaka, (2017).
- The Policy Center for the New South et Ministère de l'Economie et des Finances, Egalité de genre, politiques publiques et croissance économique au Maroc, 2017.
- Plateforme Nationale de Protection des Migrants, état des lieux de l'accès aux services pour les personnes migrantes au Maroc, (2017).
- Reserve Fédérale St Louis, How income inequality is affected by labor share, (2017).

- بلقاضي، ميلود، «حراك الحسيمة بين ضرورة الاحتواء وبين الوعي بالمخاطر»، جريدة العمق المغربي، 9 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 20 مارس/آذار 2018).
- الحبيب ستاتي زين الدين «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول» عمران العدد 19/5، شتاء 2017.

مواقع إلكترونية وقواعد بيانات على شبكة الأنترنت

- Autorité marocaine des marches de capitaux (www.ammc.ma).
- Bank Al-Maghrib, séries des statistiques monétaires en ligne (www.bkam.ma).
- Banque Mondiale, Base de données World Development Indicators (www. databank. banquemondiale.org).
- Banque Mondiale, Base de données World Integrated Trade Solution (WITS) (www.wits. worldbank.org).
- Banque Mondiale, Pink Sheet, Décembre 2018 (www.worldbank.org).
- Bureau International du Travail, Base de données ILOSTAT (www.ilo.org).
- Caisse Centrale de Garantie, (www.ccg.ma).
- Caisse Nationale de la Sécurité Sociale (CNSS), Chiffres clés, 2018 (www.cnss.ma).
- Chambre des Conseillers - Parlement du Royaume du Maroc (www.chambredesconseillers. ma).
- Chambre des Représentants - Parlement du Royaume du Maroc (www. chambredesrepresentants.ma).
- Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Base de données Trade Analysis Information System (TRAINS) (www. trains.unctad.org).
- Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED), Base de données UNCTADStat (www.unctadstat.unctad.org).
- Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion (www.dgapr.gov. ma).
- Fédération nationale des promoteurs immobiliers, (www.fnpi.net.ma).
- Global Entrepreneurship Monitor, Base de données en ligne (https://www.gemconsortium. org).
- Groupe MASEN, (www.masen.ma).
- Groupement des Industries Marocaines Aéronautiques et Spatiales (GIMAS), rubrique du groupement au niveau du site web de la CGEM, (www.cgem.ma/fr/federations-sectorielles/ groupement-des-industries-marocaines-aeronautiques-et-spatiales--gimas--1056).
- Haut-Commissariat au Plan, (www.hcp.ma).
- Maghreb Agence Press, (www.map.ma).
- Ministère chargé des Relations avec le parlement et la société civile, (www.mcrp.gov.ma).
- Ministère de la Famille, de la Solidarité, de l'Egalité et du Développement Social, (www. social.gov.ma).
- Ministère de la Santé, Carte Sanitaire 2017, (www.sante.gov.ma).
- Ministère de l'Economie et des Finances, Base de données MANAR, (www.finances.gov. ma).

- Ministre de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville, (www.muat.gov.ma).
- Ministère de l'Industrie, de l'Investissement, du Commerce et de l'Economie Numérique, Chiffres sur l'Automobile, (www.mcinet.gov.ma/fr/content/automobile).
- Ministère du tourisme, du transport aérien, de l'artisanat et de l'économie sociale, Présentation de la Vision 2020, (https://www.tourisme.gov.ma/fr/vision-2020/presentation/engagement-objectifs).
- Ministère turque de la culture et du tourisme, (https://www.kulturturizm.gov.tr).
- Office des Changes, Base de données en ligne, (www.oc.gov.ma).
- Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale (OMPIC), Baromètre de la création des entreprises, (www.ompic.org.ma).
- Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture, UNESCO, Base de données en ligne, (uis.unesco.org).
- Organisation Mondiale de la Santé, Statistiques Sanitaires Mondiales, 2014 (www.who.int).
- Organisation Mondiale du Tourisme, (www2.unwto.org).
- Présidence du Ministère Public, (www.presidenceministerepublic.ma).
- Tiva-OECD, base de données sur le commerce en valeur ajoutée (https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TIVA_2018_C1).

الفهرس

كلمة تقديمية 13

تمهيد 27

القسم الأول : تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2018 29

I. أبرز التوجهات التي طبعت سنة 2018 31

1.1. المحور الاقتصادي 31

1.1.1. المحيط الدولي والإقليمي 31

2.1.1. الاقتصاد الوطني 36

2.1. المحور الاجتماعي 73

1.2.1. القطاعات الاجتماعية الرئيسية 73

2.2.1. المساواة بين الجنسين والمناصفة 84

3.2.1. إدماج الفئات الهشة 87

4.2.1. الحوار والمناخ الاجتماعيان 92

3.1. المحور البيئي 95

1.3.1. الكوب 24 : حصيلة غير مرضية بالقدر الكافي 95

2.3.1. التطورات الأخيرة في مجال الانتقال الطاقي: تواصل تنفيذ المشاريع الطاقية المبرمجة 98

3.3.1. وضعية تقدم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: إحراز تقدم على المستوى المؤسساتي .. 100

4.3.1. ضرورة تسريع وتيرة تنزيل المساهمة المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتأقلم 101

5.3.1. حماية البيئة وتدبير الموارد المائية والمعالجة/ التطهير: تطورات متباينة حسب القطاعات 102

II. نقاط اليقظة والتوصيات 104

1.2. ضرورة إرساء حكامة مؤسساتية لبرنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، تكون مرتكزة على التشاور وعلى انسجام السياسات العمومية والشفافية والفعالية 105

2.2. ضرورة إعادة النظر في استراتيجية توظيف وتكوين الأساتذة بالمغرب 107

3.2. ظاهرة هجرة الكفاءات : سبل العمل الممكنة 109

4.2. رفع معدل النشاط لدى النساء 115

القسم الثاني : الموضوع الخاص "الأشكال الجديدة للاحتجاج بالمغرب" 121

I.استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيره على الفعاليات والهيئات التقليدية الوسيطة..... 125

1.1 تطور الارتباط بالمنصات الرقمية وأهمية شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب : بعض الأرقام الدالة 125

2.1. بدايات شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب وأبرز استعمالاتها 126

3.1. تأثير استعمال شبكات التواصل الاجتماعي على فعاليات الوساطة التقليدية وعلى المؤسسات العمومية..... 127

II. الديمقراطية إزاء تطور شبكات التواصل الرقمي :
نحو ضمان التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية 131

1.2. الفضاء العام والمشاركة : مفهومان يشهدان تحولا عميقا..... 131

2.2. وضعية إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور..... 133

3.2. أبرز مَواطن ضعف وأوجه قصور هذه الآليات 134

4.2. بعض المداخل الممكنة من أجل تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية وتكريس الديمقراطية التمثيلية 135

III. نموذج حركة المقاطعة لسنة 2018 137

1.3. السياق الذي جاءت فيه حركة المقاطعة 137

2.3. السمات الرئيسية لحركة المقاطعة وانعكاساتها على أرض الواقع 137

3.3. الاختلالات التي سلَّطت حركة المقاطعة الضوء عليها والدروس التي يمكن استخلاصها 139

1.3.3. تعزيز حماية حقوق المستهلك وتمكينه من سبل التظلم 139

2.3.3. تحسين الإطار الخاص بتقنين الأسواق بما يعزز قواعد المنافسة الشريفة 140

3.3.3. تحسين الوصول إلى المعلومة حول الأسواق وإحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح كآليات للمساعدة على اتخاذ القرار 142

4.3.3. إيلاء أهمية أكبر لتطوير آليات استباق وتدبير الأزمات وكذا لآليات التواصل مع المواطنين والمواطنات في حال نشوب أي أزمة 143

5.3.3. إعادة صياغة الإطار القانوني والمؤسساتي من أجل تصحيح وضعيات تنازع المصالح التي قد تؤدي إلى تآزيم الثقة لدى المواطن..... 144

6.3.3. النهوض بمكانة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات..... 144

القسم الثالث : أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 149

I. حصيلة سنة 2018 153

1.1. مكتب المجلس 153

2.1. اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد دراسة حول الاستراتيجية المندمجة للشباب 154

3.1. اللجان الدائمة 156

1.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية 156

2.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية 157

3.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن 159

4.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة 161

5.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام 163

6.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية 164

7.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية 168

4.1. دورات الجمعية العامة 169

5.1 الأنشطة المنظمة 169

6.1. العلاقات العامة والتعاون الدولي 170

7.1 أنظمة الإعلام والتواصل 171

8.1 ميزانية المجلس 172

II. برنامج العمل برسم سنة 2019 173

الموضوعات المتعلقة بالإحالات برسم سنة 2019 173

الموضوعات المتعلقة بالإحالات الذاتية برسم سنة 2019 174

مراجع بيبليوغرافية 181

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
أحمد رضى شامي

الأمين العام
يونس ابن عكي

الأعضاء

فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير
2. أحمد رحو (سفير المغرب لدى الاتحاد الأوروبي منذ فبراير 2019)
3. أحمد عبادي
4. ادريس الإيلالي
5. ادريس أوعويشة
6. أرمان هاتشويل
7. ألبير ساسون
8. التهامي عبد الرحماني الغرفي
9. الطاهر بنجلون
10. أمين منيرالعلوي
11. أمينة العمراني
12. حكيمة حميش
13. خليدة عزبان بلقاضي
14. طريق اكيزول
15. عبد الله موقصيط
16. عبد المقصود راشدي
17. فؤاد ابن الصديق
18. لحسن والحاج
19. محمد حراني
20. محمد وكريم
21. محمد البشير الراشدي
22. مصطفى بنحمزة
23. نبيل حكمت عيوش

فئة ممثلي النقابات

24. ابراهيم زيدوح
25. أحمد بهنيس
26. أحمد بابا عبان
27. بوشتى بوخالفة
28. جامع المعتصم
29. خليل بنسامي
30. عبد الرحمان قنديلة
31. عبد الرحيم لعباید
32. عبد العزيز إوي
33. علال بنلعربي
34. علي بوزعشان
35. لحسن حنصالي
36. لطيفة بنواكريم
37. محمد بوجيدة
38. محمد بنصغير
39. محمد علوي
40. محمد دحماني
41. محمد عبد الصادق السعيدي
42. مصطفى اخلافة
43. مينة الرشاطي
44. نجاة سيمو
45. نورالدين شهبوني

فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

46. أحمد أبوه
47. أحمد أعياش
48. ادريس بلفاضلة
49. العربي بلعربي
50. أمين برادة سني
51. عبد الحي بسة
52. عبد الكريم فوطاط
53. عبد الكريم بنشرقي
54. عبد الله متقي
55. عبد الله دكيك
56. علي غنام
57. كمال الدين فاهر
58. محمد بولحسن
59. محمد بنجلون
60. محمد فيكرات
61. محمد رياض
62. محمد حسن بنصالح
63. مريم بنصالح شقرون
64. منصف الزياني
65. منصف كتاني
66. سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

67. الزهرة زاوي
68. جواد شعيب
69. حكيمة ناجي
70. سيدي محمد كاوزي
71. طارق السجلماسي
72. عبد الحميد الجمري (وافته المنية في نونبر 2018)
73. عبد الرحمان الزاهي
74. عبد الرحيم كسيري
75. عبد المولى عبد المومني
76. كريمة مكيكة
77. للا نزهة العلوي
78. ليلى بربيش
79. محمد بن شعبون (وزير الاقتصاد والمالية منذ غشت 2018)
80. محمد موستغفر
81. محمد بنقدور
82. محمد الخاديري

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

83. أحمد التجاني الحليمي العلمي
84. ادريس اليزمي
85. أمينة بوعياش
86. خالد الشدادي
87. خالد لحلو
88. سعيد أحميدوش (والي جهة الدار البيضاء –سطات منذ فبراير 2019)
89. عبد العزيز بنزاكور، عوضه محمد بنعليلو (في 13 دجنبر 2018)
90. عبد العزيز عدنان
91. عبد اللطيف الجواهري
92. عثمان بنجلون
93. عمر عزيمان
94. لبنى طريشة
95. لطفي بوجندار
96. رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية
97. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
98. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
99. رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز

الإيداع القانوني: 2019MO4108
ردمك: 978-9920-38-303-5
ردمد: 2550-6366

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط

الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma